

# دور الرتبة في الظاهرة النحوية

إعداد

عزام محمد ذيب إشریده

المشرف

الأستاذ الدكتور حسن موسى الشاعر

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير  
في اللغة العربية وآدابها

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

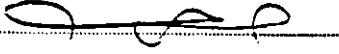
الجامعة الهاشمية

نيسان ٢٠٠٣

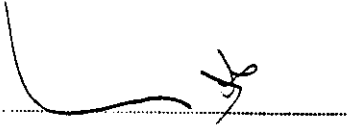
وقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ٣ / ٤ / ٢٠٠٣

التوقيع

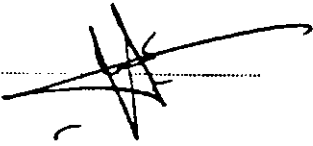
أعضاء لجنة المناقشة



الأستاذ الدكتور حسن موسى الشاعر، رئيساً  
أستاذ النحو والصرف



الأستاذ الدكتور علي توفيق الحمد، عضواً  
أستاذ النحو والصرف



الدكتور عبد الحميد مصطفى السيد، عضواً  
أستاذ مشارك النحو والصرف

## إهداء

إلى أبي ...

إلى روح أمي...

إلى زوجتي، وأبنائي الذين تحملوا وضوحا بالكثير من أجلي. فلهم أهدي

هذا العمل.

## شكر وتقدير

كل الشكر والتقدير إلى المشرف على هذه الرسالة د. حسن موسى الشاعر الذي

ما فتئ يوجهني ويرعاني إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه، فله مني جزيل

الشكر والاحترام....

كما أشكر عضوي اللجنة اللذين تفضلا بمناقشتي...

وأشكر كذلك كل أساتذتي في مرحلة الدراسات العليا....

## المحتويات

| الصفحة | الموضوع                                   |
|--------|-------------------------------------------|
| ب      | قرار لجنة المناقشة                        |
| ج      | الإهداء                                   |
| د      | شكر وتقدير                                |
| هـ     | المحتويات                                 |
| ز      | الملخص                                    |
| ١      | الفصل الأول: نظام الجملة في اللغة العربية |
| ٢      | المبحث الأول: بيان المصطلحات              |
| ٢      | الرتبة                                    |
| ٩      | الوظيفة النحوية                           |
| ١٢     | الظاهرة النحوية                           |
| ١٣     | الجملة والكلام                            |
| ١٥     | الخاص                                     |
| ١٥     | العام                                     |
| ١٥     | المبني عليه                               |
| ١٥     | المبني                                    |
| ١٥     | الاحتياج                                  |
| ١٦     | المبحث الثاني: أصل ترتيب الجملة العربية   |
| ٢٩     | أصل ترتيب الجملة الفعلية                  |
| ٣٨     | أصل ترتيب الجملة الاسمية                  |
| ٤٢     | الجملة الشرطية                            |
| ٤٥     | الجملة الظرفية                            |
| ٤٦     | الجملة الوصفية                            |
| ٤٧     | المبحث الثالث: ضوابط الترتيب              |
| ٤٧     | أولاً: التقدم بالسبب المعنوي              |
| ٥٠     | التقدم بالزمان                            |
| ٥٢     | التقدم بالطبع                             |
| ٥٤     | التقدم بالرتبة                            |
| ٧٣     | التقدم بالسبب                             |
| ٧٦     | التقدم بالفضل والشرف                      |
| ٧٩     | ثانياً: التقدم بالسبب اللفظي              |

| الصفحة | الموضوع                                             |
|--------|-----------------------------------------------------|
| ٨١     | الفصل الثاني: العدول عن الأصل                       |
| ٨٢     | المبحث الأول: دراسة نظرية                           |
| ٨٨     | العدول عن أصل الرتبة بالضابط المعنوي                |
| ٨٨     | الهدف المعنوي                                       |
| ٩٧     | الهدف البلاغي                                       |
| ١٠٣    | أمن اللبس                                           |
| ١١٣    | العدول عن أصل الرتبة بالضابط اللفظي                 |
| ١١٣    | ١- الخفة والنقل                                     |
| ١١٤    | ٢- الصدارة                                          |
| ١١٦    | ٣- الفاصلة القرآنية                                 |
| ١١٦    | ٤- القافية                                          |
| ١١٧    | ٥- المجانسة اللفظية                                 |
| ١١٨    | المبحث الثاني: دراسة تطبيقية (أمثلة وشواهد تطبيقية) |
| ١٣٦    | الفصل الثالث: دور الرتبة في الظاهرة النحوية         |
| ١٣٧    | المبحث الأول: دور الرتبة في الإعراب                 |
| ١٤١    | دور الرتبة في تمييز الوظائف النحوية                 |
| ١٤٤    | التأثير في الوظائف النحوية                          |
| ١٤٤    | تغيير المعاني النحوية                               |
| ١٥٠    | التعدد الإعرابي                                     |
| ١٥٣    | التفاضل الإعرابي                                    |
| ١٦٠    | دور الرتبة في التقدير                               |
| ١٦٣    | المبحث الثاني: دور الرتبة في النظم                  |
| ١٦٤    | دور الرتبة في الترتيب                               |
| ١٦٥    | دور الرتبة في التقديم والتأخير                      |
| ١٨٠    | دور الرتبة في الصحة النحوية والدلالية (التفاضل)     |
| ١٩٠    | دور الرتبة البنيوي ( في مجال البنية)                |
| ١٩٢    | المبحث الثالث: دور الرتبة في المعنى                 |
| ٢٢١    | النتائج                                             |
| ٢٢٢    | قائمة المصادر والمراجع                              |
| ٢٢٩    | الملخص باللغة الإنجليزية                            |

ز

## ملخص

### دور الرتبة في الظاهرة النحوية

إعداد

عزام محمد ذيب اشريده

المشرف

الأستاذ الدكتور حسن موسى الشاعر

تناولت هذه الدراسة موضوع دور الرتبة في الظاهرة النحوية، دراسة نظرية تطبيقية، حيث استند النحاة إلى الرتبة في تعبيدهم للظاهرة النحوية.

وتقوم هذه الدراسة على أصل مواده أن الأنظار القديمة والحديثة اعتدت بالموقع الوظيفي في بناء هيكل النحو العربي المجرد.

هذا وتهدف الدراسة إلى الإجابة عن أسئلة من مثل:

- ما الضوابط التي تحكم ترتيب الجملة العربية؟
  - ما الأسباب التي تدعو للخروج عن أصل ترتيب الجملة العربية؟
  - كيف أسهمت الرتبة في تشكيل ظواهر النحو العربي؟
  - أين تلتقي النظرية اللغوية العربية مع غيرها من النظريات العالمية في هذا الموضوع؟
- وتتبع أهمية هذه الدراسة من محاولتها الكشف عن أساس من الأسس التي قام عليها منهج النحو العربي، وهو دور الرتبة في الظاهرة النحوية، كما تتبع أهميتها من محاولة "إعادة ترتيب المعطيات القديمة ضمن قضايا كلية محددة المعالم، ورصد مواطن الالتقاء بين القدم والحديث للوصول إلى نظرية لغوية عربية تجمع بين الأصالة والمعاصرة وتأخذ مكانها بين النظريات اللغوية العالمية"<sup>(١)</sup>.

(١) لطيفة النجار - دور البنية الصرفية، ط ١، ص ١٦ - ١٧.

وقد كان لاختيار هذا الموضوع أسباب من أهمها:

- قلة البحوث التي تبرز دور الرتبة بشكل تفصيلي، وأرجو أن تسد هذه الدراسة فراغاً في هذا المجال.
  - البحث في العلائق بين القلم والحديث.
- أما منهج الدراسة فهو استقرائي تحليلي، يقوم على البحث في كيفية ترتيب الوظائف النحوية وضوابطها، والبحث عن دور الرتبة في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها في اللغة العربية.
- وقد تشكلت الدراسة من ثلاثة فصول:

الفصل الأول : نظام الجملة في اللغة العربية، وقد تشكل من ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: تناولت فيه تحديد بعض المصطلحات، كالرتبة، والوظيفة النحوية، والظاهرة النحوية، والجملة، والخاص، والعام، والمبني عليه، والمبني، والاحتياج.
- المبحث الثاني : وقد تناولت فيه أصل الجملة العربية، وأصل ترتيبها.
- المبحث الثالث: وقد عرضت فيه للضوابط التي تؤثر في ترتيب الكلام المتراتب نحوياً ومعنوياً، وهما: الضابط المعنوي والضابط اللفظي.

الفصل الثاني: العدول عن الأصل:

وقد تشكل من مبحثين:

- المبحث الأول: دراسة نظرية، حاولت فيها بيان المؤثرات في العدول عن أصل الكلام المتراتب نحوياً ومعنوياً، وبيان الأهداف التي يعدل من أجلها عن الأصل، وخاصة الهدف المعنوي و الهدف البلاغي وهدف أمن اللبس.
- المبحث الثاني : دراسة تطبيقية، وهي أمثلة وشواهد تطبيقية تعزز الدراسة النظرية.

الفصل الثالث : دور الرتبة في الظاهرة النحوية، وقد تشكل من ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: تناولت فيه دور الرتبة في الإعراب.
- المبحث الثاني: تناولت فيه دور الرتبة في النظم.
- المبحث الثالث: تناولت فيه دور الرتبة في المعنى.



## الفصل الأول

### نظام الجملة في اللغة العربية

أ - بيان المصطلحات :-

١- الرتبة

٢- الوظيفة النحوية

٣- الظاهرة النحوية

٤- الجملة و الكلام

٥- الخاص

٦- العام

٧- المبني عليه

٨- المبني

٩- الاحتياج

ب- أصل ترتيب الجملة العربية :-

١- أصل الجملة العربية

أ - جملة اسمية

ب - جملة فعلية .

٢- أصل ترتيب الجملة العربية

ج- ضوابط الترتيب :-

أ - الضابط المعنوي .

ب - الضابط اللفظي .

## المبحث الأول

### بيان المصطلحات

#### أولاً : الرتبة

المقصود بالرتبة لغة : " المكانة والمترلة ، يُقال : رَتَّبَ الشيءُ أي تَبَتَّ فلم يتحرك ، رَتَّبَ رُتُوبَ الكَعْبِ أي انتصب انتصابه ، ورَتَّبَهُ تَرْتِيباً : أثبته . وفي حديث لقمان بن عاد : رَتَّبَ رُتُوبَ الكَعْبِ أي: انتصب كما ينتصب الكعبُ إذا رَمَيْتُهُ ، ومنه حديث ابن الزبير ، رضي الله عنهما : كان يصلي في المسجد الحرام وأحجار المنحنيق تُرْمَى على أذنه ، وما يلتفت ، كأنه كَعْبٌ رَاتِب. والكعبُ : عقدةُ ما بين الأنبيين من القصب والقنا ، وقيل : هو أنبوب ما بين كل عُقْدَتَيْنِ ، وقيل : هو العظم الناشئ عند ملتقى الساق بالقدم <sup>(١)</sup> .

والمقصود بالرتبة اصطلاحاً : الموقع الأصلي الذي يجب أن تتخذه الوظيفة النحوية بالنسبة للوظائف الأخرى المرتبطة بها بعلاقة نحوية تركيبية ، فهي ( الرتبة ) وصف لمواقع الكلمات في التركيب <sup>(٢)</sup> . وسرد استعمال لفظ ((الرتبة)) أيضاً ، بالمعنى اللغوي ، ليدل على المترلة أو المكانة ، والمعنيان (اللغوي و الاصطلاحي) في هذه الدراسة متداخلان .

وقد تبعتُ مصطلح الرتبة في المؤلفات النحوية القديمة ، وأول ما عثرتُ عليه في شرح السمرافي (٣٦٨ هـ) على الكتاب حيث يقول: "إذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربه ، فلزمته الهاء ، يعني أنك جعلتَ زيداَ هو الأول في الرتبة، فلا بد من أن ترفعه بالابتداء، فإذا رفعته بالابتداء، فلا بُد من أن يكون في الجملة التي بعده ضمير يعود إليه وتكون هذه الجملة

١- ابن منظور - لسان العرب ، مادة : رتب.

٢- لطيفة الحار - دور البنية الصرفية ، ص ١٩٦ .

مبنية على المبتدأ<sup>(١)</sup> . ويبدو لي أن هذا المصطلح قد ظهر بعد منتصف القرن الرابع الهجري . وهذا المصطلح موجود

عند الفارسي (٣٧٧ هـ) في الإيضاح حيث يقول : " فالرفع في الرتبة قبل النصب و الجر ، وذلك أن الرفع يستغني

عن النصب و الجر ، نحو : (( قام زيد )) ، (( وعمرو منطلق )) ، والنصب و الجر لا يكونان حتى يتقدم الرفع

نحو : (( قام زيد قياما ، ومرت بعمره اليوم )) ويقول (( وإذا كان الرفع في الرتبة قبلهما وجب أن يقدم عليهما

في الذكر ))<sup>(٢)</sup> .

كما هو موجود عند ابن جني (٣٩٢ هـ) في الخصائص ، حيث يقول في باب نقض المراتب إذا عرض هناك عارض :

(( من ذلك امتناعهم من تقدم الفاعل ، في نحو ضرب غلامه زيدا ، فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبة

التقديم ، وإنما امتنع لقربة انضمت إليه ، وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول وفساد تقدم المضمرة على مظهره لفظا

ومعنى<sup>(٣)</sup> .

أما ابن السراج (٣١٦ هـ) فقد استخدم مصطلح المرتبة حيث يقول : فلو قدّمت فقلت : (ضرب غلامه زيدا) تريد

ضرب زيدا غلامه (( لم يجر لأنك قدمت المضمرة على الظاهر في اللفظ والمرتبة )) ، ويقول : " أما تقدم المضمرة على

الظاهر ، الذي يجوز في اللفظ فهو أن يكون مقدما في اللفظ مؤخرأ في معناه ومرتبته )) ويقول : (( ومرتبة المفعول أن

يكون بعد الفاعل ))<sup>(٤)</sup> ومعناها هنا الموقع .

وكذلك الزجاجي (٣٤٠ هـ) في الجمل حيث يقول في باب الإدغام : (وهو إدخال حرف في حرف تخفيفا، وأصل

ذلك في حروف الفم خاصة دون الحلقية. فأول ذلك معرفة مخارج الحروف ، ومرتبتها ، وتقاربها ، وتباينها ، وميموسها ،

١- السرياني ، شرح كتاب سيبويه ، المخطوط ، ج ١ ، ص ١٩١ .

٢- عبد الفاهر الجرجاني - كتاب المختصر في شرح الإيضاح ، ج ١ ، ص ٢٠٩ ، ٢١١ .

٣- ابن جني - الخصائص ، ج ١ ، ص ٢٩٣-٢٩٤ .

٤- ابن السراج ، الأصول في النحو ، ط ٣ ، ج ٢ ، ص ٢٣٨ .

ومجهورها ، وسائر ذلك من أنواعها))<sup>(١)</sup> وأرى أن معناها هنا هو درجاتها ومنازلها من حيث القوة والضعف . . إلخ

كما استخدم الزجاجي أيضاً مرادفاً للمرتبة وهو المثلة ، فقال : (( ومن العرب مَنْ إذا رَحِمَ الاسم حذف منه آخره ،

فجعل ما بقي اسماً على حاله ، بمثلة اسم لم يكن فيه ما حُذِفَ منه ))<sup>(٢)</sup> وهي هنا بمعنى ، مثل .

ويقول في باب ماذا : ((اعلم أن لها مذهبين : إن جعلت "ذا" بمثلة (( الذي )) ، كان جوابها مفعلاً مرفوعاً كقول

القاتل: ماذا صنعت؟ فتقول خيرٌ ، كأنه قال : ما الذي صنعت؟ فقلت : خيرٌ ، لأن موضع "ما" رفع ، لوقوع الفعل

عليها في صلة الذي ، فلم يعمل في ماذا شيئاً ))<sup>(٣)</sup> وهي هنا بمعنى مكانة ، بدلاً من .

ولم أعر على أيٍّ من هذه المصطلحات في كتاب سيبويه (١٨٠هـ) ، أو في معاني القرآن للفراء (٢٠٧هـ) ،

أو في المقتضب للمبرد (٢٨٥هـ) ، وقد استخدموا ألفاظ التقديم والتأخير .

### نوعا الرتبة :-

والرتبة النحوية نوعان : "رتبة محفوظة" ، وهي موقع الكلمة الثابت متقدماً أو متأخراً في التركيب "<sup>(٤)</sup> . (( بحيث لو

اختلف هذا الموقع لاختلف التركيب باختلاله ، بسبب ارتباط المعنى بها ، وهي رتبة في نظام اللغة ، وفي الاستعمال في

الوقت نفسه ))<sup>(٥)</sup> ومن أمثلة الرتبة المحفوظة : رتبة الصلة مع الموصول ، ورتبة الصفة مع الموصوف ، أدوات الصدارة

ورتبة غير محفوظة " وهي موقع الكلمة المتغير في التركيب متقدماً أو متأخراً "<sup>(٦)</sup> (( وهي رتبة في النظام فقط ، وقد

يحكم الاستعمال بوجوب عكسها كما في تقدم المفعول على الفاعل في نحو : حيّاك الله ، ( فتتداخل الرتبة )

١- الزجاجي - الجمل في النحو ، ص ٤٠٩ .

٢- المصدر نفسه ، ص ١٧٠ .

٣- المصدر نفسه ، ص ٣٤٩ .

٤- فاضل الساقى - أقسام الكلام العربي ، ص ١٨٦ .

٥- تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٧ ، وكذلك تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ص ٩١ ، ٢٢٧ .

٦- فاضل الساقى - أقسام الكلام العربي ، ص ١٨٦ .

أو بوجوب المحافظة عليها نحو : هذا أخي ، وإنما يكون هذا أو ذاك ، عند خوف اللبس أو اتقاء مخالفة القاعدة أو الأصل ))<sup>(١)</sup> ومن أمثلة الرتبة غير المحفوظة ، رتبة المبتدأ والخبر ، ورتبة الحال . وهذه الرتبة هي مصدر الاتساع في اللغة ، وتنوع الأساليب ، والمعاني ، والإعراب ، أو هي مصدر ما يمكن أن نطلق عليه لغة الإبداع ، والتفنن ، ونقل الكلام من مستوى اللغة المثالي إلى مستوى اللغة الإبداعي<sup>(٢)</sup> ، التي يتفاوت المتكلمون في استخدامها كأساليب للتعبير عن مكنوناتهم ، وذلك كقوله تعالى : ( وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا ) ( الإنسان ٨ ) والأصل في هذه الآية ( وَيُطْعِمُونَ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ ) وتقدم المفعول الثاني مع الجار والمجرور ينقل الآية من لغة الإيصال ( النفع ) إلى مستوى لغة الانفعال . فإطعام الطعام مع تقدم الجار والمجرور ، يختلف عن إطعامه مع تأخيرها ، وكأن هؤلاء الناس ( يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ) وهذا المعنى لا نصل إليه مع تأخير الجار والمجرور ، وبجاء الآية على الأصل ، لا تعمل لنا أية شحنة عاطفية ، وهو ما يسمى في علم الأسلوب درجة الصفر<sup>(٣)</sup> . بينما نقلت الآية مع العدول شحنة انفعالية مؤثرة ، نتيجة نقل المفعول الثاني والجار والمجرور من منطقة الظلام إلى منطقة النور ، حيث صاروا محط الاهتمام . وتقدم المفعول الثاني بالرتبة ، أدى إلى تقدم الجار والمجرور بالاهمية لأنه مرتبط به معنويًا فهو حال من المفعول ، وبذلك ترتب الآية من العام إلى الخاص عدولاً بعد أن كانت ترتب من الخاص إلى العام أصلاً<sup>(٤)</sup> ، كما أن تأخير ( على حبه ) يشعر بأن المُطْعَمِينَ هم الخويون كما كان في عملية التقديم رعاية للفاصلة . فعملية إعادة توزيع الرتبة تمت من أجل الهدفين المعنوي واللفظي .

كما قال تعالى ( وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَحَارَكَ فَاجِرُهُ ) ( التوبة ٦ ) والأصل في هذه الآية هو : وَإِنْ اسْتَحَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ( ولكن تقدم أحد بالرتبة ( المترلة ) فصارت ( وَإِنْ أَحَدٌ ) ولكن لم يتوقف الأمر على تقدم

١ - تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٩ وكذلك البيان في روائع القرآن ، ص ٩١ .

٢ - محمد عبد المطلب - البلاغة والأسلوبية ، ص ٣٢٩ .

٣ - شكري عباد - اللغة والإبداع ، ص ٤٤ .

٤ - المقصود بالخاص هو : القريب ، والمقصود بالعام هو البعيد .

(أحدٌ) ، بل تقدم معه (من المشركين) لأنه وصف له ،، وهو أقرب من الوصف الثاني (استحارك)، وهذا بالطبع أدى

إلى تقدم (من المشركين) على (استحارك) بالرتبة (المرتبة) وذلك بسبب قوة العلاقة المعنوية بين الموصوف

والوصف الأول . وقد جاء العدول عن الأصل من أجل الغرض المعنوي ، فالأهمية للمستحير وهويته وليست لفعل

الاستحارة ، كما أن بقاء (من المشركين) في مكانها متأخرة ، يشعر بأن هذا (الأحد) ليس من المشركين وإنما هو

يستحير بالرسول الكريم خوفاً من المشركين ، أو بسبب منهم ، مما أدى إلى العدول ليرتبط الشخص مع هويته أننا

للبس ، والآية تترتب بالمرتبة من الخاص إلى العام أصلاً و عدولاً .

|          |                          |                                                                                                                                                                                                     |                   |
|----------|--------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------|
| (الأصل)  | فأجره<br>حمة لغواب (عام) | <div> <div>استحار (ك)</div> <div>من عليه عام</div> </div> <div> <div>أحدٌ</div> <div>خاص</div> </div> <div> <div>من المشركين</div> <div>(صفة)</div> </div> <div> <div>(جملة الشرط خاص)</div> </div> | إن<br>(مبني عليه) |
| (العدول) | فأجره<br>حمة لغواب (عام) | <div> <div>أحدٌ</div> <div>خاص</div> </div> <div> <div>من المشركين</div> <div>(صفة ١)</div> </div> <div> <div>استحارك</div> <div>(صفة ٢)</div> </div> <div> <div>(جملة الشرط خاص)</div> </div>      | إن<br>(مبني عليه) |

تقدمت (من المشركين) بسبب تقدم الموصوف ، وذلك لشدة الارتباط مع ما قبلها . ولكنها تأخرت عن (أحدٌ) لأن

حاجة الفعل للفاعل أشد من الحاجة للوصف، وبسبب الارتباط بين الموصوف "أحدٌ" وصفته . وكذلك لانتفاء العلاقة

بين الفعل والوصف ، وهنا تترتب المباني بحسب قوة العلاقة المعنوية . وقد أدى تغيير المواقع إلى تغيير إعراب استحارك

من الفعل إلى الوصف وهذا الإعراب على رأي الجمهور ، وإن كنت أرى أن جملة الشرط مكونة من المبتدأ وصفته

وخرجه ، إذ لا داعي لتقدير فعل هنا يفسد المعنى (١) كما أن الإعراب فرع المعنى ولأن التقدير هنا يتناقى مع الغرض

الذي تم التقدم من أجله خاصة أن المباني ترتب بالأهمية كما سيأتي على الخصوص في مبحث التمايز النحوي والدلالي.

كما قال تعالى: ( واضربْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ ) (يس ١٣) والأصل فيها: (( واضرب أصحاب القرية مثلاً لهم ))

ولكن مجيء الأصل يشعر بأن الضرب سيقع على أهل القرية كما سيفصل بين (القرية) والضمير العائد إليها في ( إذ

حاءها المرسلون ) ، مما أدى إلى تقدم العام (لهم) بالرتبة وهذا أدى إلى تقدم ما هو أخص منه وتأخير المفعول أمنا

لليس وبهذا ترتب المعاني بالرتبة بعضها من بعض ومن المبني عليه ، من العام إلى الخاص عدولاً أمناً لليس ، وللغرض

المنعوي فالضرب لهم لأنهم هم المعنيون بالأمر .

|                  |                                      |               |                        |                 |                        |
|------------------|--------------------------------------|---------------|------------------------|-----------------|------------------------|
| أصل / خاص - عام  | (واضرب) (مسي عنه)                    | ( أنت ) (خاص) | (أصحاب القرية) (عام ١) | (مثلاً) (عام ٢) | (لهم) (عام ٣)          |
| عدول / عام - خاص | (واضرب) (مسي عنه)                    | ( أنت ) (خاص) | (لهم) (عام ٣)          | (مثلاً) (عام ٢) | (أصحاب القرية) (عام ١) |
|                  | (جار ومجرور) (مفعول ثان) (مفعول أول) |               |                        |                 |                        |

وقال المتنبي :

على قَدَرِ أَهْلِ الْعَزْمِ تَأْتِي الْعَزَائِمُ      وتأتي على قَدَرِ الْكِرَامِ الْمَكَارِمُ  
وتعظمُ في عَيْنِ الصَّغِيرِ صِغَارُهَا      وتَصْغُرُ في عَيْنِ الْعَظِيمِ الْعَظَائِمُ

والاهتمام في هذين البيتين تعلق بالعام ، فقد تعلق الاهتمام في البيت الأول بالحال ، كما تعلق الاهتمام في الثاني

بالظرفين ، فتقدم ما بالأهمية وصاروا أقرب إلى الفعل من الفاعل . والبيتان يترتبان من العام إلى الخاص عدولاً من أجل

الغرض المنعوي فالتركيز فيهما على الشخصية ، كما أدى ذلك إلى رعاية التصريح والقافية . كما يلاحظ حفظ رتبة

المضاف والمضاف إليه في الأصل و العدول . ومن هنا كانت الرتبة غير المحفوظة ، وسيلة للإبداع ، ووسيلة لإيصال

المعنى المقصود بدقة متناهية ، حيث إن لكل معنى مبنى خاصاً به .

أما من ناحية الإعراب ، فالظريف في قولنا : حضر زيدٌ الظريف : صفة، وهو فاعل في قولنا حضر الظريفُ زيدٌ ، وزيدٌ

في الأولى فاعل ، وفي الثانية بدلٌ . فالرتبة غير المحفوظة تؤثر في الوظيفة النحوية وكل ذلك بفعل المتزلة .

" و يظهر أن بين الرتبة وبين الظواهر الموقعية رَحماً موصولة ، لأن الرتبة حفظ الموقع و الظاهرة الموقعية هي تحقيق

مطالب الموقع على رغم قواعد النظام<sup>(١)</sup>. "والرتبة ، قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق ، يدل

موقع كل منهما من الآخر على معناه .... ، والذي يبدو لي أن الرتبة فرع على التضام بمعناه العام وإذا لا رتبة لغير

متضامين"<sup>(٢)</sup>.

هذا و تمثل الرتبة بعداً أساسياً من أبعاد حد الوظيفة النحوية ، ويتضافر هذا البعد مع المعنى النحوي والشرط

الصرفي والبعد الدلالي في تشكيل الحد الوظيفي<sup>(٣)</sup>. ومن ذلك المبتدأ وهو " ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال

والحروف ، وكان القصد فيه أن يجعله أولاً لثان مبتدأ به دون الفعل ، يكون ثانياً خبره ولا يستغني واحد منهما عن

صاحبه"<sup>(٤)</sup>. أما الفاعل فهو " الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي ينه على الفعل الذي بني للفاعل ، ويجعل الفعل

حديثاً عنه مقدماً قبله ، كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن"<sup>(٥)</sup>. والمفعول معه : " اسم فضلة تالٍ لواو بمعنى مع ، تالية

لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه ، وحروفه ، كـ سِرْتُ والطريق ، وأنا سائر والنيل"<sup>(٦)</sup>. فالرتبة تشترك مع غيرها من

الأبعاد ، لتمييز الوظيفة النحوية من غيرها .

١- تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٨ .

٢- المصدر نفسه ، ص ٢٠٩ - ٢١٠ .

٣- لطيفة النحر - دور البنية الصرفية ، ص ١٩٦ .

٤- ابن السراج - الأصول في النحو ، ج ١ ، ص ٥٢ .

٥- المصدر نفسه ، ص ٧٢ .

٦- ابن هشام - أوضح المسالك ، ج ٢ ، ص ٢٣٩ .



## ثانياً : الوظيفة النحوية

(( يدل التراث النحوي العربي على أن النحاة العرب اهتموا إلى مضمون الوظيفة النحوية، إلا أن إدراكهم إياه لم يكن من

التبلور بحيث يسمح لهم بتحسيمه في مصطلح قار، وإن استخدم الجمهور مصطلح "المعنى" للتعبير عن هذا المفهوم ))<sup>(١)</sup> .

و المقصود بالمعنى هو المعنى النحوي و ليس المعنى اللغوي أو المعجمي للمفردة ، على حد ما يقول الزجاجي :

(( إن الأسماء لما كانت تتورها المعاني فتكون فاعلة ، ومفعولة ، ومضافة ، ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورها ،

وأبنتها ، أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ))<sup>(٢)</sup> .

وذلك لأن الإعراب ما هو إلا ((ناتج من نتائج تركيب الكلمات بعضها إلى بعض ، على نحو مخصوص ))<sup>(٣)</sup> . خاصة أن

النحو يعني " القوانين الكلية التي تتركب بها الكلم بعضها إلى بعض وتصل منها الإفادة ))<sup>(٤)</sup> .

فمفردة كـ (( زيد )) صالحة للدخول في سياقات مختلفة ، ووظيفتها النحوية تعتمد على العلاقات داخلها وعلى

الروابط بينها وبين غيرها من المفردات داخل كل سياق ، ومن هنا فلا بد من وجود علامة تميز وظيفة من أخرى ،

وإن كانت هذه الوسيلة غير كافية وحدها للوصول إلى الوظيفة النحوية (٥) وفي رأيي أن المعنى العام (الدلالي) هو

القادر على تمييز وظيفة من وظيفة أخرى غالباً .

فزيد في قولنا ((قام زيد)) ليس فاعلاً لأنه مرفوع ، وإنما لأنه قام بالفعل ، وحركة الرفع ناتجة عن ارتباط قام مع زيد

على نحو مخصوص . ولو عكست العلاقة بينهما كأن نقول: زيد قام ، لبقى زيد مرفوعاً ، ولكن الوظيفة التي يمثلها زيد

الآن وظيفة الابتداء فالوظيفة ليست ناتجة عن الحركة بل الحركة ناتجة عن

١- عبدالسلام انسدي ومحمد الهادي الطرابلسي - الشرط في القرآن الكريم، ص ١٣٩

٢- الزجاجي - الإيضاح في علل النحو ، ص ٦٩

٣- عز الدين مجذوب - المتوال النحوي العربي ، ص ١٤٠

٤- المصدر نفسه ، ص ١١٣٥.

٥- انظر تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٧ .

الوظيفة، وتميزها من غيرها من الوظائف . وإلى هذا يشير ابن جني حين يعرف الإعراب بأنه (( الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيداً أباهُ وشكر سعيداً أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرحاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه ))<sup>(١)</sup>. ومن هنا فالإعراب ناتج عن العقد و التركيب بين أجزاء الكلم وهو وسيلة لتمييز الوظائف النحوية . وإلى هذا أشار عبدالقاهر الجرجاني بقوله (( إذا كان قد عُلِمَ أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها ))<sup>(٢)</sup>. فالكلمة المفردة ليس لها معنى تحوي إلا من خلال وضعها في سياق معين ، ومثل ذلك قول الجرجاني : "وأما نظمُ الكلمِ فليس الأمرُ فيه كذلك ، لأنك تقتضي في نظمها آثارَ المعاني ، وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس ، فهو إذاً نظمٌ يُعتبر فيه حالُ المنظوم بعضُهُ من بعض ، وليس هو النظمُ الذي معناه ضمُّ الشيء إلى الشيء كجاء وافق ))<sup>(٣)</sup>. فلا بد من وجود الانسجام بين الألفاظ ، وهذا الانسجام هو الرتبة (المترلة) بين المباني أو التعليق ، فالألفاظ تعبير عن المعاني النفسية التي تترتب وفق ترتيبها في النفس ، وعملية نظمها ليست اعتباطية ، وإنما هي تابعة لقصد المتكلم ، وما العلامات إلا وسيلة لتمييز المعاني النحوية بعضها من بعض ، من أجل حصول الفائدة . "وذلك لأن الرفع والنصب والجار والمجرم إنما هو المتكلم ، والألفاظ لا عمل لها ، لكن لما كان المتكلم يرفع عند حضور بعض الألفاظ ، وينصب عند آخر ، ويجر ويجزم عند آخر ، فكانت تجري مع أنواع الإعراب وجوداً وعدمًا ، نسوا العمل إليها اتساعاً ونظماً للاصطلاح فقط . ولما رأى الناظم هذا الاصطلاح مما قد يخفى على كثير من الناس حرر عبارته

١- ابن جني - الخصائص ، ج ١ ، ص ٣٥

٢- عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ٢٨

٣- المصدر نفسه ، ص ٣٥

على الأصل المقصود ، فلم يبق ما يعتذر منه فقال : فانصب به مفعوله ، ففاعل انصب هو المتكلم و الباء في به للسبب  
 كأنه قال: انصب أيها المتكلم مفعول الفعل بسببه وبحضوره ، فلم ينسب العمل إلا للمتكلم لكن بقرينة الفعل الطالب  
 للنصب " (١) . "والدليل على صحة رأي الناظم أن أصل العمل الطلب، والطالب للمفعول ليس شيئاً غير الفعل ، فهو إذاً  
 العامل ، ولذلك ترى المفعول يدور مع الفعل في تصرفه وجوداً وعدمه فإن كان الفعل متصرفاً تصرف المفعول ، فتقدم أو  
 توسط وإذا لم يكن الفعل متصرفاً لم يتقدم ولا زال عن موضعه الخاص به " (٢) . فمكونات الجملة مرتبطة بهذا العامل  
 فإذا قلت : زار "زيد" بالنسكين فإن كلمة زيد تبقى مفتوحة على احتمالات متعددة فإذا أردت أن يكون زيد الزائر  
 رفعته وإن أردت منه أن يكون المزور نصبته "، وهذا يعني أن المتكلم عندما يحرك شفثيه وينطق بالعارة يمارس عملية اختيار  
 على صعيد المعنى ، أي إنه يفكر وهو يتكلم أو يتكلم وهو يفكر (٣) . وبالتالي فالحركة رمز للوظيفة النحوية المقصودة  
 والمحصلة من خلال المعنى .

"فالنظم عند الجرجاني قائم على مراعاة المعاني النحوية وقواعد تركيبها ، إذ لا وجود لمعانٍ تظهر من خلال الترتيب  
 والنظم إلا في داخل السياق ، فالمعاني التي تُرتب هي المعاني الوظيفية ، لأنها قائمة على وجود علاقات نحوية تربطها  
 بعضها ببعض وترتيبها حسب قواعد معلومة ، فلو استبدلنا بكلمة المعاني في نص الجرجاني السابق كلمة الوظائف لما  
 اختلف القصد" (٤) .

وكمحصلة لما ذكر فإن المقصود بالوظيفة النحوية هو : المعنى النحوي الذي تؤديه الكلمة ، و النابع من علاقتها بغيرها  
 من الكلمات داخل التركيب .

١- الشاطبي - المقاصد الشافية في شرح ألفية ابن مالك ، ج ١، ص ١٣٣-١٣٤ .

٢- المصدر نفسه ، ص ١٣١ .

٣- د. محمد عابد الجابري - بنية العقل العربي ، ص ٤٦ .

٤- لطيفة النحر - دور البنية الصرفية، ص ١٤٥ .

### ثالثاً : الظاهرة النحوية

والمقصود بالظاهرة النحوية : " جميع الأشكال اللغوية التي تبنى منها الجمل في لغة ما ، بغض النظر عما تحمله من دلالات ومعان معجمية ، فكأن الظاهرة النحوية ، أو المستوى النحوي ، هو الهيكل النبوي للغة المدروسة ، الذي تعرض فيه الروابط والعلاقات بين الوظائف النحوية المجردة ، والمواقع المختلفة لكل وظيفة ، وتبحث فيه كذلك الشروط الصرفية والتريبية والدلالية لكل وظيفة نحوية " (١) .

فالظاهرة النحوية ، هي الأصل النحوي الثابت المجرد الذي ينفص الوظائف النحوية ، وأحوالها ، أو هي القاعدة النحوية المجردة ، وهي مستمدة من ملاحظة اللغة ومتحركة فيها ، بحيث يتشابه اللاحق بالسابق ، والكلام ما هو إلا مجموعة من الكلمات المترابطة التي تسير بحسب القانون المستمد من الكلام نفسه .

فالظاهرة النحوية تقوم أساساً على الوظيفة النحوية ، وهي أشمل منها ، وهي كل ما استطاع النحاة تجريده من نظرم في المادة اللغوية المدروسة ، وهي الوظائف النحوية وشروطها ، وما يطرأ عليها من تغيير أو تبديل داخل التركيب ، والعلاقات بين الوظائف النحوية داخل التركيب ، فكل قاعدة قعدها النحاة تعتبر ظاهرة نحوية لها ظروفها المحيطة بها . وتأتي الرتبة من بين الأمور التي تؤثر في هذه الظاهرة ، وفي شروطها ، وعلاقاتها وتحولاتها .

فالنحو العربي يتشكل من ظواهر نحوية متعددة ، ونجد الرتبة قد أسهمت في صياغة الظواهر النحوية ، فهي إذن تسهم في بناء النحو العربي أو هيكله . والجمل هي الأشكال اللغوية التي تمثل القواعد المجردة ، وعندما نتحدث عن الجمل ، فإننا نتحدث عنها باعتبارها مجموعة من الكلمات لها وظائف نحوية تتضام لتشكيل الجملة ، فعندما نقول : الفاعل : اسم مرفوع يتأخر عن فعله ، فهذه تعتبر ظاهرة نحوية يمثلها الشكل اللغوي : قام زيدٌ .

## رابعاً : الجملة والكلام

يقول ابن هشام في المغني : الجملة عبارة عن الفعل وفاعله "قام زيد" و المبتدأ وخبره " كزيد قائم " وما كان بمنزلة

أحدهما نحو "ضُربَ اللصُّ" و"أقامَ الزيدان" وما كان زيد قائماً " وظننته قائماً " (١) .

ومن النحاة من يقرن بين الجملة والكلام كابن جني ( ٣٩٢ هـ ) فيقول : أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيدٌ

لمعناه ، وهو الذي يسميه النحاة الجمل ، نحو : "زيد أخوك ، وقام محمد " (٢) . وكذلك ابن يعيش (٦٤٣ هـ ) يقول:

الكلام : هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك : زيد أخوك .

ويشترُ صاحبك" أو في فعلٍ واسم نحو قولك : "ضُربَ زيد ، وانطلق بكرٌ" ويسمى الجملة " (٣) . فالكلام والجملة

مسميان لشيء واحد .

أما رأي جمهور النحاة فهو " أن الكلام والجملة مختلفان ، فإن شرط الكلام الإفادة ، ولا يشترط في الجملة أن

تكون مفيدة وإنما يشترط فيها إسناد سواء أفاد أم لم يفد ، فهي أعم من الكلام إذ كل كلام مفيد وليس كل جملة

مفيدة " (٤) . يقول ابن هشام "ولهذا تسميهم يقولون جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيداً

فليس بكلام " (٥) .

والذي أراه هو أن الكلام والجملة شيء واحد ، وأن احتياج النحاة بعدم إفادة جملة الشرط أو جملة الجواب أو الصلة

يحتاج إلى إعادة نظر ، وذلك لأن جملة كـ "قام زيد" تختلف عن (قام زيد ) في : " إن قام زيد قام عمرو " ، فالجملة

الأولى مكونة من (مبني عليه) + (مبني) ، بينما هي في جملة الشرط ، (مبني) وإن (مبني عليه ) وجملة

١- ابن هشام - المغني ، ج ٢ ، ص ٣٧٤ .

٢- ابن جني - الخصائص ، ج ١ ص ١٧ .

٣- ابن يعيش - شرح المفصل ، ج ١ ، ص ١٨ .

٤- فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ١٢ .

٥- ابن هشام - المغني ، ج ٢ ، ص ٣٧٤ .

الجواب ( مبني ) ، فعدم إفادتها في جملة الشرط ليس بسبب منها ولكن بسبب بنائها على " إن " ، فاختلاف المبني عليه أدى

إلى عدم إفادة جملة ( قام زيد ) ، وذلك لأن هذا ( المبني عليه ) يحتاج إلى الخاص و العام ، ( الشرط و الجواب ) .

بينما إذا انفصلت ( قام زيد ) عن " إن " سنحدها مفيدة ، وذلك لأن المبني عليه هنا الفعل قام ، و الفعل قام لازم لا يحتاج

إلى أكثر من فاعل . بينما ( إن ) لا تكفي بفعل الشرط ، وإنما هي بحاجة للجواب ، مثلها في ذلك مثل الفعل المتعدي

والدليل على ذلك ، أن النحاة عندما يذكرون عدم إفادتها يضعونها مع " إن " ولا يضعونها منفصلة عنها ، وذلك كما

يقول الشريف الجرجاني في التعريفات عن الجملة : عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى سواء

أفاد كقولك " زيد قائم " ، أو لم يفد كقولك " إن يكرمني " فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه ، فتكون أعم من الكلام

مطلقاً<sup>(١)</sup> . فعدم الإفادة ليست بسبب من " يكرمني " ذاتها ، وإنما بسبب من إن . فنحن لا نستطيع أن نقول : إن

" ضَرَبَ زيدٌ " غير مفيدة بسبب من زيد ، ولكنها بسبب من ضَرَبَ ، لأن ( زيدٌ ) مع قام جملة مفيدة ، لأن قام

لازم . وضرب متعدٍ ، و بالتالي لا أستطيع أن أقول إن ( زيد ) في " ضرب زيدٌ " ليس الفاعل لأن الكلام غير مفيد .

وبالتالي فكل شيء يعتمد على المبني عليه وحاجته من المباني . ويمكن تمثيل الجملتين كالتالي :

جملة فعلية :  $\left( \begin{array}{cc} \text{قام} & \text{زيد} \\ \text{( مبني عليه )} & \text{( مبني )} \end{array} \right)$  ( جملة تامة )

جملة الشرط  $\left( \begin{array}{cc} \text{( إن )} & \left( \begin{array}{cc} \text{( قام )} & \text{( زيد )} \\ \text{( مبني عليه )} & \text{( مبني )} \end{array} \right) \\ \text{( مبني عليه )} & \left( \begin{array}{cc} \text{( قام )} & \text{( عمرو )} \\ \text{( مبني عليه )} & \text{( مبني )} \end{array} \right) \\ & \text{مبني ( خاص )} \end{array} \right)$  مبني ( عام )

فحملنا الشرط و الجواب كل منهما " مبني " على " إن " حرف الشرط ( المبني عليه ) وكل منها جزء من أجزاء جملة

الشرط التي لا يكتمل معناها إلا بوجود الثلاثة ، ولهذا السبب نجد أن " إن قام زيدٌ " غير كاملة المعنى أو غير مفيدة "

لأن الشيء يكون تاماً ثم يعود ناقصاً<sup>(١)</sup> . ولعل هذا يتوافق وما ذكره ابن جني ، و الزمخشري ، و خليل عمارة ، حيث يرون أن الكلام و الجملة مسميان لشيء واحد ، وإن كان الكلام يُستعمل أيضاً للدلالة على أكثر من جملة<sup>(٢)</sup> إلا أن "قام زيد" يمكن إطلاق "الجملة" و "الكلام" عليها .

#### خامساً : الخاص

المقصود بالخاص في هذه الدراسة : القريب .

#### سادساً : العام

المقصود بالعام في هذه الدراسة : البعيد .

#### سابعاً : المبني عليه

المقصود بالمبني عليه في هذه الدراسة هو : الأساس الذي يتركب عليه الكلام ( الطالب ) .

#### ثامناً : المبني

المقصود بالمبني في هذه الدراسة هو : الوظيفة النحوية في التركيب النحوي ( المطلوب ) .

#### تاسعاً : الاحتياج

المقصود بالاحتياج في هذه الدراسة هو : الطلب أو العلاقة المعنوية .

١- ابن جني - الخصائص ، ج ٢ ، ص ٢٧٢ .

٢- د. خليل عمارة - في نحو اللغة العربية وتراكيبها ، ص ٧٥ - ٧٩ .

## المبحث الثاني

### أصل ترتيب الجملة العربية

حدد النحاة أصل ترتيب الجملة العربية بواسطة أصل الاستصحاب ، وهو أصل من أصول النحو العربي ، يقوم على ملاحظة الشواهد اللغوية وصولاً إلى التجريد ، " وقد كان الاهتمام بالبنية الأساسية منطلقاً لتناول الظاهرة اللغوية فهي نموذج أو معيار يحاول الكلام الحي تنفيذه ، و النموذج التجريدي أساس للنموذج الحي ، و لذلك حاسبوا الكلام المنطوق بمقياس النموذج التجريدي " <sup>(١)</sup> . " لأنه من غير المعقول أن تتعدد النماذج بتعدد الجمل المتكررة المتعددة ، فهذا ضرب من الفوضى التي لا ضابط لها ، و إنما تُحصّل اللغات وتترك عن طريق النماذج الأساسية التي تحكم أبنيتها الكثيرة المتنوعة المتكررة " <sup>(٢)</sup> . " فإذا أمكن تحديد النظام اللغوي معياراً للغة التي هي مجال الدراسة فإن ظواهر الاستعمال اللغوي ، أي ظواهر الأداء أو الكلام تقابل في هذه الحالة بمستويات النظام اللغوي المخزون في الذهن " <sup>(٣)</sup> . وعلى هذا فاللغة قانون تجريدي واستعمال ، وقد يكون الاستعمال مطابقاً للنظام أو لا يكون ، وهو ما يسمى العدول عن الأصل ، وهذا شبيه بما يسمى باللغة و الكلام ، فاللغة قانون مخزون في ذهن الجماعة ، و الكلام هو النشاط اللغوي المحسوس إما أن يطابق الأصل وإما أن يخرج عنه .

وقد عقد سيبويه في كتابه باباً سماه " باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قُدم أو أخر وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم ، فإذا بنيت الاسم عليه ضَرَبْتُ زَيْدًا . . . ، وإذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيدٌ ضربته ، فلزمته الهاء " <sup>(٤)</sup> . ومن هذا النص يتضح أن الجملة العربية في أصلها تنبني من المبني عليه و المبني ، أو من بناء الاسم على الفعل أو من بناء الفعل على الاسم . والمقصود ببناء الاسم على الفعل " أنك جعلت الفعل عاملاً في الاسم كقولك ضرب زيدُ عمرًا ،

١- محمد حماسة - بناء الجملة العربية ، ص ١١ .

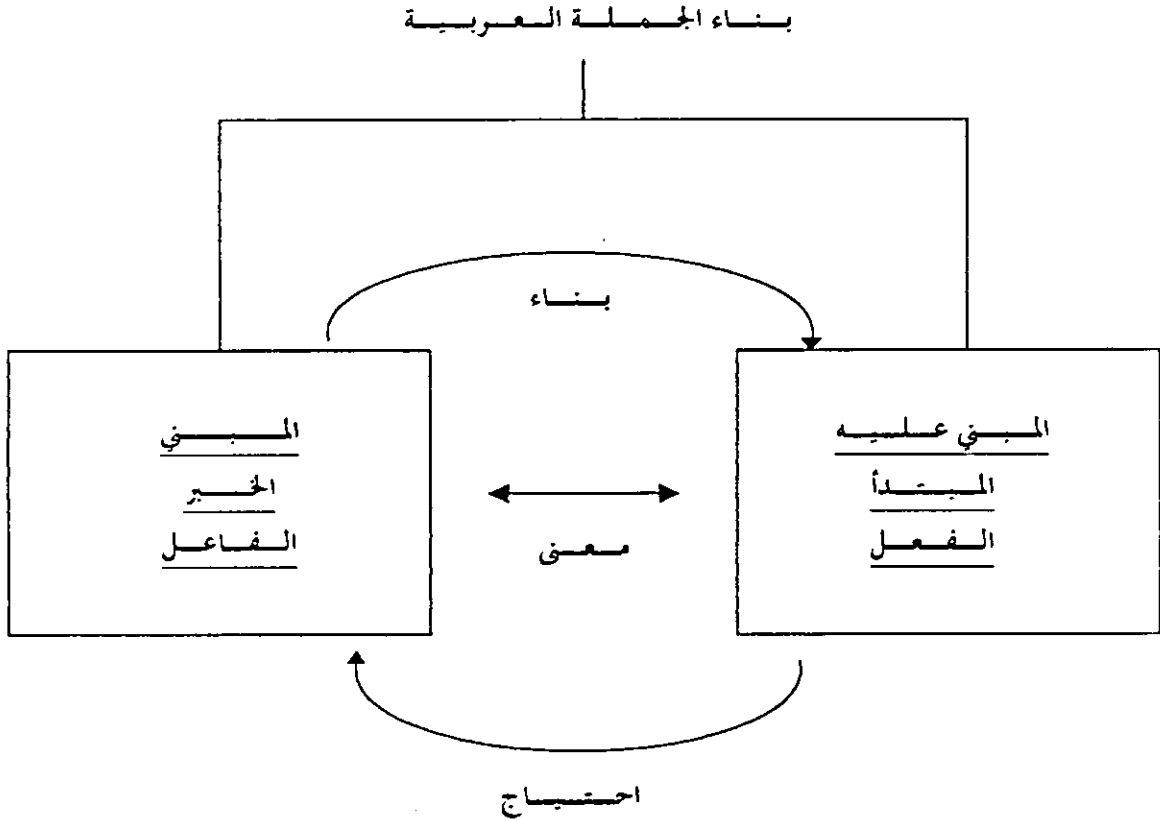
٢- المصدر نفسه ، ص ١٢ .

٣- ممدوح الرمالي - العربية و الوظائف النحوية ، ص ٩٧ .

٤- سيبويه - الكتاب ، ج ١ ، ص ٨٠ ، ٨١ .



فزيدٌ و عمرو مبيان على الفعل ، وكذلك لو قلت: عمراً ضرب زيدٌ ، لأن عمراً وإن كان مقدماً فالنية فيه التأخير <sup>(١)</sup> )  
 والمقصود ببناء الفعل على الاسم " أنك لو جعلت الفعل وما يتصل به خيراً عن الاسم وجعلت الاسم مبتدأ  
 كقولك زيدٌ ضربته ، فزيد مبني عليه وضربته مبني على الاسم <sup>(٢)</sup> ) . وذلك كما في الشكل التالي :-



( المباني تترتب من الخاص إلى العام ، بالترتبة ( المترتبة ) )

ومن الملاحظ أن عملية البناء الأولى قد نتج عنها جملة اسمية ، وهي تتكون من المبني عليه المبتدأ و من المبني الخير ،  
 والمبني عليه ( المبتدأ ) هو الذي يحدد نوعية الجملة و بدايتها ، أما عملية البناء الثانية فقد نتج عنها جملة فعلية ، وهي  
 تتكون من المبني عليه (الفعل) و من المبني ( الفاعل ) ، وقد يضاف إليه المفعول وذلك بحسب الحاجة ، ((وزيادة ونقص  
 بالزيادة ...، ما يضاف إلى الجملة النواة من كلمات يعبر عنها النحاة بالفضلات أو التتمات...، يُضاف إلى الجملة الأصل  
 لتحقيق زيادة في المعنى ، فكل زيادة في المبني تعني زيادة في المعنى...، ولا بد لكل كلمة تضاف إلى الجملة أن تسير في

١- السراي - شرح كتاب سيويه ، ج ١ ، ص ١٩٠

٢- المصدر نفسه ، ص ١٩٠

خط المبني قبل أن تعطي معنى ، فبعد أن تأخذ الكلمة موقعها من الجملة محققة سلامة البنية الشكلية في الجملة قياساً على ما جاء عن العرب ، فإنها ترتبط من حيث المعنى بمركز الجملة <sup>(١)</sup> ، والمبني عليه ( الفعل ) هو الذي يحدد نوعية الجملة وبدايتها . كما أن المفعول وإن تقدم على الفعل فإنه يبقى مبنياً لأن المبني عليه ما زال محتاجاً إليه ، و المفعول مرتبط به معنوياً . ومن هنا فاستطيع القول أن " أصل الكلام جملتان فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر " <sup>(٢)</sup> .

وفي هذا يقول عبد القاهر الجرجاني شعراً :

|                                                        |                                            |
|--------------------------------------------------------|--------------------------------------------|
| معنى سوى حُكم إعرابٍ تُرَجِّه                          | (( فَمَا لِنَظْمِ كَلَامٍ أَنْتَ نَازِمُهُ |
| يتم من دونه قصدٌ نُشْبِه                               | اسم يُرى وهو أصلٌ للكلام ، فما             |
| ما أَنْتَ تُنْبِئُهُ أَوْ أَنْتَ تَفِيهِ               | وَأَخَرٌ هُوَ يَعْطِيكَ الزِّيَادَةَ فِي   |
| تَلْقَى لَهُ خِيراً مِنْ بَعْدُ تَنْبِيهِ              | تفسير ذلك أن الأصل مُبْتَدَأٌ              |
| إِلَيْهِ يَكْسِبُهُ وَصْفاً وَيُعْطِيهِ                | وفاعل مسند فعلٌ تَقْدَمُهُ                 |
| من منطقي لم يكونا من مبانيه                            | هذان أصلاً ، لا تأتيك فائدةٌ               |
| سُلْطَتِ فَعْلًا عَلَيْهِ فِي تَعْدِيهِ <sup>(٣)</sup> | وما يزيدك من بعد التمام ، فما              |

(( وهذه العناصر : المسند ، المسند إليه ، الفضلة ، أو ( المبني عليه و الباقي ) إنما هي حجر الأساس في النظرية العربية

اللسانية للتراكيب )) <sup>(٤)</sup> .

"والجملة التي صدرها اسم اسمية ، والتي صدرها فعل فعلية ، والمراد بصدر الجملة : المسند أو المسند إليه ( المبني عليه ) ،

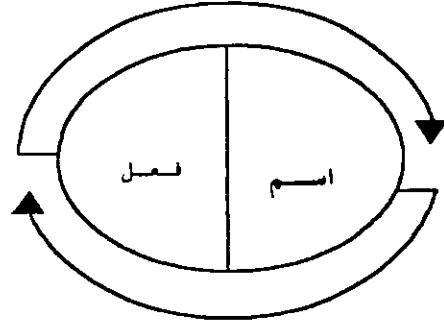
١ - خليل عناية - في نحو اللغة العربية و تراكيبها ، ص ٩٦ ، ٩٨ .

٢ - ابن السراج - الأصول في النحو ، ج ١ ، ص ٥٨ - ٥٩ ، ج ٢ ، ص ٢٧٦

٣ - عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ١٠

٤ - مازن الوعر - نحو نظرية لسانية عربية حديثة ، ص ٣٨

فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف ، والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل " (١) . كما في الشكل التالي :



وفي رأيي أن الجملة العربية تنتج عن تبادل الرتبة بين الاسم والفعل ، أو بين الأصل والفرع أو بين المبني عليه و المبني "وهاتان الجملتان التوليديتان هما الأساس لكل الحمل التحويلية ( العدول ) في العربية " (٢) . وهذا هو رأي البصريين، أما الكوفيون فيرون أن الفاعل إذا تقدم على فعله ظل فاعلاً .

والذي أراه أن ما ذهب إليه البصريون هو الصواب، و بالإضافة إلى ما ذكره المبرد حول هذا الموضوع (٣)

وهو مشهور ، وكذلك ابن السراج حيث يقول : فالفاعل لا يتقدم على فعله إلا على شرط الابتداء " (٤) . ففي رأيي أن المتقدم هو المبتدأ ، لأن الجملة العربية إما أن تبدأ بفعل أو مبتدأ ، ولا تبدأ بالفاعل لأن رتبة الفاعل بعد الفعل ، كما أن الفعل يتقدم على فاعله برتبة الطبع ، وما تقدم بالطبع برتبة محفوظة. كما "أنه لا يتصور أن نحكم على كلمة بأنها فاعل قبل أن يسبقها فعل" (٥) . وكذلك لا نحكم على كلمة بأنها مفعول إلا إذا سبقها فاعل . بالإضافة إلى أن الفاعل هو المطلوب من الفعل و الفعل طالب له وليس العكس ، والطالب يتقدم على المطلوب . كما أن الفاعل لا ينفصل عن فعله " ولا يجوز تقدم الفاعل على الفعل فإن لم يكن مظهراً بعده فهو

١- ابن هشام - المغني ، ج ٢ ، ص ٣٧٦ .

٢- د. خليل عمارية- في نحو اللغة العربية و تراكيبها ، ص ٨٧ .

٣- المبرد - المقتضب ، ج ٤ ، ص ١٢٨ .

٤- ابن السراج - الأصول في النحو ، ج ١ ، ص ٧٢ .

٥- العكبري - اللباب في علل البناء والإعراب ، ج ١ ، ص ١٤٩ .

مضمر فيه لا محالة " (١) . كذلك فإن الفعل يدل على معنى في الفاعل ، و الذي يدل على معنى في غيره رتبته محفوظة ، كالفعل مع الفاعل و الحروف وما تدخل عليه . أما بالنسبة للضمير الموجود في الخبر فما هو إلا الفاعل الحقيقي وليس عوضاً عن الاسم المتقدم ، وإنما هو اقتصاد لغوي بدلاً من إعادة الاسم مرة ثانية ، وقد وجد من العرب من يعيده كما هو فيقول : زيدٌ ضرب زيدٌ عمرًا . كما قال تعالى : " القارعةُ ما القارعة " ولم يقل القارعة ما هي ، بل أعاد اللفظ مرة ثانية . وسبب وجود هذا الضمير أنه يربط بين المبتدأ وخبره ، وإلا انعدمت الصلة بينهما ، حيث إن ما بعد المبتدأ بدون الضمير لا يشكل جملة الخبر ، لأنها ستكون من فعل + مفعول ولا يوجد فعل إلا بفاعل ، ولا يوجد فاعل إلا بفعل ، كما لا يوجد المفعول بدون الفاعل ، ومن هنا فالفعل مع المفعول لا يشكلان جملة . كما أن وجود هذا الضمير يعني أن الفعل ليس محتاجاً للاسم المتقدم "فإنما يكون الطالبُ عاملاً في المطلوب إذا لم يستغن عنه في اللفظ وأما إذا استغنى عنه برفع ضميره أو نصبه أو بغير ذلك فلا يلزم أن يفعل فيه بل لا يصحُّ في مثل مسألتنا " (لأن) أصل العمل الطلب " (٢) ، ويظهر هذا من ملاحظة تقدم المفعول ، حيث إن المفعول يتقدم ويبقى مطلوباً للفعل ولا يوجد ضمير ينوب عنه لهذا السبب ، لأن موقعه ما زال شاغراً . وكذلك ماذا نقول عن المتقدم في الجملة التالية : "زيدٌ ضربه عمرو " و " يوم الجمعة صمته " فإذا كان رفع الفاعل والمبتدأ يثير الإشكالية ، فأظن أن المفعول و الظرف لا يرفعان ، وهذا دلالة على أن المتقدم هو المبتدأ . أما بالنسبة لاتصال الضمير مع الفعل ، فذلك لأن الفعل هو المحتاج للفاعل أو للمفعول أو للظرف وبينهما علاقة معنوية ، والضمير الموجود في ضربه ، رتبته محفوظة وجوباً ، ففيه خروج عن الأصل حتى لا يثير اللبس بانفصاله وتأخره . وفي هذا يقول ابن مالك :

"وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ      كَعُلُقَةٍ بِنَفْسِ الْأِسْمِ الْوَاقِعِ

والعلقة عبارة عن الضمير العائد على الاسم السابق ، وذلك أن الجملة التي بعد الاسم السابق لا بد أن يكون فيها ضميرٌ عائدٌ عليه ، والأصل أن يكون هو المشتغلُّ به عن الاسم السابق ، و الحاصل أنه لا بد من ضمير يربط

(١) ابن حني - اللمع ، ص ، ١١٥

(٢) الشاطبي - المقاصد الشافية ، ج ١ ، ص ٦٥ - ٦٦ .

الجملة الثانية بالاسم الأول، لأن الأصل في ذلك المبتدأ والخبر ودخل حكم الاشتغال عليه فلذلك لا يجوز أن

تقول: "أزیداً رأيتُ عمراً" ، لأنه لا يجوز : ( زیدُ رأيتُ عمراً ) إلا مع ضمير عائد على الأول فذلك الضمير الرابط من

حيث كان معلقاً للجملة الثانية بالأولى ، وبه كان الاتصال و العلاقة ، سُمّاه علقه من أجل ذلك و كأن العلقه اسم

العلاقة الحاصلة بسبب الضمير ، وهو الاتصال بين أول الكلام وآخره " (١) والأهم من هذا أن المبتدأ يتقدم على خبره

بالمترلة وكذلك الفعل يتقدم على فاعله بالمترلة وكلاهما مبني عليه فإذاً هما أ صلان فنستطيع البداية بالفعل أو بالاسم

ومن ثم ترتب المباني بعدهما بالأهمية وبحسب قوة العلاقة المعنوية ، " ويمكن أن نطلق على كلي منهما بوردة الجملة " (٢).

وقد جاء في القرآن الكريم: (وَكَايْنِ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رَزْقَهَا، اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) (العنكبوت ٦) كما

قال تعالى: (والله يدعو إلى دار السلام) (التوبة ٢٥) وقال تعالى: (الله يعلم ما تحمل كل أنثى) (الرعد ٨) وفي الآيات السابقة

بني الفعل على الاسم، أو بني الخبر الفعلي على المبتدأ . كما قال تعالى : (وَكَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ

لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) (الزخرف ٩) وقال تعالى : (وقيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خيراً) (النحل ٣٠)

وفي هاتين الآيتين بُني الاسم فيهما على الفعل ، والتقدير في الثانية : أنزل خيراً . وقال تعالى : ( قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ

الَّذِي تَخَادَلَكُمْ فِي زَوْجِهَا وَتَسْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ) (المجادلة ١).

" وإذا قرأنا قوله تعالى ( يريدُ الله ليبينَ لكم ويَهْدِيَكُمْ سُبُلَ الدِّينِ مِنَ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ \* وَاللهُ

يريدُ أن يتوبَ عَلَيْكُمْ ويريدُ الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلاً عظيماً \* يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان

ضعيفاً ) (النساء ٢٦-٢٨) ثم لاحظنا فعل الإرادة ولفظ الجلالة رأينا ترتيب ذلك كما يلي : يريد الله - والله يريد -

يريد الله - فإذا بحثنا عن السبب وجدنا تقدم لفظ الجلالة في مورده الثاني إنما كان لوضعه موضع المقارنة مع الذين يتبعون

(١) الشاوي - المقاصد الشافية، ج ١، ص ١١٧.

(٢) حليل عمارة - في نحو اللغة العربية و تراكيها، ص ١٩٠.

الشهوات ، أما في المرة الأولى والثالثة فالاهتمام معلق بالإرادة لا بالمقارنة <sup>(١)</sup>.

والتقدم و التأخير هنا نابع من الاختيار بين أصلين <sup>(٢)</sup> . وليس عدولاً من بنية عميقة إلى بنية سطحية ، لأن كليهما أصل .

وهناك فرق في المعنى بين اختيار الجملة الاسمية أو الفعلية . فالفائدة المعنوية أو تغير المعنى ينبع من الاختيار كما ينبع

من العدول ، وهذا يجيز لنا السؤال : لم بُدئ بالاسم أو بالفعل ؟ من ناحية معنوية وليس من ناحية نحوية ، لأن ما جاء

على أصله من ناحية نحوية لا يسأل عن علته .

" والذي يبدو أن التقدم في العبارة الثانية جاء لسببين : - أولهما : كسر الوتيرة الواحدة في طريقة الترتيب . وثانيهما :

الدلالة في العبارة الثانية على أن الله وحده يريد التوبة ، على حين يريد الذين يتبعون الشهوات الميل العظيم ، ويعزز هذه

الدلالة ما نرى من المقابلة بين إرادة وإرادة " <sup>(٣)</sup>.

وقد نحل محل الفعل في الجملة اسمُ الفاعل أو اسم المفعول ..... إلخ ، أو أحد ملحقات الفعل في العمل فتقول :

أقائم أبوك؟ وهي بمنزلة أقام أبوك؟ واسم الفاعل (مبنى عليه) وما بعده هو (المبنى). ومثلها جاء الولد الحسن وجهه ، ووجهه

فاعل الصفة المشبهة. وقد رتب سيبويه العوامل من حيث العمل والقوة من الخاص إلى العام على الشكل التالي: قوة

الفعل ، قوة اسمي الفاعل و المفعول ، قوة المصادر ، قوة الصفات ، قوة ما يجري مجرى الفعل ، قوة ما يجري مجرى اسمي

الفاعل و المفعول <sup>(٤)</sup> . "وينشأ عن اختلاف درجة كل قسم ممتعه أو فقده لمجموعة من الخصائص التي يتميز بها الفعل

وبالتالي اختلافها عنه في العمل ، ويؤدي ذلك إلى أنها لا تعمل إلا بقيود تختلف باختلاف القسم العامل ، ومن ثم لا يعمل

العنصر الفرع المحمول على العنصر الأصل إلا بقيود " <sup>(٥)</sup> . فكلما زادت درجة التشابه مع الفعل قلت القيود المفروضة

على عمله و العكس صحيح .

وعمل هذه العوامل عمل الفعل قائم على أساس من المعنى ، يقول سيبويه "هذا بابٌ من اسم الفاعل الذي حرى مجرى

(١) ممام حسان- البيان في روائع القرآن ، ص ٣٧٩ .

(٢) انصدر نفسه ، ص ٥٠٢ .

(٣) انصدر نفسه ، ص ٣٤١ .

(٤) سعيد بحري - عناصر النظرية النحوية ، ص ١٣٧ .

(٥) انصدر نفسه ، ص ١٦٩ .

الفعل المضارع في المفعول في المعنى ، فأردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرةً منوناً ، وذلك قولك "هذا ضاربٌ زيداً غداً" فمعناه وعمله مثل "هذا يضرب زيداً غداً" (١) . "فهو يربط بين العمل و المعنى في حمله اسم الفاعل على الفعل وتظل هذه المقابلة بين الأبنية المتفقة في أداء وظيفة دلالية متشابهة على طريقة الأصل والفرع من خلال عبارة "كذا بمنزلة كذا" هجاً متميزاً عند سيبويه يفسر بها الأمثلة المختلفة على السطح المتفقة في العمق من حيث إنها تؤدي معنى واحداً (٢) . فمضى ما تشابه الفرع مع الأصل جاز أن يعمل عمله .

أما بالنسبة لموضوع الرتبة بين ملحقات الفعل في العمل ومعمولاتها فقد قال ابن مالك :

"وسو في ذا البابِ وصفاً ذا عملٍ      بالفعلِ إن لم يكُ مانعٌ حصل

فبين في هذا البيت أن الوصف جارٍ في هذا الباب بحرى الفعل في أحكام الاشتغال ، فحيث يصح أن يكون الفعل مفسراً يكون الوصف أيضاً مفسراً ، ( فالملحق بالفعل يأخذ أحكام الفعل إذا اجتمعت فيه شروط العمل ) فإذا قلت : "أزيداً أنت ضاربه؟ فالنصب فيه كالنصب في : أزيداً ضربه؟ وإذا قلت زيد ضربه وعمر أنا مكرمهُ فهو كقولك : زيد ضربه وعمر أكرمهُ وأمثلة المبالغة كذلك ، نحو أزيداً أنت ضروبه ؟ والحرب أنت لباس جلالها ؟ و الرؤوس أنت ضروها؟ والقدَر أنت حذره ؟ ..... إلخ .

أما الصفة المشبهة باسم الفاعل كقولك : ألوجه أنت حسنه ؟ وأزيد أنت ظريف بسبه؟ لا يكون إلا الرفع لأنه صفة غير عاملة النصب ، وما جاء من قولك : حسن وجهاً فليس بنصبٍ على صحيح التعدي وإنما هو على التشبيه كعشرين درهماً، ولأن هذه الصفة لا يصح عملها فيما قبلها فلا تُفسر عاملاً، ولأنها قد تُؤسِّي فيها معنى الفعل تناسياً ضعفت بسبه عن مقاومة الفعل . وكذلك أفعال التفضيل ليست بعامة فلا تُفسر ناصباً . والحاصل أن الصفات الواقعة عوض الفعل في باب الاشتغال ، إذا لم تكن أسماء فاعلين أو أسماء مفعولين أو أمثلة مبالغة عاملة عمل الفعل ، لم يكن في الاسم إلا الرفع . واعلم أن الناظم ترك ذكر المصدر العامل في هذا الباب ، وإنما خصه بالفعل والوصف ، و المصدر غير داخلي في

(١) سيبويه - الكتاب، ج ١، ص ١٦٤ .

(٢) سعيد بحري - عناصر النظرية النحوية ، ص ١٧٠ ، ١٧٣ .

واحد منها بل قد يفهم له أنه أخرجه من أن يكون مفسراً في هذا الباب كما يفهم له ذلك في اسم الفعل ، إذ لا يصح أن يكون باتفاق البصريين سوى ابن خروف، فلا يُقال زيداً دونك أخاه وما أشبه ذلك ، فكذلك يُفهم له أنه لا يُقال : "زيداً سقياً له و نحو ذلك" .<sup>(١)</sup> . والذي يظهر من هذا أن الذي يصح أن يعمل فيما قبله يصح أن يكون مفسراً ، ومعنى أنه يعمل فيما قبله أن العناصر التابعة له تتقدم عليه ، وقد حصر ذلك في اسمي الفاعل ، والمفعول وصيغة المبالغة .

ويرى سعيد بجري أنه "كلما قلت درجة التشابه بين عنصر لغوي أساسي (أصل)، وعنصر لغوي آخر ملحق به ( فرع)، فإنه يعتبر أقل قدرة على التحكم في العناصر اللغوية الأخرى التي يعمل فيها وتقييد الحرية التي تتمتع بها في الانتقال من موقع إلى آخر ، وهكذا يلاحظ باستمرار تلازم بين قوة العنصر اللغوي وحرية الرتب التي يمنحها للعناصر التي يسيطر عليها"<sup>(٢)</sup>. وفي رأبي أن ذلك عائد إلى مترلة المعنى ، فالمصدر له قوة علاقة مع الفعل ومع ذلك فلا يتقدم معموله عليه. لأن ما بعده كالجزم منه . و مثل ذلك ما يقال عن العامل المعنوي في مثل قوله تعالى : (هذا بعلي شيخاً)

(هود ٧٢) حيث لا يجوز تقدم شيخاً وسبب ذلك أنما حال مؤكدة لمضمون الجملة، ورتبة المؤكد بعد رتبة المؤكد.

أما اسم الفعل ، فقد قال تعالى : ( كتاب الله عليكم ) (النساء ٢٤) وقال تعالى : ( عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل

إذا اهتديتم ) (المائدة ١٠٥) فقدم المفعول مرقوأخره مرة أخرى . وفي الآية التي تقدم فيها المفعول نجده مرتبطاً بالمترلة

وقوة العلاقة المعنوية مع التشريع السابق عليه . وهذا رأي الكسائي الذي يستبعده أبو حيان<sup>(٣)</sup> .

ويرى بعض النحاة أن الفاعل ونائبه و المتبدأ لا تأتي إلا اسماً، وهي من القضايا الخلافية بينهم، وقد جاء في القرآن الكريم

(أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا) (طه ١٢٨) وقال تعالى (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآياتِ لَيْسَ حَتَّى حِينَ) (يوسف ٣٥) .

ويبدو لي أن بجيء الفاعل أو نائبه أو المتبدأ جملة أو (على صورة جملة)<sup>(٤)</sup> إنما هو شيء يتطلب المعنى ففي قوله تعالى : ( أفلم

يهديهم كم أهلكنا ) فقد حلت " كم والفعل " محل الاسم "أهلكنا" لغرض التكثير فالمعنى مع الاسم غيره مع الجملة ،

(١) الشاطبي - المقاصد الشافية، ج ١، ص ١١٢ - ١١٦ .

(٢) سعيد بجري - عناصر النظرية النحوية ، ص ١٧٦ .

(٣) أبو حيان - البحر المحيط ، ج ٣، ص ٢٢٢ .

(٤) فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ٢٢ .



وفي قوله تعالى : ( ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنه حتى حين ) (يوسف ٣٥) جاء الفاعل على صيغة الجملة

للدلالة على معنى الاستمرارية والتحدد في السجّن ، بينما لا يفيد الفاعل (سجّنه) هذه الدلالة ، وكذلك قوله تعالى :

(سواءً عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) فقد جاء المبتدأ على صيغة الجملة للدلالة على أن هؤلاء الناس متشدّدون في

مواقفهم ولو تم الإنذار مرة بعد مرة . وبالتالي وإن كان الغالب مجيء الفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل اسماً إلا أن هذا لا

يجمع من وقوعهما جملة ما دام المعنى يتطلب ذلك لأن الألفاظ خدم للمعاني ، "وتناوب الأفعال والأسماء المواقع كثير" ، فقد

جاء في القرآن الكريم (ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً) (الروم ٢٤) <sup>(١)</sup> والفعل يريكم يعبر عن التحدد والاستمرار

أكثر من رؤيتكم أو إراءتكم ، "وتقوم الجملة مقام الفاعل ، ولا محذور في هذا ، فقد قال به جماعة منهم السيرافي

و ابن النحاس ، وزعموا أنك تقول في : عرفتُ أيهم في الدار، عُرِفَ أيهم في الدار و قال ابن الضائع : الصحيح عندي

حوار : قد علِمَ أزيد في الدار أم عمرو؟ لأن كل فعل يتعدى المفعول فلا مانع أن يُردَّ ويبيّن للمفعول قال: و كذلك :

قد قيل زيد منطلق وهو موجود في كلام العرب كثيراً وفي القرآن <sup>(٢)</sup>.

ويعلل السيرافي عملية بناء الفعل على الاسم أو الاسم على الفعل فيقول "وجملة الأمر أن الذي حكمه أن

يكون مؤخراً مبني على ما حكمه أن يكون مقدماً عمل في اللفظ أو لم يعمل ، إذا كان أحدهما يحتاج إلى الآخر. وقد

ذهب سيويه إلى أنك إذا قلت لو أن عندنا زيدا لأكرمناه أن التي بعد "لو" مبنية على "لو" وإن كانت غير عاملة فيها،

لأن حكم "لو" أن تكون مقدمة على "أن" ولا يستغني عنها <sup>(٣)</sup>.

فعلة وقوع الفعل والمبتدأ في موقع المبني عليه هي كونهما متقدمين في المعنى ، وعلة كون الفاعل والخبر في موقع المبني هي

كونهما متأخرين في المعنى ، فالتأخر يبيّن على المتقدم إذا كان بينهما علاقة احتياج وعدم استغناء ، والاحتياج أو

الطالب يتقدم على المطلوب معنوياً بغض النظر عما إذا كان الطالب عاملاً في المطلوب أم لا، فالعلاقة بين الألفاظ علاقة

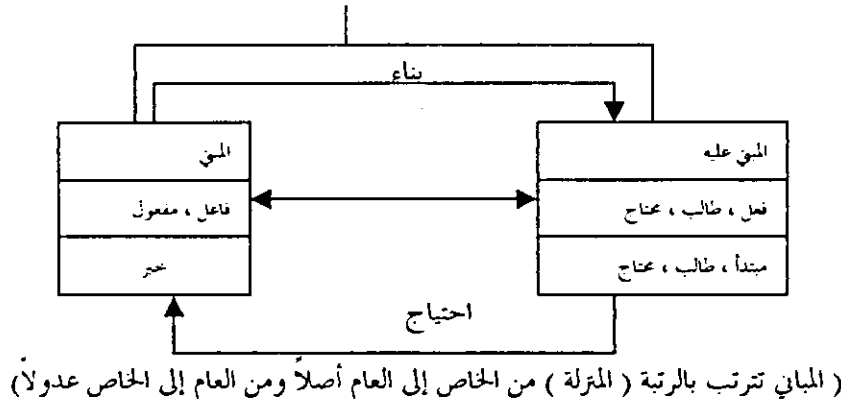
(١) محمود شرف الدين - الفعليات، ص ١٦

(٢) الشاطبي - المقاصد الشافية ، ج ١، ص ٥٨ .

(٣) السيرافي - شرح كتاب سيويه ، ص ١٩٠ .

معنوية بالدرجة الأولى قبل أن تكون علاقة عامل بمعمول .

### بناء الجملة العربية



ومن الشكل يتضح أن المبنى عليه والمبنى بينهما علاقة معنوية ، وأن المبنى عليه يحتاج إلى المبنى ، فيبنى المتكلم الفاعل أو

الخبر على الفعل أو المبتدأ فتحصل الفائدة ، فالسابق يطلب اللاحق، واللاحق يبنى على السابق، كما يلاحظ

أن الطلب أو الاحتياج يسير من اليمين إلى اليسار ← أما البناء فيسير من اليسار إلى اليمين →

والمثال الذي ذكره السيرافي " لو أن زيدا عندنا لأكرمناه " يؤكد أن البناء عملية تشمل اللغة بكاملها ، فالطالب يحتاج

إلى المطلوب ، والمطلوب يبنى على الطالب لأن بينهما علاقة معنوية تقوم على الاحتياج ولا يستغني أحدهما عن الآخر .

كما يذكر سيبويه ذلك في باب من أبواب "إن" فيقول : "وتقول "لولا أنه منطلق انطلقت"، فـ" أن "منية على "لولا" كما

تبنى عليها الأسماء ، وتقول "لولا أنه ذاهب لكان خيراً له" ، فأن منية على "لولا" <sup>(١)</sup> ويعلق السيرافي على ذلك فيقول :

يريد معقودة بـ "لولا" في المعنى الذي تقتضيه و"لولا" مقدمة عليه وليست عاملة فيه لأن الاسم بعد "لولا" يرتفع

بالابتداء لا بـ "لولا"، ولزومها للاسم بعدها بالمعنى الذي وضعت عليه كلزوم العامل للمعمول به فشبهت به ، ففتحت

(همزة) أن ولم تُكسر لأن إن المكسورة إنما تدخل على مبتدأ مجرد لم يغير معناه بحرف قبله ، كما يقول السيرافي : لم يرد

بقوله " فأن منية على لو، أنها منية عليها بناء الشيء على ما يحدث فيه معنى ولم يغير لفظه، ففتحت (همزة) "أن" بعد "لو"

كفتحتها بعد "لولا" <sup>(٢)</sup> "وقد استعمل سيبويه لفظ البناء في الشيء الذي ليس بعامل فيما يبنى عليه ، كما قال : أن منية

(١) سيبويه - الكتاب ، ج ٣ ، ص ١٢٠-١٢١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٢٠-١٢١ والهامش .

على لولا ، وإنما ذلك على جهة تقدمها وحاجة ما بعدها إليها " (١) .

فالألفاظ تترتب بحسب قوة العلاقة المعنوية القائمة بينها ، أو أنها تتعلق كما يقول الجرجاني ويأخذ بعضها بحجز

بعض وتتحد أجزاء الكلام ، ويدخل بعضها في بعض ويشد ارتباط ثانٍ منها بأول (٢) ، بسبب التناغم الدلالي القائم بينها

والمبنى على قوة العلاقة المعنوية، وفي المثال المذكور ، أن تتعلق معنوياً "بلو" وزيداً متعلق بأن وعندنا تتعلق بأن ولاكرمناه "

مبنية على لو لأنها جواب الشرط .

وهكذا تتعلق الألفاظ أو المباني بعضها ببعض بحسب قوة العلاقة المعنوية القائمة على أساس الرتبة . " واللغة

عند الجرجاني ، وكذلك عند سيويه والسيراقي ، نظام لا يقوم إلا على ترابط الألفاظ كعناصر في هذا النظام وفقاً

لدلالاتها ، وتناسقها على الوجه الذي يقتضيه العقل ، وتعلق بعض الكلم ببعض وبناء بعضه على بعض ، لأن الاعتبار

عنده بمعرفة مدلول العبارة لا العبارات نفسها " (٣) . والأساس الذي تترتب عليه المباني هو الرتبة ، مما يؤدي إلى وجود

النظام اللغوي وخير دليل على قوة هذا النظام الرتبة المحفوظة ، التي لا تتغير رغم العدول .

وقد جاءت نظرية النظم للجرجاني بعدما ابتعدت الدراسات النحوية عن الجذور وصارت فلسفية (٤) "وهي رؤية شمولية

لموضوعات النحو العربي ، لا بوصفه أبواباً وفصولاً ، بل بوصفه نظاماً من العلاقات هو ذاته نظام العربية كلغة ، كنص ،

كخطاب " (٥) . " لأن النحو العربي كما نقرأه في مرجعه الأول "الكتاب" ، ليس مجرد قواعد لتعليم النطق السليم والكتابة

الصحيحة باللغة العربية ، بل هو أكثر من ذلك "قوانين للفكر داخل هذه اللغة ، وبعبارة بعض النحاة القدماء "النحو منطق

العربية " (٦) . والذي يبدو لي أن نظرية النظم ما هي إلا امتداد للبناء لأنه " لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها

ببعض ، ويبين بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك ، هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفي على أحد من الناس .

(١) الأعلام الششمري ، النكت في كتاب سيويه ، ج ٢، ص ٧٧٦

(٢) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ٩٣ .

(٣) فارس عيسى - المعنى اللغوي وعناصر تحديده ، مجلة البلقاء ، م ج ١ ، ع ٢٤ ، أيار ، ١٩٩٢ ، جامعة عمان الأهلية .

(٤) من محاضرة للدكتور - عبد الحميد مصطفى السيد .

(٥) محمد عابد الجابري - بنية العقل العربي ، ص ٨٤ .

(٦) المنصهر نفسه ، ص ٤٤ .

وإذا كان كذلك فبما أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء ، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبها ما معناه وما محموله؟

وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محمول لها غير أن تعتمد إلى اسم فتحمله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعتمد إلى اسمين فتحمل أحدهما خيراً عن الآخر ، أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً له أو بدلاً منه ، أو تعي باسم بعد كلامك على أن يكون صفة أو حالاً أو تمييزاً ، أو تنوحي في كلام هو لإثبات معنى ، أن يصير نفيًا أو استغناءً أو تنيًا ، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك ، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر ، فتحيء بما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى ، أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف ، وعلى هذا القياس ، وإذا كان لا يكون في الكلم نظم ولا ترتيب إلا بأن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه وكان ذلك كله مما لا يرجع منه إلى اللفظ شيء ، ومما لا يتصور أن يكون فيه ومن صفته ، بان بذلك أن الأمر على ما قلناه من أن اللفظ تبع للمعنى في النظم وأن الكلم لترتب في النطق بسبب ترتيب معانيها في النفس<sup>(١)</sup> وترتيبها يخضع لضابط الرتبة . فالنظم ما هو إلا تعليق الكلم بعضه ببعض ، بحسب ترتيب المعاني في النفس الإنسانية ، بل إن النظم ما هو إلا تنفيذ للقوانين النحوية وللمعاني النحوية .

"وأعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله . "فلمست بواجب شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأ، إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم ، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه ، واستعمل في غير ما ينبغي له . فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساد، أو وصف بمزية وفضل فيه ، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه"<sup>(٢)</sup>. "إن عبدالقاهر الجرجاني يتحدث عن سلطة ليست وجوداً حسيًا في العالم لكن وجودها لا يقل عن وجود قوانين الحركة في ذلك العالم إنما سلطة النحو وهكذا يربط عبد القاهر بين النحو و النظم باعتبار الأول السلطة التي تحدد صحة الثاني أو عدم صحته"<sup>(٣)</sup>، أو بالأحرى أن نقول

(١) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ٥٥-٥٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ .

(٣) عبد العزيز حمودة - المراهبا المنعقدة ، ص ٢٣٩ .

إن الرتبة هي التي تحدد صحة النظم أو ضعفه أو فسادَه لأن النظم يقوم على الرتبة ، ولأن إصابة الموضع أو عدم إصابته تحدده الرتبة أو قوة العلاقة المعنوية بين الألفاظ التي تجعل الألفاظ تنساب بسلاسة .

### أصل ترتيب الجملة الفعلية :-

استقر تقسيم الجملة العربية عند جمهور النحاة إلى قسمين : الجملة الفعلية والجملة الاسمية ، أما أصل ترتيب الجملة الفعلية فهو كما قال السيرافي : قال سيوييه : فإذا بنيت الاسم على الفعل قلت ضربتُ زيداً وهو الحد ، كما كان الحد ضرب زيداً عمراً ، يعني تأخير المفعول هو الأصل والوجه ، ويعني أن الحد تأخير زيد مع الفاعل المكني وهو التاء ، كما كان الحد تأخير المفعول مع الفاعل الظاهر " (١) فأصل ترتيب الجملة الفعلية هو أن يتقدم الفعل المبني عليه يليه الفاعل ثم المفعول ، بغض النظر عما إذا كان الفاعل ظاهراً أو مضمراً .

وقد قال ابن مالك :

"والأصل في الفاعل أن يتصلا والأصل في المفعول أن يتفصلا

وقد نبأ بخلاف الأصل وقد نبأ المفعول قبل الفعل " (٢)

كما أن الرضي يربط الضمائر المتصلة بالفعل من المتكلم إلى المخاطب إلى الغائب فيقول : وضع المتكلم أولاً ثم المخاطب ثم الغائب " (٣) أما ابن عقيل فيقول : ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب " (٤) .

(١) السيرافي - شرح كتاب سيوييه ، المخطوط ، ج ١ ، ص ١٩٠ .

(٢) ابن الناضم - شرح ابن الناضم على ألفية ابن مالك ، ص ١٦٤ .

(٣) الرضي - شرح الكافية ، ج ٢ ، ص ٤١٢ .

(٤) ابن عقيل - شرح ابن عقيل ، ج ١ ، ص ١٠٣ .

فهذه الضمائر تترتب برتبة المعنى ، والأقرب يتقدم على الأبعد ، " فإذا جئت بالمتصل بعد الفعل فتحق هذا الباب أن تبدأ بالأقرب قبل الأبعد وأعني بالأقرب المتكلم قبل المخاطب والمخاطب قبل الغائب " <sup>(١)</sup> كما قالت امرأة للرسول صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله إني نسحتُ هذه بيدي لأكسوكها <sup>(٢)</sup> ، فالفعل أقرب إلى فاعله من المفعول به وأقرب من النفس منه إلى الغير ، والفعل أخص بفاعله من المفعول ، وهكذا تترتب الكلمات من الأخص إلى غير الأخص وذلك لأن الفعل صادر من الفاعل ، فهناك علاقة معنوية وثيقة بين الفعل والفاعل وهي أشد من العلاقة بين الفعل والمفعول . وتعليل هذا الترتيب " أنك تريد أن تعمل الفعل وتجعله صدر الكلام في النية وتعمله في الاسم وتحمل الاسم عليه " <sup>(٣)</sup> فعلة تقدم الفعل أنه متقدم في النفس ، أو تقدم معناه في النفس ، ولذلك تقدم الفعل في اللفظ وهذا الفعل العامل بحاجة إلى مفعول يعمل فيه وهو الفاعل الذي صدر عنه الفعل ، ثم بعد ذلك تُوصِلُ الفعل إلى المفعول الذي وقع الفعل عليه . وقد اتصل الفعل بفاعله لأن الفعل لا بُدَّ له من فاعل ولكنه قد يستغني عن المفعول ، فحاجة الفعل إلى فاعله أشد من حاجته إلى المفعول .

ويعلل ابن السراج تقدم الفعل على الفاعل وتأخر المفعول فيقول " لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء " <sup>(٤)</sup> وهذا يحدث اللبس بين الجملتين الاسمية والفعلية فلا نعود نفرق بين فاعلٍ ومبتدأ . " والمفعول به هو الطرف الثاني للفعل ، لأن الفعل له ابتداءً وانتهاءً ، فابتدأه الفاعل لأنه عنه يظهر ومنه يحدث ، ونهايته وغايته المفعول لأنه إليه يصير وينقطع " <sup>(٥)</sup> .

أما السهيلي فيعلل ذلك فيقول " وجب أن يكون الفعل متصلاً بفاعله لا بمفعوله ؛ وذلك لأن الفعل يدل على الفاعل بعمومه وخصوصه نحو : فَعَلَ زيدٌ وضرب زيدٌ ، وأما الخصوص فنحو : ضرب زيدٌ عمراً ، ولا تقول فعل زيدٌ

(١) ابن السراج - الأصول في النحو ، ج ٢ ، ص ١٢٠

(٢) حديجة الحديشي - موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ، ص ٢٤٩

(٣) السراجي - شرح كتاب سيويه ، المخطوط ، ص ١٩١

(٤) ابن السراج - الأصول في النحو ، ج ١ ، ص ٧٣ .

(٥) عمر بن ثابت الثعالباني - الفوائد والقواعد ، ص ٢٥٣ .

عمرًا إلا أن يكون الفاعل هو البارئ سبحانه ، كما أن الفعل حركة الفاعل والحركة لا تقوم بنفسها وإنما هي متصلة

بمحلها ، كما أن الفعل يدل على معنى في الفاعل وهو كونه محيّر عنه ولذلك وجب أن لا يخلو ( الفعل ) عن ذلك

الاسم ( الفاعل ) مظهرًا أو مضمراً ، مثل ( الفعل ) في ذلك ، مثل ( الحرف ) الذي يدل على معنى في غيره ، ولا بد من

ذكر الاسم الذي دخل ( الحرف ) لمعنى فيه ، كذلك الفعل ، لا بد من ذكر الفاعل بعده ، كما أن دلالة الفعل على

الفاعل أقوى من دلالة على المفعول <sup>(١)</sup> . ٥٨٠٦٥٠

فالفعل العام يدل على فاعل فقط أما الخاص فيدل على فاعل ومفعول ، ومن هنا فحاجة الفعل إلى الفاعل

أقوى من حاجته إلى المفعول . والفعل أقرب إلى فاعله لأنه صادر عنه ومتصل به ، فهو أخص به من غيره ، ودلالة

الفعل على الفاعل أقوى ، والألفاظ إنما تترتب بحسب قوة العلاقة المعنوية الكائنة بينها ، فما كانت دلالة المبني عليه

أقوى يتقدم وما كانت دلالة المبني عليه أضعف يتأخر ، أو ما كانت الحاجة إليه أقوى يتقدم وما كانت الحاجة

إليه أضعف يتأخر ، فالجملة إنما تسير بتقدم المعنى ، أو قد نسميها قوة المعنى .

أما الرضي فيقول " والمرفوع أخص وأهم بالذكر من المنصوبات ، والمخير عنه أهم ما يخير به ( بالفعل ) عنه

بذلك الخبر في الذكر ، وأخص به فالحدث إلى محله أحوج من غيره " <sup>(٢)</sup> . " وحتى الفاعل والمفعول أن يعمل فيهما الفعل

ويتصلا به " <sup>(٣)</sup> . ولعلّ الرضي قد أصاب عندما ربط بين الرتبة وبين الحاجة القائمة بين المبني عليه والمبني كما يرى أن "

طلب الفعل للمرفوع وضعي وطلبه للمنصوب تابع للوضعي <sup>(٤)</sup> . فالجملة الفعلية تترتب من الأهم إلى الأقل أهمية ، فالفعل

يتقدم بالرتبة يليه الفاعل لأن الفاعل أخص بفعله من المفعول ثم يأتي المفعول . وهي كذلك تترتب من الخاص إلى العام

بالرتبة ، ويمكننا القول : إن المباني تترتب بالرتبة وبحسب قوة العلاقة المعنوية .

وبعد فالذي يبدو لي أن اللغة وجدت من أجل التفاهم والإفادة ، والعربي يقدم في كلامه ما هو أهم ، ومن

(١) السهيلي - نتائج الفكر ، ص ٦٧ ، ٦٩ ، ٣٨٧ .

(٢) الرضي - شرح الكافية ، ج ١ ، ص ٣١-٣٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٠٦ .

(٤) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٤٠٤ .

هنا تقدم الفاعل على المفعول ، لأن كثافة المعلومات التي يحملها الفاعل أهم مما يعملها المفعول ، فاهتمام المتكلم

والمخاطب بالفاعل أشد من اهتمامهما بالمفعول ، لأن الفاعل يقدم لهما أكبر كمية من المعلومات المفيدة ، ولذلك قال

النحاة : إن الفاعل متى ما حذف تقدم المفعول ، فهو يأتي في المرتبة الثانية بعد الفاعل في سد حاجة المخاطب من المعرفة .

" وربما كان هذا الترابط بين الفعل والفاعل هو الذي دفع النحاة إلى القول بأنه لا بد لكل فعل من فاعل مذكور أو

مقدر وهو الذي يدفع المحلل أو المعرب لأن يبحث عن فاعل لمجرد ذكر كلمة ( فعل ) ، لأن الفعل بحاجة دائماً إلى

فاعل ليُتحدّ معه ويلزمه ليستقيم معناه ، والفاعل بحاجة إلى ما يُسندُ إليه " <sup>(١)</sup> .

وقد أشار الدكتور الفهري <sup>(٢)</sup> . إلى مجموعة من المؤشرات التي تدل على أن ترتيب الجملة العربية هو فعل فاعل مفعول ،

ومن بين هذه المؤشرات أن الفاعل يتوسط بين الفعل والمفعول إذا كان الفعل متعدياً ، كقولنا : ضرب زيدٌ عمراً .

وذلك لأن الفاعل أقرب إلى فعله من المفعول ، فالفعل يصدر عنه ، ولذلك يتقدم الفاعل بالرتبة ( المكانة ) ،

لأن العلاقة المعنوية بينهما قوية كما أن وجود المفعول يعتمد على وجود الفاعل الذي يتقدم على المفعول بالرتبة والطبع .

ومن المؤشرات كذلك عدم إمكان اللبس في الجمل التي يتوارد فيها الفاعل والمفعول بدون إعراب مثل : ضرب

موسى عيسى .

ومن المؤشرات كذلك بعض القيود على الإضمار ، فالتحاة يذكرون أن مفسر الضمير يجب أن يتقدمه إما

لفظاً وإما رتبة ، فمما يتقدم لفظاً : ابتلى إبراهيم ربه ، ومما يتقدمه رتبة ، دخل مكبّه زيدٌ ، فإن تأخر عن الضمير

في الرتبة واللفظ لم يُجز " ابتلى ربه إبراهيم ، وذلك لأن المفسر يتقدم على المفسر بالطبع والرتبة .

ومن المؤشرات كذلك ظاهرة التطابق بين الفعل والفاعل ، فالفعل يطابق الفاعل جنساً وعدداً إذا تقدم الفاعل عليه . أما

إذا لم يتقدم فلا يطابقه في العدد : جاء الأولاد ، الأولاد جاعوا والمتقدم في الجملة الثانية هو المبتدأ وليس الفاعل ، كما

(١) في نحو اللغة العربية وتراكيبها ، ص ، ١٩٠-١٩١ .

(٢) الفهري - المسانيب واللغة العربية ، الكتاب الأول ، ص (١٠٧-١٠٨) . والباحث يؤمن بأن هذه مؤشرات دليل على أصل ترتيب الجملة الفعلية . وانظر كذلك البنية الناحية للجملة الفعلية في العربية ، داود عبده ، أبحاث ، الجامعة الأمريكية ببيروت ، السنة ٣١ ، ١٩٨٣ .



أن فقدان الضمير من الفعل أو عدم المطابقة يعني فقدان العلاقة بين المبتدأ والخبر .

وتترتب المفاعيل في الجملة الفعلية بناءً على رتبة الفعل ( المبني عليه ) (موقعه) حيث تتقدم المفاعيل نحوه بالرتبة (المرتبة)

وذلك بحسب قوة العلاقة المعنوية بين المبني عليه والمفعول ، وهذا الموضوع وإن كان من الأمور المختلف عليها بين

النحاة إلا أنهم متفقون على أن المؤثر في عملية الترتيب هي رتبة ( موقع ) المبني عليه .

فالرضي مثلاً يقول في شرحه على الكافية : " قدّم المفعول المطلق لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل وفعله،

ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلاً ، لأن ضارية زيد في قولك: ضرب زيد ضرباً ، لأجل حصول هذا المصدر منه ،

وتقدم المفعول به لأن طلب الفعل الرفع للفاعل له أشد من طلبه لغيره ، ألا ترى أنه كما يقع على فاعله بصوغه على

صورة فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم المفعول منه بلا قيد آخر ، ففي قولك ضرب زيد عمراً يوم

الجمعة وخالداً إكراماً لك ، زيد ضارب وعمرو مضروب ، وأما يوم الجمعة فهو مضروب فيه ، وخالد مضروب معه

وإكراماً مضروب له ، فتعلق ذلك الفعل بالمفعول به بتغير صيغته من غير قيد نحو : ضرب زيد ، وأما إلى غيره فبحرف

جر نحو ضرب في يوم الجمعة، وقدم المفعول فيه لأن احتياج الفعل إلى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب،

وقدم المفعول له على المفعول معه إذ الفعل الذي لا علة له ولا غرض قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فإنه أكثر منه مع

المصاحب وأيضاً يصل الفعل إليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل " (١) فالترتيب عند الرضي :-

فعل + فاعل + مصدر + مفعول به + ظرف زمان + ظرف مكان + مفعول له + مفعول معه .

أما الأشموني فيقول : استحق المفعول المطلق أن يقدم على المفاعيل في الوضع، وتقدم المفعول به لم يكن على سبيل

القصد بل على سبيل الاستطراد والتبعية ، وتقدم المفعول له على المفعول فيه لأنه أدخل في باب المفعولية وأقرب إلى

المفعول المطلق بكونه مصدراً، وتقدم المفعول فيه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق بكونه مستلزماً له في الواقع ،

إذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان ، ولأن العامل يصل إليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ بخلافه " (٢).

(١) الرضي - شرح الكافية ، ج ١ ، ص ٢٩٦ .

(٢) شرح الأشموني ، ج ١ ، ص ٤٧٧-٤٨٥ .

فالترتيب عند الاشموني : - ضربت ضرباً زليلاً تأدياً له يوم الجمعة في داره وطلوع الشمس .

فعل + فاعل + مصدر + مفعول به + مفعول لأجله + ظرف زمان + ظرف مكان + مفعول معه .

أما الصبان فيقول في حاشيته على شرح الأشموني " قال الفارضي : إذا اجتمعت المفاعيل قدم المفعول المطلق ، ثم المفعول

به الذي تعدى إليه العامل بنفسه، ثم الذي تعدى إليه بواسطة الحرف، ثم المفعول فيه الزماني والمكاني ، ثم المفعول له، ثم

المفعول معه مثال ذلك: "ضربت ضرباً زليلاً بسوطٍ نحاراً هنا تأدياً له وطلوع الشمس، والظاهر أن هذا أولى لا واجب" (١).

أما الدكتور ممام حسان فيرتبها على النحو التالي :

" فعل + فاعل + مفعول به + مفعول معه + مفعول مطلق + ظرف زمان + مكان + مفعول له

ضربت زليلاً وطلوع الشمس ضرباً شديداً يوم الجمعة في داره تأدياً له " (٢) .

ولعل ترتيب الدكتور ممام حسان هو الأقرب إلى الصواب ، فالفعل يتقدم بكونه المبني عليه الذي يتركب عليه

الكلام ، والفاعل يتقدم على المفعول لأنه لا بد للفعل من فاعل ولا يستغني عنه ، فحاجة الفعل للفاعل أشد من

حاجته للمفعول " كما أن الفعل حركة الفاعل والحركة لا تنفك عن محلها " (٣) . فالفاعل أقرب إلى الفعل من غيره لأنه

صادر عنه ، كما أن الفاعل هو المخبر عنه وهو أولى من غيره بهذا الخبر ، ولهذا عندما يذكر الفعل يتبادر إلى الأذهان

أولاً معرفة الفاعل لأن الفعل مرتبط بفاعل يقوم به . كما أن كثافة المعلومات التي ينقلها لفظ الفاعل أكثر من غيره ،

فذكره مفيد للمخاطب . ودلالة الفعل عليه قوية جداً ولذلك تقدم على المفاعيل ، وقد يكون الفعل بلا مفاعيل .

وتتقدم المفعول به " لأن طلب الفعل الراجع للفاعل له أشد من طلبه لغيره ، والفعل يحتاج إلى محل يقع فيه " (٤) .

ولأنه متعلق بأحكام المرفوعات من جهة رفعه إذا ناب عن الناعل ، ومن جهة حصول الفائدة به كحصولها بالفاعل

على الجملة ، ومن أجل أن الفعل يقتضيه بمعناه كما يقتضي الفاعل " (٥) . فإذا قلنا : ضرب زيد فأول ما يتبادر إلى ذهن

(١) الصبان - حاشية الصبان ، ج ٢، ص ٢٠٧ .

(٢) ممام حسان - البيان في روائع القرآن ، ص ٣٧٨ .

(٣) السهيلي - نتائج الفكر ، ص ٦٧ .

(٤) الرضي - شرح الكافية ، ج ١، ص ٢١٩ .

(٥) الشاطبي - المقاصد الشافية ، ج ١، ص ٢١٢ .

المخاطب السؤال عن المفعول به فالفعل يصدر من الفاعل ثم يقع على المفعول . فالفعل بعد الفاعل يحتاج إلى المفعول ودلالته عليه قوية وذكره أهم وأكثر إفادة من غيره .

وتقدم المفعول معه ، لأنه الفاعل أو المفعول من جهة المعنى ، وفيه مراعاة لأصل الواو . فعندما نقول جاء

زيد وطلوع الشمس . فطلوع الشمس فاعل من جهة المعنى وهو مصاحب لفعل الحياء يقول ابن هشام " لبعض

المفاعيل الأصالة في التقدم على بعض إما بكونه مبتدأ في الأصل أو فاعلاً في المعنى أو مسرّحاً لفظاً أو تقديرًا والآخر

مقيّد<sup>(١)</sup> لأن علاقة ما لا يحتاج إلى واسطة أقوى من علاقة ما يحتاج إليها " <sup>(٢)</sup> .

وتأخيره للمصدر عن المفعول به عين الصواب ، فصحيح أن الفعل له دلالة قوية على المصدر ، إلا أنه يجب أن لا تنسى

أن ذكره غير مفيد أو أن حاجة الفعل إليه ليست قوية فتأخيره أفضل من تقديمه " وذلك لأن ذكر الفعل معنى عنه " <sup>(٣)</sup> .

وتقديمه للمصدر على الظرف ، لأن دلالة الفعل على المصدر أقوى من دلالة على الظرف ، " ولأن الفعل ينصب

المصدر وظرف الزمان وظرف المكان ، ونصبه للمصدر أقوى من نصبه للظرفين . لأن الفعل إنما ينصب ظرف الزمان

بالحمل على المصدر ، وكان الأصل أن يتعدى إليه بحرف جر ، وأما ظرف المكان فانتصب على ظرف الزمان، وكان

الأصل أن يصل إليه الفعل بحرف جر، ونصب المكان في الرتبة الثالثة وكل ما هو في الدرجة الثالثة لا تجده

إلا محصوراً " <sup>(٤)</sup> . وتقدمه للظرف " لأنه لا بد للفعل من زمان ومكان يكون فيهما " <sup>(٥)</sup> . ولأن الفعل إنما احتلت

أبنيته للزمان، وهو مضارع له من أجل أن الزمن حركة الفلك ، والفعل حركة الفاعلين " <sup>(٦)</sup> . واحتياج الفعل إلى

الزمان والمكان ضروري " <sup>(٧)</sup> . " كما أن الدلالة على الزمان وقعت عليه من لفظ الفعل " <sup>(٨)</sup> . وتقدمه للزمان على المكان " لأن

(١) ابن هشام - أوضح المسالك ، ج ٢ ، ص ١٨٣-١٨٤ .

(٢) ابن مالك - شرح التسهيل ، ج ٢ ، ص ٨٣ .

(٣) السهيلي - نتائج الفكر ، ص ٣٨٧ .

(٤) ابن أبي الربيع - البسيط في شرح جمل الزحاجي ، ج ١ ، ص ٥٠٧ .

(٥) ابن عصفور - شرح جمل الزحاجي ، ج ١ ، ص ٣٢٤ .

(٦) الزحاجي - الجمل ، ص ٣٢٠ .

(٧) الرضي - شرح الكافية ، ج ١ ، ص ٢٩٦ .

(٨) عبد القاهر الجرجاني - المقتصد في شرح الإيضاح ، ج ٢ ، ص ٦٢٨-٦٢٩ .

دلالة الفعل على الزمان أقوى من دلالة على المكان ولذلك قد يحتاج الفعل إلى حرف جر يصل به إلى المكان ولكنه يصل إلى الزمان بدون حرف " (١) .

أما تأخيره للمفعول له " فلأن الفعل قد يكون بلا علة ، فقد يكون فاعل الفعل ساهياً أو مجنوناً ، فلا يقع فعله لسبب ، فلا يكون للفعل إذ ذاك مفعول من أجله " (٢) " ورب فعل بلا علة " (٣) كما أن الفعل في الأصل يصل إليه بحرف جر لضعف العلاقة بينهما .

ويتضح من ترتيب المفاعيل أن المباني تتقدم بالرتبة (المتزلة) من الخاص إلى العام أو من القريب إلى البعيد. وقد قال تعالى : " لقد صدّق الله رسوله الرؤيا بالحق " (الفتح ٢٧) "فهنا جرى التعبير على الأصل ولم يقدم شيء على شيء" (٤) حيث تقدم الفاعل فالمفعول الأول فالثاني فالجار والمجرور وذلك بسبب قوة العلاقة المعنوية ، كما قال تعالى : " وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وَجُوهِهِمْ عُمياً وَبُكْمًا وَصُمًّا " ( الاسراء ٩٧ ) تقدم الفاعل على المفعول فالزمان فالمكان فالحال . " ولكنه ( الفاعل ) يرتبط بفعله حتى إنهما ليعتدان كالكلمة الواحدة ، ثم ترتبط بقية كلمات الجملة بهما ارتباط الدوائر بالبورة " (٥) .

" فكل كلمة ترتبط بالبورة فيها والتي هي الفعل بسبب وعلاقة معينة وبذا يتحقق النظم في الجملة " (٦) . فليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض " (٧) . " فلا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك " (٨) . وتتم عملية التعليق بناءً على المتزلة . " واعلم أن مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعة من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها في بعض حتى يصير

(١) سيويه - الكتاب ، ج ١ ، ص ٣٥ .

(٢) ابن عصفور - شرح جمل الزجاني ، ج ١ ، ص ٣٢٤ .

(٣) الرضي - شرح الكافية ، ج ١ ، ص ٢٩٥ .

(٤) فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ٣٨ .

(٥) خليل عمارة - في نحو اللغة العربية وتراكيبها ، ص ١٩٠ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ١٠٠ .

(٧) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ٨٧ ، ٥٥ .

(٨) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ٥٥ .

قطعة واحدة وذلك أنك إذا قلت ضرب زيدٌ عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له ، فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم على مفهوم واحد لا عدة معانٍ كما يتوهمه الناس ، وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيد أنفسَ معانيها وإنما جئت بها لتفيد وجوه التعليق التي بين الفعل الذي هو ضرب وبين ما عمل فيه والأحكام التي هي محصول التعليق وإذا كان الأمر كذلك فينبغي لنا أن ننظر في المفعولية من ( عمرو ) وكون يوم الجمعة زماناً للضرب وكون الضرب ضرباً شديداً وكون التأديب علة للضرب ، أيتصور فيها أن تفرد عن المعنى الأول الذي هو أصل الفائدة ، وهو إسناد الضرب إلى زيد وإثبات الضرب به له حتى يُعقل كون عمرو مفعولاً به وكون يوم الجمعة مفعولاً فيه وكون يوم الجمعة مصدرأ ، وكون التأديب مفعولاً له من غير أن يخطر ببالك كون زيد فاعلاً للضرب ؟ وإذا نظرنا وجدنا ذلك لا يُصور لأن عمراً مفعول لضرب وقع من زيد عليه ويوم الجمعة زمان لضرب وقع من زيد ، وضرباً شديداً بيان الضرب كيف هو وما صفته ، والتأديب علة له وبيان أنه كان الغرض منه ، وإذا كان ذلك كذلك بان منه وثبت أن المفهوم من مجموع الكلم معنى واحد لا عدة معانٍ ، وهو إثباتك زيداً فاعلاً لضرباً لعمرو في وقت كذا وعلى صفة كذا ولغرض كذا ولهذا المعنى نقول : إنه كلام واحد " (١) .

"والأصل في ترتيب المفاعيل في باب : أعطى أن تترتب من الخاص إلى العام ، وفي ذلك يقول ابن مالك :

|                                 |                                                  |
|---------------------------------|--------------------------------------------------|
| والأصلُ سبقُ فاعِلٍ معنى كَمَنْ | مِنْ : أَلَيْسَ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمِينَ |
| ويلزمُ الأصلُ لموجبِ عِرا       | وتركُ ذاكُ الأصلُ حتماً قد يُرى                  |

(١) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ٤١٢ ، ٤١٣ .

ويتابع السرياني كلامه مستخدماً أدوات العطف التي تدل على الترتيب وتفيد كيفية حدوث الجملة الاسمية

خطوة خطوة " قال : فإنما قلت عبد الله فنبهته له ثم بنيت عليه فرفعته بالابتداء ، يعني ابتدأت بعبد الله فنبهت المخاطب له فانتظر الخير فأخبرت بالجملة التي بعده " (١) .

" وهذا الذي قد ذكرتُ من أن تقدم ذكر المحدث عنه يفيد التنبيه له ، قد ذكره صاحب الكتاب في المفعول

إذا قُدِّمَ فَرُفِعَ بالابتداء وبني الفعل الناصب له عليه ، وعُدِّي إلى ضميره فشُعِلَ به كقولنا في " ضربتُ عبد الله " :

" عبدُ الله ضربته " فقال : وإنما قلت : عبدُ الله ، فنبهتُه له ثم بنيت عليه الفعل ، ورفعته بالابتداء .

وذلك من أجل أنه لا يؤتى بالاسم معرى من العوامل إلا للحديث قد نُويَ إسناده إليه ، وجملة الأمر أن ليس

إعلامك الشيء بغته غفلاً مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له ، لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد

والإحكام ، وبشهادة لما قلنا من أن تقدم المحدث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه له ، أنا إذا تأملنا وحدنا هذا الضرب

من الكلام نجى فيما سبق فيه إنكار أو شك .... ، ويزيدك بياناً أنه إذا كان الفعل مما لا يشك فيه ولا ينكر بحال لم

يكذ نجى على هذا الوجه ولكن يؤتى به غير مبني على اسم " (٢) . فالجملة الاسمية تكون بخطوتين الخطوة الأولى :

الابتداء بالمبتدأ لتنبيه المخاطب له والخطوة الثانية : الإخبار بما ينتظره المخاطب ، وهذا يعني أيضاً أن المبتدأ معروف

للمخاطب وإنما الذي يجهله هو الخبر فالمعرفة في المقدمة والمجهول في النهاية وهو محل الفائدة .

### شرط بناء الفعل على الاسم :-

"قال وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملاً في ضميره، يعني أن ضربته وإنما بني على زيد لأنه قد عمل

في ضميره ، ولولا ذلك لم يحسن ... (٣) . فشرط بناء الفعل على الاسم ، أن ينشغل الفعل بضمير الاسم المتقدم ، حتى

يخرج من طلب الفعل له ، فإذا لم ينشغل الفعل بالضمير وجب أن تنصب الاسم المتقدم لأن الجملة تكون عندها جملة

(١) السرياني - شرح كتاب سيويه ، ج١، ص ١٩١ .

(٢) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ١٣١-١٣٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٣١-١٣٥ وانظر سيويه في هذا الباب ، ج١، ص ٨٠ ، والأبواب التي بعده حيث يؤكد على ترتيب الجملة الاسمية + الشاطي ، المقاصد الشافية ، ج١، ص ١٠٥ .

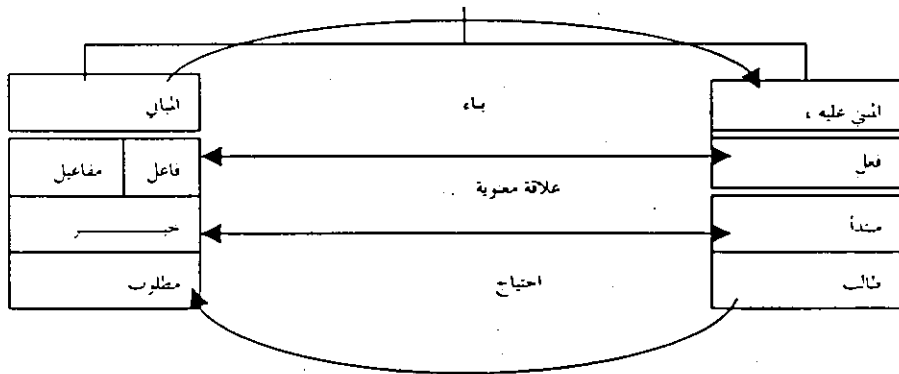
فعلية وليست اسمية والفعل محتاج للمفعول به ، ويجوز رفعه على ضعف وذلك على نية وجود الماء ، ويجوز نصبه وهو منشغل بالضمير وذلك على تقدير فعل سابق عليه محذوف يفسره الفعل المذكور بعده لأن المفسر والمفسر لا يجتمعان "ولا يتعدى الفعل إلى ضمير اسم وإلى ظاهره جميعاً . ولهذا وجب في "زياداً ضربته" تقدير عامل على الأصح " (١) .

وكما ترتبت المباني في الجملة الفعلية بالرتبة (المتزلة) من الخاص إلى العام ، فكذلك ترتب المباني في الجملة الاسمية .

وعلى هذا فالجملة الاسمية ترتب مبانيها بالرتبة من الأهم إلى الأقل أهمية ومن الخاص إلى العام وعلة هذا الترتيب أن المبتدأ هو المبني عليه ورتبه المبني عليه قبل رتبة المبني والمبتدأ هو المحتاج ورتبة المحتاج قبل رتبة أختاج إليه أو المطلوب ، بالإضافة إلى أن المبتدأ معرفة والخبر قد يكون نكرة فتقدمت المعرفة على النكرة " فلا يخبر عن مجهول والإخبار عما لا يعرف لا فائدة منه " (٢) ، وقد قال ابن مالك :

"والأصل في الأخبار أن تؤخر" وجوزوا التقديم إذ لا ضرر" (٣)

وبناء على كل ما تقدم فيبدو لي أن أصل ترتيب الجملة العربية هو :



المباني ترتب في هذه الجملة من الخاص إلى العام

(١) ابن هشام - رسالة في توجيه نصب ، ص ٢٠ .

(٢) ابن الأنباري - أسرار العربية ، ص ٨٠ .

(٣) ابن المظالم - شرح ابن المظالم على ألفية ابن مالك ، ص ٨١ .

والرتبة بين هذه الأركان رتبة غير محفوظة ما عدا رتبة الفاعل مع الفعل فهي رتبة محفوظة " فالفاعل لا يتقدم على فعله إلا على شرط الابتداء " (١).

"فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل تقدم على فعله وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً وكون المقدم مبتدأ في "نحو زيد قام"، وإما فاعلاً مخفوف الفعل في نحو " وإن أحد من المشركين استجارك " (٢) (التوبة ٦) لأن أداة الشرط مختصة بالجملة الفعلية، كما يرى جمهور النحاة.

وهذا ما يتأكد من حديث السرياني عن التقديم والتأخير لعناصر الجملة الفعلية، يقول السرياني: وإن قدمت الاسم فهو عربي جيد، كما كان ذلك عربياً جيداً، وذلك قولك زيداً ضربت، يعني "زيداً ضربت". بمنزلة زيداً ضرب عمرو ولا فرق بين الفاعل الظاهر والمكني " قال والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء، مثله في ضرب زيداً عمراً، وضرب عمراً زيداً، يعني أن المكني والظاهر الفاعلين سواء في تقدم المفعول وتأخيره فإن كانت العناية بالمفعول فيهما أشد قدمت المفعول وإن كانت العناية بالفاعل أشد قدمت الفاعل " (٣).

فالفاعل والمفعول يتقدمان بالرتبة (المرتبة) أصلاً وعدولاً.

وعلى هذا فالرتبة بين عناصر الجملة الفعلية هي رتبة غير محفوظة، ما عدا الرتبة بين الفعل والفاعل فهي رتبة محفوظة، والمفعول يستطيع الحركة إلى يمين الفاعل أو إلى يمين الفعل والفاعل، وهذا المفعول يبقى محافظاً على وظيفته النحوية السابقة رغم تقدمه، لأن الفعل محتاج إليه وهو مبني على الفعل على الرغم من تقدمه. أما الفاعل فرتبته ثابتة محفوظة.

(١) ابن السراج - الأصول في النحو، ج ١، ص ٧٢.

(٢) ابن هشام - أوضح المسالك، ج ٢، ص ٨٥.

(٣) السرياني - شرح كتاب سيويه، ج ١، ص ١٩١.



"فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل مقدم وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً وكون المتقدم إما مبتدأ أو فاعلاً لفعل

محذوف"<sup>(١)</sup> وسبب وجود هذا الضمير ، أن الفعل محتاج للفاعل ولا ينفصل عنه ، كما أن الاسم المتقدم هو المبتدأ

والكلام مبني عليه ، وهذا المبتدأ بحاجة إلى الخبر فإن لم تقلد ضميراً بعد الفعل ، فإن ما بعده أي(ما بعد المبتدأ) لا

بشكل جملة تكون خبراً عنه إلا بوجود الضمير العائد ، كما أن الضمير إن لم يكن موجوداً فإن العلة بين الاسم المتقدم

( المبتدأ ) وخبره ستكون معلومة ، فالضمير رابط يربط بين المبتدأ وخبره ، وذلك لأن الخبر ليس هو الأول في المعنى .

وسبب التقديم والتأخير هو العناية والاهتمام ، وتقدم المفعول يكسبه أهمية عند المتكلم والمخاطب ولكنه لا يكسب

الأهمية من ناحيه نحوية فيظل مبنياً رغم تقدمه لأن الفعل محتاج إليه . والجملة الاسمية ، كذلك ، الرتبة بين أركانها في

الأصل غير محفوظة . إلا أن الرتبة في الجملة العربية قد تكون واجبة الحفظ كما هي في الأصل وقد يحدث ما يدعو إلى

الخروج عن أصل الرتبة جوازاً ووجوباً ، والأصل والخروج عنه يتم وفق ضوابط معينة تتحكم في ترتيب الجملة العربية

#### الجملة الشرطية : -

" و زاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية ، وذلك نحو : بكرٌ إن تعطه يشكرُك " وهي عند الجمهور فعلية ، وذلك

لأن الحمل الشرطية تكون إما مصدرية بحرف شرط أو اسم شرط ، واسم الشرط فضلة أو عمدة "<sup>(٢)</sup> . وفي رأيي أن

جملة الشرط فيها خروج عن الأصل بالصدارة"<sup>(٣)</sup> . وكون الجملة اسمية أو فعلية يعتمد على ما إذا كان اسم الشرط طالباً

أو مطلوباً ، فجملة مثل " أينما تذهب أذهب " جملة تترتب من العام إلى الخاص والأصل فيها أذهب أينما تذهب "

ولكن تقدم أينما بالصدارة أدى إلى تقدم ما يرتبط بها معنوياً فصارت الجملة هكنا : أينما تذهب أذهب .

فهذه الجملة فعلية ومثلها " متى تسافر أسافر " وأصلها : أسافر متى تسافر . " وهذه كلها فضلات وهي مقدمة من

تأخير مثل قولنا محمداً أكرمتُ " و ( غداً أسافرُ ) و ( بينكما أجلس ) فكما أنه لا عبرة بالفضلات المتقدمة هنا وأن

(١) ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج ٢ ، ص ٨٥ .

(٢) ابن يعيش - شرح المفصل ، ج ١ ، ص ٨٨ ، وكذلك فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ١٦٠ .

(٣) وانظر فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ١٦٠ .

العبرة بصدر الجملة فكذلك الأمر في الشرط فهذه كلها جمل فعلية " (١) وذلك لأن المبني عليه ما زال محتاجاً إلى الأسماء

المتقدمة . " ثم ما الفرق بينها وبين أسماء الاستفهام ؟ فلماذا يكون قولك ( أيَّ رجل تكرم ؟ ) جملة فعلية باعتبار أي

مفعولاً به مقدماً ولا يكون ( أيَّ رجل تكرم أكرم ) جملة فعلية أيضاً مع أن إعراب ( أي ) في الحالتين واحد ؟ (٢)

أما إذا كان اسم الشرط طالباً وليس مطلوباً فالجملة عندها : اسمية ، وهي كذلك ناتجة عن تحويل الرتبة ، فجملة مثل "

مَنْ يَأْتِي أكرمُهُ " أصلها : أكرمُ من يَأْتِي . ولكن تقدمت من بالصدارة وتبعها ما يرتبط بها فصارت مَنْ يَأْتِي أكرمُهُ

وهي جملة اسمية لأن ( من ) مبتدأ وما بعدها هو الخبر " ثم إن هناك جملاً شبيهة بالشرطية نحو "الذي يَأْتِي فلن الفضل"

و "كل رجل يعني فأنأ أعنيه " وغيرها فهل تكون هذه الجمل جملاً خاصة أيضاً فلا تكون اسمية ولا فعلية ؟ (٣)

أما المبدوءة بعرف الشرط فهي في نحو ( إن زرتني أكرمتك )، جملة فعلية وفي نحو ( لولا زيد لفرق خالد ) اسمية

حرياً على القاعدة العامة " (٤). لأنه لا عبرة بالحرف على حد ما يقوله النحاة ، ولكن لماذا لا تكون هذه الجمل خروجا

عن الأصل بالصدارة ولأن الأصل أن تقدم الغاية على الوسيلة بالزمن كما يقول ابن القيم " اختلف الكوفيون

والبصريون فيما إذا تقدم أداة الشرط جملة تصلح أن تكون جزاء ثم ذكر فعل الشرط ولم يُذكر له جزاء نحو " أقوم إن

قُمت " فقال ابن السراج : الذي عندي أن الجواب محذوف يعني عنه الفعل المتقدم ، قال : وإنما يستعمل هذا على

وجهين : إما أن يضطر إليه شاعر ، وإما أن يكون المتكلم به محققاً بغير شرط ولا نية فقال أحبيك ثم يبدو له أن لا ينجيه

إلا بسبب فيقول إن جئتني فيشبه الاستثناء ويعني عن الجواب ما تقدم ، وهذا قول البصريين وخالفهم أهل الكوفة وقالوا :

التقدم هو الجزاء والكلام مرتبط به ، وقولهم في ذلك فهو من هذا الوجه رتبته التقدم طبعاً ولهذا كثيراً ما يجيء الشرط

متأخراً عن المشروط لأن المشروط هو المقصود وهو الغاية والشرط وسيلة فتقدم المشروط هو تقدم الغايات على

وسائلها ورتبتها التقدم ذهنياً ( زمناً ) وإن تقدمت الوسيلة وجوداً ، فكل منهما له التقدم بوجه وتقدم الغاية أقوى فإذا

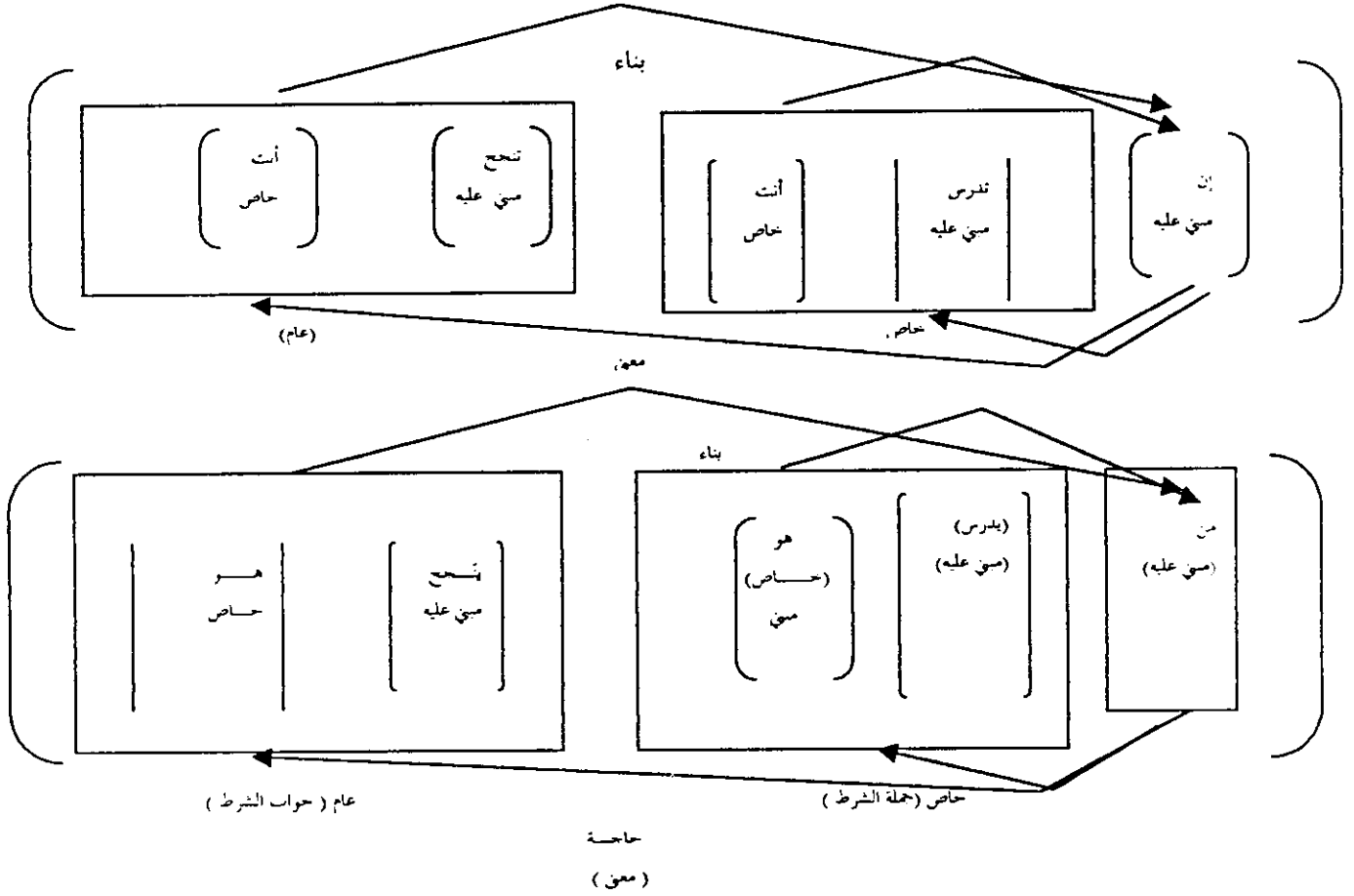
(١) فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ١٦١ .

(٢) انصهر نفسه ، ص ١٦١

(٣) انصهر نفسه ، ص ١٦١

(٤) انصهر نفسه ، ص ١٦١

وقعت في مرتبتها فأني حاجة إلى أن نقدرها متأخرة وإذا انكشف الصواب فالصواب أن تدور معه حيثما دار" <sup>(١)</sup> وعلى هذا فالجملة الشرطية في الأصل جملة فعلية ، وهي جملة مركبة تنتج من العدول عن الأصل والمباي بعدد تترتب كذلك من الخاص إلى العام .



ومن الأدلة على أن أصل الجملة الشرطية جملة فعلية " قول الشاعر النمر بن تولب <sup>(٢)</sup> :-

فإن النية من يخشها فسوف تُصادفُ أينما

يريد : أينما ذهب ، وأينما كان " <sup>(٣)</sup> أي تصادفُ النية أينما ذهب ويمكن تحويلها إلى جملة شرطية فنقول :

أينما ذهب تصادفُ النية، فصارت جملة شرطية، وكذلك من يخش النية تصادفُ، اسمية أصلها تصادف النية من يخشها،

فعلية وتتحول ( من ) إلى مبني عليه لأنها ليست مطلوبة لما بعدها . فتتحول من (مبني) إلى (مبني عليه) وتصبح طالبة بعد

(١) ابن القيم - بلاتع الفوائد ، ج ١ ، ص ٥١-٥٢ .

(٢) إميل بديع يعقوب - المعجم المفصل في شواهد النحر الشعرية ، ج ٢ ، ص ٨٣٥ .

(٣) الزحاحي - الجمل في النحر ، ص ٢٧٤ .

أن كانت مطلوبة ، فبعد أن كانت مفعولاً به صارت مبتدأ والمباني تترتب بعدها من الخاص إلى العام .

بينما لا تتحول أينما إلى ( مبني عليه ) بل تبقى مبنية لأنها ما زالت مطلوبة للفعل بعدها " وعلى هذا نحن نقول :

إن دَرَسْتَ فأنت ناجحٌ ، أنت إن درستَ ناجحٌ ، أنت ناجحٌ إن درستَ .

فالجملة الأولى مبنية على الشرط ابتداءً ، والثانية مبنية على اليقين ، والشرط معترض ، (أو مبنية على اليقين المشروط )

والثالثة مبنية على اليقين ، حتى إذا مضى الكلام على اليقين أدركك الشرط فاستأنفته في الكلام ، فالتجاح في الجملة

الأخيرة أكد ، لأن الإخبار مضى على اليقين أما الشرط فمتأخر ، ثم الثانية لأن الشرط اعترض الخبر ، ثم الأولى ،

لأن الكلام فيها مبني على الشرط ابتداءً " (١) .

#### الجملة الظرفية : -

كما زاد ابن هشام الجملة الظرفية وهي المصلرة بظرف أو بخار وبحرور نحو (أعندك زيدٌ) و"في الدار زيدٌ" ، إذا قدرت

( زيداً ) فاعلاً بالظرف والجار والمحرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبراً عنه هما " (٢) وفي رأيي أن جملة كهذه

هي عدول عن الأصل بالرتبة وهي تترتب من العام إلى الخاص هكذا

|        |        |              |
|--------|--------|--------------|
| أعندك  | مستقرٌ | زيدٌ         |
| عام ٢  | عام ١  | (مبني عليه ) |
| والأصل | أزيد   | مستقرٌ       |
|        | عندك   |              |

وقد انتقل الظرف بالمتولة ليتصل بمهزة الاستفهام ويتبعه ما هو أخص منه وهو الخبر المحذوف لدلالة الظرف عليه .

|             |               |       |                  |
|-------------|---------------|-------|------------------|
| وكذلك       | في الدار      | جالس  | زيدٌ             |
|             | عام ٢         | عام ١ | مبني عليه (خاص ) |
| والأصل فيها | زيدٌ          | جالسٌ | في الدار         |
|             | مبتدأ (خاص)   | خبر   | ظرف              |
|             | ( مبني عليه ) | عام ١ | عام ٢            |

(١) فاضل السامرائي - معاني النحو، ج ٤، ص ١٢٢ .

(٢) ابن هشام - المغني ، ص ٣٧٦ .

"والقول بالجملة الظرفية فيه نظر فيما يبدو لي ، فإنه على ما ذهب إليه صاحب المعنى ، وهو أن الاسم المرفوع فاعلٌ بالظرف أو بالجار والمجرور في نحو ( أعندك زيد ؟ ) ويبدو لي أن هذا القول فيه نظر ذلك أن "زيداً" مبتدأ مؤخر لا فاعل بدليل أنه يصح أن تدخل عليه النواسخ فنقول : ( إن أعندك زيداً ؟ ) ولو كان فاعلاً لم يصح دخول ( إن ) عليه ولا انتصابه .

وتقول : ( أظننت أعندك زيداً ؟ ) ولو كان فاعلاً لم ينتصب ، وتقول : أكان أعندك زيد ؟ ( فزيد اسم كان لا فاعل ، وإذا كان فاعلاً فأين اسم كان ؟ وتقول : ( أعندك كان زيد ؟ ) و ( أعندي ظننت زيداً ؟ ) فتدخل كان وظن عليه مباشرة ، ومعلوم أنه لا يصح إدخالهما على الفاعل فبطل هذا القول " (١) .

#### الجملة الوصفية :-

كما أضاف تمام حسان (٢) ومحمود نخلة (٣) الجملة الوصفية ، وهي التي يكون فيها المبني عليه وصفاً ، وفي رأبي أن الوصف يعمل عمل الفعل ، وإن كان الوصف يدل على حدث وموصوف فيما الفعل يدل على حدث وزمن (٤) ، فالفرق بينهما فرق في المعنى وليس في العمل والوظيفة .

(١) فاضل السامرائي - الجملة العربية، ص ١٦٠ .

(٢) تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٩٨ .

(٣) محمود نخلة - نظام الجملة، ص ١٠٦ .

(٤) تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٩٨ وما بعدها .

## المبحث الثالث

### ضوابط الترتيب

"عملية تأليف الجمل تنظمها رتب تختلف في اللغة الواحدة ، إلا أن تغيرات الرتبة في اللغة الواحدة ليست اعتباطية أو غير محددة ، بل هناك ما يدل على وجود قيود على رتب المكونات الكبرى ، والصغرى ، ومن أهداف النظرية اللسانية أن تبحث في مجموعة المبادئ التي تُقيد الرتب داخل اللغات ، لأن كفايتها ليست مرهونة فقط بتخصيص ووصف ما يلاحظ من الظواهر الرتبية، بل أيضاً بنحصر ما لا يمكن أن يلاحظ منها"<sup>(١)</sup> فالكلمات لا تتوالى في الجملة على نحو عشوائي بل ينضع ترتيبها لأنساق تركيبية مضطردة"<sup>(٢)</sup> يتحكم المعنى في الجزء الأكبر منها ويتحكم اللفظ في القليل الباقي وترتب الكلمات في الجملة العربية وفق ضوابط معينة تتحكم في ترتيبها وحركة عناصرها . وهذه الضوابط تتحكم أو تؤثر في الكلام المتراتب نحوياً ومعنوياً وأول هذه الضوابط هو ضابط المعنى وثانيهما هو ضابط اللفظ .

#### أولاً : التقديم ( بالسبب المعنوي ) : -

فقد قال سيبويه : "كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم يبيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً بهماهم ويعنيانهم"<sup>(٣)</sup> فالهم يتقدم على الأقل أهمية والألفاظ تترتب بحسب ترتيبها في النفس، وهذا ما يراه عبدالقاهر الجرجاني حيث يقول "وأما نظمُ الكلم فليس الأمرُ فيه كذلك لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني ، وترتيبها على حسب ترتب المعاني في النفس فهو إذن نظمٌ يُعتبر فيه حالُ المنظومِ بعضُهُ من بعض وليس هو النظمُ الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق ، مما يوجب اعتبارَ الأجزاء بعضها من بعض ، حتى يكون لوضع كلِّ حيث وضع علةٌ تقتضي كونه هناك ، وحتى لو وضع في مكانٍ غيره لم يصلح"<sup>(٤)</sup> .

فلا بد إذن من مراعاة مواقع الكلام بعضه من بعض ، فقد تصلح الكلمة في موقع ولا تصلح في موقع آخر وذلك بالنظر

(١) الفهري - اللسانيات واللغة العربية ، ص ١٠٣ .

(٢) ممدوح الرمالي - العربية والوظائف النحوية، ص ٢٢٠ .

(٣) سيبويه - الكتاب ، ج ١، ص ٣٤ .

(٤) عبدالقاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ٤٩ .

إلى اختلافها مع حاراتها من الكلمات في الجملة . ولا بد من أن يكون هناك سبب يقتضي وضع الكلمة في هذا الموقع أو ذاك ، ولو وضعت في غير مكانها لم يصلح ، فكل كلمة لها الموقع الذي يناسبها .

وقد فسر السهيلي (٥٨٣هـ) كلام سيويه قائلاً " وما تقدم من الكلام فتقدمه في اللسان على حسب تقدم المعاني في الجنان والمعاني تتقدم بأحد خمسة أشياء : إما بالزمان ، وإما بالطبع ، وإما بالرتبة ، وإما بالسبب ، وإما بالفضل والكمال فإذا سبق معنى من المعاني إلى الخلد والفكر بأحد هذه الأسباب الخمسة أو بأكثرها سبق اللفظ الدال على ذلك المعنى وكان ترتب الألفاظ بحسب ذلك . نعم وربما كان ترتب الألفاظ بحسب الخفة و الثقل لا بحسب المعنى كقولهم : ربيعه ومضر ...، وربما تقدم المعنى بأكثر من سبب من هذه الأسباب " (١) "فإنما أن يُعتقد إرادة الكل ، أو يرجح بعضها ، لكونه أهم في ذلك المحل، وإن كانت الأخرى أهم في محل آخر ، وإذا تعارضت الأسباب روعي أقواها ، فإن تساوت كان المتكلم بالخيار في تقدم أي الأمرين شاء " (٢) .

أما العلائي ( ٧٦١هـ) فيقول في الفصول المفيدة في الواو المزيدة : " روي أن عمر رضي الله عنه أنكر على سحيم عبد بني الحسحاس قوله: "كفى الشيب والاسلام للمرء ناهياً" وقال: لو قدمت الإسلام على الشيب. ولم أحد لإنكار عمر رضي الله عنه على سحيم سنداً ولكنه مشهور في كثير من الكتب، وقد أجيب عنه بأن ذلك الإنكار على وجه الأدب في تقدم الأهم في الذكر، وإن كانت الواو لا تقتضي ترتيباً فإن الترتيب له سبب إرادة لفظية كالفاء و"ثم" وطبيعة زمانية فالنطق الواقع في الزمان الأول متقدم بالطبع على النطق الواقع في الزمان الذي بعده، وهو السر فيما حكاه سيويه عن العرب أنهم يبدأون بما هو الأهم عندهم وكانت العناية به أشد ، فكل ما قُدِّم بالزمان دل على أن المتكلم قصد الاهتمام به أكثر مما بعده، وذلك يقتضي تفضيلاً. فإنكار عمر رضي الله عنه لهذا المعنى " (٣) .

فالأصل أن يتقدم الإسلام على الشيب بالزمان وبالرتبة والفضل والشرف ، ولكن تقدم الشيب بالسبب اللغوي عدولاً .

(١) السهيلي - نتائج الفكر، ص ٢٦٨، الزركشي - البرهان في علوم القرآن، ج ٣، ص ٢٧٥ .

(٢) الزركشي - البرهان ، ج ٣، ص ٢٧٥ .

(٣) العلائي - الفصول المفيدة ، ص ٩٣-٩٤ .

وبناءً على ما تقدم فالذي يبدو لي أن المباني تترتب بالرتبة ( المتولة ) بفض النظر عن سبب التقدم .

هذا ، وتترتب الجملة العربية في الأصل من المبني عليه إلى المبني بالرتبة من الخاص ( القريب ) إلى العام ( البعيد ) والمباني إما أن تتقدم بالزمان وإما بالطبع ، وإما بالرتبة ، وإما بالسبب وإما بالفضل والكمال ، وإما بالخفة والثقيل ، والعدول من العام إلى الخاص .

وهذا يتوافق وما يقوله ابن القيم كذلك من أن هناك طريقتين معروفتين في الكلام \* الترقى من الأخص إلى

ما هو أعم منه ، إلى العام ( البعيد ) ( وهو الأصل ) والزلول من الأعم إلى الأخص منه إلى

الخاص ( القريب ) ( وهذا هو الخروج عن الأصل )<sup>(١)</sup>.

وسأبدأ بالأصل فقد قال تعالى : ( هو الأول والآخر والظاهر والباطن ) ( الحديد ٣ ) فقد بدأ بالخاص وانتهى بالعام

وتفصيل ذلك كما يلي :

(١) ابن القيم - بدائع الفوائد ، ج ١ ، ص ٨١ .



## أولاً : التقدم بالزمان :-

والتقدم بالزمان : هو ماله تقدم زمني كتقدم نوح على إبراهيم عليهما السلام <sup>(١)</sup> "ومن التقدم بالزمان تقدم عاد على ثمود ، وتقدم الظلمات على النور ، فإن الظلمة سابقة للنور في المحسوس والمعقول ، وتقدمها في المحسوس معلوم بالخبر المنقول و تقدم الظلمة المعقولة معلومة بضرورة العقل ، قال سبحانه ( والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة ) (النمل ٧٨) ، وانتفاء العلم ظلمة معقولة وهي متقدمة بالزمان على نور الإدراك ولذلك قال سبحانه في ظلمات ثلاث فهي ثلاثة محسوسات : ظلمة الرحم ، وظلمة البطن ، وظلمة المشيمة ، وثلاثة معقولات وهي : عدم الإدراكات الثلاثة المذكورة في الآية المتقدمة إذ لكل آية ظهر وبطن ولكل حرف حد ولكل حد مطلع، قال علي رضي الله عنه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن الله خلق عباده في ظلمة ثم ألقى عليهم من نوره) " (٢) .

♦ و"من التقدم بالزمان قوله تعالى: (وإن يكذبوك فقد كذبت قبلكم قوم نوح وعاد وثمود وقوم إبراهيم وقوم لوط وأصحاب مدين وكذب موسى فأملت للكافرين) (الحج ٤٢) فإن ترتيب هذه السبعة وقع بحسب الزمان ، وكذلك أكثر ما ورد في القرآن من سياق هذه القصص مبسطة كما في الأعراف وهود والشعراء وغيرها وكذلك حيث يذكر عاداً وثمود غالباً وقوله تعالى : ( يا معشر الجن والإنس ألم يأتكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي ) (١٣٠ الأنعام) فالذي يظهر أن تقدم الجن على الإنس من التقدم بالزمان لأنهم خلقوا قبل آدم " (٣) .

♦ ومنه قوله تعالى (صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين) (الفاتحة ٧) "تقدم المغضوب عليهم على الضالين لوجوه عديدة أحدها: أنهم متقدمون عليهم بالزمان، والثاني: أنهم كانوا هم الذين يكون النبي صلى الله عليه وسلم من أهل الكتابين ، فإنهم كانوا جيرانه في المدينة، والنصارى كانت ديارهم نائية عنه ، ولهذا تجد خطاب اليهود والكلام معهم في القرآن أكثر من خطاب النصارى كما في سورة البقرة والمائدة وآل عمران وغيرها من

١- الأخرجان - التعريفات ، ص ٢١١ .

٢- السبيلي - نتائج الفكر ، ص ٢٦٨ .

٣- العلائي - الفصول المفيدة ، ص ص ١١٥ - ١١٦ .

السور، الثالث : أن اليهود أغلظ كفرًا من النصارى ، ولهذا كان الغضب أخص بهم واللعة والعقوبة فإن كفرهم عن عناد وبغي كما تقدم، فالتحذير من سبيلهم والبعد منها أحتق وأهم بالتقدم وليست عقوبة من جهل، كعقوبة من علم وعاند ، الرابع وهو أحسنها : أنه تقدم ذكر المنعم عليهم، والغضب ضد الإنعام، والسورة هي السبع المثاني التي يذكر فيها الشيء ومقابله فذكرُ المغضوب عليهم مع المنعم عليهم فيه من الازدواج والمقابلة ما ليس في تقدم الضالين <sup>(١)</sup> .

♦ ومنه قوله تعالى : (لا تأخذه سنة ولا نوم ) لأن العادة في البشر أن تأخذ العبد السنة قبل النوم فجاءت العبارة على هذه العادة <sup>(٢)</sup> .

♦ ومن التقدم بالزمان قوله تعالى : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة إن الله على كل شيء شهيد ) (الحج ١٧) والترتيب هنا ترتيب الأزمنة ، وآخر الذين أشركوا لأنهم وإن تقدمت بهم أزمنة، وكانوا في عهد أكثر الأنبياء الذين تقدمت بعثتهم صلوات الله عليهم ، فإنهم كانوا أكثر من مَنِيَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم بهم ، وصُلِّيَ بجهادهم وكأنهم لما كانوا في عصر النبي صلى الله عليه وسلم كانوا أهل زمانه وهذا الزمان متأخر عن أزمنة الفرق الذين تقدم ذكرهم <sup>(٣)</sup> .

♦ ومن التقدم بالزمان قوله تعالى : (وحمله وفصاله ثلاثون شهراً ) (الأحقاف ١٥) والفصال بعد الحمل . وقوله تعالى : (وغيض الماء وقضي الأمر واستوت على الجودي ) (هود ٤٤) واستواؤها كان بعد غيض الماء . وكذلك قال

تعالى : (إذا زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها) (الزلزلة ١-٢) <sup>(٤)</sup>

♦ و"من التقدم بالزمان والطبع والرتبة قول أبي نواس :- <sup>(٥)</sup>

أقمنا بها يوماً ويوماً وثلاثاً  
ويوماً له يومُ الترحُّلِ خامسٌ

١- ابن القيم - بدائع الفوائد ، ص ٣٣ ، السبيلي - نتائج الفكر ، ص ٣٠٦

٢- الزركشي - البرهان ، ج ٣ ، ص ٢٤٠

٣- الخطيب الاسكافي - درة التزئيل ، ص ١١

٤- العلائي - الفصول المفيدة ، ص ٨١

٥- ديوان أبي نواس - تحقيق إيليا الخاوي ، ج ٢ ، ص ٤٦٧ .

ومن الملاحظ أن المباني في كل الشواهد المتقدمة تترتب بالرتبة الزمنية بعد المبني عليه، من الخاص (القريب)

إلى العام (البعيد) ، فالسابق يتقدم على اللاحق بالتدرج ، والمباني متصلة من البداية إلى النهاية بالرتبة ، (المرتلة )

فلو حللنا قوله تعالى (وإن يكذبوك فقد كذبت قبلهم قوم نوح وعاد وثمود وقوم إبراهيم وقوم لوط وأصحاب

مدين وكذب موسى فألميت للكافرين) سنجد أن الآية بُنِيَتْ على تكذيب الأقسام للرسول ، وقد ترتبت المباني

(الأقسام ) مع أنبيائهم بحسب الزمن من الخاص ( القريب ) إلى العام ( البعيد ) حيث نجد أن المبني الأقرب زمنياً

يتقدم بالرتبة من المبني عليه بتلوه ما بعده ، وهكذا تترتب المباني بحسب قوة العلاقة الزمنية مع المبني عليه .

**ثانياً : التقدم بالطبع :-** أما المتقدم بالطبع فهو الشيء الذي لا يمكن أن يوجد شيء آخر إلا وهو موجود ، وقد

يمكن أن يوجد هو ولا يكون الشيء الآخر موجوداً، كتقدم الواحد على الاثنين ، فإن الاثنين يتوقف وجودها على

وجود الواحد فإن الواحد متقدم بالطبع على الاثنين وينبغي أن يُزاد في تفسير المتقدم بالطبع قيد، كونه غير مؤثر في

التأخر ليخرج عنه المتقدم بالعلية<sup>(١)</sup> فالقصد بالطبع هو الطبيعة والعادة، والمعارف عليه بين الناس .

♦ ومن التقدم بالطبع تقدم الغفور على الرحيم، فهو أولى بالطبع لأن المغفرة سلامة والرحمة غنيمه، والسلامة تطلب

قبل الغنيمه، وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر بن العاص ( أبعثك وجهاً يسلمك الله فيه

ويغنمك وأرغب لك رغبة من المال) فهذا من الترتيب البديع، بدأ بالسلامة قبل الغنيمه وبالغنيمه قبل الكسب<sup>(٢)</sup>.

♦ ومن المتقدم بالزمن والطبع قوله تعالى: (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماءً فسلكه ينابيع في الأرض ثم يخرج به

زرعاً مختلفاً ألوانه ثم يهيج فتراه مصفراً ثم يجعله حطاماً) (الزمر ٢١) والآية تترتب بالطبع من الخاص إلى العام .

♦ وقال تعالى: ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين، ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا

العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظماً فكسونا العظام لحماً ثم أنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين)

(المؤمنين ١٢-١٤) فكل مرحلة من مراحل خلق الإنسان تعتمد على ما قبلها بالطبع .

١-الخرجاني- التعريفات، ص ٢١٢ .

٢-السهيلي - نتائج الفكر ، ص ٢٧١ .

♦ "ومن التقدم بالطبع نحو (مثنى وثلاث ورباع) ونحو (ما يكون من نحوى ثلاثة إلا هو رابعهم وكذلك سائر ما يتقدم من الأعداد بعضها على بعض إنما يتقدم بالطبع ، لأن كل رتبة منه إنما تتركب مما قبلها ، كتقدم الجسم على الحيوان والحيوان على الإنسان ومن هذا الباب تقدم العزيز على الحكيم ، لأنه عزٌ فلما عز حكم ، وربما كان من تقدم السبب على المسبب ومثله كثير في القرآن الكريم" <sup>(١)</sup> .

♦ ومن التقدم بالطبع ( اركعوا واسجدوا) "التقدم فيه بالزمان والطبع ، لأنه انتقال من علو إلى اخفاض، والعلو بالطبع من حق القائم قبل الانخفاض" <sup>(٢)</sup> ومنه قوله تعالى (سيقولون ثلاثة رابعهم كَلْبُهُم) . وكذلك جميع الأعداد، (كُلُّ رتبةٍ هي متقدمة على ما فوقها بالذات) <sup>(٣)</sup> .

♦ كما قال تعالى: (ولقد آتيناك سبعاً من المثاني والقرآن الكريم) (الحجر ٨٧). وهنا كذلك نجد أن المباني المتقدمة بالطبع تتقدم بالرتبة من الخاص إلى العام فالتأخر يعتمد على التقدم، فلوحلنا آيات سورة المؤمنين (١٢-١٤) السابقة نجد أن عملية خلق الإنسان تتم على مراحل والمرحلة الأولى تسبق الثانية بالطبع والثانية تسبق الثالثة .

ومن ناحية نحوية فالفاعل يتقدم على المفعول بالطبع إذا كان الفعل متعدياً فلا مفعول بلا فاعل وقد يوجد الفاعل ولا يوجد المفعول. ومن التقدم بالطبع كذلك تقدم المتبوع على التابع. فقد يوجد المتبوع ولا تابع له. ومنه كذلك "تقدم الوسيلة على الغاية والسبب على المسبب في الترتيب الخارجي وإن كانت الغاية تتقدم على الوسيلة ذهناً" <sup>(٤)</sup> .

والمباني المتقدمة بالطبع تتقدم كذلك بالرتبة (المرتلة) نحو المركز المبني عليه ، وذلك بحسب قوة العلاقة المعنوية مع المبني عليه ، وهو المعنى الأول المتقدم وتقدم المباني بالرتبة (المرتلة) يجعل هذه المباني متصلة بالتدرج من المبني عليه إلى المبني ، ورتبة الطبع أو العادة هي المتحركة في قرب أو بعد المبني عن المبني عليه .

١- أنسيلي - نتائج الفكر، ص ٢٦٨ ، العلائي - الفصول المفيدة ، ص ١١٣

٢- العلائي - الفصول المفيدة ، ص ١١٧

٣- أنسيلي نفسه، ص ١١٧

٤- ابن القيم - بدائع الفوائد ، ج ١، ص ٥٢ .

٣-التقدم بالرتبة ( المُرْتَلَة ) : "والتقدم بالرتبة هو ما ( كانت منزلته أقرب من غيرها ) إلى مبدأ محدود لهما وتقدمه بالرتبة هو تلك الأقربية، وهو إما طبعي إن لم يكن المبدأ المحدود بحسب الوضع والجعل بل بحسب الطبع ، كتقدم الجنس على النوع ، وإما وضعي ، إن كان المبدأ بحسب الوضع والجعل كترتيب الصفوف في المسجد بالنسبة إلى المحراب ، أي كتقدم الصف الأول على الثاني على الثالث إلى آخر الصفوف" (١) والمراد بالرتبة هنا هو القُرب من مبدأ معين ، ويعتمد هذا القرب على قوة العلاقة المعنوية .

♦ ومن التقدم بالرتبة ، " تقدم السماء على الأرض بالرتبة والفضل الشرف " (٢) " وغالباً ما تذكر السماوات والأرض في سياق آيات الرب الدالة على وحدانيته ، وربوبيته ، ومعلوم أن الآيات في السماوات أعظم منها في الأرض ، لسعتها ، وعظمتها ، وما فيها من كواكب وشمسها ، وقمرها وبروجها ، وعلوها ، واستغنائها عن عمد تقلها ، أو علاقة ترفعها ، إلى غير ذلك من عجائبها التي الأرض وما فيها كقطرة في سعتها ، ولهذا أمر سبحانه بأن يرجع الناظر البصر فيها كرة بعد كرة ، ويتأمل استوائها ، واتساقها، وبراعتها من الخلل والفتور فالآية فيها أعظم من الأرض ، وفي كل شيء له آية سبحانه ويعمده " (٣) "والسماوات منتظمة بقوله ( عالم الغيب ) في قوله تعالى: ( وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعةُ ، قل بلى وربي لتأتينكم عالم الغيب لا يعزبُ عنه منقالُ ذرةٍ في السماوات ولا في الأرض ولا أصغرُ من ذلك ولا أكبرُ إلا في كتاب مبين) (سبا ٣) " (٤).

♦ "ومن التقدم بالرتبة،( يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر ) ( الحج ٢٧ ) لأن الذي يأتي راحلاً يأتي من المكان القريب والذي يأتي على الضامر يأتي من المكان البعيد على أنه قد روي عن ابن عباس أنه قال وددتُ أني حححت راحلاً لأن الله قدم الرحالة على الركبان في القرآن ، فجعله ابن عباس من باب تقدم الفاضل على المفضول والمعنيان موجودان وربما قدم الشيء لثلاثة معانٍ وأربعة وخمسة وربما لمعنى واحد من الخمسة " (٥) .

١-أجرجاني - التعريفات ، ص ٢١٢ .

٢-السهيلي - نتائج الفكر ، ص ٢٧٠ .

٣-ابن القيم - بدائع الفوائد ، ج ١، ص ٧٤ .

٤-السهيلي - نتائج الفكر ، ص ٢٧٠ .

٥-المصدر نفسه، ص ٢٦٩ .

"وتقدم الرجال على الركبان فيه فائدة جليلة ، وهي أن الله شرط في الحج الاستطاعة ، ولا بد من السفر إليه لغالب الناس فذكر نوعي الحج لقطع توهم من يظن أنه لا يجب إلا على راكب ، وقدم الرجال اهتماماً بهذا المعنى وتأكيده ، ومن الناس من يقول قدمهم جيراً لهم ، لأن نفوس الركبان تزدريهم وتؤخهم وتقول : إن الله لم يكتبه عليكم ولم يرده منكم وربما توهموا أنه غير نافع لهم ، فبدأ بهم جيراً لهم ورحمة" (١) .

♦ ومن المتقدم بالرتبة ، قوله تعالى : ( لتجدن أشد الناس عداوةً للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا ) (المائدة ٨٢) قدم عداوة اليهود على عداوة المشركين بالرتبة ، (( وقد وصف الله شدة عداوة اليهود ، وصعوبة إجابتهم إلى الحق ، ولين عريكة النصارى ، وسهولة ارعوائهم ، وميلهم إلى الإسلام ، وجعل اليهود قرناء المشركين في شدة العداوة للمؤمنين بل نبه على تقدم قدمهم فيها بتقديمهم على الذين أشركوا ، وكذلك فعل في قوله : ( ولتجدنهم أحرص الناس على حياة من الذين أشركوا ) (البقرة ٩٦) (٢) فإنه لما كان اليهود أدخل في وصف العداوة قدّمهم القرآن وكذلك في الحرص على الحياة فالآية مبنية على شدة العداوة للمؤمنين ، واليهود يتقدمون بالرتبة (المزلة) على غيرهم في هذا المجال .

▪ ومن المتقدم بالرتبة والزمن قوله تعالى : الرحمن \* علم القرآن \* خلق الإنسان \* علمه البيان \* الشمس والقمر \* حسبان (الرحمن ١-٥) ( عدد الله عز وجل آلاعه فأراد أن يقدم أول شيء ما هو أسبق قدماً من ضروب آلائه وأصناف نعمائه وهي نعمة الدين ، فقدم من نعمة الدين ما هو في أعلى مراتبها وأقصى مراقبها ، وهو إنعامه بالقرآن وتزيله وتعليمه ، لأنه أعظم وحي الله رتبة ، وأعلاه منزلة ، وأحسنه في أبواب الدين أثراً ، وهو سنام الكتب السماوية ومصادقها والعيار عليها ، وأخّر ذكر خلق الإنسان عن ذكره ثم أتبعه إياه ليعلم أنه إنما خلقه للدين ولبيحط عنماً بوحيه وكتبه ، وما خلق الإنسان من أجله ، وكان الغرض في إنشائه كان مقدماً عليه وسابقاً له ، ثم ذكر ما يميز به من سائر الحيوان من البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ) (٣)

١- ابن القيم - بدائع الفوائد ، ج ١ ، ص ٦٩ .

٢- الرمخشري - الكشف ، ج ٢ ، ص ٢٨٠ .

٣- المصدر نفسه ، ج ٦ ، ص ٥ .

♦ "ومن المتقدم بالرتبة قوله تعالى: (عُتِّلَ بعدَ ذلكَ زَينم) (القلم ١٣) و العتل: الفظ الغليظ والزَينم له تعلق

بالغير من جهة أنه الدعي وهو المنسوب إلى غير أبيه ، فله تعلق بالغير"<sup>(١)</sup> ومنه قوله تعالى: (قل إن كان آباؤكم

وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها) (التوبة ٢٤٠)"بدأً أولاً بذكر أصول العبد وهم آباؤه

المتقدمون طبعاً وشرفاً ورتبة ثم ذكر الفروع وهم الأبناء لأنهم يتلوهم بالرتبة وهم أقرب أقاربهم إليهم ثم ذكر

الإخوان وهم الكلاله وحواشي النسب ، فذكر الأصول أولاً ثم الفروع ثانياً ثم النظراء ثالثاً ثم الأزواج رابعاً لأن

الزوجة أجنبية عنده ، يمكن أن يتعوض عنها بغيرها ثم القرابة البعيدة خامساً وهي العشيرة ، ثم انتقل إلى ذكر الأموال

بعد الأقارب سادساً ، ثم ذكر التجارة سابعاً ، لأن محبة العبد للمال أعظم من محبته للتجارة التي يحصله بها ، فالتجارة

عنده وسيلة إلى المال المقترف فقدم المال على التجارة تقدم الغايات على وسائلها ، ثم ذكر الأوطان ثامناً آخر

المراتب لأن تعلق القلب بها دون سائر ما تقدم ، وهذا هو الواقع إلا لعارض يترجح عنده إثارة البعيد على القريب

فذلك حزني لا كلي فلا تناقض به ، وأما عند عدم العارض فهذا هو الترتيب المناسب والواقع"<sup>(٢)</sup>

♦ ومن التقدم بالرتبة قوله تعالى (يومَ يُحمى عليها في نارِ جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم)

(التوبة ٣٥)" قدم الجباه ثم الجنوب لأن مانع الصدقة في الدنيا كان يصرف وجهه أولاً عن السائل ثم ينوء بجانبه ثم

يتولى بظهره"<sup>(٣)</sup> .

♦ ومن التقدم بالرتبة قوله تعالى: (واللاتي تخافون نشوزَهُنَّ فعِظوهُنَّ واهجروهُنَّ في المضاجع واضربوهُنَّ)

(النساء ٣٤) وهذه الآية مبنية على كيفية التعامل مع المرأة الناشز ، وقد بدأت الآية بالخاص وانتهت بالعام ، فالآية

التعامل معها تبدأ من الخاص وهو الأقرب في مثل هذه الحالة ، وهي الموعظة ، فإن لم تُجدِ لجأنا إلى الحجر ، وإلا

فآخر العلاج الضرب .

١- العلوي - الطراز ، ص ٢٣٢

٢- ابن القيم - بدائع الفوائد ، ج ١ ، ص ٧٥-٧٦

٣- الزركشي - البرهان ، ج ٣ ، ص ٢٦٨

♦ ومن التقدم بالرتبة" ما جاء في صحيح مسلم أن خطيباً قام بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم فقال :

( من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما فقد غوى ) والدلالة من هذا ظاهرة ، فإنها لو كانت لمطلق الجمع لم يكن بين الكلامين فرق . وأجاب عنه جماعة من أئمة الأصول ، وغيرهم بأنه صلى الله عليه وسلم إنما أنكر عليه لإتيانه بالضمير المقتضي للتسوية وهو ( هما ) فأمره بالعطف ، وإفراد اسم الله تعالى تعظيماً له بتقديم اسمه ، بدليل أن معصية الله معصية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذلك العكس فلا ترتيب بينهما ، بل كل منهما مستلزمة للأخرى . وهذا الجواب يرُدُّ عليه شيان :-

أحدهما : قولهم : إن معصيتهما لا ترتيب فيها ، فإن كان المراد الترتيب الزمني فمسلم ، ولا يلزم منه عدم الترتيب مطلقاً ، فإن الترتيب تارة يكون بالزمان وتارة يكون بالرتبة . وإن كان المراد به عدم الترتيب مطلقاً فليس ذلك بصحيح لأن فيها الترتيب بالرتبة ، إذ لا شك أن معصية الرسول مرتبة على معصية الله تعالى ، وإن كان كل واحد منها يستلزم الأخرى " (١) .

♦ كما قال تعالى (السارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما) (المائدة ٣٨) "قدم السارق لإيجابية دوره كما أن الرجل هو المسؤول عن البيت من حيث جلب الرزق ، مما يجعله عرضة لهذا الجرم ، بينما دور المرأة يتعدى بها عن التعرض كالرجل للسرقة" (٢) . "ومما تقدم بالرتبة ذكر السمع والعلم حيث وقع فإنه خير يتضمن التخويف والتهديد فبدأ بالسمع لتعلقه بما قرب كالأصوات وهمس الحركات فإنه من سمع حسك وخَفِيَّ صوتك أقرب إليك في العادة من يقال لك إنه يعلم وإن كان علمه تعالى متعلقاً بما ظهر وبطن وواقعاً على ما قرب وشطن ولكن ذكر السمع أوقع في باب التخويف من ذكر العلم فهو أولى بالتقدم" (٣) .

١-العلامي - الفصول المفيدة ، ص ٩٠ .

٢- مصطفى الدباغ - وحيه من الإعجاز القرآن ، ص ٥١ .

٣- السهيلي - نتائج الفكر ، ص ٢٧١ .



♦ كما قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ) (الحج ٧٧) "فذكر أربعة أشياء منها الركوع، ثم السجود أعم منه، ثم العبادة أعم من السجود، ثم فعل الخير العام المتضمن لذلك كله، والذي يزيد هذا وضوحاً، الكلام على ما ذكره بعد هذه الآية من قوله (وطهر بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود) فإنه ذكر أخص هذه الثلاثة وهو الطواف ، الذي لا يشرع إلا بالبيت خاصة ، ثم انتقل منه إلى الاعتكاف ، وهو القيام المذكور في الحج وهو أعم من الطواف ، لأنه يكون في كل مسجد ويختص بالمسجد لا بتعديدها ، ثم ذكر الصلاة التي تعم سائر بقاع الأرض سوى ما منع منه مانع، أو استثنى شرعاً وإن شئت قلت: ذكر الطواف الذي هو أقرب العبادات بالبيت، ثم الاعتكاف الذي يكون في سائر المساجد، ثم الصلاة التي تكون في البلد كله بل في كل بقعة. وقد بدأ بالطائفين للرتبة والقرب من البيت المأمور بتطهيره من أحل الطوافين وجمعهم جمع السلامة لأنه أدل على لفظ الفعل الذي هو علة تعلقها بحكم التطهير ، ثم يليه بالرتبة لفظ الراكع لأن المستقبلين البيت بالركوع لا يختصون بما قرب منه كالطائفين والعاكفين ولذلك لم يتعلق بحكم التطهير بهذا الفعل الذي هو الركوع وأنه لا يلزم أن يكون في البيت ولا عنده ولذلك لم يعمى بلفظ السلامة لأنه لا يحتاج فيه إلى بيان لفظ الفعل كما احتيج فيما قبله ))<sup>(١)</sup> .

♦ ومن المتقدم بالرتبة قوله تعالى (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً) (البقرة ١٤٣) والمبني عليه في هذه الآية هو الحديث عن الأمة ، ولذلك تقدمت شهادة الأمة على الناس على شهادة الرسول صلى الله عليه وسلم . والألفاظ على هذا تتقدم بالرتبة "فإن قلت : لم أخرت صلة الشهادة أولاً وقدمت آخراً ؟ قلت : لأن الغرض في الأول إثبات شهادتهم على الأمم ، وفي الآخر اختصاصهم بكون الرسول شهيداً عليهم"<sup>(٢)</sup> وقد تقدمت شهادة الرسول عليهم على شهادتهم على الأمم في ( الحج ٧٨ ) وسيأتي هذا في العدول عن الأصل .

١- ابن القيم - بدائع الفوائد ، ج ١ ، ص ٨١ ، السهيلي - نتائج الفكر ، ص ٢٧٣ .

٢- الكشف - ج ١ ، ص ٣٣٩

♦ وقال تعالى : (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين... وله عذاب مهين) (النساء ١١-١٤) "وبدأ بالأولاد لأن تعلق الإنسان بهم أشد فقال (في أولادكم) أي إذا مات مورثهم ولما كان هذا مجعلاً بحيث يطلب تفسيره فقال جواباً لذلك بادئاً بالأشرف بياناً لفضله بالتقدم وجعله أصلاً و التفضيل للذكر ، ولما قدم الإيضاء بالأولاد لضعفهم إذا كانوا صغاراً وكان الوالد أقرب الناس إلى الولد وأحقهم بصلته وأشدهم اتصالاً به أتبعه حكمه فقال : "ولأبويه" أي الميت ثم فصل بعد أن أجمل ليكون الكلام أكد . ثم بين أن هذا كله بعد إخراج الوصية والدَّين لأن ذلك سبق فيه حق الميت الذي جمع المال . فقال: "من بعد وصية يوصي بها وقدمها في الوضع على ما هو مقدم عليها في الشرع (عدولاً عن الأصل) بعثاً على أدائها لأن أنفس الورثة تشح بما لكونها مثل مشاركتهم في الإرث لأنها بلا عوض . (أو دين) أي إن كان عليه دين . وقد وضع الله لكم هذه الأحكام على غاية الإحكام في جلب المنافع لكم ودفع الضر عنكم وربتها سبحانه وتعالى أحسن ترتيب ، فإن الوارث يتصل بالميت تارة بواسطة وهو الكلالة ، وأخرى بلا واسطة ، وهذا تارة يكون بنسب ، وتارة بصهر و نسب ، فقدم ما هو بلا واسطة لشدة قربه ، وبدأ منه بالنسب لقوته ، وبدأ منهم بالولد لمزيد الاعتناء به . ولما كان الإرث بالمصاهرة أضعف من الإرث بالقرابة ذكره بعده ، وقدمه على الإرث بقرابة الأخوة تعريفاً بالاهتمام به ولأنه بلا واسطة ، وقدم منه الرجل لأنه أفضل فقال (ولكم نصف ما ترك أزواجكم) ولما بين إرث الرجل أتبعه إرثها فقال معلماً أنه على النصف مما ترك للزوج كما مضى في الأولاد . ولما فرغ من قسمي ما اتصل بالميت بلا واسطة أتبعه الثالث وهو ما اتصل بواسطة ، ولما كان قسمين ، لأنه تارة يصل من جهة الأم فقط وهم الأخويات وتارة من جهة الأب فقط وهم العلات ، وتارة من جهة الأبوين وهم الأعيان وكانت قرابة الأخوة أضعف من قرابة البنوة أكدها بما يقتضيه حالها فجعلها في قسمين ذكر إحداهما هنا إدخالاً لها في حكم الوصية المفروضة وختم بالأخرى السورة لأن الختام من مظان الاهتمام ولما كانت قرابة الأم أضعف من قرابة الأب قدمها هنا دلالة على الاهتمام بشأها (عدولاً عن الأصل)، وأن ما كانوا يفعلونه من حرمان الإناث خطأ وجور عن منهاج العدل .

ولما كان اختصاصهم بالإرث عن النساء والأطفال من الفوز عندهم بل لم يكن الفوز العظيم عندهم إلا الاحتواء على الأموال وبلوغ ما في البال منها من الآمال ، قال تعالى معظماً بأداة البعد (وذلك) أي الأمر العالي المرتبة من الطاعة المنسوب إليها . (الفوز العظيم) أي لا غيره من الاحتواء على ما لم يأذن به الله وهذا أنسب شيء لتقدم الرغبة لتسمح نفوسهم بترك ما كانوا فيه ، مع ما فيه من التلطف بهذه الأمة والتبشير له صلى الله عليه وسلم بأنها

مطبعة راشدة . ولما أشربت القلوب الصافية ذوات الهمم العالية حب نيل هذا الفوز أتبعه الترهيب فطمأ لها عن تلك الفوائد بالكلية فقال " ومن يعص الله .... وله عذاب مهين " لما كان منعهم للنساء والأطفال من الإرث استهان به ختم الآية بقوله " وله عذاب مهين " <sup>(١)</sup> وهذه الآيات مبنية على الميراث واستحقاق الورثة له ، وقد رتبهم حل و علا بالمرتلة من الخاص إلى العام .

♦ وقال تعالى : (ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم ..... كتاب الله عليكم) (النساء ٢٢-٢٤) "بدأ بتحريم زواج المرء مما له علاقة نسب به " ولما انقضى أمر النسب وهو سبعة أصناف أتبعه أمر السب وهو ثمانية أوله أزواج الآباء أفرادها وقدمها تعظيماً لحرمتها لما كانوا استهانوا من ذلك وآخره المحصنات ، وبدأ من هذا القسم بالأم من الرضاع كما بدأ النسب بالأم فقال : " وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم تزيلاً له منزلة النسب ، ولما انتهى ما هو كلحمة النسب أتبعه أمر ما (كان) بالمصاهرة . ولما انقضى التحريم المؤبد أتبعه المؤقت . ثم قال والمحصنات ، أي الحرائر المزوجات لأنهن مُنعت فزوجهن بالنكاح من غير الأزواج ( من النساء إلا ما ملكت أيمنكم ) أي من أزواج أهل الحرب ، فإن الملك بالأسر يقطع النكاح . ولما أتم ذلك قال مؤكداً له ومبيناً عظمته (كتاب الله) أي خذوا فرض الملك الأعظم الذي أوجبه عليكم إيجاب ما هو موصول في الشيء بقطعه منه ، والزموه غير ملتفتين إلى غيره ، وزاد في تأكيده بأداة الوجوب (عليكم) <sup>(٢)</sup> والآيات مبنية على بيان الأصناف التي يحرم الزواج منها ، وقد ترتبت من الخاص إلى العام .

♦ قال تعالى : (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم ..... كان تواباً رحيماً) (النساء ١٥-١٦) تقدم ذكر النساء على ذكر الرجال "لما كان الفساد في النساء أكثر و الفتنة هن أكثر و الضرر منهن أخطر وقد يدخلن على الرجال من يرث منهم من غير أولادهم ، قدمهن فيه اهتماماً بزجرهن" فقال (واللاتي) وهو جمع التي ، ولعله عبر فيهن بالجمع إشارة إلى كثرتهم وإلى كثرة الفساد منهن <sup>(٣)</sup> .

♦ ومن التقدم بالرتبة قوله تعالى ( ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ) (الفتح ١٧) "قدم الأعمى على الأعرج لأن عذر الأعمى يستمر ولو حضر القتال ، والأعرج عذره لا يستمر لو حضر القتال ، لأنه مع الحضور

(١) البقاعي - نظم الدرر في تناسب الآيات و السور ، ج ٥ ، ص ٢٠٣-٢١٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٢٨ - ٢٣٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢١٦ .

راكباً أو محمولاً يقدر على القتال بالرمي وغيره<sup>(١)</sup> فالرخصة أخص بالأعمى من الأعرج.

♦ وقال تعالى: (يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) (النور ٢٤) والآية مبنية على الشهادة ولذلك تقدمت شهادة الألسن لأنها الأقدر على الشهادة من غيرها ، أو لأنَّ سيئات الإنسان أكثرها يأتي من اللسان، وذلك كما في حديث معاذ رضي الله عنه. ومن التقدم بالرتبة قوله تعالى: (قال رب أنى يكون لي غلام وقد بلغني الكبرُ وامرأتي عاقرٌ قال كذلك الله يفعل ما يشاء) (آل عمران ٤٠) تقدمت الألفاظ بالرتبة (المكانة)، فكبر زكريا عليه السلام أقرب إليه من عقر امرأته ، والآية ترتب من الخاص إلى العام .

♦ ومن المتقدم بالزمن والرتبة قوله تعالى (الملك القدوس المؤمن المهيم العزيز الجبار المتكبر) وقوله تعالى (الخالق البارئ المصور) (الحشر ٢٣-٢٤) "وقد تقدمت الصفات الأولى لأنها صفات أزلية أبدية وافقت الذات الإلهية في القَدَم"<sup>(٢)</sup> وهي كذلك صفات أقرب إليه من غيرها وأخص لأنها تتعلق بالذات أما الصفات الثانية فهي تتعلق بالغير .

♦ كما قال تعالى: وسخرنا مع داود الجبال يسبحن والطير<sup>(٣)</sup> (الأنبياء ٧٩) "فإن قلت لم قدمت الجبال على الطير؟ قلت: لأن تسخيرها وتسييحها أعجب وأدل على القدرة، وأدخل في الإعجاز لأنها جماد والطير حيوان إلا أنه غير ناطق"<sup>(٤)</sup> فالتقدم بالرتبة لأن الكلام مبني على التسخير ، وتسخير الجبال أقرب في الدلالة على القدرة الإلهية .

♦ كما قال تعالى: (والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع) (النور ٤٥) "فإن قلت لم جاءت الأجناس الثلاثة على هذا الترتيب قلت: قدم ما هو أعرق في القدرة وهو الماشي بغير آلة مشي من الأرجل أو القوائم ، ثم الماشي على الرجلين ، ثم الماشي على أربع"<sup>(٥)</sup> والذي يمشي على بطنه أدل على القدرة الإلهية من غيره .

♦ ومن المتقدم بالرتبة قوله تعالى: (يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم) (البقرة ٥٥) "بدأ بما هو أقرب إليهم وهو ما بين أيديهم، ثم بما هو أعم وأكثر، وهو ما خلفهم ، وقد جاء بالكلام على نسق واحد"<sup>(٦)</sup> أي أنه تدرج من الخاص إلى العام .

١ - خليل ياسين - أضواء على مشاهات القرآن ، ج ٢، ص ٢١٣ .

٢ - العلائي - الفصول المفيدة، ص ٨١ .

٣ - الزمخشري - الكشاف ، ج ٤ ، ص ١٦٨ .

٤ - المصدر نفسه، ص ٢٦٧ .

٥ - فاضل السامرائي - معاني النحو، ج ٣، ص ٢٢٠ .

بماله وهذه إحدى الروايتين عن الإمام أحمد والأدلة عليها أكثر من أن تذكر هنا ومن تأمل أحوال النبي صلى الله عليه وسلم وسيرته في أصحابه وأمرهم بإخراج أموالهم في الجهاد قطع بصحة هذا القول والمقصود تقديم المال في الذكر وأن ذلك مشعر بإنكار وهم من يتوهم أن العاجز بنفسه إذا كان قادراً على أن يُغزي بماله لا يجب عليه شيء ، فحيث ذكر الجهاد قدم ذكر المال فكيف يقال لا يجب به ولو قيل أن وجوبه بالمال أعظم وأقوى من وجوبه بالنفس لكان هذا القول أصح من قول من قال لا يجب بالمال ، وهذا بين ، وعلى هذا فتظهر الفائدة في تقديمه في الذكر وفائدة ثانية على تقدير عدم الوجوب وهي أن المال محبوب النفس ومعشوقها التي تبذل ذاتها في تحصيله، فندب الله تعالى محبيه المجاهدين في سبيله إلى بذل معشوقهم ومحبوهم في مرضاته ، فإن المقصود أن يكون الله هو أحب شيء إليهم، فإذا بذلوا محبوهم في حبه نقلهم إلى مرتبة أخرى وأكمل منها وهي بذل نفوسهم له فكان تقديم المال على النفس في الجهاد مطابقاً للواقع <sup>(١)</sup> .

♦ ومن المتقدم بالرتبة قوله تعالى ( واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً ولا تنفعها شفاعاة ولا يوخذ منها عدل ولا هم ينصرون ) (البقرة ٤٨) وهذه الآية تترتب بالرتبة من الخاص إلى العام " والوجه في تقديم الشفاعاة على العدل أنه لما قال لا تجزي نفس عن نفس شيئاً ، بمعنى لا يغني أحد عن أحد شيئاً فيما يلزمه من العقاب ولا يكثر سيئاته من الثواب وهو كقوله عز من قائل (واخشوا يوماً لا يجزي والد عن ولده ولا مولود هو جاز عن والده شيئاً) (لقمان ٣٣) فهذه الأشياء التي ذكر في هذه الآية، امتناع وقوعها في الآخرة أربعة أنواع يتلقى بها المكارد ويدأوى بها الشدائد . ألا ترى العرب إذا دُفع أحدهم إلى كراهية وارتفعت نفسه بعظيمة وحاولت أعزته دفاع ذلك عنه وتخليصه منه ، بذلت ما في نفوسها الأبية من مقتضى الحمية فذبت عنه كما يذب الوالد عن والده بغاية قوته وحلده، فإن رأى من لا قبل له بممانعته ولا يد له بمدافعته عاد بوجوه الضراعة وصنوف المسألة و الشفاعاة، فحاول بالملاينة ما قصر عنه بالمخاشنة فإن لم تغن عنه الحالان ولم تنحه من الخشونة والليان لم يبق بعدهما إلا فداء الشيء بثمنه وفكه من الأسر بعلله إما بمال وإما بغيره ، فإن لم تغن هذه الثلاثة في العاجلة ، تعلل بما

يرجوه من النصر في الآجلة ، وإدالة في الخاتمة كما قال تعالى ( ثم بُعِيَ عَلَيْهِ لِيَنْصُرَهُ اللَّهُ )

وقال تعالى (فلا يُسْرِفَ في القتلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُوراً) (الإسراء ٣٣) على أحد وجوه التفسير، فأخبر الله تعالى أن ما

يعني في هذه الدنيا عن الجرمين وتترتب هذه المراتب بين العالمين لا يعني شيء منه في الآخرة عن الظالمين<sup>(١)</sup> فالآية

تترتب من الأهم إلى الأقل أهمية والمعاني متصلة بالرتبة من الخاص إلى العام .

♦ "ومن المتقدم بالرتبة تقدم هماز على مشاء بنميم ، لأن المشي مرتب على القعود في المكان ، والهماز هو العياب

وذلك لا يقتضي إلى حركة وانتقال من موضعه بخلاف النسيمة"<sup>(٢)</sup> . "كما أن همزة عيب للمهموز وإزراء به وإظهار

لفساد حاله في نفسه فإن قاله يختص بالمهموز لا يتعداه إلى غيره والمشي بالنسيمة يتعداه إلى من ينم عنده فهو ضرر

متعد<sup>(٣)</sup> "وكذلك تقدم مناع للخير على معتد<sup>(٤)</sup> أئيم" لأن المناع يمنع خير نفسه والمعتدي يعتدي على غيره ، ونفسه

بالرتبة قبل غيره<sup>(٥)</sup> .

ومن المتقدم بالرتبة قوله تعالى: (يودُّ المجرمُ لو يفتدي من عذابٍ يومئذٍ بنيه \* وصاحبته وأخيه \* وفصيلته التي تؤويه \*

ومن في الأرض جميعاً ثم يُنجيه)(المعارج ١١-١٤) . "بدأ بالأبناء فالصاحبة فالأخ فالفصيصة ثم انتهى بأهل الأرض

جميعاً ، ( وقد جاء هذا الترتيب ) لأن السياق مشاهد من مشاهد العذاب الذي لا يطاق ، فقد جيء بالمجرم ليُقذف

به في هذا الجحيم المستعر ، وهذا المجرم يود النجاة بكل سبيل ولو أدى ذلك إلى أن يبدأ بابنه فيضعه في دركات

لظى، فرتب المذكورين ترتيباً يقتضيه السياق وهو البدء بالأقرب إلى القلب والأعلى بالنفس فيفتدي به فضلاً عن

الآخرين ، ولقد وردت في السياق جملة أمور تقتضي هذا الترتيب منها ١ - أنه ذكر أن هذا المفتدي ( مجرم ) وليس

امرعاً عادياً والمجرم مستعد لفعل أي شيء ولو أن يبدأ بأقرب المقربين إليه وأحبهم إلى قلبه فيضعه في السعير ، وهو لا

يهمه أن يفتدي بالناس أجمعين فيضعهم مكانه ، في أطباق النيران بذنب لم يرتكبه وإنما ارتكبه هو .

١ - الخطيب الإسكافي - درة الثريل ، ص ٦ .

٢ - السهيلي - نتائج الفكر ، ص ٢٦٩ .

٣ - ابن القيم - بدائع الفوائد ، ج ١ ، ص ٧٨ .

٤ - السهيلي - نتائج الفكر ، ص ٢٦٩ .

٢- جرى ذكر القربات قبل هذا المشهد فقال (( ولا يسأل حميم حميماً )) ( المعارج ١٠ ) والحميم القريب ،

فبدأ بأقرب القرابة وهم الأبناء ثم انتهى إلى الأبا عد وهم من في الأرض عموماً .

٣- ذكر بعد هذه الآيات أن الإنسان خلق هلوفاً إذا مسه الشر جزوعاً وإذا مسه الخير منوعاً ، فلما أدرك المحرم العقاب وأيقن أنه موافقه لا محالة أدركه الملح والجزع ، ومن أظهر مظاهر هذا الملح والجزع أن يبدأ بأقرب الناس وأحبهم إليه فيفتدي به .

٤- أن البدء بأقرب الناس وأحبهم إليه وألصقهم بقلبه ليفتدي به يدل على أن العذاب فوق التصور وهو أبعد من الخيال بحيث جعله يبدأ بأقرب الناس وأحبهم إليه وأن يتخلى عن كل مساومة ، "الموقف هنا موقف البحث عن المنقذ و الإنسان يلجأ أولاً إلى أقرب الناس إليه وهو ابنه فإن لم يجد فصاحبه فأخوه فعشيرته ثم كل من في الأرض إذا كان في ذلك سبب لنجاته وترتيب المتعاطفات على هذا النسق بالإضافة إلى أنه تعبير يناسب من حيث تدرجه حركة الكافر النفسية في ذلك اليوم ، فإنه أيضاً تعبير عن اشتعال الحيرة واتساعها بقلب الكافر وتفاقم التشنت الذي يعتريه وهذا ما يرمز إليه الانتقال من الأدنى إلى الأبعد عاطفياً ومكانياً في ترتيب المتعاطفات ، كما يدل عليه أيضاً العجز عن طلب المعين و الاضطراب في التماسه اضطراباً شديداً باتساع دائرة البحث عنه درجة بعد درجة حتى تشمل كل الموجودات في هذا اليوم العظيم" (١) . فترتيب المباني في هذه الآية من الخاص إلى العام ، حيث بدأ بالأقرب وانتهى بالأبعد . والمبنى عليه هنا اقتداء المحرم نفسه بأقاربه ، وابتداء بالخاص لبيان شدة العذاب .

♦ ومن التقدم بالرتبة قوله صلى الله عليه وسلم (أشد الناس بلاء الأنبياء ، ثم الأئمة فالأهل) (٢) والحديث مبني على شدة البلاء ، والأنبياء يتقدمون بالمرتبة على غيرهم في هذا المجال ، والترتيب فيه من الخاص إلى العام .

♦ وترتيب الكلام من حيث القوة من الخاص إلى العام بالرتبة ( المترلة ) على الشكل التالي (٣) :-

| المبنى عليه    | الخاص              | عام ١            | عام ٢              |
|----------------|--------------------|------------------|--------------------|
| ( قوة الكلام ) | ( الجملة الاسمية ) | ( المصدر منصوب ) | ( الجملة الفعلية ) |
| مترلة ١        | مترلة ٢            | مترلة ٣          | مترلة ٤            |
| الحمدُ الله    | حمداً الله         | أحمدُ الله       |                    |

١- فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ٤٦-٤٨ ، عفت الشرقاوي - بلاغة العطف في القرآن الكريم ، ص ١١٠ .

٢- فاضل السامرائي - معاني النحو ، ج ٣ ، ص ٢٤٢ .

٣- فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ١٦٥ وما بعدها بتصرف يسير .

والمتزلة الأولى (( أقوى من المتزلة الثانية وأدوم لأن الفعل ليس له أثر لفظي ولا تقديري وإنما هي جملة اسمية خالصة ، (والمتزلة الثانية) أقوى من الثالثة وأدوم لعدم ارتباطها بزمان معين ولا بفاعل معين ثم إنك حذفتم اللفظ الذي يدل على الحدث وهو الفعل وجئت بمصدره الذي يدل على الحدث ، من دون دلالة على زمان معين بخلاف الفعل فإنه مرتبط بزمان ، وهو غير مرتبط بفاعل معين بخلاف الفعل فإنه مقيد بفاعل معين ) ، وترتيبها من العام إلى الخاص كالآتي :

| عام ٢              | عام ١              | خاص                | مبنى عليه      |
|--------------------|--------------------|--------------------|----------------|
| ( الجملة الفعلية ) | ( المصدر المنصوب ) | ( الجملة الاسمية ) | ( قوة الكلام ) |
| متزله ٣            | متزله ٢            | متزله ١            |                |
| أحمد الله          | حمداً لله          | الحمد لله          |                |
| بعيد               | أقرب               | قريب               |                |

♦ ومن التقدم بالرتبة قوله تعالى (انفروا خفافاً وثقالاً) (التوبة ٤١) وقول ابن الرومي (١):

انفروا أيها الكرام خفافاً وثقالاً إلى العبيد الطعام

فيه تضمين للآية الكريمة والترتيب فيه من الخاص إلى العام .

♦ والأصل في اللف والنشر أن يترتب من الخاص إلى العام ، وذلك كقول امرئ القيس (٢):

كأن قلوب الطير رطباً وبابساً لدى وكرها العناب والحشف البالي

واللف وهو قلوب الطير في حالتي الرطب واليبس ، والنشر وهو العناب والحشف البالي. والمقصود باللف والنشر (أن تلف شيئين) (أو أكثر) ثم ترى بتفسيرها جملة ، ثقة بأن السامع يردُّ إلى كل واحدٍ منها ما له (٣) والنشر في بيت امرئ القيس يترتب من الخاص إلى العام فقد أعطى الأول من الأشياء المنشورة للأول من الأشياء الملقوفة، كما أعطى الثاني الثاني . أو أعطى الخاص للخاص والعام للعام وذلك على أساس الرتبة ( المتزلة ) (( واعلم أن ما كان من التركيب في صورة بيت امرئ القيس ، فإنما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه )) (٤) .

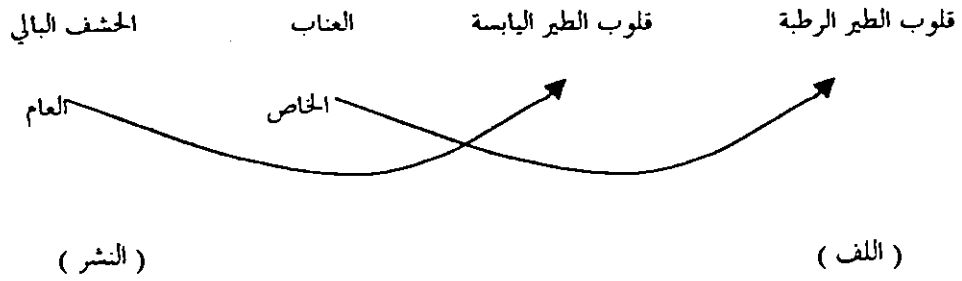
١- ابن الرومي - ديوان ابن الرومي ، ج ٦ ، ص ١٣٥

٢- امرؤ القيس - ديوان امرئ القيس ، ص ١٦٦ .

٣- عبد القاهر الجرجاني - التعريفات ، ص ٢٠٣ .

٤- عبد القاهر الجرجاني - أسرار البلاغة ، ص ١٩٤ .



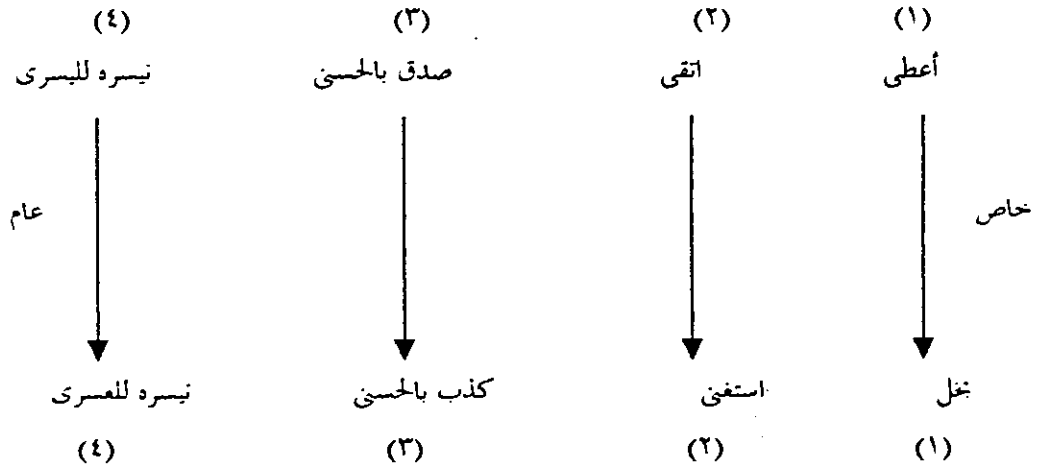


ويسمى هذا أيضاً بالتشبيه الملفوف . واللف والنشر المرتب . ومثل ذلك قوله تعالى : ( ومن رحمته جعل لكم الليلَ والنهارَ لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ) (القصص ٦٣ ) وكذلك قال تعالى : ( كَذَبْتَ لِمُودَ وَعَادَ بِالْقَارَعَةِ فَأَمَّا لِمُودَ فَأَهْلَكُوا بِالطَّاغِيَةِ وَأَمَّا عَادَ فَأَهْلَكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ) (الحاقة ٤-٦) وقد ترتب اللف و النشر من الخاص إلى العام ، حيث أعطيت العاقبة الأولى للفتنة الأولى ، وأعطيت العاقبة الثانية للفتنة الثانية. ومثل ذلك قوله تعالى (الله يتوفى الأنفسَ حين موتِها ، و التي لم تُمت في منامِها فيمسيك التي قضى عليها الموتَ ويرسل الأخرى إلى أجلٍ مسمى) (الزمر ٤٢) ترتب اللف و النشر من الخاص إلى العام .

♦ و المقابلة مثل اللف والنشر المرتب وهي : "أن يؤتى بمعنيين أو أكثر . ثم يؤتى بما يُقابل ذلك على الترتيب ، كقوله تعالى : فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى ، وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى" (الليل ٦) وكقوله صلى الله عليه وسلم (إنكم لتكثرلون عند الفزع وتقلون عند الطمع ، وكقول الشاعر خالد بن صفوان :-

ما أحسنَ الدينَ والدُّنيا إذا اجتماعا      وأقبحَ الكفرَ والإفلاسَ بالرجُل .<sup>(١)</sup>

والآية الكريمة تترتب فيها المقابلة من الخاص إلى العام كالتالي :



فقد قابل بين العطاء والبخل ، والصدق والكذب والحسن واليسرى ، وقد تم ذلك بواسطة الواو وعلى الترتيب ومثل ذلك قول الشاعر:

ما أحسنَ الدينَ والدنيا إذا اجتماعا      وأقبحَ الكفرَ والإفلاسَ بالرجُل

فقد قابل بين الدين والكفر ، وبين الدنيا والإفلاس ، وقد تم ذلك بواسطة الواو على الترتيب . أفلا يدل ذلك على أن الواو تفيد الترتيب ؟ وكذلك كلُّ ما مرَّ معنا خلال هذا الفصل من الرتبة المعنوية ، ألا يدل على أن الواو تدل على أن الكلام منازل وأن العطف قد تم في كل ذلك بواسطة الواو ؟ وإذا ما رفضنا هذا الترتيب ، فإن معنى قوله تعالى : لتجدن أشدَّ الناسِ عداوةً للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا ( المائدة ٨٢ ) مساوٍ لتقدم الذين أشركوا على اليهود . كما أن المعنى في قوله تعالى ( واللاهي تخافون نشوزهن فعظوهن واحجروهن في المضاجع واضربوهن ) ( النساء ٣٤ ) مشابه لتقدم الضرب على الحجر على الموعظة .

ومثل ذلك قوله تعالى : ( ليس على الأعمى حَرَجٌ ولا على الأعرج حَرَجٌ ) ( الفتح ١٧ ) فالمعنى مع تقدم أحدهما يختلف عنه مع تأخيره لأن الرخصة أخص بالأعمى من الأعرج . وتقدم الجبال على الطير في قوله تعالى ( وسخرنا مع داود الجبال يسبحن والطير ) ( الأنبياء ٧٩ ) يختلف عن تأخيرها . إن هذا لا يتناقى بطبيعة الحال بين قول النحاة إن الواو لمطلق الجمع أو المعية كما في : اختصم زيد وعمرو واستوى الماء والخشبة . وحل ذلك بسيط وهو أن الرتبة النحوية خلاف المعنوية فالواو مع الرتبة النحوية قد تدل على مطلق الجمع فالواو تفيد مطلق الجمع من ناحية نحوية وقد يكون فيها رتبة معنوية ، كما في جاء زيد وعمرو ، لأن العرب تقدم الأهم على المهم ، وذلك بحسب التكلم . أو المعية . أما مع الرتبة المعنوية فهي للترتيب والعدول عن هذا الأصل طارئ ولغرض معين . ففي قوله تعالى ( وسخرنا مع داود الجبال يسبحن والطير ) فعل التسخير واقع على المفعولين ، ويمكن تغيير رتبة المتعاطفين من ناحية نحوية ، ولكن تم تقدم ذكر الجبال للأهمية لأن تسخيرها أدل على القدرة الإلهية من تسخير الطير لأن الجبال جامدة والطير كائن حي ، وكما هو معروف " أن العطف يقتضي المغايرة " (١) فيلزم من ذلك أن يكون هناك ترتيب لبيان المغايرة ، وإلا

فلا مغايرة. ومن ناحية نحوية قد تدل الواو على المعية كما في استوى الماء والخشبة ، وقد تصلح للمعية ولطلق الجمع كما في جاء زيد وخالد أو وخالداً ، وقد تدل على رتبة معنوية وكل ذلك بحسب المعنى الذي يقصده المتكلم والله أعلم .

والمباني المتقدمة بالرتبة تتقدم نحو المبدأ بالتدرج ، وذلك بحسب القرب والأهمية المعنوية لتلك المبدأ ، وهذا المبدأ هو المبني عليه ، الذي تترتب نحوه المباني بحسب الأهمية المعنوية بالتدرج ، وتكون المعاني متصلة بالتدرج من القريب إلى البعيد ، وقوة العلاقة المعنوية هي التي تتحكم في قرب أو بعد هذا المبني أو ذاك من المركز (المبني عليه) ، أما بالنسبة للكلام المتراتب نحوياً ، فكله تقريباً في الأصل يتقدم بالرتبة ( المتزلة ) من الخاص إلى العام .

وخير مثال على ذلك هو ترتيب المفاعيل كما مر معنا حيث تترتب المفاعيل بالقرب من المبني عليه . ورتبة المفعول (الموقع أو ترتيبه) تعتمد على رتبته (قربه) من المبني عليه ، فالرتبة ( المتزلة ) تؤثر على ( الرتبة ) ( الموقع ) أو الترتيب .

فإذا افترضنا أن المبني عليه يحمل الرقم صفراً ، فالمباني بعده تترتب من نقطة البداية بالرتبة أو القرب هكذا :

|       |       |       |       |       |                        |
|-------|-------|-------|-------|-------|------------------------|
| ٥     | ٤     | ٣     | ٢     | ١     | ٠                      |
| عام ٤ | عام ٣ | عام ٢ | عام ١ | الخاص | ( المبني عليه ) الأساس |

فالرقم (١) أقرب إلى الصفر ( المبني عليه ) من الرقم (٢) وهذا أقرب من الرقم (٣) وهكذا وهذا الترتيب نتيجة

للعلاقة القائمة بين المباني والمبني عليه . ومثل ترتيب الجملة الفعلية ( بالمتزلة ) تترتب الجملة الاسمية ، ففني قولنا

|           |        |       |        |              |
|-----------|--------|-------|--------|--------------|
| زيد       | الظريف | حاضر  | ( هو ) | ( في الحفل ) |
| مبني عليه |        | عام ١ | خاص    | عام ١        |

فزيد هو المبني عليه وما بعده المباني وهما الخبر والظرف ، والوصف يتقدم على الخبر بالرتبة ( المتزلة ) لكونه مع

الموصوف كالكلمة الواحدة ثم يتلوه الخبر ( العام ) ثم يأتي العام ( الظرف ) لأن الخبر أخص بالابتداء من الجار

والمحورر وبما أن المباني تترتب بحسب الرتبة أو ( المتزلة ) من المبني عليه ، فمن الطبيعي أن يكون بينها هي

الأخرى ترتيب معين ، فهذه المباني إما أن تترتب تنازلياً أو تصاعدياً كمحصلة لعلاقة الرتبة ( المتزلة ) .

ومثل ذلك "إن تعددت المضافات إلى المضاف إليه الواحد، حُتتا بالمضاف الأول وأتبعناه بالمضاف إليه وعطفنا عليه

المضاف الثاني وأتبعناه بضمير المضاف إليه هكذا : شهد الاحتفال عميد الكلية و أساتذتها وطلابها. وهذا هو الوجه

الأفصح من شهد الاحتفال عميد وأساتذة وطلاب الكلية<sup>(١)</sup> وذلك لأن حاجة المضاف إلى المضاف إليه أقوى من حاجته إلى المعطوف. وذلك لأن المباني تترتب بالقرب من المبني عليه وبحسب قوة العلاقة المعنوية القائمة بينهما "و الأصل أن يتقدم المفضل عليه على التمييز كقوله تعالى: (قل هل أنبئكم بشرًا من ذلك مثوبة عند الله) (المائدة ٦٠) "مثوبة ممييز ، وجاء على التركيب الأكثر الأفصح من تقدم المفضل عليه على التمييز ، كقوله تعالى : (ومن أصدق من الله حديثاً) (٢) .

وكذلك تترتب ألفاظ التوكيد المعنوي بالرتبة أو ( المترلة ) " فإن قيل : فلم وجب تقدم نفسه وعينه على كلهم وأجمعين ؟ قيل لأن النفس والعين يدلان على حقيقة الشيء وكلهم وأجمعون يدلان على الإحاطة والعموم ، والإحاطة والعموم يدلان على محاط بهما فكان فيهما معنى التبع والنفس والعين ليس فيهما معنى التبع فكان تقديمها أولى ، وقدم كلهم على أجمعين لأن معنى الإحاطة في أجمعين أظهر منه في كلهم لأن أجمعين من الاجتماع وكل لا اشتقاق له وأما ما بعد أجمعين فتبع لأجمعين " (٣) .

وهذا نفسه كذلك رأي الرضي مع التعليل : - " اعلم أنك لو أردت الجمع بين ألفاظ التوكيد المعنوي ، قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم أجمعين ثم أخواته من أكعين إلى أبتعين . أما تقدم النفس والعين على الكل ، فلأن الإحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقدم النفس على صفتها أولى ، وأما تقدم النفس على العين فلأن النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازاً من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تعالى : (كل شيء هالك إلا وجهه) أي ذاته وأما تقدم الكل على أجمع فلكونه جامداً ، وإتباع المشتق للحامد أولى ولا سيما إذا كان المشتق على وزن الصفة وهو أفعال ، وأيضاً أن كلاً قد يقع مبتدأ دون أجمع فإنه لا يقع إلا تأكيداً ، وأما تقدم أجمع على أخواته فلكونه أدل على معنى الجمعية المرادة من جميعها وأما تقدم أكع في الصحيح على أخويه فلكونه أظهر في إفادة معنى الجمع منهما لأنه من قولهم : حول كتيع أي تام ، وهذا المعنى خاف فيهما " (٤) فهذه المباني

(١) محمود السمره و نهاد الموسى - كتاب العربية ، ص ٢١٠ .

(٢) محمد عبدالحق عزيمة - دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، ج ٣ ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٣) الأنباري - أسرار العربية ، ص ١٥٢ وكذلك السهيلي ، نتائج الفكر ، ص ٢٨٧ .

(٤) الرضي - شرح الكافية ، ج ٢ ، ص ٣٧٥ .

التوكيدية تتقدم نحو المبني عليه ( المؤكد ) بالرتبة ، ( المترلة ) وذلك بحسب القوة التأكيدية لهذه المباني من الخاص إلى العام كما في الشكل التالي :

| قرأ         | تُ  | الكتاب | (نفسه | عينه  | كله   | أجمعهُ | في الحديقة | مستقيا |
|-------------|-----|--------|-------|-------|-------|--------|------------|--------|
| المبني عليه | خاص | عام ١  | (خاص  | عام ١ | عام ٢ | عام ٣) | عام ٢      | عام ٣  |

ومن ذلك ترتيب التوابع، "واعلم أن التوابع إذا اجتمعت بدئ بالنت ثم بالتأكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق ، أما الابتداء بالنت قبل التأكيد فلأن النكرة لا تؤكد ، ويقدم التأكيد على البدل لأن مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول التأكيد مدلول متبوعه ، وأما تقدم البدل على المنسوق فلأن البدل له نسبة معنوية إلى المبدل منه إما بالكلية أو بالعضية أو الاشتمال والمنسوق أجنبي من متبوعه"<sup>(١)</sup> مثال ذلك :

قرأ ت الكتاب المفيد نفسه نصفه والقصة الشائقة

والتابع صاحب الدلالة الأقوى على المتبوع يتقدم على غيره .

ومن ذلك ترتيب الأحوال والصفات والأخبار المتعددة ، حيث "يتقدم المفرد على شبه الجملة على الجملة وقد جاء هذا الأصل كثيراً في القرآن"<sup>(٢)</sup> لأن دلالة المفرد على ما قبله أقوى من دلالة شبه الجملة أو الجملة مثال ذلك:

قال تعالى: (وجيهاً في الدنيا والآخرة ومن المقربين ويكلم الناس في المهد وكهلاً) من المقربين معطوف على وجيهاً ويكلم : حال أيضاً ، وجاءت الحال الثانية حاراً ومحروراً لأنه يُقدر بالاسم ، وجاءت الحال الثالثة جملة لأنها في الرتبة الثالثة ألا ترى أن الحال وصف في المعنى ، فكما أن الأصل والأكثر في لسان العرب إذا اجتمع أوصاف متعددة بدئ بالاسم ثم بالجار والمجرور ثم بالجملة كقوله تعالى (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه .....)

"فكذلك الحال "وقال تعالى : كَمَثَلِ جَثَّةٍ بَرِيءَةٍ أَسْأَمُهَا وَابِلٌ : بُدئ بالوصف بالمجرور ثم بالوصف بالجملة ، وهو

(١) غاشمي - شرح عيون الإعراب ، ص ٧٧ ، وكذلك الرضي - شرح الكافية ، ص ٣٤٢-٣٤٣ .

(٢) ابن السراج - الأصول ، ج ٢ ، ص ٦٢-٦٣ وكذلك دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، ج ٣ ، ص ٤٦٤ .

الأكثر في لسان العرب ، وبدئ بالوصف الثابت وهو كونها بربوة ثم بالوصف العارض ، "وهو أصابها وابل" (١) والأصل أن تتقدم الجملة الاسمية على الفعلية كقوله تعالى: (سابقوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين) تقدم وصف الجملة الاسمية لأنه أدل على الموصوف من الجملة الفعلية ، وقال تعالى : (وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج) (فاطر ١٢) فالأخبار عذب فرات سائغ شرابه وهي مفرد ومفرد ثم وصف و فاعله .

وقد أفاض ممام في الحديث عن ترتيب الأشياء "ولقد اختار الأسلوب القرآني أن يبيى التقديم و التأخير على مبدأ القصر و الطول ، فما كان من أفراد الطائفة (طائفة الأشياء) قصيراً كان أولى بالتقدم مما هو أطول منه ، وحافظ الأسلوب القرآني على هذا المبدأ ، فجعل الكلمة المفردة أولى بالتقدم من المركب، وجعل المركب أولى بذلك من شبه الجملة ، وشبه الجملة مقدماً على الجملة التامة التكوين ، لا يصرفه عن ذلك إلا أمن لبس ، أو تمام معنى ، كقوله تعالى : (وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عتوً ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين) (البقرة ٣٦) جعل المبتدأ المؤخر (مستقر) مفرداً وجعل الثاني في حيزه شبه جملة (٢).

٤- التقديم بالسبب : "والتقدم بالسبب هو المتقدم بالعلة الفاعلة الموجبة بالنسبة إلى معلولها وتقدمه بالعلة كونه علة فاعلة، كحركة اليد فإنها متقدمة بالعلة على حركة القلم وإن كانا معاً بحركة الزمان" (٣) .

♦ ومن التقديم بالسبب في الكلام المتراب متعويأقوله تعالى " وأنزلنا من السماء ماءً طهوراً لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه مما خلقنا أنعاماً وأناسي كثيراً " ( الفرقان ٤٨) ، فقدم إحياء الأرض لأنه سبب إحياء الأنعام والأناسي ، و قدم إحياء الأنعام لأنه مما يحيى به الناس بأكل لحومها وشرب ألبانها (٤) .

♦ "ومن تقدم العزيز على الحكيم ، لأنه عزز فلما عزز حكّم ، " (٥) والحكمة هي كمال العلم والإرادة المتضمنين

(١) محمد عبد الخالق عزيمة - دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، ج٣، ص١٠١+٤٦٤+٥٢٣، ٥٢٢، ٥٢١، ٥١٩، ٥١٧، ٥١٤.

(٢) ممام حسان - البيان في روائع القرآن ، ص ٩٨-١٠٣.

(٣) الجرحاني - التعريفات ، ص ٢١٢ .

(٤) الزركشي - البرهان ، ج ٣ ، ص ٢٤٧.

(٥) السهيلي - نتائج الفكر ، ص ٢٦٨ وكذلك البرهان ص ٢٤٧.

اتساق صنعه وجريانه على أحسن الوجوه وأكملها ووضع الأشياء مواضعها وهو الظاهر من هذا الاسم فيكون وجه

التقدم أن العزة كمال القدرة ، والحكمة كمال العلم ، وهو سبحانه الموصوف من كل صفة كمال بأكملها

وأعظمها وغايتها فتقدم وصف القدرة لأن متعلقه أقرب إلى مشاهدة الخلق وهو مفعولاته تعالى وآياته وأما

الحكمة فمتعلقها النظر والفكر والاعتبار غالباً ، وكانت متأخرة عن متعلق القدرة ، ووجه ثان أن النظر في

الحكمة بعد النظر في المفعول والعلم به فينتقل منه إلى النظر فيما أودعه من الحكم والمعاني ووجه ثالث أن الحكمة

غاية الفعل فهي متأخرة عنه تأخر الغايات عن وسائلها ، فالقدرة تتعلق بإيجادها ، والحكمة تتعلق بغايتها فتقدم

الوسيلة على الغاية لأنها أسبق في الترتيب الخارجي " (١) .

♦ ومنه قوله تعالى : (يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ) (البقرة ٢٢٢) "لأن التوبة سبب الطهارة" (٢) وكذلك لأن

الطهر طهران ، طهر بالماء من الأحداث والنجاسات وطهر بالتوبة من الشرك والمعاصي ، وهذا الطهور أصل

لطهور الماء وطهور الماء لا ينفع بدونه بل هو مكمل له معد مهيب يحصله فكان أولى بالتقدم لأن العبد أول ما

يدخل في الإسلام فقد تطهر بالتوبة من الشرك ثم يتطهر بالماء من الحدث" (٣) .

♦ ومن التقدم بالسبب قوله تعالى : (قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ

خَيْرًا لِمَا يَصْنَعُونَ\* قُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ) (النور ٣٠-٣١) "وما أحسن ما رتب

هذا الأمر حيث أمر أولاً بما يعصم من الفتنة ، ويبعد عن مواقعة المعصية وهو غض البصر ، لأن النظر يريد الزنا

ورائد الفجور والبلوى فيه أشد وأكثر" (٤) والبصر داعية إلى الفرج ، لقوله صلى الله عليه وسلم "العينان تزنيان

والفرج يصدّق ذلك أو يكذّبه" (٥) .

♦ ومن التقدم بالسبب قوله تعالى : (أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ

(١) ابن القيم - بدائع الفوائد ، ج ١ ، ص ٦٧-٦٨ .

(٢) السهيلي - نتائج الفكر ، ص ٢٦٩ .

(٣) ابن القيم - بدائع الفوائد ، ج ١ ، ص ٦٨ .

(٤) الكشف ج ٤ ، ص ٢٨٩ .

(٥) الزركشي - البرهان ، ج ٣ ، ص ٢٥١ .

وأنفسهم) (السجدة ٢٧) تقدمت الأنعام على الأنفس لأنه سبق ذكر الزرع ونحياة الأنعام حياة للبشر ، فتقدمت الأنعام بالسبب. ومن التقدم بالسبب قوله تعالى ( كُلُّ أَفْكَ ثَمِيمٍ ) ( الجاثية ٧ ) لأن الإفك سبب الإثم <sup>(١)</sup> فالإفك هو الكذب ، وهو في القول،والإثم هو الفجور وهو في الفعل ، والكذب يدعو إلى الفجور كما في الحديث

الصحيح أن الكذب يدعو إلى الفجور وأن الفجور يدعو إلى النار . <sup>(٢)</sup>

♦ ومن التقدم بالسبب قوله تعالى : ( كُلُّ مَعْتَدٍ أَثِيمٌ ) ( المطففين ١٢ ) <sup>(٣)</sup> وفيه معنى وهو أن العدوان مجاوزة الحد الذي حُدَّ للعبد ، فهو ظلم في القدر والوصف ، وأما الإثم فهو محرم الجنس ومن تعاطى تعدي الحدود تخطى إلى الجنس الآخر وهو الإثم ، ومعنى ثالث وهو أن المعتدي الظالم لعباد الله عدواناً عليهم ، والأثيم الظالم لنفسه بالفجور ، فكان تقديمه هنا على الأثيم أولى لأنه في سياق ذمه والنهي عن طاعته ، فمن كان معتدياً على العباد ظالماً لهم فهذا أحرى بأن لا تطيعه وتوافقه، وفيه معنى رابع وهو أنه قدمه على الأثيم ليقترن بما قبله وهو وصف المنع للخير فوصفه بأنه لا خير فيه للناس ، وأنه مع ذلك معتد عليهم فهو متأخر عن المناع لأنه يمنع خيره أولاً ثم يعتدي عليهم ثانياً ، ولهذا يحمد الناس من يوجد لهم الراحة ويكف عنهم الأذى ، وهذا هو حقيقة التصرف وهذا لراحة ولا أذى يكفه" <sup>(٤)</sup>.

والمبني المتقدم بالسبب يتقدم على المسبب بالزمن والطبيع والرتبة وذلك بحكم اعتماد المسبب على السبب معنوياً ، فلا وجود للمسبب إلا مع السبب ، فلا بد من تقدمه عليه والمبني الأول هو السبب والمبني الثاني هو المسبب ، والمبني الأول يتقدم على المبني الثاني تقدم الخاص على العام .

ومن التقدم بالسبب في الكلام المتراتب نحوياً تقدم فعل الشرط على الجزاء وتقدم ما قبل فاء السببية على ما بعدها وكذلك تقدم ما قبل لام التعليل على ما بعدها فهو من تقدم السبب على المسبب .

مثال الأول: من يدرس ينجح، فالدراسة سبب للنجاح وهي متقدمة عليه بالزمن والسبب، والمباني متصلة من السبب

(١) السهيلي - نتائج الفكر ، ص ٢٦٩ .

(٢) ابن القيم - بدائع الفوائد ، ج ١ ، ص ٦٨ .

(٣) السهيلي - نتائج الفكر ، ص ٢٦٩ .

(٤) ابن القيم - بدائع الفوائد ، ج ٢ ، ص ٦٩ .



إلى السبب، ومثله قوله تعالى (ومن يتق الله يجعل له مخرجاً) (الطلاق ٢) فالتقوى (سبب) للمخرج (السبب) والسبب متقدم على السبب بالزمن والسبب والمباني متصلة من السبب إلى السبب بالتدريج ولذلك لا نقول: من ينح يدرك. ومثال فاء السببية " لا تعص الله فتندم " فالعصيان مقدم على الندم بالسبب والزمن ، والمعاني مترابطة من السبب إلى السبب ، ومتقدمة بالرتبة (المكانة) ولذلك لا نقول : لا تندم فتعص الله .

ومثال لام التعليل : قرأت الكتاب لأستفيد " فالقراءة متقدمة على الاستفادة بالزمن والسبب ، والمباني مندرجة بالرتبة (المكانة) من الخاص إلى العام ولذلك لا نقول : قرأت لأستفيد الكتاب .

وكل هذا من قبيل الرتبة ( المزلّة ) لأن فعل الشرط أقرب إلى الأداة ( المبني عليه ) من فعل الجزاء .

**(٥) التقدم بالفضل والشرف** " والمتقدم بالشرف هو الراجح بالشرف على غيره ، وتقدمه بالشرف هو

كونه كذلك كتقدم أبي بكر على عمر رضي الله عنهما<sup>(١)</sup> .

♦ وكذلك قوله تعالى : (مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين) (النساء ٦٩) "فالتقدم بالفضل والشرف"<sup>(٢)</sup>

"ولكون الصديق تابعاً للنبي فإنما استحق اسم الصديق بكمال تصديقه للنبي ، فهو تابع محض وتأمل تقدم الصديقين

على الشهداء ، لفضل الصديقين عليهم وتقدم الشهداء على الصالحين لفضلهم عليهم "<sup>(٣)</sup> .

♦ "ومنه أيضاً قوله تعالى : (من كان عدواً لله وملائكته ورؤسائه وجبريل وميكال). (البقرة ٩٨)

لأن جبريل صاحب العلم والوحي، وميكائيل صاحب الأرزاق ، والخيرات النفسانية أفضل من الخيرات الجسمانية ،

ومنه قوله تعالى : (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار) ويدل على فضيلة الهجرة قوله صلى الله عليه وسلم

(لولا الهجرة لكنت امرءاً من الأنصار) وبآلية احتج الصديق على تفضيلهم وتعيين الإمامة فيهم "<sup>(٤)</sup>

(١) الجرحاني - التعريفات ، ص ٢١٢ .

(٢) السهيلي - نتائج الفكر ، ص ٢٦٩ .

(٣) ابن القيم - بدائع الفوائد ، ج ١ ، ص ٧٠ .

(٤) الزركشي - البرهان ، ج ٣ ، ص ٢٥٢ .

♦ وما قدم للفضل والشرف قوله تعالى : ( فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ) (المائدة: ٦) .

"وأما تقدم غسل الوجه ثم اليد ثم مسح الرأس ثم الرجلين في الوضوء فمن يقول أن هذا الترتيب واجب وهو الشافعي وأحمد ومن وافقهما فالآية عندهم اقتضت الترتيب وجوباً لقرائن عديدة أحدها أنه أدخل مسحاً بين مغسولين وقطع النظر عن نظيره ، ولو أريد الجمع المطلق لكان المناسب أن يذكر المغسولات متسقة في النظم والمسح بعدها فلما عدل عن ذلك دل على وجوب ترتيبها على الوجه الذي ذكره الله .

الثاني : أن هذه الأفعال هي أجزاء فعل واحد مأمور به وهو الوضوء فدخلت الواو عاطفة لأجزائه بعضها على بعض ، والفعل الواحد يحصل من ارتباط أجزائه بعضها ببعض فدخلت الواو بين الأجزاء للربط ، فأفادت الترتيب إذ هو الربط المذكور في الآية ولا يلزمه من كونها لا تفيد الترتيب بين أفعال لا ارتباط بينهما نحو ( أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ) أن لا تفيد بين أجزاء فعل مرتبطة بعضها ببعض ، وهذا أرجح الأقوال .

الثالث : أن لبداء الرب تعالى بالوجه دون سائر الأعضاء خاصة فيجب مراعاتها وأن لا تلغى وتهدر فيهدر ما اعتبره الله ، ويؤخر ما قدمه الله وقد أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أن ما قدمه الله فإنه ينبغي تقديمه ولا يؤخر ، بل يقدم ما قدمه الله ويؤخر ما أخره الله ، فلما طاف بين الصفا والمروة بدأ بالصفا وقال نبأ بما بدأ به الله وفي رواية للنسائي ابدأوا بما بدأ الله به فتأمل بداءته بالصفا معللاً ذلك بكون الله بدأ به فلا ينبغي تأخيره وهكذا يقول المرتبون للوضوء سواء ، نحن نبأ بما بدأ الله به ولا يجوز تأخير ما قدمه الله ويتعين البداءة بما بدأ الله به وهذا هو الصواب لمواظبة المبين عن الله مراده صلى الله عليه وسلم على الوضوء المرتب فاتفق جميع من نقل عنه وضوءه

- كلهم على إيقاعه مرتباً ، ولم ينقل عنه أحد قط أنه أخل بالترتيب مرة واحدة فلو كان الوضوء المنكوس مشروعاً لفعله ولو في عمره مرة واحدة لتبين جوازه لأمتة وهذا بحمد الله أوضح " (١)
- ♦ ومن التقدم بالفضل والشرف قوله صلى الله عليه وسلم: ( أثبت أحد فأثما عليك نبي وصديق وشهيدان ) وذلك عندما صعد أحداً ومعه أبو بكر وعمر وعثمان (٢) وترتيب المباني بالفضل والشرف من الخاص إلى العام .
- ♦ "ومنه قوله تعالى : ( صلوا عليه وسلموا تسليماً ) ( الأحزاب ٥٦ ) ، فإن الصلاة أفضل من السلام ومنه كذلك (معلقين رؤوسكم ومقصرين) ( الفتح ٢٧ ) فإن الخلق أفضل من التقصير . ومنه قوله تعالى : ( والخيل والبغال والحمير لتركبوها ) ( النحل ٨ ) وقوله تعالى (ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها ) ( النحل ٨٠ ) " (٣) .
- ♦ "ومنه تقدم الذهب على الفضة في قوله تعالى : ( والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة ) ( آل عمران ١٤ ) " (٤)
- ♦ ومن التقدم بالفضل والشرف : تقدم الخيل فإنها حصون القوم ومعاقلهم وعزهم وشرفهم فقدمها على الأنعام التي هي الإبل والبقر والغنم ، ثم ذكر الأنعام وقدمها على الحرث لأن الجمال بها والانتفاع أظهر وأكثر من الحرث كما قال تعالى : (ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون) والانتفاع بها أكثر من الحرث ، فإنها ينتفع بها ركوباً ، وأكلأً ، وشرباً ، ولباساً ، وأمتعة ، وأسلحة ، ودواء ، وقنية ، إلى غير ذلك من وجوه الانتفاع وأيضاً فصاحبها أعز من صاحب الحرث وأشرف وهذا هو الواقع " (٥)
- ♦ "ومن التقدم بالفضل والشرف قوله تعالى : (وهو الذي مرج البحرين هذا عذب فرات وهذا ملح أجاج) ( الفرقان ٥٣ ) وكذلك (وهو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً وصهراً) ( الفرقان ٥٤ ) فقدم خلطة النسب على خلطة السبب وهي المصاهرة " (٦)

(١) ابن القيم - بدائع الفوائد ، ج ١ ، ص ٦٥-٦٦ ، وكذلك السهيلي - نتائج الفكر ، ص ٢٦٩ .

(٢) عودة أبو خليل - بناء الجملة في الحديث النبوي ، ص ٢٢٢

(٣) الزركشي - البرهان ، ج ٢ ، ص ٢٥٨-٢٥٩ .

(٤) ابن القيم - بدائع الفوائد ، ج ١ ، ص ٧٧ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٧٧

(٦) الخطيب الإسكالي - درة التزويل ، ص ١٨٢

♦ ومن التقدم بالفضل والشرف " أن يقال : يتقدم الأقرأ فالأسن ، فالأقرأ أفضل من الأسن " <sup>(١)</sup>.

والمباني المتقدمة بالفضل والكمال تتقدم كذلك بالرتبة ، من الأشرف والأفضل إلى الأقل فضلاً وكمالاً والمعاني متصلة بالتدرج ، وهي ترتب بعد المبني عليه وهو المعنى الأول المتقدم بالفضل والشرف ، بحسب فضلها كمالها ، فيتقدم الأفضل على الأقل فضلاً ، نحو المبني عليه وهو المعنى الأول المتقدم فالمباني المتقدمة بالفضل والشرف تتقدم بالرتبة من الخاص إلى العام .

وبناءً على ما تقدم فالذي يبدو لي أن المباني ترتب بالرتبة ( المثلة ) بغض النظر عن سبب التقدم .

### ثانياً : التقدم بالسبب اللفظي

"وربما كان ترتب الألفاظ بحسب الخفة والثقل لا بحسب المعنى " <sup>(٢)</sup> ومن الأسباب اللفظية التي ترتب بموجبها

الألفاظ : الخفة والثقل ، الصدارة ، تناسب الفواصل ، المشاكلة اللفظية ... الخ .

وفي رأيي أن اللغة من ناحية صوتية تسير أو ترتب من الأثقل إلى الأخف، كما يقول السهيلي " إن الأثقل

أولى بأول الكلام من الأخف بسبب نشاط المتكلم وجمامه " <sup>(٣)</sup> وقد بدأوا كلامهم بالمرفوع لنقله ثم بالمنصوب لخفته .

أما التقدم بالسبب اللفظي من الكلام المتراب نحوياً، فكتقدم المبتدأ إذا كان من ألفاظ الصدارة والخير نكرة كقولنا

" من ناحج " . وبعد فالذي يبدو لي أن المباني في الأصل ترتب بعد المبني عليه بالرتبة، من الخاص إلى العام، فالمبني عليه

يتقدم بالرتبة ، لأنه الأقرب إلى النفس ثم ترتب المباني بعده كذلك بالرتبة وبحسب قوة العلاقة المعنوية مع المبني

عليه من القريب إلى البعيد أو كما يقول الجرجاني الكلام يتلاحق ويأخذ بعضه بحجز بعض <sup>(٤)</sup> ودلالاته متناسقة

ومتكاملة وبينها نوع من التضام المعنوي المبني على قوة العلاقة المعنوية. كما أن الأصل أن ترتب المباني إما بالزمن ،

وإما بالطبع ، وإما بالرتبة ، وإما بالسبب ، وإما بالفضل ، وإما بالسبب اللفظي فإذا تقدم التأخر على المتقدم حصل

الخروج عن الأصل كأن تتقدم المباني بالفضل وكان الأصل تقدمها بالزمن أو أن تتقدم بالرتبة عدولاً والأصل

(١) فاضل السامرائي - معاني النحو ، ج ٣ ، ص ٢٣٧ .

(٢) السهيلي - نتائج الفكر ، ص ٢٦٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٦٧ .

(٤) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ٨٨ .

تقدمها بالرتبة أصلاً، ولكن بغض النظر عن سبب التقدم فإن المباني بشكل عام تترتب بالرتبة ( المترلة ) أصلاً وعدولاً  
و الخروج عن الأصل يكون من العام إلى الخاص عدولاً . وهذا يؤدي إلى أن تترتب المباني بالرتبة إما من المبني عليه  
إلى المبني أصلاً وعدولاً أو من المبني إلى المبني عليه (عدولاً ) وهذا بالطبع يقتضي أن تكون هناك رتبة أو (مترلة) بين  
المباني نفسها بشكل عام في الأصل والعدول .

ولذلك فعندما نقول إن المباني تترتب بالرتبة ، فهذا يعني أن الكلمات تترتب بالقرب من مبدأ معين وهذا بالتالي  
يؤدي إلى وجود ترتيب معين للمباني نفسها من الخاص إلى العام أو من العام إلى الخاص أو بالجمع بينهما من العام  
إلى الخاص ومن الخاص إلى العام .

وخلاصة الأمر هو أن رتبة المباني ( مواقعها أو ترتيبها ) تترتب بفعل الرتبة ( المترلة ) من الخاص إلى العام أصلاً  
ومن العام إلى الخاص عدولاً .

وإذا كان النظم عند الجرجاني " أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله  
وتعرف مناهجه التي تمحت " (١) وبما أن النظم يعتمد على الرتبة فمعنى ذلك أن النحو العربي يقوم على الرتبة كذلك  
وأن قانون الرتبة يستحق أن يسمى " قانون تأليف الجمل أصلاً وعدولاً " .

## الفصل الثاني

### العدول عن الأصل

#### أولاً : دراسة نظرية

(١) العدول عن أصل الرتبة بالضابط المعنوي :-

أ- للهدف المعنوي.

ب- للهدف البلاغي.

ج- أمن اللبس .

(٢) العدول عن أصل الرتبة بالضابط اللفظي :-

ثانياً : دراسة تطبيقية ( أمثلة وشواهد تطبيقية ) :-

(١) العدول عن أصل الرتبة بالضابط المعنوي :-

أ- للهدف المعنوي

ب- للغرض البلاغي .

ج- أمن اللبس .

(٢) العدول عن أصل الرتبة بالضابط اللفظي .

## المبحث الأول

### العدول عن الأصل

#### أولاً :- دراسة نظرية

الكلام يعبر عن المعاني ، ولا بد من أن يتنظم على صورة مخصوصة ، للوصول إلى المعنى المفيد ، والأصل أن يكون هناك رتبة بين الألفاظ ، وهذه الرتبة قد تكون محفوظة أو غير محفوظة ، قابلة للتقدم والتأخير ، وذلك بحسب المعنى المراد إيصاله ، وعدم حفظها يعني أن المعنى معها لا يدخله الغموض أو اللبس ، بل على العكس ، فقد يستغل المتكلم حرية الرتبة من أجل التعبير عن معانٍ لا تعبر عنها الرتبة المحفوظة ، وقد يعرض لهذه الرتبة ما يقيد بها من أجل المعنى ، " ولهذا نجد النحاة أحياناً ينصون على ضرورة حفظ الرتبة إذا دعت لذلك ضرورة تركيبية مثلاً ويؤدي عدم حفظها إلى الغموض والالتباس " (١).

وقد تكون الرتبة محفوظة ، وحفظها يعني أن الخروج عنها يهدد بضياع المعنى ، " وقد يخرج عن هذه الرتبة بشرط وضوح المعنى ، وهو ما يسميه ممام حسان الترخص " (٢).

"وقد جعل النحاة للكلام رتبة بعضها أسبق من بعض ، فإن جئت بالكلام على الأصل لم يكن من باب التقديم والتأخير ، وإن وضعت الكلمة في غير مرتبتها دخلت في باب التقديم والتأخير . وهذا هو الأصل في الكلام العربي ، فالتقدم إما أن يكون بحسب الأصل أو بالعدول عن الأصل للعناية والاهتمام " (٣) . وفي ذلك يقول الجرجاني " واعلم أن تقدم الشيء على وجهين: تقدم يُقال له إنه على نية التأخير ، وذلك في كل شيء أقررت مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كنخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل ، وتقدم لا على نية التأخير كقولنا : ضربت زيداً و زيدٌ ضربته : لم تقدم زيداً على أن يكون مفعولاً منصوباً بالفعل كما كان ولكن على أن ترفعه بالابتداء ، وتشغل الفعل بضميره ، وتعمله في موضع الخبر له " (٤).

(١) ممام حسان - البيان في روائع القرآن ، ص ٢٧٧ وكذلك ، محمد حماسة - بناء الجملة العربية ، ص ٧٩.

(٢) ممام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٣٦

(٣) فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ٣٧ .

(٤) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ١٠٦-١٠٧.

"والعدول عن الرتبة، عدم مراعاتها، بتقدم ما رتبته التأخير أو العكس، وتسمى الرتبة في هذه الحالة مشوشة" <sup>(١)</sup> (متداخلة). وذلك كقولنا: "زيداً رأيت" فالأصل تقدم الفعل، فالفاعل، فالمفعول، ولكن عُـدِلَ عن الأصل من أجل الأهمية، حيث تعلق الاهتمام بالعام "فالترتيب (التقدم والتأخير) يُعَدُّ من أبرز عناصر التحويل وأكثرها وضوحاً، لأن المتكلم يعمد إلى مورفيم حقه التأخير فيما جاء عن العرب، فيقدمه، أو إلى ما حقه التقدم فيؤخره، طلباً لإظهار ترتيب المعاني في النفس" <sup>(٢)</sup>. "كما أن تقدم الأركان اللغوية سواءً أكان ذلك التقدم على نية التأخير، أو لا على نية التأخير، يعكس الافتراضات المسبقة في ذهن المتكلم، ذلك لأن الركن اللغوي المقدم في كلتا الحالتين سيكون من أجل الاهتمام والعناية والقصد، كما أن هدف الوظيفة الدلالية المهمة للأركان اللغوية المقدمة هي نقل معلومات دلالية مركزة ومهمة جداً للعملية الاتصالية بين المتكلم وبين المستمع" <sup>(٣)</sup>.

وعميلة تقدم عنصر لغوي مضبوطة بالمتلة، من أجل هدف معين، فالأساس الذي تتم عملية التقدم والتأخير بناءً عليه هو المتلة (قوة العلاقة المعنوية) من أجل هدف قد يكون معنوياً، أو بلاغياً، أو أمناً للنس .... إلخ.

ولذلك ينبغي التفرقة بين الأهمية كأساس وبين الأهمية كهدف نسعى إليه وبين التقدم بالأهمية وللأهمية.

"وبناء الجملة وهو التنفيذ الحي للبنية الأساسية، يعرض له من العوارض ما يجعله مطابقاً أو غير مطابق للبنية الأساسية" <sup>(٤)</sup> فإذا قلنا: "ضرب زيدٌ عمراً" فهذه الجملة قد جاءت بحسب البنية الأساسية لنظام الجملة، ولكن قد يعدل عن هذه الجملة فنقول: عمراً ضرب زيدٌ ففي هذه الحالة نجد أن اللغة لم تتطابق مع البنية الأساسية، ولا بد من وجود سبب يدعو للعدول عن الأصل كالغرض المعنوي، أو أمن النفس، أو القصر .... إلخ "وهل نجد أحسداً يقول: هذه اللفظة فصيحة، إلّا وهو يعتبر مكانها من النظم وحسن ملائمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها" <sup>(٥)</sup>.

(١) ممام حسان - البيان في روائع القرآن، ص ٣٧٨

(٢) خليل عناية - في نحو اللغة العربية وتراكيبها، ص ٨٨.

(٣) مازن الوعر - نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص ٤٥.

(٤) عماد حماسة - بناء الجملة، ص ١٢.

(٥) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز، ص ٤٤.



"ويمكن العدول عن أصل الرتبة بالتقديم والتأخير ، وهذا العدول إما أن يكون مطرداً أو غير مطرد ، فإِنْ كان غير مطرد فالنحاة يسمونه شاذاً أو ضرورة أو خطأ" <sup>(١)</sup> . وذلك كقول الشاعر : عليكِ ورحمةُ اللهِ السَّلام .  
فالقاعدة العامة تنص على حفظ الرتبة بين المعطوف والمعطوف عليه ، ولكن عدل عن الأصل للضرورة .  
" أما إذا كان العدول مطرداً فإنه عندئذٍ يخضع للاعتبارات الآتية : الفائدة ، والخضوع للقاعدة التي يتم العدول في ضوئها ، والاحتكام العام لصناعة النحو ، كما يبدو من خلال قواعد التوجيه " <sup>(٢)</sup> .  
وذلك كتقديم المفعول على الفاعل ، فعملية التقديم والتأخير تتم من أجل الفائدة ، أو من أجل هدف معين ، بناء على قاعدة فرعية عن الأصل ، على أن لا يتعارض العدول مع قواعد التوجيه التي تحكم النحو العربي ،  
كأن يقال مثلاً " لا عبرة بالتقديم إذا كان في نية التأخير " <sup>(٣)</sup> .

٥٨٠٦٥٠

" والانتساع في استخدام اللغة يدل على ميزة في اللغة ، وفي العقل البشري الذي يستخدمها بكفاءة تسمح له التحديد في التراكيب المعبرة عن معانيه المتغيرة ، مما أدى إلى تنوع الأساليب " <sup>(٤)</sup> لأن كل معنى بحاجة إلى أسلوب معين يعبر عنه ، ولأن الألفاظ خدوم للمعاني . فالعنى أولاً واللفظ ثانياً ، ولأن اللفظ هو الوعاء الحامل للمعنى .  
والانتساع في استخدام اللغة نابع من القدرة على تطبيق قانوني الاستبدال ، والتعاقب القائمين على تنفيذ قانون الرتبة ، أصلاً وعدولاً . بما يخدم المعنى المراد إيصاله بدقة " واعلم أنه إذا كان شيئاً في الشيء أنه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه ، حتى لا يُشكل ، وحتى لا يحتاج في العلم بأن ذلك حَقُّه وأنه الصواب إلى فكر وروية ، فلا مَرِيَّة ، وإنما تكون المَرِيَّة وينبى الفضل إذا احتل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجهاً آخر ، ثم رأيت النفس تنبى عن ذلك الوجه الآخر ، ورأيت للذي جاء عليه حُسناً وقبولاً تعدمهما إذا أنت تركته إلى الثاني " <sup>(٥)</sup> " ومدلول الفكر والروية في عبارة عبد القاهر السابقة ينبى التنبيه إليه ، إذ يبدو أنه يؤكد بطريقة واضحة ، امتداد جذور الصياغة إلى ذات المبدع الخالق ، كما يشكل بعداً إدراكياً لوعي هذا المبدع ، بالمكونات المتشابكة لجزيئات صياغته ، وهو ليس إدراكاً

(١) تمام حسان - الأصول ، ص ١٤٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٤٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٢٦ .

(٤) ممدوح الرمالي - العربية والوظائف النحوية ، ص ٦٦ .

(٥) عبد القاهر الخرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ٢٨٦ .

آلياً ذهنياً، وإنما هو إدراكٌ خلاق، يكتف المستوى الجمالي للتعبير عن طريق خلق بنية تتداخل فيها العلاقات، وتتبادل فيها التفاعلات بغنية تستمد قيمها من النحو الإبداعي<sup>(١)</sup>

## ولكن لم يكن التقديم والتأخير ؟

يجيب الجرجاني ذاكراً كلام سيبويه عن التقديم والتأخير وتفسير النحويين له فيقول : واعلم أنا لم نخدمهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام ، ، ومعنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعلٍ ما ، أن يقع بإنسان بعينه ولا يبالون من أوقعه ، ( فإذا حدث الفعل ) وأراد مُريد الإخبار بذلك قَدَّمَ المفعول على الفاعل ، لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا شخص الفاعل جدوى وفائدة . فإذا وقع الفعل من شخص ليس من عادته فعل هذا الفعل ، وأراد المخبر أن يغير بذلك فإنه يقدم ذكر الفاعل، ذاك لأن الذي يعنيه ويعني الناس طرافته وندرته ، ومعلوم أنه لم يكن نادراً وبعيداً من حيث كان واقعاً بالذي وقع به، ولكن من حيث كان واقعاً من الذي وقع منه .<sup>(٢)</sup>

وهنا يدل على أن المباني ترتب بالمتزلة والأهمية أصلاً وعدولاً من أجل الهدف المعنوي ، ولكن الجرجاني يرفض اقتصار التعليل على العناية والاهتمام ، من دون ذكر مصلر هذه العناية ، وم كان أهم " <sup>(٣)</sup> وأظه قد أصاب عندما رفض هذه المفردة العامة والموجزة ، فلا بد من تفسير وتوضيح للعناية والاهتمام وإن كان التقديم لا يقتصر على الهدف المعنوي .

والذي أود إضافته هنا هو أن الرتبة غير المحفوظة قد تكون من "المزايا المضللة"<sup>(٤)</sup> في اللغة ، بمعنى أن ممارسة الحق في التقديم والتأخير لا بد أن يفي بمتطلبات المقام أولاً و بمتطلبات الانسجام بين المباني ثانياً ، وبمعنى آخر ، إن حرية الرتبة قد تكون أصعب وأدق من تقييدها ، لأن الرتبة المحفوظة علم والرتبة غير المحفوظة فن ، وفرق بين العلم والفن وإن كانت الربتان خاضعتين لقانون المتزلة . فالمفعول به في قوله تعالى : " أما اليتيم فلا تقهر " لا بد أن يقع في هذا الموقع بسبب الارتباط المعنوي شتاً أم أيتنا ، أما المفعول به في قولنا : ضرب زيدٌ عمراً أو ضرب عمراً زيدٌ

(١) محمد عبد المطلب - البلاغة و الأسلوبية ، ص ٣٢٩ .

(٢) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ١٠٧-١٠٨ ، بتصرف يسير .

(٣) المنصر نفسه ، ص ١٠٨ .

(٤) نازك الملائكة - قضايا الشعر المعاصر ، ص ٤٠ .

أو عمراً ضرب زيداً ، فأظن أن موقعه غير محدد ، كما أن تغيير المواقع يعكس التغيير في المعنى ولذلك ينبغي للمتكلم أن يختار الشكل اللغوي المناسب للمعنى .

## ولكن ، ما الأساس الذي يتم العدول بناءً عليه ، وما أهدافه ؟

يقول العلائي في تفسير كلام سيويه " كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم وهم يبيانه أعنى وإن كانا جميعاً بهماهم ويعنيانهم " هذا وإن كان سحيتهم ، فذلك في الغالب وليس بضربة لازب ، وأيضاً فقد يكون ما قدم من ذلك أهم عندهم في ذلك المقام وإن لم يكن أهم مطلقاً " .

كما يقول معلقاً على كلام السهيلي " وهذا كله على وجه الأولوية وبيان المناسبة ، لا على وجه اللزوم وأنه لا يجوز غيره ، بل وقع خلاف ذلك مع عدم المناسبة ، وقد يكون في اللفظ معنيان من هذه الخمسة ، فيقدم بسبب أحدهما في موضع ، ويؤخر بسبب الآخر في موضع آخر لتقدم ما يكون أهم منه في ذلك الموضع بالنسبة إلى ذلك المعنى " <sup>(١)</sup>

ومواطن العناية والاهتمام تختلف بحسب المقام، ولذلك قد تقدم كلمة في موطن وتؤخرها في موطن آخر حسبما يقتضيه المقام <sup>(٢)</sup> .

وهذا ما يراه تمام حسان ، فهذا الترتيب على سبيل الأولوية وليس على سبيل الإلزام " <sup>(٣)</sup> ، والذي يبدو لي أن أسباب تقدم المعنى التي ذكرها السهيلي تؤثر في التقدم بحسب الأصل ، كما تؤثر في العدول عن الأصل ، وذلك بتقدم المتأخر على المتقدم كأن يتقدم المعنى بالفضل والشرف ، والأصل تقدم المعنى بالزمان فيتقدم العام على الخاص ، ونحكم على ذلك من خلال المعنى ، كما يقول العلائي : فالنطق الواقع في الزمان الأول متقدم بالطبع على النطق الواقع في الزمان الذي بعده ، فكل ما قدم بالزمان دل على أن المتكلم قصد الاهتمام به أكثر مما بعده وذلك يقتضي تفضيلاً ، وهو السر فيما حكاه سيويه عن العرب أنهم يبدأون بما هو الأهم عندهم وكانت العناية به أشد <sup>(٤)</sup> .

(١) العلائي - الفصول المفيدة ، ص ٧٨ ، ص ١١٢

(٢) فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ٣٧

(٣) تمام حسان - البيان في روائع القرآن ، ص ٩٦ .

(٤) العلائي - الفصول المفيدة ، ص ٩٣-٩٤ .

## ١- العدول عن أصل الرتبة بالضابط المعنوي

أ-الهدف المعنوي :- ويظهر هذا من خلال الأمثلة التالية :-

♦ فمن ذلك قوله تعالى : ( أَنْفِكَ آلهَةٌ دُونَ اللَّهِ تَرِيدُونَ ) (الصفافات ٨٦) وهذه الآية تترتب من العام إلى الخاص عدولاً ، والأصل فيها أتريدون آلهة دون الله إفكاً " ثم انظر إلى حسن عكس الرتبة بإيراد المفعول لأجله أولاً ، ثم المفعول به الموصوف بشبه الجملة ، ثم الفعل وفاعله ، فالآية كما تعلم استفهام إنكاري ، وما دام معناها الإنكار فإن ترتيب ألفاظها ينبغي أن يكون بحسب الأولوية في استحقاق الإنكار ، وأول الألفاظ بالإنكار لفظ " إفكاً " لأن الكفر قد يكون مبرئاً عن الآباء ، ولكنه قد يكون اشترافاً عن الحق متعمداً لا ينفع معه الدليل على فساده ، فذلك هو الإفك ، ثم يلي في الإنكار أن يذهب الإفك عن إشراك آلهة مع الله ، فإذا كانت الآلهة دون الله لا معه فهذا أوغل في الشرك ، ويضاعف من سوء ذلك كله أن يكون ذلك بإرادتهم واختيارهم ، ولو أن سياق الكلام كان على صورة أخرى مثل " أتريدون آلهة دون الله إفكاً " لانطفأ كل ما في الكلام من حرارة الإنكار ، ولبدل الكلام وكأنه سؤال لهم عما يفضلونه من أنواع الشرك " (١) " وقد وجدنا أن المفعول لأجله وهو آخر الأبواب النحوية ترتيباً قد تصدر هذا الشاهد يتلوه المفعول به ونعته ، وذلك لأن أول ما تعلق به الاهتمام هو السببية التي عبر عنها المفعول لأجله ، لأن الكفر عن ضلال قد ترجى له الهداية ، أما الكفر عن إفك فذلك اشتراف مع تدبير وكيد وإصرار " (٢) .

فالأصل تقدم الفعل فالفاعل فالمفعول فالصفة فالمفعول لأجله بالأهمية ، ولكن عدل عن الأصل وتقدم المفعول لأجله . بالمتزلة ليلي همزة الاستفهام الإنكاري لأن الاهتمام قد تعلق به ، ثم تبعه المفعول به في شدة الاستكثار ثم وصف المفعول .... والمباني مترتبة بالمتزلة من العام إلى الخاص ، وقد تمت إعادة توزيع الرتبة من أجل الهدف المعنوي ومعنى المعنى ، يقول الجرجاني : " ومن الصفات التي تجدهم يجرونها في اللفظ ثم لا تعترض شبهة ولا يكون منك توقف ، في أنها ليست له ولكن لمعناه قولهم : لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه ولفظه معناه ، ولا يكون لفظه أسبق إلى سمعك من معناه إلى قلبك " وقولهم : يدخل في الأذن بلا إذن ، فهذا مما لا يشك

(١) محام حسان - البيان في روائع القرآن ، ص ٩٥ .

(٢) المنصير نفسه ، ص ٣٧٩ .

العاقل في أنه يرجع إلى دلالة المعنى على المعنى، وأنه لا يُتصور أن يراد به دلالة اللفظ على معناه الذي وضع له في اللغة<sup>(١)</sup>. ويلاحظ التناغم الدلالي بين المباني بحفظ رتبة الموصوف وصفته في الأصل والعدول .

♦ وجمهور النحاة على أن ما قبل "إلا" يعمل فيما بعدها إذا كان ما بعدها واحداً من ثلاثة: مستثنى، مستثنى منه، تابعاً للمستثنى منه "ولكن لأبي حيان مواقف أخرى مال فيها إلى رأي الكسائي والأخفش تمثل لما يأتي : قال تعالى: (كل الطعام كان حلالاً لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة) (آل عمران ٩٣). قال أبو حيان في البحر "من قبل" يظهر أنه متعلق بقوله "كان حلالاً لبني إسرائيل" وفصل بالاستثناء إذ هو فصل جائز و ذلك على مذهب الكسائي وأبي الحسن في جواز أن يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إذا كان ظرفاً أو مجروراً أو حالاً ، نحو: ما حبس إلا زيد عندك، وما أوى إلا عمرو إليك وما جاء إلا زيد ضاحكاً ، وأجاز ذلك الكسائي في منصوب مطلقاً نحو : ما ضرب إلا زيداً عمراً ، وأجاز هو والأنباري في مرفوع نحو ما ضرب إلا زيداً عمرو . وأما تخريجه على مذهب غير الكسائي وأبي الحسن فيقدر له عامل من جنس ما قبله، تقديره هنا: حل من قبل أن تنزل التوراة<sup>(٢)</sup> وقد تقدم الفاصل بالمتزلة فالمتعنان متقاربان .

♦ ومن العدول عن الأصل للغرض المعنوي قوله تعالى : "كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ" (الصف ٣) فالأصل كبر أن تقولوا ما لا تفعلون مقتاً عند الله . ولكن عدل عن الأصل للهدف المعنوي لبيان شدة مقت الله سبحانه وتعالى للنفاق وقد كان في ذلك رعاية للفاصلة أيضاً . وفي تفسير الفراء لهذه الآية يقول : "فأن تقولوا" في موضع رفع لأن كبر بمزلة قولك: بش رجلاً أخوك ، وقوله : كبر مقتاً عند الله : أضمر في كبر اسماً يكون مرفوعاً<sup>(٣)</sup> ولا أدري ما الفائدة من التقدير مع أن الفاعل موجود ، والمعنى أن الذي كبر عند الله هو النفاق فالآية لا تحتمل التقدير .

(١) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ٢٦٧ .

(٢) محمد عبدالحق عطية - دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ج ٣، ص ١٧، ٢٣٣ .

(٣) الفراء - معاني القرآن، ج ٣، ص ١٥٣ .

كما يذكر ابن هشام رأي الفراء و الكسائي في باب المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة فيقول في : نعم رجلاً عمرو ، وساء مثلاً القوم " فيقول: وعن الفراء و الكسائي أن المخصوص هو الفاعل وأنه قد يحذف نحو " بئس للظالمين بدلاً "(١) .

وفي رأيي أن كل الجمل السابقة فيها عدولٌ عن الأصل بالرتبة ، وأنه لا ضمير في الجمل السابقة يعود على متأخر لفظاً ورتبة . وأن الفاعل في ساء مثلاً القوم هو المخصوص بالذم (القوم)، وفي كبر مقتاً، هو المصدر المؤول . أما في نعم و بئس فهو محذوف يفسره المذكور بعده . لأن المفسر و المفسر لا يجتمعان .

أما اعتراض ابن هشام على فاعلية زيد في " نعم رجلاً كان زيدٌ " فهو صحيح لأن زيداً ليس الفاعل وإنما هو المبتدأ المؤخر (او اسم كان) وما قبله الخبر المتقدم بالصدارة . وقد حذف المفسر في قوله تعالى "بئس للظالمين بدلاً" والتقدير بئس البديل بدلاً للظالمين .

♦ كما قال تعالى : ( ولولا إذ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ ما يكونُ لنا أن نتكلمَ بهذا ) (النور ١٦) " فإن قلت : فأني فائدة في تقدم الظروف حتى أوقع فصلاً ؟ قلت الفائدة فيه بيان أنه كان الواجب عليهم أن يتفادوا أول ما سمعوا بالإفك عن التكلم به فلما كان ذكر الوقت أهم وجب التقديم " (٢) فالكلام مبني على حديث الإفك ، وسماعه أقرب إليه من القول . وقد تقدم العام على الخاص بالرتبة من أجل الغرض المعنوي .

♦ كما قال تعالى: (واعلموا أن فيكم رسولَ الله) (الحجرات ٧) قدم خبر إن على اسمها " فإن قلت ما فائدة التقديم ؟ قلت : القصد إلى توبيخ بعض المؤمنين على ما استهجن الله منهم من استتباع رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم لآرائهم فوجب تقديمه لانصباب الغرض إليه " (٣) فالخطاب للمؤمنين ولذلك قدمهم وقد تقدم العام على الخاص بالترتبة خروجاً عن الأصل من أجل الغرض المعنوي .

♦ كما قال تعالى : ( أَعْمَرَ اللهُ أَخْذُ وَلِيَا ) (الانعام ١٤) " أولى غير الله " هزة الاستفهام دون الفعل الذي هو " أخذ " لأن الإنكار في اتخاذ غير الله ولياً لا في اتخاذ الولي فكان أولى بالتقدم (٤) ونحوه ( أفغير الله تأمروني أعبد أيها

(١) ابن هشام - المعنى ، ص ٤٨٩ .

(٢) الزعفراني - الكشف ج ٢ ، ص ١٧٣ ، ج ٤ ، ٢٧٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ٤ ، ص ٢٨٧ ، ج ٥ ، ص ٥٩٨ .

(٤) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٣٢٩ ، ٧ .

الجاهلون ) ( الزمر ٦٤ ) وقد تقدم المفعول بالرتبة خروجاً عن الأصل من أجل المهدف المعنوي . " وقد حصل بالتقدم معنى قولك : أليكون غير الله بمثابة أن يتخذ ولياً ؟ وأيرضى عاقل من نفسه أن يفعل ذلك ؟ ولا يكون شيء من ذلك مع التقدم " (١) .

♦ كما قال تعالى: (وما أدراك ما العقبة \* فك رقية \* أو إطعام في يوم ذي مسغبة \* يتيماً ..... ) ( البلد ١٢-١٦ ) والأصل تأخير الجار والمحرور وتقدم المفعول بالمتزلة ولكن عدل عن الأصل للفرض المعنوي وقد تم تقدم العام ٢ على العام ١ . لأن إطعام الطعام يوم المجاعة يختلف عن إطعامه يوم الرفاهية ، وتقدم شبه الجملة أشعر بمدى كرم المنفق ، وأنه ينفق المال وهو بحاجة إليه ، وهذا المعنى لا نصل إليه مع تأخير شبه الجملة ، وبذلك نقل لنا التقدم شحنة عاطفية مؤثرة نفتقدها مع التأخير .

ومعنى المعنى هذا يتناسب مع اقتحام العقبة ، وقد تقدم فك الرقية بالمتزلة ثم تلاه إطعام اليتيم في يوم ذي مسغبة ، ولو لم يكن الإطعام في يوم ذي مسغبة لما تناسب مع اقتحام العقبة ولا مع فك الرقية .

♦ ومن العلول عن الأصل للمهدف المعنوي قوله تعالى : ( وهذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه ) ( الأنعام ٩٢-١٥٥ ) " كان الوصف بالإنزال أكد من الوصف بالبركة ، فقدم لأن الكلام مع من ينكر رسالة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكان الوصف بالفعل المسند إلى نون العظمة أولى من الوصف بالاسم ، لما يدل الإسناد إلى الله تعالى من التعظيم والتشريف " (٢) .

♦ ومن العلول عن الأصل قوله تعالى : ( ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم ) ( البقرة ٨٩ ) قدم الوصف بشبه الجملة على الوصف بالمفرد لأن الوصف بكينونته من عند الله أكد " ، والأصل تقدم الوصف بالمفرد على الوصف بالظرف " (٣) .

♦ كما قال تعالى : ( وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحى إليهم من أهل القرى ) ( يوسف ١٠٩ ) والأصل أن يتقدم الوصف " من أهل القرى " لأنه أدل على المتبوع من الجملة ، ولكن عدل عن الأصل وتقدم العام على الخاص " لسنا كان وصف الرجال بزول الوحي أهم من كونهم من أهل القرى ، فقدم الوصف الأهم ليكون ألق بالرجال وأدل

(١) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ١٢١-١٢٢ .

(٢) محمد عبد الخالق عضية - دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، ج ٣ ، ص ٥١٨ .

(٣) انصهر نفسه ، ص ٥١٩ .

عليهم" <sup>(١)</sup>، فالكلام مبني على إرسال الرسل والوحي ، ولذلك تمت إعادة توزيع الرتبة من أجل الهدف المعنوي ، ولترتب المباني بالمرتلة من الأهم إلى غير الأهم . وتقدم العام يتناسب مع المبني عليه .

♦ وقال تعالى : ( وجعلوا لله شركاء الجن ) ( الأنعام ١٠٠ ) " ليس يخاف أن لتقدم الشركاء حسناً وروعةً ومأخذاً من القلوب ، أنت لا تعد شيئاً منه إن أنت أخرت فقلت وجعلوا الجن شركاء لله ، وأنت ترى حالك حال مَنْ نُقِلَ عن الصورة المبهجة والمنظر الرائق والحسن الباهر ، إلى الشيء العُفْل الذي لا تعلو منه بكثير طائل ، ولا تصير النفس به إلى حاصل والسبب في أن كان ذلك كذلك ، هو أن لتقدم فائدة شريفة ومعنى حليلاً لا سبيل إليه مع التأخير . بيانه ، أنا وإن كنا نرى جملة المعنى ومحصوله أنهم جعلوا الجن شركاء وعبدوهم مع الله تعالى ، وكان هذا المعنى نحصل مع التأخير ، حصوله مع التقدم ، فإن تقدم الشركاء يفيد هذا المعنى ويفيد معه معنى آخر وهو أنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجن ولا من غيره وإذا أُخِّرَ فقليل " جعلوا الجن شركاء لله " لم يُفِدْ ذلك ولم يكن فيه شيء أكثر من الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله تعالى ، فأما إنكار أن يُعبد مع الله غيره وأن يكون له شريك من الجن وغير الجن فلا يكون في اللفظ مع تأخير " الشركاء " دليل عليه فانظر الآن إلى شرف ما حصل من المعنى بأن قدّم الشركاء ، واعتبره ، فإنه ينبهك لكثير من الأمور ويدلك على عظم شأن النظم ، وتعلم به كيف يكون الإنجاز به وما صورته ؟ وكيف يزداد في المعنى من غير أن يزداد في اللفظ ، إذ قد ترى أن ليس إلا تقدم وتأخير وأنه قد حصل لك بذلك من زيادة المعنى ( وهو ما يسمى معنى المعنى ) ما إن حاولته مع تركه لم يحصل لك ، واحتجت إلى أن تستأنف له كلاماً نحو أن تقول : وجعلوا الجن شركاء لله ، وما ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجن ولا من غيرهم " ثم لا يكون له إذا عُقِلَ من كلامين ، من الشرف والفخامة ومن كرم الموقع في النفس ما تجده له الآن ، وقد عقل من هذا الكلام الواحد " <sup>(٢)</sup> .

فالأصل تقدم المفعول الأول " الجن " ثم الثاني " شركاء " ثم شبه الجملة " لله " بالمرتلة من الخاص إلى العام ، ولكن تقدم " لله " بالرتبة والفضل تلاه شركاء بالمرتلة ثم المفعول الأول " وذلك لأن الإنكار متوجه إلى الجعل لله ، لا إلى مطلق الجعل ، وتقدم الشركاء أبلغ في حصول التبويخ المقصود " <sup>(٣)</sup> ولذلك كان لا بد من إعادة توزيع الرتبة

(١) محام حسن - البيان في روائع القرآن ، ص ١٠٦ .

(٢) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ١٨٦-٢٨٨ .

(٣) الزركشي - البرهان في علوم القرآن ، ج ٣ ، ص ٢٣٦ .



وتقدم العام ٣ على العام ٢ على العام ١ من أجل الغرض المعنوي . كما جاءت تكملة الآية " وخلقهم " فناسب ذلك تأخير الجن للاتصال مع ما بعدها ، وهو خلق الله لها ، فقد حصل التبويخ من تقدم العام ٣ وتأخير العام ١ .

♦ " وإذا قرأنا ( أغير الله أبعيكم إلهاً وهو فضلكم على العالمين ) ( الأعراف ١٤٠ ) عرفنا أن تقدم المفعول — ( وهذا على أحد الوجوه الإعرابية ) : وإلهاً : تمييز ، والوجه الآخر : أن ، إلهاً مفعول أبعيكم وغير الله صفة له قدمت عليه فصارت حالاً .<sup>(١)</sup> — إنما جاء للتنبيه على أن الفطرة السليمة لا ترى الألوهية إلا لله وأن من شأن الطبع السليم أن يقر بالنعمة للمنعم فإذا كان الله فضلهم على العالمين فأولى بهم ألا يشركوا به أو يعدلوا به غيره " <sup>(٢)</sup> وقد تقدم العام على الخاص من أجل الغرض المعنوي .

♦ وقال تعالى : ( أفغير دين الله يبغون ) ( آل عمران ٨٣ ) " وقدم المفعول الذي هو غير دين الله على فعله لأنه أهم من حيث إن الإنكار الذي هو معنى الهمة متوجه إلى المعبود بالباطل " <sup>(٣)</sup> .

فهناك استنكار أن يكون غير الله مستحقاً للعبادة . ولذلك تقدم العام على الخاص من أجل الغرض المعنوي وتقدم المفعول (المضاف) أدى إلى تقدم المضاف إليه بسبب التلازم .

♦ ومن العبدول عن الأصل بالرتبة للغرض المعنوي قوله تعالى : ( ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم ) ( الاسراء ٣١ ) والأصل تقدم ضمير المخاطب ثم الغائب من الأخص إلى غير الأخص ، بالرتبة كما في قوله تعالى : ( ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم ) وسبب ذلك أن قوله تعالى في سورة الأنعام " نحن نرزقكم وإياهم " فلأن قبله ولا تقتلوا أولادكم من إملاق " أي من أجل إملاق وانقطاع مال وزاد وهذا هي عن قتلهم مع فقرهم وخوفهم على أنفسهم إذا لزمتهم مؤونة غيرهم ، فكأنه قال الذي يدعوكم إليه من حالكم في أنفسكم ثم في غيركم لا يجب أن تشفقوا منه فإني أرزقكم وإياهم " <sup>(٤)</sup> .

فالفر هنا حال واقع بهم وهم فقراء ، " وأما في آية الإسراء فإنه قال فيها " خشية إملاق " والإملاق غير واقع بهم وهم أغنياء فكأنه قال خوف الفقر على الأولاد ، وكان عقيب هذا إزالة الخوف عنهم ، ثم عن القتلتين أي لا

(١) المعكري - البيان في إعراب القرآن ، ج ١ ، ص ٤٥٩ .

(٢) مام حسان - البيان في روائع القرآن ، ص ٣٧٨-٣٧٩ .

(٣) الزعرري - الكشف ج ١ ، ص ٥٧٥ .

(٤) خطيب الإسكافي - درة التزييل ، ص ٧٤ وكذلك عبد العظيم المطعني - خصائص التعبير القرآني ، ج ٢ ، ص ١٨٣ .

تقتلوهما لما تخشون عليهما من الفقر فالله يرزقهما وإياكم ، فقدم في كل موضع من الموضعين ما اقتضى تقديمه وآخر ما اقتضى الموضع تأخيرته " (١) .

وعلى هذا فالمجيء على الأصل كان بالرتبة حيث اتصلت المباني بعضها مع بعض ، و تمت إعادة توزيع الرتبة للألفاظ من أجل اتصال المباني بعضها مع بعض فصارت ترتب بالرتبة في الأصل وفي العدول عن الأصل " لأن التقدير في سورة الأنعام ، من إملاق بكم نحن نرزقكم وإياهم : والتقدير في " الإسراء " خشية إملاق يقع بهم نحن نرزقهم وإياكم " (٢) فتقدم الضمير بالرتبة في الحالتين لأن اختلاف المعنى يؤدي إلى اختلاف الرتبة ، والمبني عليه في الآيتين مختلف حيث كان المبني عليه في الآية التي جاءت على الأصل هو الإملاق الواقع والفقر موجود ، بينما بنيت الثانية على الإملاق القادم وهم أغنياء ، ولذلك اختلف ترتيب المباني وقد تم العدول عن الأصل من أجل الهدف المعنوي وهو تبديد خوفهم على أولادهم .

♦ كما قال تعالى: (ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوبُ يا بُنَيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ ، فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ) (البقرة ١٣٢) فقدم الجار والمجرور ( بها ) على الفاعل إبراهيم للدلالة على عظم الوصية وأنها أعظم من الموصي وأنها لا يختلف أمرها سواء كان الموصي إبراهيم أم غيره " (٣) فتقدم الجار والمجرور كان بالمتولة عدولاً عن الأصل من أجل الغرض المعنوي حيث تقدم البعيد على القريب .

♦ كما قال الله تعالى : ( وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ) ( النساء ٨) والمقصود بالقسمة قسمة أموال الموارث فقدم القسمة ( المفعول ) على الفاعل لأنها هي الأهم وهي المقصودة بالكلام ولم يكن الحضور إلا بسببها ، والسياق إنما هو في الأموال والتصرف فيها فتناسب تقدم المفعول به على الفاعل هنا " (٤) .

فالأصل أن يتقدم الفاعل على المفعول تقدم الخاص على العام ، ولكن عدل عن الأصل وتقدم العام على الخاص من أجل الغرض المعنوي .

(١) الخطيب الإسكافي - درة التزليل، ص ٧٤.

(٢) الكرمان - العرمان في مشابه القرآن، ص ١٧٨.

(٣) فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ٤١

(٤) المصير نفسه ، ص ٤٢

♦ كما قال تعالى : " وما جَعَلَهُ اللهُ إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ " ( آل عمران ١٢٦ ) وقال تعالى : ( وما جعله الله إلا بشرى ولتطمئن به قلوبكم ) ( الأنفال ١٠ ) وقد جاءت الآية الأولى على الأصل من تقدم الفاعل على الجار والمجرور بالرتبة ، أما في الثانية فقد تقدم الجار والمجرور في الكلام بالرتبة " وأما تأخير "به" بعد قوله "قلوبكم" فلأنه لما أخر الجار والمجرور في الكلام الأول وهو قوله " وما جعله الله إلا بشرى لكم " وعطف الكلام الثاني عليه وقد وقع فيه جار ومجرور وجب تأخيرها في اختيار الكلام ليكون الثاني كالأول في تقدم ما الكلام أحوج إليه وتأخير ما قد يستغني عنه وأما تقدم "به" في الآية الثانية فلأن الأصل في كل خير يُصَدَّرُ بفعل أن يكون الفاعل بعده ثم المفعول والجار والمجرور وقد يقدم المفعول على الفاعل إذا كان اللبس واقعاً فيه وأريد إزالته عنه، وفي هذا الموضع إذ لم يعرض في اللفظ من التوفقة ما يوجب إجراء الكلام على الأصل كما كان في سورة آل عمران فإن المعتمد بتحقيقه عند المخاطبين إنما هو الإمداد باللائكة وهو الذي أخر الله تعالى عنه أنه لم يجعله إلا بشرى فوجب أن يقدم في الكلام الثاني وهو المضمرة بعد الباء في قوله تعالى " به " على الفاعل فقال تعالى " ولتطمئن به قلوبكم " <sup>(١)</sup> ولذلك تقدم العام على الخاص للهدف المعنوي .

♦ "وعن أنس بن مالك قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يدخل بيتاً أم سلمة فنام على فراشها وليست فيه، قال : فجاء ذات يوم فنام في فراشها فَأَتَتْ فَقِيلَ لَهَا : هذا النبي صلى الله عليه وسلم نام في بيتك ، على فراشك ، قال : فجاءت وقد عرق واستنقع عرقه على قطعة أدم على الفراش ففتحت عتيقاً فعملت تشف ذلك العرق فتعصره في قواريرها ففرغ النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ما تصنعين يا أم سلمة ؟ فقالت يا رسول الله نرجو بركته لصبياننا فقال : أصبت " ، وفي هذا التركيب (ما تصنعين يا أم سلمة) دليل واضح على أهمية المتقدم في التركيب اللغوي . ما تصنعين ؟ سأله النبي صلى الله عليه وسلم عما تصنع قبل أن يناديهما على الرغم من أن سياق الكلام العادي يقتضي تقدم المنادى ثم سؤاله عما يريد المتكلم منه " <sup>(٢)</sup> .

♦ والسؤال ما تصنعين مرتبط معنويًا بما قبله من العمل. أو تقدم بالترلة على المنادى من أجل بيان شدة استغراب الرسول صلى الله عليه وسلم للعمل . والنبي صلى الله عليه وسلم يعرف ما تفعل ، ولكن أبدى تعجبه مما يحصل .

(١) الخطيب الإسكالي - درة التزليل ، ص ٣٨ .

(٢) مرودة أبو حليل - بناء الجملة في الحديث النبوي ، ص ٦٤٩ .

" وسمه التقدّم والتأخير في لغة الحديث النبوي الشريف تستطيع أن تميز بها الحديث الشريف بسهولة ووضوح مما يمكن أن يُدس فيها من الأحاديث المكذوبة، لأن واضع الحديث يستغرق جهده في تأليف عبارة يجتهد أن تكون صحيحة من اللحن غالباً على حين تتداعى الأفكار والمواقف والأحداث في ذهن المتكلم الصادق تترتب تلقائياً حسب أهميتها وارتباطها بغيرها من القضايا التي يشملها سياق الحديث " (١) .

وكل ذلك عن طريق رتبة المعنى وارتباط أو تعليق المعاني بعضها ببعض .

◆ وقال أبو ذؤيب (٢)

أَمِنْ الْمَنُونِ وَرِيْهًا تَتَوَجَّعُ ؟      وَالدهْرُ لَيْسَ بِمَعْتَبٍ مَنْ يَجْزَعُ

والأصل : أتوجع من المنون وريها ، ولكن تقدم العام على الخاص من أجل إبراز قوة الفاجعة التي حلت به ، وقد أدى هذا إلى رعاية التصريح في البيت ، والاستفهام هنا تقريرى ، والأهمية لإقرار أن ما حل به من التوجع بسبب من المنون وريها .

◆ وقال الشنفرى (٣)

وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ سَيِّدٌ عَمَلَسُ      وَأَرْقَطُ زُهْلُولٌ وَعَرْفَاءُ جَيَّالُ

والأصل : أهلون دونكم لي ، ولكن تقدم العام على الخاص لبيان عزمه على القطيعة مع بني قومه ، كما أن في تأخير المبتدأ ( أهلون ) اتصالاً له مع أهله من حيوانات الصحراء .

◆ وقال أيضاً :

وَأَطْوَى عَلَى الْخَمَصِ الْحَوَايَا كَمَا انْطَوَتْ      خَيْوْطَةُ مَارِي تَغَارٍ وَتُقْتَلِ

" وتقدم الجار والمجرور أو الحال على المفعول ينشر جواً من معاناة الجوع السابق على عملية الطي " (٤) .

(١) عودة أبو خليل - بناء الجملة في الحديث النبوي ، ص ٦٥٠ .

(٢) السكري - شرح أشعار الهذليين ، ج ١، ص ٤ .

(٣) محمد أبو حمدة ، لامية العرب ، ص ٧٢ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٤٦ .

♦ وقال أيضاً :

وليلة نحيب يصطلي القوس ربها وأقطعهُ اللحي بها يتنبلُ

والصدر يترتب من العام إلى الخاص ، لبيان شدة برد الليلة ولذلك وصفها بليلة النحيب ، " كما أن تقدم المفعول على الفاعل ، يعكس حرارة الارتباط الشعوري بهذه القوس والتعلق بها " <sup>(١)</sup> ويعكس مدى البرد الذي لحقه مما جعله يفرط بأعلى شيء عنده وهي قوسه ونباله .

### (ب) الهدف البلاغي :-

وقد يعدل عن الأصل من أجل الهدف البلاغي " وإنه يبدو أن التقلص والتأخير وفوائده هو أوضح ما جذب انتباه البلاغيين من الأساليب العدولية إذ جعلوا ذلك مبحثاً خاصاً من مباحث علمهم ، وربطوا بين التقدم والاهتمام بالتقدم حتى لقد قاربوا في المعنى بين التقدم والقصر في الأكثر الأعم من الحالات " <sup>(٢)</sup> ويظهر العدول عن الأصل من أجل الغرض البلاغي في الأمثلة التالية :

♦ ومن ذلك قوله تعالى : ( إنما يخشى الله من عباده العلماء ) (فاطر ٢٨) والأصل تقدم الفاعل على المفعول بالمتزلة ولكن تقدم المفعول بالرتبة من أجل الغرض البلاغي وهو الحصر وقد تقدمت إنما بالصدارة ثم تبعها الفعل بالرتبة لأنها دخلت لمعنى فيه وهو قصر خشية على العلماء ، ثم تقدم لفظ الجلالة ، فصارت الآية تترتب من العام إلى الخاص ، وإعادة توزيع الرتبة جاءت من أجل الغرض البلاغي وللارتباط المعنوي من العام إلى الخاص والمباني متقدمة بالرتبة من أجل قصر خشية الله على العلماء، والعدول هنا واجب وذلك " لأنه لا يُعرف متعلق الحصر إلا بتأخير " <sup>(٣)</sup> .

♦ وقال تعالى : ( إن إلينا إيابهم \* ثم إن علينا حسابهم ) ( العاشية ٢٥-٢٦ ) " فإن قلت : ما معنى تقدم الظرف ؟ قلت : معناه التشديد في الوعيد وأن إياهم ليس إلا إلى الجبار المقتدر على الانتقام وأن حسابهم ليس بواجب إلا عليه وهو الذي يحاسب على النقر و القطمير . ومعنى الوجوب : الوجوب في الحكمة " <sup>(٤)</sup> ولذلك تقدم العام على الخاص للغرض البلاغي وهو حصر الإياب والحساب على الله سبحانه وتعالى .

(١) محمد أبو حمدة ، لامية العرب ، ص ٤٦ .

(٢) ممام حسان - البيان في روائع القرآن ، ص ٣٨٧ .

(٣) ابن مالك - شرح التسهيل ، ج ٢ ، ص ٦٦ .

(٤) الرعمشري - الكشف ، ج ٦ ، ص ٣٦٥ .

♦ ومن العدول عن الأصل من العام إلى الخاص بالرتبة قوله تعالى : (إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسَاقُ) (القيامة ٣٠) " فالمساق إلى الله وحده لا إلى ذاتٍ أخرى ، وهذا ليس من التقدم من أجل مراعاة المشاكلة لرؤوس الآي ، بل هو لقصد الاختصاص " (١) .

والذي يبدو لي أن التقدم للمعنى أولاً وللفاصلة ثانياً ، وقد تعلق الاهتمام بالعام من أجل الغرض البلاغي وهو القصر هكذا :

| المساق       | كائن     | يومئذٍ | إلى ربك |
|--------------|----------|--------|---------|
| خاص          | عام ١    | عام ٢  | عام ٣   |
| (مبتدأ مؤخر) | خير مقدم | زمان   | مكان    |

ويبدو لي أن هذه الآية انعكاس لـ

| المساق      | كائن      | (هو)  | يومئذٍ | إلى ربك |
|-------------|-----------|-------|--------|---------|
| (مبني عليه) | مبني عليه | (خاص) | عام ١  | عام ٢   |
| خاص         | (عام)     |       |        |         |

والاهتمام بالعام جاء من أجل المعنى أولاً وللفاصلة ثانياً "لأن القرآن الكريم لا يراعي الفاصلة على حساب المعنى " (٢) .

♦ كما قال تعالى : (فَبَطَّلُوا مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمًا عَلَيْهِمْ طِبْيَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ) (النساء ١٦٠)

" أي لم يفعل ذلك إلا بسبب ظلمهم " (٣) والاهتمام تعلق هنا بالسبب من أجل القصر وترتيب الآية هكذا

| فبطلوا من الذين هادوا ( حرّم ) (نا) | عليهم           | طيبات | أحلت لهم |
|-------------------------------------|-----------------|-------|----------|
| عام ٣                               | مبني عليه (خاص) | عام ٢ | عام ١    |
|                                     |                 |       | (صفة)    |

(١) فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ٥٠-٥١

(٢) فاضل السامرائي - التعبير القرآني ، ص ٢١٨

(٣) فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ٤٤

ويبدو لي أن تقدم ( عليهم ) مناسب لتقدم ( فبظلم من الذين هادوا ) حيث يحدث التناغم الدلالي بين المباني نفسها . كما يلاحظ حفظ رتبة الموصوف وصفته حفاظاً على المعنى " فقد اتضح أن الفضيلة وخلافها في ملائمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها وما أشبه ذلك ، مما لا تعلق له بصريح اللفظ " (١) .

♦ كما قال تعالى ( إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ) ( الفاتحة ٥ ) " فإذا قرأنا ( الآية السابقة ) عرفنا أن ذلك إعادة ترتيب لأبواب جملة هي نعبدك ونستعينك ، وأن هذا التقدم إنما جاء ليدل على أن العبادة والاستعانة لا تكونان إلا لله وحده ، وذلك يقرب المعنى من قولنا : " لا نعبد ولا نستعين إلا إياك ، وتقريب المعنى على هذا النحو وظيفة تقدم المفعول على الفعل وفاعله المقدر " (٢) .

والآية ترتب من العام إلى الخاص ، لأن الاهتمام تعلق بالعام ، ولذلك تمت إعادة توزيع الرتبة فتقدم العام على الخاص من أجل الغرض البلاغي .

" فإن قدم المفعول على عامله أفاد القصر غالباً أو أفاد زيادة في الاهتمام " وربما كان التقدم على العامل لزيادة الاهتمام لا للاختصاص " (٣) ومدار الأمر كله على المعنى ، فقد يقصر العامل متقدماً كما قال تعالى : ( إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ) ( فاطر ٢٨ ) وقد لا يقصر العامل متأخراً كقوله تعالى : ( كَلَّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ ) ( الأنعام ١٨٤ ) ومن الآيات الدالة على القصر كذلك قوله تعالى : ( بل إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ ) ( الأنعام ٤١ ) " بتقدم المفعول على فعله أي تخصونه بالدعاء ولا تدعون أحداً سواه بدليل قوله : ( وتَسْتَوُونَ مَا تَشْرَكُونَ ) ( الأنعام ٤١ ) " (٤) .

♦ كما قال تعالى : ( يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ \* خَتَمُهُ مَسْكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ ) ( المطففين ٢٦-٢٧ ) " أي ينبغي أن يختص التنافس في هذا لا فيما سواه " (٥) وكل الآيات السابقة تحمل من الانفعال والعاطفة مع العدول أكثر بكثير مما تحمله مع الأصل .

(١) عبد القادر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ٤٦ .

(٢) تمام حسان ، البيان في روائع القرآن ، ص ٣٧٨ .

(٣) فاضل السمرائي - الجملة العربية ، ص ٤٤-٤٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٤٥ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٤٤-٤٥ .

♦ كما قال تعالى : ( فأما اليتيم فلا تقهر ) ( الضحى ٩ ) ، وقد تقدم المفعول وجوباً لأنه معمول لجواب أما ، وأما تقدم بالصلارة وتبعها المفعول لأنه يرتبط بها معنوياً لإفادة معنى التخصيص والتفصيل ، والمباني متصلة ومتراطة من العام إلى الخاص هكذا :

|                   |        |     |      |       |
|-------------------|--------|-----|------|-------|
| أنا               | اليتيم | فلا | تقهر | أنت . |
| (متقدمة بالصلارة) | عام ١  |     |      | خاص . |

ومثلها الآيات التي بعدها ( وأما السائل فلا تقهر \* وأما بنعمة ربك فحدث ) وقد تم العدول للهدف البلاغي .

♦ ومن العدول عن الأصل في الحديث النبوي الشريف : قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى ، والقسم الثاني من الحديث الشريف يترتب من العام إلى الخاص من أجل قصر الخبر على المبتدأ .

♦ "ومن العدول عن الأصل للغرض البلاغي ، قول العرب : أنا زيداً غير ضارب . والأصل أن معمول المضاف إليه لا يتقدم على المضاف ، ولكن عدل عن الأصل في غير (خاصة) حملاً لها على "لا" <sup>(١)</sup> وتقدم المفعول هنا بفيد التخصيص .

♦ " وجملة نعم القائد خالد " جملة تحويلية اسمية ، وأصلها التوليدي كما يرى د. عمارة هو القائد خالد ، ثم دخلت نعم عليها ، ( والذي يبدو لي أن هذه الجملة فيها عدول عن الأصل من العام إلى الخاص للغرض البلاغي ، وأصلها خالد نعم القائد والذي حصل هو تقدم نعم بالصلارة ثم تبعها ما يرتبط بها معنوياً وهو (القائد) فصارت " نعم القائد خالد " ، من العام إلى الخاص ) " وقد التصقت نعم بالخبر الذي هو موضوع التعظيم ، فبقى كلمة خالد هي المبتدأ أو المسند إليه " <sup>(٢)</sup> في حين تصبح الجملة قبله خبراً ، وهما على أحد الوجوه الإعرابية .

فعملية تقدم ( الخير ) القائد حصلت بعد تقدم نعم وليس العكس . بليل أننا لا نقول : نعم خالد القائد فعندما يبدأ التكلم بنعم تتقل كلمة ( القائد ) تلقائياً لتتعلق بـ نَعَمْ لأنها الأقرب إليها معنوياً ( بالترتبة ) . وهذا ترتب المباني من العام إلى الخاص .

♦ والأصل في ترتيب نواب الفاعل في أبواب أعطى وعلم أن يكون من الخاص إلى العام إذا أمن اللبس ، حيث إن إقامة الأول أولى ، لأنه فاعل في المعنى . فنقول : كُسي زيد ثوباً ، أعطي زيد درهماً ويجوز عند أمن اللبس أن نقول :

(١) محمد عبد الحلق عضبة - دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ج ٣ ، ص ٢٣٣

(٢) خليل عمارة - في نحو اللغة العربية وتراكيبها ، ص ١١١-١١٤ .



كُسي الثوبُ زيداً ، وأعطِيَ الدرهمُ زيداً ، ظُنِنَت بازغةُ الشمسِ ، عُلِمَ بدرٌ قمرَ الليلة . اتَّخَذَ موضعُ صلاةٍ مقامَ إبراهيم ، وأَعْلِمَ كَبَشُكُك سميّاً زيداً " (١)

♦ ويرى د. الفهري أن التبرير ( Focalisation ) كما يسميه البعض أو الموضعة ( Topicalisation ) كما يقول بعض آخر ، عمليةٌ صورية يتم بمقتضاها نقل مقوله كبرى ( major category ) كالمركبات الاسمية أو الحرفية ، أو الوصفية من مكان داخلي ( أي داخل ج ) إلى مكان خارجي ( خارج ج ) أي مكان البؤرة ، وذلك كما في : إياك نعبد ، الله أدعو ، في الدار وجدته ، غداً سنلتقي ، أميتاً كان ؟ ، أما عن زيد فحدث ولا حرج " (٢)

والباحث يتفق مع د. الفهري في أن عملية التبرير قد ركزت الضوء على المقولة المبارة ، ولكنه لا يتفق معه حول انتقال المقولة إلى خارج الجملة ، لأن المقولة المنقولة ما زالت مرتبطة مع المبني عليه ( الفعل ) معنوياً وأما ما زالت داخل الجملة بالرغم من عملية التبرير ومما يدل على ذلك المثال الذي ذكره " أميتاً كان ؟ فقد حصل التبرير للمقولة " ميتاً " وقد انتقلت هذه المقولة لتتصل مع همزة الاستفهام بالمتزلة ، وهو خبر كان فصارت الأهمية للسؤال عن الخبر . وقد يحصل أن نجعل المقولة المبارة خارج الجملة إذا انشغل محلها بالضمير فلم تعد مبنية على الفعل اللاحق ، وإنما مبنية على فعل سابق مخوف وجوباً قبل الفعل المذكور كأن نقول : زيداً رأيتُهُ .

و ( زيداً ) مقولة مبارة وتابعة لفعل قبلها مخوف . وقد تمت عملية توزيع الرتبة في الأمثلة السابقة من أجل الغرض البلاغي ( التخصيص ) .

♦ و"أكرم خالد علياً هي جملة توليدية فعلية ، لا تركيز فيها على أي جزء من أجزاء المعنى ، وهدفها نقل الخبر من صورته الذهنية في ذهن المتكلم إلى صورة ( فنولوجية ) منطوقة تقع على سمع السامع فيدرك المطلوب منها وهو الإخبار لا غير ، ولكن إذا قصد المتكلم نقل الخبر بتركيز على جزء من أجزائه وإظهار عنانيته واهتمامه به ، فإنه يقدم ذلك الجزء فيدرك السامع المعنى الجديد ، ( كأن يقول مثلاً ) علياً أكرم خالد ،

(١) الشاطبي - المقاصد الشافية ، ج ١ ، ص ٥٢ .

(٢) الفهري - اللسانيات واللغة العربية ، ص ١١٤ .

فهذه الجملة تحويلية ، كان التحويل فيها باستخدام عنصر الترتيب للتركيز على من وقع عليه الحدث ، و " عليا " مفعول به مقدم لغرض التوكيد " (١) .

" ويسبق ارتباط المورفيم المتقدم بالبوّرة هو ارتباطه السابق ، وتبقى حركته هي حركته التي كانت له أول مرة ، فهي جملة تحويلية أو منتجة من الجملة التوليدية أكرم خالد علياً ( VSO ) " (٢) أو بمعنى آخر " إنه يرث إعراب المفعول ولا يمكن أن يأخذ إعراباً آخر " (٣) .

♦ ومثل ذلك قول العرب : في بيته يُوتى الحكم ، في أكفانه لفّ الميت ، والتقدم فيها من أجل الهدف البلاغي ، فالحكم يُوتى ولا يأتي ، والميت لفّ في أكفانه وليس بغيرها .

♦ كما يتقدم الخبر وجوباً إذا كان محصوراً في المبتدأ يلاً أو إنما نحو

ما لنا إلا اتباعُ أحمد (٤)

وشطر البيت يترتب من العام إلى الخاص ، و"ما" نافية وتقدم بالصدارة ، والخبر يتقدم بالأهمية ، ثم تأتي " إلا " لأنها مرتبطة مع "ما" ثم يأتي المبتدأ الخاص .

وقد تمت إعادة توزيع الرتبة من أجل الغرض البلاغي وهو الحصر ، والمباني مترتبة من العام إلى الخاص والرتبة هنا محفوظة حتى لا يضيع معنى الحصر ، ولو لم يتقدم الخبر ، لما استطعنا أداء معنى الحصر ، فالعدول هنا واجب . كما يلاحظ حفظ الرتبة المحفوظة بين المضاف والمضاف إليه في الأصل والعدول ، لأن تداخلها يؤدي إلى اللبس وضياح المعنى .

(١) تحليل عمارة - في نحو اللغة العربية وتراكيبها ، ص ٩٤ .

(٢) انصهر نفسه ، ص ٩٤

(٣) الفهري - اللسانيات واللغة العربية ، ص ١١٢ .

(٤) ابن مالك - شرح التسهيل - ج ١ ، ص ٣٠٢ وكذلك ابن أبي الربيع - شرح البسيط ، ج ١ ، ص ٥٨٨ .

## جـ ( أمن اللبس :-

وقد يعدل عن الأصل من أجل أمن اللبس لأن " اللغة العربية - وكل لغة أخرى في الوجود تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها، لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم <sup>(١)</sup> " وقد يطرأ على الرتبة غير المحفوظة من دواعي أمن اللبس ما يدعسو إلى حفظها، كما في ضرب موسى عيسى، وأخي صديقي وقد يطرأ عليها من ذلك ما يحتم عكسها كالذي نراه من لزوم تقديم الخبر على المبتدأ أحياناً وفي ذلك يقول ابن مالك :

ونحو عندي درهمٌ ولي وطرفٌ      ملتزم فيه تقدم الخبر  
كذا إذا عاد عليه مضمراً      مما به عنه ميئاً يخبر <sup>(٢)</sup>

وقال أيضاً " وإن بشكل خيف ليس يجنب " <sup>(٣)</sup> ويمكن أن يظهر العدول عن الأصل من أجل أمن اللبس في الأمثلة

التالية:-

♦ ومن العدول عن الأصل من أجل أمن اللبس قوله تعالى : (يؤتى الحكمة من يشاء ) إذ المعروف في أخوات أعطى أن الآخذ هو المفعول الأول وأن المأخوذ هو المفعول الثاني ، وهذا يكون الأصل في التركيب " يؤتى من يشاء الحكمة " ولكن هذا التركيب ملبس لصالح الحكمة أن تكون مفعول " يشاء " لا مفعول " يؤتى " فعكست الرتبة لأمن اللبس <sup>(٤)</sup> ولذلك تقدم العام على الخاص بالترتبة ، والملاحظ أن النحاة كانوا يلمحون قرينة الإسناد بين طرفي الجملة كما كانوا يلمحونه أيضاً بين المعاني النحوية في داخل الجملة الواحدة ، وهذا هو المعنى الذي نلاحظه في إعراب جملة مثل " يؤتى الحكمة من يشاء " حين نعرب " مَنْ " مفعولاً أولاً على رغم تأخرها والحكمة مفعولاً ثانياً على رغم تقدمها ويكون ذلك بإدراك ما بينهما من علاقة شبيهة بفكرة الإسناد إذا نقول إن " من " هي الآخذ " والحكمة " هي المأخوذ . والخلاصة أن مراعاة الآخذية والمأخوذية هنا هي الاعتبار الذي تم إعراب

(١) ممام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها ، ٢٣٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٠٩

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٩

(٤) ممام حسان - البيان في روائع القرآن ، ص ٢٢٨

المفعولين طبقاً له وهو اعتبار من قبيل قرينة الإسناد <sup>(١)</sup> ومراعاة معنى الآخذية والمأخوذية ما هي إلا المترلة . ومثل الآية السابقة قوله تعالى : ( والله يؤتي ملكه من يشاء ) ( البقرة ٢٤٧ ) فقد تعلقت "ملكه" بـ"يؤتي" عدولاً عن الأصل من أجل أمن اللبس، لأن كونها مفعولاً ليؤتي أقرب من كونها مفعولاً ليشاء .

♦ كما قال تعالى : ( واجعل لي وزيراً من أهلي \* هارون أخِي ) ( طه ٣٠-٢٩ ) " وأصل التركيب واجعل هارون أخِي وزيراً لي من أهلي . ولكن وضع التركيب على هذا النحو يجعل " من " بمعنى دون ، أي اجعله معيناً لي على أهلي وهو غير المعنى المقصود <sup>(٢)</sup> " كما جاء بعد قوله تعالى " هارون أخِي " قوله " اشدد به أزرِي وأشركه في أمري " فتأخير " المفعول الأول " من أجل اتصال الوسيلة بالغاية . ولذلك تمت إعادة توزيع الرتبة وتقدم العام ٣ على العام ٢ على العام ١ من أجل أمن اللبس .

♦ وقال تعالى : ( إن نشأ نزل عليهم من السماء آية فظنّوا أعناقهم لها خاضعين ) ( الشعراء ٤ ) . والأصل : نزل آية من السماء عليهم " ولكن بحيء الأصل يجعل الضمير في " لها " عائداً على السماء وليس على " آية " فعدّل عن الأصل لأمن اللبس .

♦ كما قال تعالى : ( وكذلك جعلنا لكل نبيّ عدواً شياطين الإنس والجنّ يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً ) ( الأنعام ١١٢ ) ، والأصل أن يتقدم المفعول الأول ( شياطين الإنس ) على المفعول الثاني وشبه الجملة ولكن عكست الرتبة من أجل أمن اللبس ، لأن بحيء الأصل يجعل النبي هو الذي يوحى زخرف القول وليس شياطين الإنس والجن .

♦ وقال تعالى : ( ألا يومَ يأتيهم ليسَ مصروفاً عنهم ) ( هود ٨ ) والآية تشتمل على مسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، حول جواز تقدم خبر ليس عليها ، <sup>(٣)</sup> وفي رأيي أن يوم يأتيهم تقدم بالرتبة عدولاً عن الأصل من العام إلى الخاص ، من أجل أمن اللبس ، كما سبق ذكر الحديث عن تأخر يوم العذاب عن الكفار واستعجالهم له ، كما أن قوله تعالى : " ليس مصروفاً عنهم وحق بهم " متقاربان في المعنى ، ولو تأخر المفعول لانفصلت المباني عن بعضها وحصل اللبس ولعل الصواب كان في جانب الكوفيين .

(١) تمام حسان - البيان في روائع القرآن ، ص ١٩٤

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٢٨

(٣) الأنباري - الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج ١، ص ١٦٠ وما بعدها.

♦ ومن العدول عن الأصل أمناً للبس قوله تعالى: (ما يأتيهم من ذكرٍ من ربهم مُخَذَّثٍ إلا استمعوه وهم يلعبون)\*

لاهية قلوبهم) (الأنبياء: ٣). "استمعوه ، وهم يلعبون ، لاهية. أحوال و الأول جملة فعلية و الثاني اسمية والثالث

مفرد"<sup>(١)</sup> وهذه الأحوال تترتب من العام إلى الخاص .

وقد تم العدول عن الأصل من أجل أمن اللبس لأن مجيء الأصل يجعل الآية هكذا: ما يأتيهم من ذكر من

ربهم محدث إلا لاهية قلوبهم وهم يلعبون\* استمعوه .

♦ ومن العدول عن الأصل أمناً للبس "تقدم الوصف بالجملة على الوصف بالمفرد في قوله تعالى: (فسوف يأتي

الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين) (المائدة: ٥٤)<sup>(٢)</sup> ومجيء الأصل يُحوّل حب الله

للمؤمنين إلى الكافرين، تتره الله تعالى عن ذلك، وقد تقدم الوصف بالفعل الذي يقتضي التحديد، وفي هذه الآية

دليل على بطلان قول من قال إن الوصف بالفعل لا يتقدم على الوصف بالاسم إلا في ضرورة شعر"<sup>(٣)</sup> .

♦ وقال تعالى: (قالت رسلهم أفي الله شك فاطر السموات والأرض يدعوكم ليغفر لكم دينكم) (ابراهيم: ١٠)

فصل بين الخير المقدم وصفته بالمتبداً المؤخر، حتى لا يطول الفاصل بين الخير المقدم و المتبداً المؤخر، وبذلك

تضعف الرابطة و يصبح التعبير قلماً"<sup>(٤)</sup> "والفصل بين الصفة و الموصوف بالمتبداً جائز"<sup>(٥)</sup> كما أن في عملية

الفصل اتصالاً للصفة بتكملة الآية " يدعوكم ليغفر لكم ذنوبكم ".

وقد تم الفصل بين المتلازمين في كثير من الآيات ، وتم تقدم الفاصل بالمتزلة على الرغم من الفصل بين

المتلازمين (الصفة و الموصوف)"<sup>(٦)</sup> .

ومن العدول عن الأصل أمناً للبس " تقدم التمييز على المفضل عليه (وهو ) فصيح أيضاً كقوله تعالى: (ومن

أحسن قولاً ممن دعا إلى الله) (فصلت: ٣٣) وقد استخرج عضيمة الكثير من الآيات التي تقدم فيها التمييز على المفضل

(١) محمد عبد الخالق عضيمة - دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، ج ٣ ، ص ٩٦ .

(٢) المُصَلَّر نفسه ، ص ٤٦٦ .

(٣) المُصَلَّر نفسه ، ص ٥١٧ .

(٤) محام حسان - البيان في روائع القرآن ، ص ٣٩١، ١٧٩ .

(٥) محمد عبد الخالق عضيمة - دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، ج ٣ ، ص ٤٦٧ .

(٦) محمد عبد الخالق عضيمة - دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، ج ٣ ، ص ٤٦٦-٤٦٧، ٥٢٦، ٥٢٧ .

عليه ومن ذلك قوله تعالى: "وكأين من قرية هي أشد قوة من قريتك" (محمد ١٣) وقوله تعالى: (أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد " (الحديد ١٠) وقوله تعالى "لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله" (الحشر ١٣) <sup>(١)</sup>.

ففي آية فصلت تقدم التمييز على المفضل عليه أمنا للبس لأن تأخيرها إما أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه وإما أن يتأخر إلى نهاية الآية محدثاً اللبس وتكملة الآية "وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين" وتأخير التمييز يعني أنه قال بلسانه أنه من المسلمين قولاً وليس عملاً ، بينما المعنى مع التقدم أن قول الذي يدعو إلى الله ويعمل صالحاً وأسلم وجهه إلى الله أحسن من قول غيره .

وفي (آية الحديد) يقول تعالى: (أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد و قاتلوا وكلاً وعد الله الحسنى) فتأخير التمييز يحول بين المتعاطفين ويثير اللبس فكأنهم أنفقوا درجة أو قاتلوا درجة ، ولا يعني أنهم أرفع درجة ومترلة من غيرهم .

كما قال تعالى: (وصد عن سبيل الله وكفر به و المسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر) (البقرة ٢١٧) " فقد عطف "المسجد الحرام" على " سبيل الله" إذ المعنى صد عن سبيل الله و المسجد الحرام ، وهو رأي الزمخشري وجماعة ، وردّ هذا بأنه فصل بين الصلة والموصول بأجنبي والموصول هو " صد " و "المسجد الحرام" من ممام صلته لأنه معطوف على صلته وهو سبيل الله ، وقد فصل بينهما بقوله "وكفر به" وهو لا يصح عندهم ولذا قلروا المعنى : وكفر به وبالمسجد الحرام ، والأول أولى لأنه أوفق للمعنى إذ المسجد الحرام لا يكفر به وإنما يُصد عنه وقد صدّهم عنه كفار قريش " <sup>(٢)</sup>.

والذي أراه أن الصواب ما رآه فاضل السامرائي، و"المسجد الحرام معطوف على سبيل الله" ولكن تقدم الفاصل

بالمترلة كما تأخر المعطوف ليتصل مع ما بعده بسبب قوة العلاقة المعنوية . و الأصل :



وقد تقدم "وكفر به" أي كفر بالله ، وتأخر المسجد الحرام ليتصل مع إخراج أهله و المعاني متاسبة بعضها مع بعض . ولو جاءت الآية على الأصل لحصل اللبس ، إذ عندها سيكون الكفر بالمسجد الحرام .

(١) محمد عبد الخالق عزيمة - دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، ج ٣ ، ص ٢٢٨ .

(٢) فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ٦٨ - ٦٩ .

♦ كما قال تعالى : (كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ، إنه كان بعباده خبيراً بصيراً) (الإسراء ٦٩) وقال تعالى : ( قل كفى بالله بيني وبينكم شهيداً يعلم ما في السموات والأرض ) ( العنكبوت ٥٢) وقد جاءت الآية الأولى على الأصل حيث ترتبت من الخاص إلى العام ، والمباني متناسبة. أما في الآية الثانية فقد تقدم (العام ٢) على ( العام ١) من أجل أن يتصل العام ٢ بما بعده لأنه مناسب له ، فتناسبت المباني بعضها مع بعض " وتأخير الطرف (على الأصل) ليتصل مع ما بعده وهو قوله تعالى : ( إنه كان بعباده خبيراً بصيراً )<sup>(١)</sup>.

♦ كما قال تعالى : ( والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً ) ( آل عمران ٩٧) والآية تترتب من العام إلى الخاص بالترتلة والفضل والشرف والأصل فيها : " حج البيت على الناس لله " ، ولكن تقدم لله بالفضل والشرف وتبعه ما هو أخص منه ثم جاء المبتدأ ( الخاص ) وهذا العدول ثم اتصال المبتدأ بما بعده وهو قوله تعالى : ( من استطاع إليه سبيلاً ) ليرتبط حج البيت بالإنسان المستطيع ، ومن أجل أن يعود الضمير في إليه " إلى بيت الله " وليس إلى الله .

|                       |          |           |          |
|-----------------------|----------|-----------|----------|
| والترتيب قبل العدول : | حج البيت | على الناس | لله      |
|                       | خاص      | عام ١     | عام ٢    |
| والترتيب بعد العدول : | لله      | على الناس | حج البيت |
|                       | عام ٢    | عام ١     | خاص      |

♦ وقال تعالى : ( الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً \* قيماً لينذر بأساً شديداً من لدنّه ويشرّ المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً حسناً \* ماكسين فيه أبداً \* وينذر الذين قالوا اتخذ الله ولداً ) (الكهف ١-٤).

والأصل تقدم الحال " قيماً " بالرتبة ( المترلة ) لأن الحال المفرد أدل على صاحبه من الحال الجملة ولكن تقدم الحال الجملة بالرتبة تقدم العام على الخاص " ليتصل ( الخاص ) بما يفسر معنى قيماً من إنذار البأس وتبشير المؤمنين بالأجر الحسن وإنذار من ادعوا له تعالى ولداً ، ولو تقدمت الحال الثانية "قيماً" ( بحسب الأصل ) لبدا أن الكتاب قد أنيطت به هذه المهام لأنه لا عوج فيه عندئذ لا يبدو هناك علاقة بين السبب والمسبب ، لأن مجرد كونه غير ذي عوج لا يؤهله

لهذه الوظائف ، فلا بد أن تكون له القوامة ليقوم بها أو تقوم به ، فالسبب سبب للقوامة لا للاستقامة " (١) ولذلك تمت إعادة توزيع الرتبة وتقدم العام على الخاص من أجل أمن اللبس ، وتناسبت المباني بعضها مع بعض " وليس الغرض بنظم الكلم أن توات في النطق ، بل أن تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل " (٢)

♦ كما قال تعالى: (يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ تَسْمَعُ) ( طه ٦٦ ) والأصل في هذه الآية يُخَيَّلُ أَنَّهُ تَسْمَعُ مِنْ سِحْرِهِمْ إِلَيْهِ وقد عُدل عن الأصل لأمن اللبس لأن مجيء الأصل يُعْمَلُ مِنْ " بمعنى الابتلاء وليست بمعنى ( بسبب ) وأظن أن السبب هو المقصود . وقد ترتبت الآية من العام إلى الخاص عدولاً من أجل أمن اللبس ، وقد أسهم هذا في رعاية الفاصلة القرآنية ، ومن هنا فالعدول غالباً ما يكون لسبب يقتضيه المعنى . والمعنى مع العدول " يُخَيَّلُ إِلَى مُوسَى بِسَبَبِ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ تَسْمَعُ ، والمعنى مع الأصل : يُخَيَّلُ ( سعيها ) من سحرهم إلى موسى : فالجار والمجرور إليه متعلق بـ يُخَيَّلُ وليس بـ تَسْمَعُ وترتيب الآية كالتالي :

| يُخَيَّلُ   | إليه  | من سحرهم | أنها تسمى |
|-------------|-------|----------|-----------|
| (مبني عليه) | عام ٢ | عام ١    | خاص       |

♦ ومن العدول عن الأصل أمنا للبس أن النبي صلى الله عليه وسلم رأي شيخاً يهادي بين ابنيه قال : ما بال هذا ؟ قالوا : نلر أن يمشي . قال : إن الله عن تعذيب هذا نفسه لغني ، وأمره أن يركب " (٣) والأصل : إن الله لغني عن تعذيب هذا نفسه . ولكن مجيء الأصل يُعْمَلُ التعذيب واقعاً من الله تعالى على هذا الرجل ، وعندها كذلك سيكون إعراب " نفسه " تأكيداً " لِـ هذا ، فعُدل عن الأصل لأمن اللبس وليكون التعذيب واقعاً من الرجل على نفسه ، وسيكون إعراب نفسه مفعولاً به .

♦ وعن أبي هريرة قال : كان لرجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم حق ، فأغلظ له ، فهمم به أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال صلى الله عليه وسلم " إن لصاحب الحق مقالاً " وهنا تقدم خبر إن على اسمها لأن صاحب الحق هو موضع الاهتمام في الحديث وليس المقال ، ولذا تقدم الأهم على المهم " (٤) وقد

(١) تمام حسان - البيان في روائع القرآن ، ص ١٠٤

(٢) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ٤٩-٥٠

(٣) عودة أبو خليل - بناء الحملة في الحديث النبوي ، ص ٢١٦

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٥٠



ترتب الحديث بالمرثلة عدولاً عن الأصل ، من أجل أمن اللبس ، لأن تقدم الاسم النكرة يجعل ما بعده وصفاً له .

♦ كما أن " الاختيار تقدم المحرور في باب اخترت وتأخير المفعول المحرر من حرف الجر فنقول : اخترت من الرجال زيداً ، ويجوز فيه التأخير : اخترتُ زيداً من الرجال فإذا سقط الحرف لم يحسن تأخير ما كان محروراً به في الأصل ، فيقبح أن تقول : اخترت زيداً الرجال واخترت عشرة الرجال أي من الرجال لما يوهم من كون المحرور في موضع النعت للعشرة وأنه ليس في موضع المفعول الثاني ، وأيضاً فإن الرجال ( في المثال الثاني ) معرفة فهو أحق بالتقدم للاهتمام به كما لزم في تقدم المحرور الذي هو خبر عن النكرة من قولك " في الدار رجل " لكون المحرور معرفة وكأنه المخبر عنه ، فإذا حذفت حرف الجر لم يكن بد من التقدم للاسم الذي كان محروراً نحو : اخترت الرجال عشرة ، والحكمة في ذلك أن المعنى الداعي الذي من أجله حذف حرف الجر هو معنى غير لفظ فلم يقو على حذف حرف الجر إلا مع اتصاله وقربه منه ووجه ثانٍ وهو أن القليل الذي اختر من الكثير ، إذا كان مما يتبعض ثم ولي الفعل الذي هو اخترت ، تُوهم أنه مختار منه أيضاً ، لأن كل ما يتبعض يجوز فيه أن يُختار وأن يُختار منه فالزموه التأخير وقدموا الاسم المختار منه وكان أولى بذلك لما سبق من القول <sup>(١)</sup>.

"وهنا يعني أن المفهوم النظري الرئيسي يكمن في أن النحويين العرب القدامى قد حللوا التركيب العربي ، من وجهة نظر علاقية ، وذلك لطبيعة العامل والمعمول " <sup>(٢)</sup> ومثل ذلك قوله تعالى : "واختار موسى قومه سبعين رجلاً ". والأصل " اختار موسى سبعين رجلاً من قومه " ويلاحظ فيها أيضاً حفظ الرتبة بين التمييز والمميز .

♦ "كما قال الشاعر <sup>(٣)</sup> :

تَحَوُّبٌ لَهُ الظُّلْمَاءُ عَيْنٌ كَأَمَّا زُجَاجَةٌ شَرِبَ غَيْرُ مَلَأَى وَلَا صِفَرٍ

يصف جملاً ، ويريد أنه يهندي بنور عينه في الظلماء ، ويمكنه بها أن يخرقها ويمضي فيها ، ولولاها لكانت لظلماء كالسُّد والحاجز الذي لا يجد شيئاً يفرجُه به ويجعل لنفسه فيه سبيلاً . فأنت الآن تعلم أنه لولا أنه قال " تحوُّبٌ لَهُ " فعلق له بتحوب لما صلحت العين لأن يُسَدَّ "تحوب" إليها ، ولكان لاتبين جهة التحوز في جعل " تحوب "

(١) ابن القيم - بدائع الفوائد ، ج ٢ ، ص (٥٧) وكذلك السهيلي - نتائج الفكر ، ص ٢٣٠-٢٣١ .

(٢) مازن الوعر - نحو نظرية لسانية عربية حديثة ، ص ٤٣ .

(٣) لم أعر على صاحب هذا البيت ، وقد يكون لحاجز بن عوف ، والجرحاني لم يشر مباشرة إليه ، وإنما قال ( وكقوله ) فقد تكون اثناء عائنة إليه ، لأنه ذكره قبل ذلك ، وإن كان الجرحاني يستخدم هذه لفردة كثيراً ، والله أعلم .

فعلاً للعين كما ينبغي . وكذلك تعلم أنه لو قال مثلاً " يعوب له الظلماء عينه " لم يكن له هذا الموقع ، ولاضطرب عليه معناه وانقطع السلك من حيث كان يُعَيَّيه حينئذٍ أن يصف العين بما وصفها به الآن " (١) .

♦ وقال المتنبي : تَوَلَّوْا بَغْتَةً ، فَكَأَنَّ بَيْنَا تَهَيَّبْنِي ، فَفَاجَأَنِي اغْتِيَالَا .

فَكَانَ مَسِيرَ عَيْسِهِمْ ذَمِيلاً وَسِرُّ الدَّمْعِ إِثْرَهُمَ انْهَامَا لَا .

"قوله" فكان مسير عيسهم" معطوف على تولوا بغتة دون ما يليه من قوله / ففاجأني / لأننا إن عطفناه على هذا الذي يليه أفسدنا المعنى ، من حيث إنه يدخل في معنى "كأن" وذلك يؤدي إلى أن لا يكون مسير عيسهم حقيقة ويكون متوهماً ، كما كان تهيب البين كذلك . و السبب في ذلك أن الجملة المتوسطة بين هذه المعطوفة أخيراً ، وبين المعطوف عليها الأولى ، ترتبط في معناها بتلك الأولى ، كالذي ترى أن قوله "فكَأَنَّ بَيْنَا تَهَيَّبْنِي" مرتبط بقوله "تولوا بغتة" وذلك أن الثانية مُسَبَّبٌ و الأولى السبب ، ألا ترى أن المعنى : تولوا بغتة فتوهمت أن بينا تهيبني ؟ ولا شك أن هذا التوهم كان بسبب أن كان التولي بغتة . وإذا كان كذلك ، كانت مع الأولى كالشيء الواحد ، وكان مترلتها منها مترلة المفعول و الظرف وسائر ما يجيء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل مما لا يمكن إفراده عن الجملة ، وأن يُعَدَّ كلاماً على حَدِّثِهِ " (٢) .

إذن فالأصل أن يتصل المعطوف بالمعطوف عليه ، وأن يتقدم المعطوف على ما بعده تقدم الخاص على العام ، ولكن لأن مجيء الأصل يؤدي إلى اللبس فقد تقدم العام على الخاص ، أو تقدم ما بعد المعطوف على المعطوف وبذلك تمت إعادة توزيع الرتب للحمل وتقدم العام على الخاص على الرغم من الفصل بين المتعاطفين . كما كان العطف لسبب آخر وهو معنوي ، وذلك من أجل اتصال السبب مع المسبب ولذلك تقدم المسبب بالأهمية ، لأن اللغة نظام في الأصل و العدول ، و النظام يعني التقارب و الانسجام و ليس الفوضى .

و العدول عن الأصل من أجل أمن اللبس عدول واجب ، لأن أمن اللبس غاية كل لغة في العالم (٣) بعكس

العدول عن الأصل من أجل الغرض البلاغي أو المعنوي فهو عدول جائز ، وقد يكون أجمل من الأصل .

(١) عبد القاهر المرحان - دلائل الإعجاز ، ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٤٤ .

(٣) تمام حسان - اللغة العربية معناها و مبناها ، ص ٢٣٣ .

♦ وقال عبيد بن الأبرص :<sup>(١)</sup>

أقفر من أهله ملحوب      فالقطيّاتُ فالذنوبُ

وتقدم العام ( من أهله ) يشعر بمدى تفجعه على المحبوبة ، وفي تأخير الفاعل اتصال ببقية الآثار ، ولو تقدم الفاعل لانفصلت المباني وحصل اللبس وصارت المعطوفات معطوفة على شبه الجملة .

♦ وقال طرفة بن العبد :<sup>(٢)</sup>

لخولة أطلالٌ بركةٌ نهمدِ      تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد

فالأطلال هي التي بركة نهمد وليست خولة وقد جاء العدول أمنا للبس .

♦ وقال زهير بن أبي سلمى :<sup>(٣)</sup>

أمن أم أوفى دمنةً لم تكلم      بحومانة الدراج فالتلّم

والدمنة هي التي لا تتكلم وليست أم أوفى وهي التي بحومانة الدراج وليست أم أوفى كذلك لأنها رحلت عنها .

♦ كما قال الأعشى :

وخرّت مميمٌ لأذقانها سجوداً      لذي التاج في المعمة<sup>(٤)</sup>

وقد تقدم العام ٢ (لأذقانها) على العام ١ (سجوداً) وهو نائب عن المصدر و أحص من السابق ، من

أجل أمن اللبس ، لأن تأخير لأذقانها يجعل السجود من أجل أذقانها أو يجعل اللام بمعنى من أجل ، ولكن التقدم يجعلها بمعنى إلى أو على أذقانها ، وفيها أيضاً غرضٌ معنوي للانحاء بشدة الذل والإهانة التي لحقتهم ( معنى المعنى) .

♦ وقال الشنفرى :

تمام إذا ما نام يقظى عيوها      حثاثاً إلى مكروهه تنغلغل<sup>(٥)</sup>

والأصل :      تمام عيوها يقظى إذا ما نام      حثاثاً إلى مكروهه تنغلغل

(١) الفرشي - جمهرة أشعار العرب ، ص ١٠٠

(٢) محمد أبو حمدة - لامية العرب ، ص ٤٦

(٣) الروزي - شرح المعلقات السبع ، ص ٦١

(٤) الفرشي - جمهرة أشعار العرب ، ص ٧

(٥) محمد أبو حمدة - لامية العرب ، ص ٦٥

وجاء تقدم " إذا ما نام " للتنبيه على قلة نومه ، وتقدم الحال " يقظى " فيه دليل على تيقظ الجنايات الدائم ، كما أن في تقدم " إذا ما نام " أمناً للبس ، وذلك حتى لا تصيح حثاثاً حالاً من الفعل نام ، وهي حال من الفعل تتغلغل ، كما أن تأخيرها بقلب المعنى فالصعلوك لا ينام سريعاً ، كما يتناقض مع قوله إذا ميا نام . والعجز يترتب من العام إلى الخاص من أجل القافية .

## (٢) العدول عن أصل الرتبة بالضابط اللفظي : -

" وربما كان ترتب الألفاظ بحسب الخفة والنقل لا بحسب المعنى " (١) وكما ترتبت الألفاظ بالضابط المعنوي ، فإنها كذلك تترتب بناءً على الضابط اللفظي .

ولكن تقدم الألفاظ بالسبب اللفظي قليل جداً إذا ما قورن بتقدمها بالسبب المعنوي كما أن التقدم باللفظ لا يتم على حساب المعنى ، ولكن عندما لا يكون هناك اختلاف في المعنى نتيجة التقديم والتأخير ، فعندها قد يلجأ المتكلم إليه من أجل الفائدة والتأثير والمتعة .

ومن بين الأسباب اللفظية التي تترتب الألفاظ بموجها الخفة والنقل ، والصدارة ، وتناسب الفواصل ، والانسجام الموسيقي ، والمجانسة اللفظية .... إلخ .

## ١- الخفة و الثقل :-

والخفة والنقل تابعة من الصوت ، " وهما من العلل التي يعتمد عليهما النظام النحوي العربي " (٢) في تفسر الخروج عن الأصل ، " فالعرب يفرون من النقل إلى الخفة " (٣) . فالخفة مطلب أساسي في العملية الاتصالية بشكل عام ، على أن لا يعني هذا أنهم لا يدأون كلامهم باللفظ الثقيل ، بل على العكس فهم يفضلون النطق بالثقل والانتهاء بالخفيف ، وهو نجد ذاته بسبب الخفة في النهاية ، فالعربي يقدم الأثقل على الأخف من أجل الخفة " والقاعدة التي تحكم ما يسنده النحاة إلى الخفة من تأثير هي أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا ظهر المعنى بقربة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق " (٤) .

فإذا كان المعنى بالتقدم لا يختلف عنه بالتأخير ، قدمنا وأخرنا حتى لو كان في ذلك خروج عن الأصل ، فالهم هو المعنى مع تقليل الجهد المبذول في عملية الاتصال حيث " نحاول المتكلم أن يقلل من التعقيد البيوي السطحي

(١) السبيلي - نتائج الفكر ، ص ٢٦٧

(٢) ممام حسان - الأصول ، ص ٢٠٤

(٣) لطيفة النجار - دور البنية الصرفية ، ص ١١٢

(٤) السيوطي - الأشباه والنظائر ، ج ١ ، ص ٥٧٢ ، وانظر علي أبو المكارم - أصول التفكير النحوي ، ص ١٧٦

للمنطوق ، بينما يحاول رفع مقدار المعلومات التي يوصلها إلى المستمع للحد الأقصى ، فالارتباط بفعالية أمر يشغل بال المتكلم على نحو واضح ، بينما لا يرهق نفسه من دون ضرورة في العملية فالجهد المطلوب يُفترض أن يبذل وفقاً لحبدأ الحدين الأدنى والأقصى " minimax principle " <sup>(١)</sup> .



ويمكن أن أمثل لذلك بتقدم همزة الاستفهام على حرف العطف ، مع أن أخواتها تتأخر عن حرف العطف ، وقد علل النحاة ذلك بأصلاتها في التصدير <sup>(٢)</sup> ولكن الذي يبدو لي أن تقديمها أخف من تأخيرها وذلك كقوله تعالى :  
( أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت ) (الغاشية ١٧) وقوله : ( أثم إذا ما وقع آمنتم به ) (يونس ٥١) .

## ٢- الصدارة :-

أما الصدارة فهي كذلك من العلل التي تستخدم لتفسير التغير الحاصل في سلوك الظاهرة النحوية ، والذي يبدو لي أن الصدارة نابعة من الجمود ، والجماد يتقدم على المشتق لأنه أثقل منه ، ولذلك يبدأ العربي دائماً كلامه بالأثقل وينتهي بالأخف ومعنى أن للكلمة صدر الكلام " أنها تقع في صدر الجملة فلا يتقدم عليها ركن من أركانها ولا هو من تمامها ، مثال ذلك : كيف جاء أخوك ، ولا يشترط أن تقع في أول الكلام ولكن لا بد أن تقع في أول الجملة سواء كانت أول الكلام أو وسطه مثال ذلك : " لمحمد أخوه خير منه " فوقع لام الابتداء هنا في صدر الكلام ، ونقول :  
نحمد لأخوه خير منه فوقع في صدر جملة الخبر " <sup>(٣)</sup> .

وصدارة الكلمة نابعة من تغييرها وتأثيرها في معنى الكلام الذي تدخل عليه ومن هنا فلا يدخل على ما له حكم الصدارة إلا حرف الجر لتزله مما دخل عليه منزلة الجزء من الاسم <sup>(٤)</sup> أو المضاف " وإنما وجب تصدير متضمن معنى الإنشاء لأنه مؤثر في الكلام مخرج له من الخبرية وكل ما أثر في معنى الجملة الاسمية في العرض والتمني والتشبيه ونحو

(١) اللغة والاقتصاد ، فلوريان كولاس ، ترجمة د. أحمد عوض ، مجلة عالم المعرفة ، ٣٦٢ ، المجلس الوطني للثقافة والآداب ، الكويت ، ٢٠٠٠م ، ص (٢٩٠) .

(٢) ابن هشام - المعنى ، ج ١ ، ص ١٦ .

(٣) فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ٧٠ .

(٤) السيوطي - الأشباه والنظائر ، ج ١ ، ص ٢٢٣ وما بعدها وكذلك الرضى - شرح الكافية ، ج ١ ، ص ٢٦٠ وكذلك ج ٣ ، ص ١٥٧ .



## ٥- المجانسة اللفظية :-

وقد يعدل عن الأصل من أجل المشاكلة أو المجانسة اللفظية بحيث يتجاوز المنصوب مع المنصوب مثلاً .

♦ ومن المعدول عن الأصل من أجل المجانسة اللفظية قولهم " ضربتُ زيداً وعمراً كلمته " فإذا عطفت جملة على جملة فكانت الجملة الأولى فيها الاسم مبني على الفعل ، كان الأحسن في الجملة الثانية أن تشاكل الأولى ( كالمثال السابق ) والتقدير ضربتُ زيداً وكلمتُ عمراً " فأضمرت فعلاً يفسره " كلمته " وكذلك إن اتصل الفعل بشيء من سبب الأول ، تقول : لقيتُ زيداً وعمراً ضربتُ أباهُ كأنك قلت : لقيتُ زيداً وأهنتُ عمراً وضربتُ أباهُ ، فتضمير ما يليق بما ظهر ، فإن كان في الكلام الأول المعطوف عليه جملتان متداخلتان كنت بالخيار ، وذلك نحو قولك : زيد ضربته وعمراً كلمته ، إن عطفت على الجملة الأولى التي هي الابتداء والخبر رفعت ، وإن عطفت على الثانية التي هي فعل وفاعل وذلك قولك ضربته ، نصبت " (١).

" وأرى أن النبر في الجملة الأولى يقع على العنصر المفعول المتأخر :

x

رأيتُ زيداً

يُقابله نبر واقع على العنصر المفعول المتقدم في الجملة الثانية :

x

و عمراً كلمته

وينسحب ذلك على صور الاشتغال حيث يعمل الفعل الأول في اسم ظاهر ويعمل الثاني في ضمير ( ه ) عملاً مباشراً

أو غير مباشر ويربط الضمير إحيالاً الاسم المتقدم ( البؤرة ) (٢).

(١) ابن السراج - الأصول ، ج ٢ ، ص ٢٥٣

(٢) سعيد بحري - عناصر النظرية النحوية ، ص ٢٠٧



## المبحث الثاني

### العدول عن الأصل

دراسة تطبيقية : (أمثلة وشواهد تطبيقية )

#### ١- العدول عن أصل الرتبة بالضابط المعنوي:-

##### أ-الهدف المعنوي :-

♦ قال تعالى : (خشعاً أبصارُهُمْ يُخْرَجُونَ) (القمر ٧) " وتقدم الحال على العامل فيه وعلى صاحب الحال لبيان هيئة الأبصار وذاتها وخشوعها ولو كان الحال متأخراً لعدمنا ذلك التصوير الغني لهيئة الأبصار ، ومناسبة خشوع الأبصار كناية عن الذلة التي غالباً ما تظهر في العيون أكثر منها في بقية الجوارح ، لأن ذلة الذليل وعزة العزيز تظهران في عيونهما" (١) .

وقد تمت إعادة توزيع الرتبة وتقدم العام على الخاص من أجل الهدف المعنوي .

♦ كما قال تعالى:(إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِتِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ) (البقرة ١٧٣) وقال تعالى : (وما أهل لغير الله به " (المائدة ٣) ، ( الأنعام ١٤٥) ( النحل ١١٤-١١٥) ، وفي الأولى جاء تقدم الجار والمحرور على الأصل ، بينما تأخر الجار والمحرور " به " في الثانية على خلاف الأصل وذلك لأن الخطاب في الآية الأولى للمؤمنين أهل المدينة وهم ليسوا عباد أصنام حتى يسارع إلى نفي الشرك وإبطال الأصنام ، فهو يهدف إلى تحريم ما حرم أولاً ثم الثبات على ما هم عليه من الإيمان ثانياً ، وما قدم فيه " لغير الله " فهو خطاب لأهل مكة مسارعة إلى نفي الشرك ، فهو يهدف إلى نفي الشرك أولاً ثم تحريم ما حرم ثانياً " (٢) فتقدم العام على الخاص بالرتبة من أجل الغرض المعنوي .

♦ كما قال تعالى : ( وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ) ( الإخلاص ٤) وهذه الآية تترتب من العام إلى الخاص وسبب ذلك " أن هذا الكلام إنما سبق لنفي المكافأة عن ذات الباري سبحانه وهذا المعنى مصبه ومركزه هو هذا الظرف فكان لذلك

(١) حميد العامري - التقدم و التأخير في القرآن الكريم ، ص ١٢٧

(٢) عبد العظيم المطعني - خصائص التعبير القرآني ، ج ٢ ، ص ١٦٣

أهم شيء وأحقه بالتقدم وأحره " <sup>(١)</sup> كما تقدم قبل هذه الآية " قوله تعالى : (قل هو الله أحد \* الله الصمد \* لم يلد ولم يولد) فتقدم ذكره سبحانه في الآية التي بعدها وهو قوله : (ولم يكن له كفواً أحد) من أجل اتصال المعنى مع المعنى السابق ، وتقدم " له " بالرتبة والفضل ، وتقدم كفواً بالرتبة لأنها الأقرب إلى ذكر الله ، والمعاني تترتب بحسب قوة العلاقة المعنوية من أجل الهدف المعنوي .

♦ كما قال تعالى : (لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا من قبل) (النحل ٦٨) وقال تعالى : (لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا) (المؤمنون ٨٣) والثانية جاءت على الأصل ، والأولى جاءت على خلاف الأصل ، حيث قدم المفعول على التوكيد بالرتبة وكان الأصل تقدم التوكيد بالرتبة ، وسبب ذلك " أن التقدم دليل على أن المقدم هو الغرض المعتمد بالذكر وأن الكلام إنما سبق من أجله ، ففي سورة النحل دل على أن اتخاذ البعث هو الذي تعمد بالكلام وفي سورة المؤمنين دل على أن اتخاذ المبعوث بذلك الصمد " <sup>(٢)</sup> .

وقد تقدم العام على الخاص في سورة النحل من أجل الهدف المعنوي .

♦ كما قال تعالى : (وإذ نتقنا الجبل فوقهم كأنه ظلة ) (الأعراف ١٧١) بتقدم الجبل على الظرف (فوقهم ) ، جرياً على الأصل ، في حين قال " ورفعنا فوقهم الطور " (النساء ١٥٤) وقال " ورفعنا فوقكم الطور " (البقرة ٦٣) بتقدم الظرف على الطور ( المفعول به ) في الآيتين ذلك أن تقدم الظرف (فوق) على الطور ( المفعول به ) في البقرة والنساء ، يدل على أن الاهتمام بالظرف أكثر من الطور وأن تقدم الجبل على الظرف في الأعراف يدل على أن الاهتمام بالجبل أكثر من الظرف ، ( والاهتمام بهذا أو ذاك ) يتضح مما يلي :

أنه ذكر في الأعراف حال الجبل وشأنه فقد قال عنه ( كأنه ظلة ) وقال ( وظنوا أنه واقع بهم ) ولم يذكر شيئاً من ذلك عن الطور في آيتي البقرة والنساء مما يدل ( على أن ) الاهتمام بالجبل في البقرة والنساء دون الأعراف فافتضى تقديمه . كما أن الكلام بعد آيتي البقرة والنساء يستمر على بني إسرائيل ، في حين أن الكلام ينقطع في سورة الأعراف عند هذه الآية ويستمر الكلام دون ذكر لبني إسرائيل فلما كان الكلام والسياق على بني إسرائيل في آيتي البقرة والنساء ، ناسب تقديم الظرف المتصل بهم ( فوقهم ) ولما لم يكن الأمر كذلك في الأعراف لم يكن داعٍ لتقديمهم .

(١) الزمخشري - الكشاف - ج ٦، ص ٤٦١

(٢) المصدر نفسه - ج ٤، ص ٤٦٨

ثم من ناحية أخرى نلاحظ استعمال الفعل ( نتق ) مع الجبل ، و ( رفع ) مع الطور وهو مما له أثره في التقدم أيضاً فإن النتق أشد وأقوى من الرفع ، ذلك أن معنى النتق هو الجذب والزعزعة والافتلاع ومعناه أيضاً هو أن يقطع الشيء فيرفعه من مكانه ليرمي به ، هنا هو الأصل في حين أن الرفع ضد الوضع ، فأنت ترى أن في نتق الجبل من الغرابة والقوة والإخافة والتهديد ما ليس في رفع الطور ، كما أن لفظة كل من (الجبل) و (الطور) لها شأنها في هذا التقدم والتأخير ، ذلك أن الجبل اسم لما طال وعظم من أوتاد الأرض ، ولا يشترط في الطور ذلك فالجبل أعظم من الطور ، ولذلك يجيء في مقام الشدة والموال وبيان المقدرة العظيمة اسم الجبل . فكان رفع الجبل أعظم من رفع الطور فكيف إذا كان نتقاً ، فاستوجب ذلك تقدم الجبل وتأخير الطور ، فأنت ترى أن السياق واختيار الكلمات كل أولئك تعاضدت في التقدم والتأخير فلا يحسن أن تضع كلمة مكان كلمة في الآيتين<sup>(١)</sup>

إذن فالأهمية أو المتزلة وراء تقدم هذا وتأخير ذاك ، وبذلك يتقدم البعيد على القريب بالمتزلة عدولاً عن الأصل . والمباني ترتب بحسب قوة العلاقة المعنوية عدولاً من أجل الغرض المعنوي .

♦ كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من لزم الاستغفار جعل الله له من كل ضيق مخرجاً ومن كل هم فرجاً ورزقه من حيث لا يحتسب) والأصل أن يتقدم المفعول ثم الجار والمجرور ( من كل ضيق ) ثم "له" وهي بمعنى المفعول لأجله . ولكن تقدم العام (له) بالرتبة وتقدم من كل ضيق، لأنها أخص منه وتأخر المفعول ، ومثلها " من كل هم فرجاً " هكذا :

| الأصل  | جعل         | الله  | مخرجاً | من كل ضيق | له     |
|--------|-------------|-------|--------|-----------|--------|
|        | (مبني عليه) | خاص   | عام ١  | عام ٢     | عام ٣  |
| العدول | جعل         | الله  | له     | من كل ضيق | مخرجاً |
|        | (مبني عليه) | (خاص) | عام ٣  | عام ٢     | عام ١  |

وتقدم العام " له " يعني : جعل له وليس لغيره ، فالتركيز هنا على المستغفر ، ثم قدم من كل ضيق ، لبيان أثر الاستغفار في إخراج المستغفر من كل ضيق ثم جاء المفعول لأنه غير مهم هنا والأهمية لما قبله .

(١) فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ٣٩ وكذلك من ٤١-٤٣ ، وانظر معاني النحو ، ج ٢، ص ٥٦ ، ٥٧ ، ٩٢

♦ ومن الخروج عن الأصل بالرتبة للهدف المعنوي قولهم " قاما أخواك ، قاموا إخوانك ، فَمَنْ نَسَوْتُكَ ، (وعن العدول فيها يقول ابن هشام ) : قيل على التقديم والتأخير ، وقيل : الألف والواو والنون أحرف كالتاء في قامت هند وهو المختار " (١) .

ولعلها على التقديم والتأخير من العام إلى الخاص ، ومن الأدلة على ذلك بقاء الضمائر في الأفعال المتقدمة ، فهي مقدمة على نية التأخير ، كما يبدو لي أن هناك فرقاً بين هذه الضمائر وحرف التاء ، فحرف التاء مع الفعل الذي قبله لا يشكل لنا خيراً إذا قلنا : " هند قامت " مثلاً ولا بُدَّ من تقدير فاعل للفعل ليتشكل الخبر ، بينما الأفعال الأخرى ( قاما ، قاموا ، فمن ) يمكن أن تشكل الخبر مع الضمائر التي بعدها حيث يمكننا القول : أخواك قاما مثلاً : ولا نقوم بتقدير فاعل لهذه الأفعال .

♦ ومثل ذلك : أكلوني البراغيث : " وهي عند سيويه حرف دال على الجماعة كما أن التاء في قالت حرف دال على التأنيث، وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية، ثم قيل إن ما بعدها بدل منها ، وقيل مبتدأ والجملة خبر مقدم " (٢) . والرأي الأول تمت مناقشته ، أما قولهم إنما اسم مرفوع على الفاعلية ، فهذا صحيح إذا اعتبر فيها عدولاً عن الأصل ، أما إذا اعتبرت أصلاً فلا يجوز أن يجتمع للفعل فاعلان ، وأما اعتبارها مبدلاً منها وما بعدها بدلاً ، فلا بد أن يعود هذا الضمير على متقدم ، وليس له هنا مرجع ، والذي يبدو لي أن الرأي الأخير هو الصواب ، فهذه وأمثالها جمل تقدم فيها العام على الخاص بالأهمية . فالأهمية هنا للخبر وليس للمبتدأ من أجل الفرض المعنوي .

♦ وقال أبو نواس : (٣)

قامت بإبريقها والليل معتكر      فلاح من وجهها في البيت لأواء

والعجز يترتب من العام إلى الخاص هكذا :

|           |          |          |       |
|-----------|----------|----------|-------|
| فلاح      | من وجهها | في البيت | لأواء |
| مبنى عليه | عام ٢    | عام ١    | خاص   |

وقد تمت إعادة توزيع الرتبة من أجل الفرض المعنوي .

(١) ابن هشام - المعنى ، ص ٤٩٢

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٦٥

(٣) ديوان أبي نواس ، ج ١ ، ص ٢٢ .

وتقدم العام ٢ مناسب لذكر المرأة التي أضاء وجهها ليل البيت والقصد هو التركيز على جمال المرأة .

♦ وقال عدي بن زيد :<sup>(١)</sup>

وفي كثرة الأيدي عن الظلم زاجرٌ إذا حضرت أيدي الرجال بمشهد

وأصل الصدر : زاجر عن الظلم في كثرة الأيدي ، وترتيبه من الخاص إلى العام ولكن تمت إعادة توزيع الرتبة

ليبيان أهمية كثرة العدد في منع وقوع الظلم .

♦ كما قال أحمد شوقي :<sup>(٢)</sup>

نحنُ اليواقيتُ خاضَ النارَ جوهراً ولم يهنُ بيدِ التشتيتِ غالينا

تقدم المفعول العام (النار) على الخاص (جوهراً) لبيان شدة صلابتهم .

(١) النمرش - جمهرة اشعار العرب ، ص ١٠٠

(٢) ديوان أحمد شوقي ، ج ٢ ، ص ٣١٨

## ب) الغرض البلاغي : -

♦ وقال تعالى : ( لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً ) ( البقرة ١٤٣ )

" فإن قلت لم أخرت صلة الشهادة أولاً وقدمت آخرها ؟ قلت لأن الغرض في الأولى إثبات شهادتهم على الأمم ، وفي الآخر اختصاصهم بكون الرسول شهيداً عليهم " <sup>(١)</sup> فقد تقدم العام ٢ (عليكم) على ما هو أخص منه العام ١ (شهداً) من أجل الغرض البلاغي .

♦ وقال تعالى : ( فإذا هي شاخته أبصار الذين كفروا ) ( الأنبياء ٩٧ ) " وتقديمه الخبر أفاد اختصاص أبصار الذين كفروا بالشخص " <sup>(٢)</sup> وقد تمت إعادة توزيع الرتبة فتقدم العام على الخاص بالأهمية للغرض البلاغي ، وليكون الكلام أشد تأثيراً وانفعالاً .

♦ وقال تعالى : ( ثم في سلسلة ذرّعها سبعون ذراعاً فأسلّوه ) ( الحاقة ٣٢ ) " وهنا التقديم يدل على الاختصاص " <sup>(٣)</sup> وقال تعالى قبلها " ثم الجحيم صلوه " وقد تقدم العام على الخاص من أجل الغرض البلاغي والتركيز على العذاب لتخويف الكفار .

♦ ومن العلول عن الأصل للهدف البلاغي قوله تعالى : ( إن هدى الله هو الهدى ) ( البقرة ١٢٠ ) . وسبب تقدم المضاف إلى المعرفة على المرفوع بأن "أن اليهود والنصارى يرفضون أن يكون هدى غير ما هم عليه منكرون لما سواه فجاءت الآية مفصلة دعواهم " قل إن هدى الله هو الهدى " أي لا هناك ولا هدى غيركم ، ففي الأسلوب قصر قلب وهدى الله هو الهدى كله ليس وراءه هدى ، وكذلك في ( الأنعام ٧١ ) فالأصحاب يدعون أن لهم هدى فسلك القرآن هنا مسلكه في البقرة <sup>(٤)</sup> .

فهو إذن رد من الله على من يدعى أن هناك هدى غير هدى الله " ولعلّ السبب في ذلك أن الآيتين في الأديان ، فالآية الأولى في اليهودية والنصرانية والثانية في الشرك ، فناسب الرد بتقديم هدى الله وهو الإسلام هنا فكأنه قال لهم : إن هدى الله أي الإسلام هو الهدى الكامل الصحيح التام لهدايكم ، فناسب تقديمه وحصر الهداية عليه ، يعني أن

(١) الزعرني - الكشف - ج ١ ، ص ٣٣٩

(٢) الزركشي - البرهان ، ج ٣ ، ص ٢٧٦

(٣) الزعرني - الكشف ، ج ٦ ، ص ٢٠١

(٤) عبد العظيم المطعني - خصائص التعبير القرآن ، ج ٢ ، ص ١٥٤

هدى الله الذي هو الإسلام هو الهدى الحق ، والذي يصح أن يُستَى هدى وهو الهدى كله ليس وراءه هدى وما تدعون إلى أتباعه ما هو بهدى إنما هو هوى " (١) .

فالأصل أن يتقدم المرفع بآل لأنه أعرف ولكن عدل عن الأصل للغرض البلاغي وتقدم العام على الخاص بالأهمية .

◆ كما قال تعالى : ( ذلك حشرٌ علينا يسيرٌ ) ( ق ٤٤ ) " وتقدم الظرف يدل على الاختصاص ، يعني لا يتيسر مثل ذلك الأمر العظيم إلا على القادر الذات الذي لا يشغله شأن عن شأن " (٢) وقد تقدم العام على الخاص بالأهمية على الرغم من الفصل بين الصفة و الموصوف والأصل "ذلك حشر يسير علينا" .

وقال تعالى : ( له الملك وله الحمد ) ( التغابن ١ ) وقال أيضاً ( والله غيب السموات والأرض ) ( هود ١٢٣ ) " ودلالة تقدم الظرف هي الاختصاص " (٣) .

◆ كما قال تعالى : ( واسجدوا لله الذي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ) ( فصلت ٣٧ ) وقد تقدم الضمير في جواب الشرط للدلالة على القصر أي فاسجدوا لله إن كنتم تخصونه بالعبادة ، كما كان في تأخير الفعل والفاعل رعاية للفاصلة .

◆ ومن وجوب ترك الأصل للهدف البلاغي قولهم : " ما أُعْطِيَ درهماً إلا زَيْداً " و " أُعْطِيَ الدرهمَ صاحِبُهُ " (٤) فالأصل تقدم الآخذ على المأخوذ من الخاص إلى العام ، ولكن تمت إعادة توزيع الرتبة ، وتقدم العام على الخاص ، من أجل قصر إعطاء الدرهم على زيد وعلى صاحبه :

ما أُعْطِيَ تْ درهماً إلا زَيْداً  
↓  
(خاص) عام ٢ عام ١

(١) فاضل السامرائي - معاني النحو ، ج ١ ، ص ٥١-٥٢

(٢) الرعمشري - الكشف - ج ٤ ، ص ٣١٢ ، ج ٥ ، ص ٦٠٧

(٣) المصدر نفسه - ج ٦ ، ص ١٣٠

(٤) ابن مالك - شرح التسهيل ؛ ج ٢ ، ص ٨٣

♦ كما يتقدم الحال على صاحبه إذا كان محصوراً في صاحب الحال وذلك مثل : " ما جاءني راكباً إلا زيدٌ " حيث تتقدم ما بالصدارة ، ثم الفعل ثم الحال المحصور ثم صاحب الحال ( الخاص ) وبذلك ترتب الجملة من العام إلى الخاص من أجل تأدية معنى المحصر .

♦ ومن ذلك قولهم : " نعم الرجلُ زيدٌ " والجملة ترتب من العام إلى الخاص من أجل الغرض البلاغي ، حيث يذكر الخاص مرتين ، مرة مع العام ومرة منفرداً .

♦ " نيب تقدم الخير إذا اقترنَ المبتدأ بقاء الجزاء ، نحو : أما عندك فالخيرُ " <sup>(١)</sup> وأصل الجملة من الخاص إلى العام : أما فالخير عندك ، ولكن تقدمت أما بالصدارة وتقدم الخير بالرتبة لأنه أقرب إلى أما من المبتدأ معنوياً ، حيث تخصص الخير بوجود المبتدأ فيه ، فهي ( أما ) داخلة لمعنى فيما بعدها ، وبينهما ارتباط معنوي بسبب إفادتهما التخصيص والتفصيل ، والرتبة هنا محفوظة ، لأن التقدم والتأخير يؤدي إلى اختلاف المعنى .

وقد ترتبت الجملة بعد العدول من العام إلى الخاص هكذا :

|                 |       |        |
|-----------------|-------|--------|
| أما             | عندك  | فالخير |
| متقدمة بالصدارة | (عام) | (خاص)  |

وقد تم العدول عن الأصل من أجل الغرض البلاغي .

♦ كما يتقدم معمول صيغة المبالغة عليها مثال ذلك " أما العَسَلُ فأنا شراب " والترتيب هنا من العام إلى الخاص ، حيث تتقدم أما بالصدارة ، ويتقدم المعمول ( معمول الخير ) بالرتبة ( الأهمية ) بسبب ارتباطه بأما في المعنى ، وهي داخلة لمعنى فيه، وهو معنى التخصيص والتفصيل، ومن أجل ذلك تمت إعادة توزيع الرتبة، من أجل الغرض البلاغي <sup>(٢)</sup> .

♦ وقال الشنفرى : <sup>(٣)</sup>

وأعَدَمُ أحياناً وأغنى وإثماً      ينالُ الغنى ذو البعدة المتبذلُ

قدم العام ١ ( المفعول ) على الخاص ( الفاعل ) من أجل قصر الغنى على المتبذل أو قصر المفعول على الفاعل .

(١) ابن مالك - شرح التسهيل ، ج ١، ص ٣٠١

(٢) وانظر الأشياء التي تفصل بين أما و الفاء في المعنى ، ص ٥٨

(٣) عمدة أبو حمزة - لامية العرب ، ص ٦٩ .



## ج - " أمن اللبس "

♦ قال تعالى : (يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً) (الأنعام ١٥٨) فقد فصل بين الصفة والموصوف بالفاعل " والحق أن الفاعل في هذه الآية وضع في موضع لا يمكن معه تقدم أو تأخير ، مع فصل بين الصفة ( لم تكن آمنت .... ) والموصوف ( نفساً ) أما عدم إمكان التقدم ( بسبب ) عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة . وأما التأخير مع الفصل الذي يأتي الفاعل بحسبه بعد انقضاء صفة المفعول به " نفساً " فإنه سيجعل الفاصل بين الفعل ( ينفع ) وفاعله ( إيمانها ) من الطول بحيث تضعف العلاقة الإسنادية والسياقية بين الفعل والفاعل تأمل ما يؤول إليه التركيب عندئذ إذ يكون على الصورة الآتية : " يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً إيمانها " وهكذا يضعف ارتباط الفعل بفاعله ، ومن ثم يمكن القول إنه لا يمكن أن يتغير ترتيب الكلام في هذه الآية على رغم ما فيها من الفصل بين الموصوف وصفته وما أحسنه وما أوجه " (١).

وسبب تقدم أو فصل الفاعل بين الصفة والموصوف هو أهميته بالنسبة للمعنى عليه ( ينفع ) وبذلك يتقدم الفاعل بالمتزلة حتى لا تضعف العلاقة بين الفعل والفاعل ، وقد يؤدي تأخيره إلى الغموض .

♦ كما قال تعالى : ( أَلْقِيَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَابٌ أَشْرٌ ) ( القمر ٢٥ ) " وقد جاء الكلام على الأصل حيث تقدم نائب الفاعل على الجار والمجرور ، ذلك أن السياق هو في التكذيب بالنذر ، ومدار التكذيب قائم على إنكار إنزال الذكر عليهم ، ( على الرسل ) فالمسألة أصلاً في إنكار الإيمان بالنبوة وإنكار أن الله أوحى إلى بشر ليلغوا عنه ، ولا يختلف الإنكار باختلاف الشخص المرسل ، فإن الاختلاف ليس على الشخص وإنما على أصل المسألة .

ولكنه قال كذلك (فلولا ألقى عليه أسورة من ذهب) ( الزخرف ٥٣ ) فقدم الجار والمجرور ( عليه ) على نائب الفاعل ، وذلك لأن الكلام في ( الزخرف ) على موسى ، قال تعالى على لسان فرعون : ( أم أنا خير منه هذا الذي هو مهين ولا يكاد يبين \* فلولا ألقى عليه أسورة من ذهب أو جاء معه الملائكة مقترنين ) ( ٥٢-٥٣ ) ( الزخرف ) فناسب

تقدم ( عليه ) - أي على موسى لأن السياق في ذكره ، كما أن السياق هنا في المفاضلة بين شخصين: موسى وفرعون  
فناسب تقدم ما قُدِّم " (١).

إذن فالأصل تقدم نائب الفاعل على الجار والمجرور بالمتلة ، ولكن تقدم الجار والمجرور بالأهمية لأنه سبق  
ذكر سيدنا موسى أو لأن السياق فيه . وبذلك يتقدم العام على الخاص للأهمية وأمناً للبس، ولو جاء الأصل لظُنَّ أن  
الذهب على سيدنا موسى " من ذهب عليه " .

♦ وقال تعالى: (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُمْ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ) (البقرة ٢٤٨) والأصل أن تتقدم أداة الشرط ثم فعل الشرط ثم  
الجواب من الخاص إلى العام ، ولكن تقدم الجواب على الأداة وفعل الشرط بالمتلة حيث سبق الحديث عن الآية الدالة  
على كون طالوت ملكاً على بني إسرائيل، حيث قال تعالى: "وقال لهم نبيهم إِنَّ آيَةَ مَلَكِهِ أَن يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ  
مِّن رَّبِّكُمْ، وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ آلُ مُوسَىٰ وَآلُ هَارُونَ تَحْمِلُهُ الْمَلَائِكَةُ" وقد جاء العدول من أجل أمن اللبس وضعف التركيب .  
♦ كما قال تعالى: (فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ) (المؤمنون ٢٤) وقال  
أيضاً: (وَقَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أَفَرَأَىٰ أَن يَصْعَدُ الْمَلَأُ عَلَى الْمُنَافِقِينَ) (المؤمنون ٣٣)  
(المؤمنون ٣٣) .

" وسب تقدم " من قومه " في الآية الثانية وتأخيره في الأولى ، أنه لما انقطعت صفة الملأ في الآية الأولى إلى  
المحكى من قولهم ، قرن الوصف ( الذين كفروا ) إلى الموصوف ثم جيء بالجار والمجرور ، فكان منتهى بيان فاعل  
قال ، ولم يكن كذلك القصد في الآية الثانية ، لأنه عُدَّتْ أفعال عطف على الفعل الذي هو صلة الذين فقدم  
الجار والمجرور لئلا يُحَال بين الصفة وما عطف عليها " (٢) .

وبذلك ترتب المباني بحسب قوة العلاقة المعنوية وقد عُدل عن الأصل من أجل أمن اللبس ، وبجيء الأصل  
بواخر شبه الجملة ، وقد يُظن بأن الملأ ليس من قومه كما أن التأخير يجعل " من " بمعنى " بسبب " أي أترفاهم بسبب  
قومه .

(١) فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ٣٩

(٢) الخطيب الإسكافي - درة الترتيل ، ص ١٧٥

♦ وقال تعالى: (يسبح له فيها الغدو والآصال \* رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله) (النور ٣٦-٣٧) " وهذه الآية تترتب من العام إلى الخاص عدولاً ، وقد سبقها قوله تعالى: ( في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه) (النور ٣٦) وقد تقدمت المحرورات على الفاعل من أجل الاتصال المعنوي مع الآية السابقة واتصال الفاعل مع وصفه " وتقدم الفاعل مع وصفه الطويل يؤدي إلى إخلال بالنظم " (١).

ولذلك كان لا بد من إعادة توزيع الرتبة ، فتقدم "له" بالرتبة ( المترلة ) والفضل والشرف ، كما تقدمت فيها بالرتبة ( المترلة ) " لأن الضمير عائد على المساجد وقد تقدم ذكرها فكان تقديمها أولى على الغدو " (٢) .

وبذلك صارت الآية تترتب من العام إلى الخاص عدولاً من أجل تسلسل المعنى المترابط بالتدرج ، والحديث مبني على المساجد وعبادة الله فيها ، وقد تقدم " له " وهي بمعنى المفعول لأجله ، بالمترلة ، فالتسبيح لا يكون إلا لله سبحانه وتعالى ثم المكان لأن التسبيح يكون فيها ، وقد سبق لها ذكر ، ثم جاء الزمان ثم الفاعل . وهذا ترتب المباني بالمترلة من العام إلى الخاص أمناً للبس .

♦ كما قال تعالى: ( وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم) (الأنعام ١٣٧) وفي هذه الآية قراءات كثيرة (٣) والذي يبدو لي بناءً على مترلة المعنى أن قوله تعالى " وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم " يترتب من العام إلى الخاص ، والأصل فيها " وكذلك زين الشركاء قتل الأولاد لكثير من المشركين ليردوهم ويلبسوا عليهم دينهم " وقد تأخر الفاعل من أجل اتصاله بما بعده " ليردوهم " أي ليرد الشركاء المشركين . من أجل أمن اللبس .

كما قال تعالى: (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم) (النساء ٢٤) فالأصل أن معمول اسم الفعل لا يتقدم عليه (٤) ولكن تقدم المعمول بالمترلة ، لأنه مرتبط بالتشريع السابق عليه ، والمهدف من العلول هو أمن اللبس "والنفس تستريح إلى مذهب الكوفيين لأمرين: الأول وروده في أفصح الكلام وأكرمه كما ورد في فصيح كلام العرب ومنه قول الشاعر" وهو راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن ميم (٥) :

(١) عبدالمعظم المعطني - خصائص التعبير القرآني ، ج ٢ ، ص ١٤٢-١٤٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٤٢ .

(٣) المكري - البيان في إعراب القرآن ، ج ١ ، ص ٥٤ .

(٤) ابن الأثيري - الإنصاف ، ج ١ ، ص ٢٢٨ .

(٥) البغدادي - خزنة الأدب ، ج ٦ ، ص ٢٠٤ .

## يا أيها المائح دُلوي دُونكا      إني رأيتُ الناسَ يَحْمَدُونكا

والثاني سلامته من التأويل و التقدير الذي لا داعي له إلا تقديس القاعدة واتباع قوانينها وتمحل حجاج منطقية بعيدة

عن روح اللغة و الله أعلم<sup>(١)</sup> من أجل إخضاع المطلق للثابت .

♦ وقال تعالى : ( ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً ويَنزِلُ من السماء ماءً ) ( الروم ٢٤ ) وقد أعربت " من آياته "

أعارب مختلفة<sup>(٢)</sup> وأصحها في رأيي أنها خير مقدم " والفعل يريكم مثل مثلة المصدر ، والمعنى ومن آياته إراءتكم

البرق فالفعل وقع موقع المسند إليه " <sup>(٣)</sup> للدلالة على معنى الاستمرار ، وقد جاء تقدم الخير للغرض المعنوي وأما ليس

فهذه الآية والآيات التي قبلها من (٢٠-٢٦) تحدث عن قدرة الله سبحانه وتعالى ، كما أن تأخير الخير يضعف

تماسك التركيب ويصبح " ويرىكم من آياته البرق " أو " ويرىكم البرق خوفاً وطمعاً من آياته " .

♦ ومن ذلك وجوب تقدم الخير إذا كان المبتدأ نكرة " فإن قلت : فمن أين امتنع تقدم هذا المبتدأ في اللفظ فلا نقول

" امرأة في الدار ودين على زيد ؟ قلت : لأن النكرة تطلب الوصف طلباً حثيثاً فيسبق الوهم إلى أن الجار والمجرور

وصف لها لا خير عنها ، إذ ليس من عادتها الإخبار عنها إلا بعد الوصف لها فيبقى الذهن متطلعاً إلى ورود الخير عليه

وقد سبق إلى سماعه ولكن لم يتيقن أنه الخير بل يجوز أن يكون وصفاً فلا تحصل به الفائدة ، بل يبقى في ألم الانتظار

للخير والترقب له فإذا قدمت الجار والمجرور عليها استحال أن يكون وصفاً لأنه لا يتقدم موصوفه ، فذهب وهمه إلى

أن الاسم المجرور المقدم هو الخير والحديث عن النكرة وهو محط الفائدة<sup>(٤)</sup> .

♦ كما يجب تقدم خير كان وأخواتها إذا اشتمل مرفوع كان على ضمير ما اشتمل عليه الخير ، نحو : شريك هند

كان أخوها ، ووليها كان أبوها ويجب هنا أحد أمرين الأول : التقدم و الثاني : توسط الخير ، فإن سبق الفعل ماله

صدر الكلام تعين الثاني نحو : هل كان شريك هند أخوها ؟<sup>(٥)</sup> .

(١) حصة الرشود ، الوجوب في النحو، ص ٢٦٠

(٢) محمود شرف الدين - الفعليات ، ص ١٦

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٦

(٤) ابن القيم - بدائع الفوائد ، ج ٢، ص (١٤٩) وكذلك المساعد، ج ١، ص ٢٢٢ وكذلك السيط ، ج ١، ص ٥٨٨ .

(٥) ابن مالك - شرح التسهيل ، ج ١، ص ٣٥٠

◆ كما يتقدم الخبر وجوباً إذا كان في تأخيره خفاءً للمعنى المقصود نحو :

لله درك فارساً الجملة تترتب هكذا :

|       |       |      |        |
|-------|-------|------|--------|
| لله   | كائنٌ | دركٌ | فارساً |
| عام ٢ | عام ١ | خاص  | عام ٣  |

وقد تقدم الخبر من أجل اتصال المميز مع التمييز فالمميز يتقدم على التمييز بالطبع والرتبة وبينهما علاقة معنوية قوية، وكان الأصل: درك لله فارساً ، ولكن تمت إعادة توزيع الرتبة من أجل أمن اللبس ، لأن المقصود هنا التعجب ، ولو تأخر الخبر لحفي المعنى المقصود ، وتأخير الخبر يجعل الفروسية لله تتره الله عن ذلك .

◆ كما يتقدم المفعول على الفاعل وجوباً إذا كان المفعول ضميراً متصلاً والفاعل اسماً ظاهراً نحو حياك الله ، وتقدم المفعول بالرتبة ( الأهمية ) لأن الفعل لا يستغني عنه ولو تأخر لانفصل وضاع المعنى ولذلك تقدم العام على الخاص " من أجل الضرورة التركيبية " <sup>(١)</sup> .

◆ كما يجب تقدم الخبر إذا كان الخبر مسنداً دون أمّا إلى أن وصلتها نحو : معلوم أنك فاضلٌ <sup>(٢)</sup> حتى لا تلتبس إن المفتوحة بالمكسورة والجملة تترتب من العام إلى الخاص بالرتبة من أجل أمن اللبس .

◆ كما لا يجوز تقدم الفاعل إذا كان المفعول مفسراً له نحو ضَرَبَ بعضُ القوم بعضٌ <sup>(٣)</sup> لأن رتبة المفسر قبل المفسر ، وإذا جاءت الرتبة بحسب الأصل حصل اللبس .

◆ كما يجب تقدم الحال إذا أضيف صاحب الحال إلى ضمير ما لا بـس الحال نحو : جاء زائرٌ هندیٌ أخوها <sup>(٤)</sup> حتى لا يتقدم الضمير على ما يعود إليه ، ومثل ذلك وجوب تقدم المفعول والخبر إذا اتصل بالفاعل وبالمبتدأ ضمير يعود على المفعول والخبر كقولنا :

استعاد الأرضَ صاحبها ، وفي الدار ساكنها ، وذلك حتى لا يعود الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبةً . فيحصل اللبس ، وكل الجمل الماضية تترتب من العام إلى الخاص أمناً للبس .

(١) تمام حسان - البيان في روائع القرآن ، ص ٢٢٧

(٢) أبو حيان - ارتشاف الضرب ، ج ٣، ص ١١٠٧

(٣) المصدر نفسه ، ج ٣، ص ١٤٧١

(٤) المصدر نفسه ، ج ٣، ص ١٥٧٩

◆ "كما يجب تقديم الخير إذا وقع في مثل نحو "في كل شجر نار" وفي القمر ضياء" (١) لأن الأمثال لا تُغَيَّر" (٢)

والتغير يؤدي إلى اللبس .

◆ وقال أبو العتاهية : (٣)

لكل امرئ فيما قضى الله خطة  
من الأمر فيها يستوي العبد والمولى

وصدر البيت يترتب من العام إلى الخاص ، وقد جاء تأخير المبتدأ ( خطة ) ليتصل مع ما بعده ، وبهذا اتصلت  
المباني بحسب قوة العلاقة المعنوية ، من أجل أمن اللبس .

◆ وقال المتنبي : (٤)

أنا في أمة تداركها الله  
غريب كصالح في لمود

وأصل البيت أنا غريب في أمة تداركها الله كصالح في لمود ، ولكن بجيء الأصل يفسد التشبيه ، ولذلك تقدم  
العام ٢ وتأخر العام ١ من أجل تشبيه غريبه بغربة سيدنا صالح عليه السلام . وكل منهما غريب في أمته .

◆ وقال : (٥)

بكل أرض وطنتها أمم  
تُرعى بعبد كأفأ غنم

والصدر يترتب من العام إلى الخاص عدولاً ، وأصله أمم بكل أرض وطنتها ولكن بجيء الأصل يجعل الرعي  
خاصاً بالأرض وليس بالأمم أي أن الأصل سيفصل بين الموصوف وصفته، كما أن بجيء الأصل يفسد التشبيه ، وقد  
أدى التقدم كذلك إلى رعاية القافية والتصريح .

◆ وقال ابن الفارض : (٦)

فلي بين هاتيك الخيام ضينة  
عليّ يحمعي سمحة بششتي

(١) الميداني - مجمع الأمثال ، ج ٢ ، ٧٤

(٢) محمد بن يحيى الدين عبد الحميد - علة السالك ، ج ١ ، ص ١١٢

(٣) ديوان أبو العتاهية ، ص ٢٦

(٤) العرف الطيب ، ص ١٨

(٥) المنصهر نفسه ، ص ١٨

(٦) ديوان ابن الفارض ، ص ٢١

وصلر البيت يترتب من العام إلى الخاص ، وأصله : ضئينة بين هاتيك الخيام لي ولكن مجيء الأصل يفصل المباني بعضها عن بعض ، ولذلك تأخر المبتدأ ليتصل بما بعده وإلا اتصلت " الخيام " مع " علي " وهما غريبتان .

♦ وقال المعري : <sup>(١)</sup>

يا محلي عليك مني سلامٌ      سوف أمضي ويُنجَزُ الموعودُ

وقد ترتب ما بعد المنادى من العام إلى الخاص ، وقد جاءت إعادة توزيع الرتبة من أحل اتصال " عليك " بـ "

محلي " وذلك بسبب قوة العلاقة المعنوية بينها وإلا فصلنا بين الضمير في عليك وما يعود عليه .

(١) أبو العلاء المعري - اللزوميات، ج ١، ص ٢٥٥

كما يلاحظ تبادل الفاعل ونائب الفاعل بالنسبة للفعليين (عُد، يتخلف) بين الأصل والعدول : ومثله قوله : <sup>(١)</sup>

تَرى حَوَكُهُنَّ الْمُعْتَفِينَ كَأَنَّهُمْ      عَلَى صَنَمٍ فِي الْجَاهِلِيَةِ عَكْفُ

♦ ومن ذلك تقدم الخير وجوباً إذا كان اسم الإشارة ظرفاً لمكان نحو : هنا الحرم الشريف <sup>(٢)</sup>

عام خاص

♦ كما يجب تقدم الحال إذا كان من ألفاظ الصدارة مثال ذلك : كيف جاء زيد

عام (مبني عليه) خاص

ورتبة ما له الصدارة محفوفة لأنها داخلة لمعنى فيما بعدها : والتلازم قائم فيما بينهما . ولذلك لا يجوز القول كيف زيد جاء ؟ مثلاً . ويجوز زيدٌ كيف جاء ؟ .

♦ كما تقدم من ويجرورها على أفعل التفضيل إذا كان المجرور مما له الصدارة كأسماء الاستفهام مثل من أنت أفضل؟ من غلام أيهم أنت أفضل ؟ <sup>(٣)</sup> والأصل من الخاص إلى العام : أنت أفضل من غلام أيهم ، ولكن تقدمت أيهم بالصدارة وهذا أدى إلى تقدم ما يرتبط بها معنوياً وهو الجار والمضاف لترتب الجملة من العام إلى الخاص عدولاً عن الأصل بسبب الصدارة ، ومثل ذلك " صاحبٌ كم غلام أنت ؟ " <sup>(٤)</sup> وأصلها أنت صاحب كم غلام ؟

♦ كما قال أحمد شوقي : <sup>(٥)</sup>

وللحرية الحمراء بابٌ      بكل يدٍ مُضَرَّجَةٍ يُدَقُّ

والأصل : بابٌ للحرية الحمراء      يدق بكل يدٍ مضرجة

ولكن تقدم الخير أمناً للبس حتى لا يظن أنه صفة للنكرة ، كما تأخرت الصفة "يدق" عن موصوفها "باب" من أجل القافية .

(١) الفرشي - جمهرة أشعار العرب ، ص ١٦٥

(٢) محمد محيي الدين عبد الحميد - عدة السالك ، ج ١ ، ص ٢١٢ وكذلك ارتشاف الضرب ، ج ٣ ، ص ١١٠٧

(٣) أبو حيان - ارتشاف الضرب ، ص ١١٠٧

(٤) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ١١٠٨

(٥) ديوان أحمد شوقي ، ج ٢ ، ص ٣٧٩



" معنى ذلك أن التقدم ، وهو أسلوب عدولي عن أصل الرتبة ، ومؤشر أسلوبى ، إنما يكون لغايات تتصل بالمعنى ، وذلك شأن الأسلوب العدولي مع كل القرائن ، ومما يتصل بالعدول عن الرتبة لأغراض أسلوبية أيضاً : اللف والنشر المشوش ، عكس الترتيب الزمني أو المنطقي ، وتشويش رتبة الأشباه " (١).

وبعد فالذي يبدو لي أن المباني تترتب بالرتبة ( المترلة ) في الأصل وفي العدول عن الأصل .

(١) ممام حسان - البيان في روائع القرآن ، ص ٣٧٩

### الفصل الثالث

#### دور الرتبة في الظاهرة النحوية

١- في الإعراب

٢- في النظم

٣- في المعنى

## المبحث الأول

### دور الرتبة في الإعراب

**المقصود بالنحو : -** أورد التوحيدي في الإمتاع والمؤانسة نصاً لأبي سعيد السيرافي يقول فيه :

" معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقدم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك ، وتجنب الخطأ من ذلك ، وإن زاغ شيء عن هذا النعت ، فإنه لا يخلو من أن يكون سائغاً في الاستعمال النادر والتأويل البعيد ، أو مردوداً لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم " (١).

وكلام السيرافي يشير إلى أن معاني النحو تنتج من تغير مواقع الكلمات داخل التركيب ، ومن وضع الحروف في الأماكن المخصصة لها ومن تغير العلامة الإعرابية . " والنحو في رأيه يبحث في الحركات والسكنات والحروف وتأليف الكلام ، فمهمته لا تقتصر على ضبط الأواخر من أجل العوامل " (٢).

والنحو أو النظم كما يعرفه الشريف الجرجاني " تأليف الكلمات والجمل مترتبة المعاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل " (٣) " وقد يحصل تقدم أو تأخير في مورفيمات الجملة ( التوليدية الفعلية أو الاسمية ) فتتحول الجملة إلى جملة تحويلية ويبقى ارتباط هذه المورفيمات تقدمت أو تأخرت بالبويرة هو ارتباطها السابق " (٤) ولكن قد يتحول إعرابها بين التوليد والتحويل .

فالنحو يبحث في العلاقة بين المبني والمعنى ، وكيفية تأدية المباني للمعاني ، فلكل مبني معناه الخاص به ، ولكل معنى مبناه الخاص ، وتغير المبني يؤدي إلى تغير المعنى ، والعكس صحيح ، حيث إن صياغة النظم تدلنا على صورة المعنى والمعنى يدلنا على الصياغة المناسبة له .

(١) التوحيدي - الإمتاع والمؤانسة ، ج ١ ، ص ١٢١

(٢) ممدوح الرمالي - العربية والوظائف النحوية ، ص ١٨

(٣) الشريف الجرجاني - التعريفات ، ص ٣١١

(٤) خليل عمارة - في نحو اللغة العربية وتركيبها ، ص ١٠١

## المقصود بالإعراب :

الإعراب لغة : يُقال : أعْرَبَ عن لسانه ، وعَرَّبَ : أي أَبَانَ وَأَنْصَحَ ، وإنما سُمِّيَ الإعرابُ إعراباً لئيبه وإيضاحه " (١) فالإعراب هو الإبانة والإنصاح والإيضاح .

الإعراب اصطلاحاً ، يعرف ابن جني الإعراب فيقول : " الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيداً أباهُ وشكر سعيداً أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر ، الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلامُ شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه " (٢) فالإعراب عند ابن جني من أجل بيان المعاني النحوية .

أما الزجاجي فيعلل سبب دخول الإعراب في الكلام فيقول : إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ، ومفعولة ومضافة ، ومضافاً إليها ، ولم تكن في أبنيتها وصورها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة حُملت حركات الإعراب فيها تبنى عن هذه المعاني ، فقالوا ضرب زيدٌ عمراً ، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له ، ونصب عمرو على أن الفعل واقع به ، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ، ليسموا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني " (٣) ويلتقي معهما الجرجاني حيث يقول : إن الألفاظ مغلقة على معانيها ، حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وأن الأغراض كامة فيها حتى يكون هو المستخرج لها " (٤)

فالحرركات الإعرابية تدل على المعاني النحوية ، التي يقصدها المتكلم ، وهذه الحركات وسيلة للتوسع في الكلام " وهذان هما الغرضان من الإعراب ، الإبانة عن المعاني والسعة في التعبير " (٥) ومما يدل على كون الحركات الإعرابية مبنية عن المعاني " أن المعنى قد يتوقف عليها في بعض الحالات ومن ذلك قوله تعالى : " اتَّخَفُوا أَسْوَاقَهُمْ وَرَهْبَهُمْ أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ " (٦) و" المسيح " معطوف على الرهبان وليس على لفظ الجلالة ، والذي أبان عن ذلك هو حركة الفتح ، والكسر يؤدي إلى إشراك " المسيح " عليه السلام في الربوبية .

(١) ابن منظور - لسان العرب ، مادة عرب

(٢) ابن جني - الخصائص ، ج ١ ، ص ٣٥

(٣) الزجاجي - الإيضاح في علل النحو ، ص

(٤) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ٢٨

(٥) فاضل السامرائي - معاني النحو ، ج ١ ، ص ٣٢

(٦) تمام حسان - البيان في روائع القرآن ، ص ١٩٨

فلكل معنى من المعاني الحركة المعبرة عنه " فالحركات الإعرابية موجودة في اللغة العربية فونيمات أصلية فيها ، ينطق بها العربي ليفيد معنى معيناً ، ثم يغيرها ليفيد الفونيم الجديد معنى جديداً " (١) "والحركة الإعرابية شأنها شأن أي فونيم في الكلمة ، له قيمة ، وأثره في الإيضاح والإبانة عما في النفس من معنى ، فيكون تغييرها محققاً لما في نفس المتكلم من معنى ( جديد ) يريد الإبانة والإيضاح عنه " (٢).

وهنا صواب ، وإن لم يكن الصواب كله ، لأن المفاعيل مثلاً تتشابه حركة إعرابها ، والمرفوعات كذلك فكيف تقوم الحركة بالتفريق بين المعاني ؟ وإن استطعنا الوصول إلى الإعراب عن طريق الحركة في مكان ، فقد لا نستطيع ذلك في مكان آخر . ولذلك لا يجوز إهمال الحركة ودورها في الإعراب ولا أن نجعلها كل شيء (٣) .

فنحن نقول مثلاً : كرمت خالاً ، فتصلح خالاً أن تكون مميزاً أو حالاً ، ومع ذلك فالحركة واحدة ، ونقول : جاء زيد صباحاً ، وضرب زيد عمراً ، وصباحاً وعمراً منصوبان . ولهذا إعراب ، ولهذا إعراب ، فالحركة واحدة ومع ذلك يختلف الإعراب ، فإذا كانت الحركة للتفريق بين المعاني ، فيجب أن يكون الإعراب في الجملتين واحداً لأنهما منصوبان . ولكن الحقيقة تقول إن هذا ظرفٌ وهذا مفعول به ولذلك فإني أرى أن الحركة هنا علم المفعولية ( الإعراب العام ) أي أنها فرقت بين العمدة والفضلة ثم يأتي الإعراب الخاص الذي ينبع من المعنى .

ومثل ذلك "قام زيد" و "زيد قام" .

فزيدٌ في الأولى فاعل وفي الثانية مبتدأ والحركة واحدة .

فهنا لا تصلح الحركة للتفرقة بين المعاني لأنها واحدة ، والمعاني مختلفة ولم تُقل إن الإعراب واحدٌ رغم تشابه الحركة . ولذلك فأرى أن الحركة هنا علم الإسناد للعمدة ( إعراب عام ) وليس خاصاً .

ويمكن أن أسوق المثال التالي للتدليل على قدرة المعنى على الإعراب: قال تعالى: "ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحنه" ( يوسف ٣٥ ) وقد احتار النحاة بحثاً عن الفاعل للفعل ( بدا ) والمعنى يدلنا على أن الفاعل هو الجملة وإن جاء الفاعل على صورة الجملة . فالمعنى : بدا لهم سبحته . فالذي بدا هو السحن فهو الفاعل للفعل بدا ولكن

(١) خليل عناية - في نحو اللغة العربية وتركيبها ، ص ١٥٥

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٥٧

(٣) تمام حسان - البيان في روائع القرآن ، ص ١٩٨

سعي النحاة خلف الشكل جعلهم يقدرّون تقديرات مختلفة، والدليل على أن الجملة هي الفاعل أن هذه الآية تترتب من العام إلى الخاص هكذا :

|               |                         |                       |         |
|---------------|-------------------------|-----------------------|---------|
| بدا           | لهم                     | من بعد ما رأوا الآيات | ليسحّته |
| ( مبني عليه ) | عام ٢                   | عام ١                 | خاص     |
|               | ( بمعنى المفعول لأجله ) | ظرف                   | فاعل    |

فالفعل هو المبني عليه، ولهم (المفعول لأجله) ومن بعد ما رأوا الآيات (الظرف) و(ليسحّته) هو الفاعل (الخاص). والفاعل جاء على صورة الجملة لإفادة التحديد في السجّن ، بمعنى السجّن الطويل وقد جاء تأخير الفاعل من أجل اتصاله بما بعده ( حتى حين ) بالمتزلة ، ولو تقدم الفاعل لصارت الجملة هكذا :

ثم بدا ليسحّته من بعد ما رأوا الآيات لهم حتى حين. وأظن أن العدول عن الأصل هنا أفضل من مجيء الأصل .  
ولذلك فأرى أن الإعراب ينبغي أن ينبع من المعنى ، وقد بما قيل : الإعراب فرع المعنى وبما أن الألفاظ تابعة للمعاني والإعراب فرع المعنى "فعلى العرب أن لا يبدأ بتحليل الجملة إلا بعد أن يعرف معناها فيقوم بالإعراب في ضوء المعنى، أو يقوم بالإعراب لإبراز الجوانب الخفية من المعنى، إذ إن الإعراب وسيلة من وسائل المعنى وخدام من خدمه <sup>(١)</sup> .  
ومما يدل على أن الإعراب ينبع من المعنى ، أن الإعراب يتغير بتغير الرتبة ، والرتبة عنصر من عناصر المعنى ، وتغيرها يؤدي إلى تغير المعنى ، ونتيجة لتغير المعنى يتغير الإعراب ، فالإعراب تابع من المعنى ، ولهذا يتحول الإعراب من الخارج إلى الداخل أو من الشكل إلى المضمون .

ولذلك فمن أجل إعراب الجملة ، لا بد من فهم المعنى الدلالي العام للجملة ومن ثم الكشف عن العلاقات السياقية المعنوية بين المبني عليه والمبني . فلو أخذنا مثلاً : زيد جالس في الغرفة ، سنفهم منها أن هناك رجلاً اسمه زيد جالس في الغرفة ، والعلاقة بين زيد وجالس ، وبين جالس وشبه الجملة ، والعلاقة بين زيد وجالس هي علاقة الإسناد فزيد مبتدأ وجالس خبره ، والعلاقة بين جالس وشبه الجملة علاقة ظرفية مكانية فيكون إعراب شبه الجملة ظرفاً ، واسم الفاعل وفاعله بينهما علاقة إسناد ، ففاعل اسم الفاعل ضمير مستتر تقديره هو وهكذا فعن طريق التعليق والمتزلة يمكننا الوصول إلى الوظائف النحوية .

هنا وقد أشار ابن هشام في المغني - وهو بصدد حديثه عن الجهات التي يدخل الاعتراض على العرب من جهتها وإلى واجب العرب حيالها ووجوب مراعاتها ، إلى دور الرتبة في الإعراب ، ووجوب مراعاتها ، ومن هذا " إنجازهم لبعض معمولات الفعل وشبهه أن يتقدم كالأستفهام والشرط ، ولبعضها أن يتأخر ، إما لذاته كالفاعل ومشيئه ، أو لضعف الفعل كمفعول التعجب ، أو لعارض معنوي أو لفظي .... الخ <sup>(١)</sup> مما يدل دلالة واضحة على أن الموقع له تأثير في بيان الوظائف النحوية وتحديدتها .

### وتمثل دور الرتبة في الإعراب في الأمور التالية :

- أ- تمييز الوظائف النحوية      ب- التغيير والتأثير في الوظائف النحوية ويشمل :
- ١- تغيير المعاني النحوية      ٢- تعدد الوجوه الإعرابية      ٣- التعدد مع التفاضل
- ج- التقدير

#### أ- دور الرتبة في تمييز الوظائف النحوية :-

أما الدور التمييزي فتقوم به الرتبة " وخاصة المحفوظة ، حيث نستدل على المعنى النحوي من رتبة الكلمة داخل

التركيب " <sup>(٢)</sup> ويظهر ذلك في المسائل التالية :-

- (١) " اعتبار زيد فاعلاً في " قام زيدٌ لوقوعه بعد الفعل " <sup>(٣)</sup> لأن الفعل بحاجة إلى الفاعل .
- (٢) يجب الحكم بفاعلية المتقدم ومفعولية المتأخر عند فقدان العلامة الإعرابية ، وذلك لأن الفاعل يتقدم على المفعول بالرتبة فهو أقرب إلى الفعل من المفعول ، نحو أكرم موسى عيسى .
- (٣) يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل : إحداها أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو " الله ربنا " أو اختلفت نحو " زيدٌ الفاضلُ " " والفاضلُ زيدٌ " هذا هو المشهور ، وقيل : يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً ، وقيل المشتق خبر وإن تقدم نحو " القائمُ زيدٌ " .

(١) ابن هشام - المغني - ج ٢ ، ص ٥٨٩

(٢) مام حسان - البيان في روائع القرآن ، ص ٩١ وكذلك ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٧

(٣) المصدر نفسه - ص ٩١

والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف كزيد في المثال أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول: من القائم ؟ فتقول : زيد القائم، فإن علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ. (وقي رأي أن المتقدم هو المبتدأ بالمرئى والثاني متعلق به ، كما أن المعنى مختلف باختلاف الرتبة ) .

الثانية : أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء هما نحو " أفضل منك أفضلُ مني " ( فالأول هو المبتدأ و الثاني مطلوب له ) . من أجل أمن اللبس ، لأن المعنى يختلف بانعكاس الرتبة .

الثالثة : أن يكونا مختلفين تعريفاً وتنكيراً والأول هو المعرفة " كزيد قائم " وأما إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يسوغ الابتداء به فهو خبر اتفاقاً نحو " خَزُّ ثوبك " وَذَهَبَ حَائِمْكَ ، وإن كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور وأما سببونه فيجعل المبتدأ نحو " كم مالك " و " خير منك زيد " وحسبنا الله ووجهه أن الأصل عدم التقدم والتأخير وأنها شبيهان بمعرفتين تأخر الأخص منهما ، ويتجه عندي جواز الوجهين إعمالاً للدليلين ، ويشهد لابتدائية النكرة قوله تعالى ( فَإِنْ حَسِبَكَ اللَّهُ ) ( الانفال ٦٢ ) ( إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ ) ( آل عمران ٩٦ ) وقولهم " إن قريباً منك زيد " وقولهم " بحسبك زيد " والباء لا تدخل في الخير في الإيجاب " (١) فالمبتدأ الأول لأنه يتقدم بالرتبة على الخير .

(٤) " ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو " أبو حنيفة أبو يوسف " و " بنونا بنو أبنائنا " رعباً للمعنى ويضعف أن تقدّر الأول مبتدأ بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة ، لأن ذلك نادر الوقوع ومخالف للأصول ، اللهم إلا أن يقتضى المقام المبالغة ، والله أعلم " (٢) وذلك لأن المبتدأ يتقدم على الخير بالرتبة فتقدم عليه الخير بالرتبة خروجاً عن الأصل . " كما أن الإعراب فرع المعنى " (٣) والخبر متعلق بالمبتدأ " وهنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبداً ، وهي أن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولاً ولا كان الخير خيراً لأنه مذكور بعد المبتدأ بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى والخبر خيراً لأنه مُسند ومثبت به المعنى " (٤) .

(٥) كما يجب الحكم بحالية التقدم في قوله تعالى ( خَشَعُوا أَبْصَارَهُمْ فَيَخْرُجُونَ ) ( القمر ٧ ) و ( خَالاً كَرُمْتَ ) وليس تمييزاً ، لأن التمييز لا يتقدم على عامله على الأصح " (٥) فالإعراب هنا نابع من الرتبة .

(١) ابن هشام - المغني ، ص ٤٦٢

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٥٢ وانظر دلائل الإعجاز ص ٣٧١

(٣) خليل عمارة - في نحو اللغة العربية وتراكيبها ، ص ٨٥

(٤) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ١٨٩

(٥) ابن هشام - المغني - ج ٢ ، ص ٤٦٢



(٦) والاسم المشغول عنه يجب فيه الرفع إذا وقع بعده إلا نحو : ما زيدٌ إلا يضربه عمرو فلا يجوز في زيد وما وقع موقعه إلا السرفع لأن ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها ولا يفسر عاملاً فيه ، وكذلك إذا وقع بعده معلق والمراد بالمعلق الاستفهام، والنفي بما، "ولام" الابتداء والقسم نحو: "زيدٌ هل ضربته" و"عمرو كيف وجدته" و"خالدٌ ما لمسته" و"عمرو لَمَحِبُّهُ بِشْرٌ" والمحسنُ ليحزيته الله ، فلا يجوز في زيد وعمرو وخالد والمحسن وما وقع مواقعها إلا الرفع لأن ما بعد الاستفهام و"لامِي" الابتداء والقسم لا يعمل فيها ما قبلها ولا يفسر عاملاً فيه وكذلك ما وقع بعده حرف ناسخ للابتداء نحو: "زيدٌ إني أضربه" و"عمرو ليتني ألفاه" وكذا الواقع بعده "كم" الخيرية نحو "زيدٌ كم لقيته" فإنها أجريت بحرى الاستفهامية وكذا الواقع بعده التحضيض نحو "زيدٌ هلا ضربته" أو بعده العرض نحو "عمرو ألا تكرمه" أو بعده التمني نحو "العونُ على الخير ألا أجده" وكذلك إذا وقع بعد إذا المفاجأة نحو: "خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو" ولا يجوز عندي في زيد وما وقع موقعه إلا الرفع ، لأن العرب ألزمت إذا هذه ألا يليها إلا مبتدأ بعده خبر ، أو خبر بعده مبتدأ ، فمن نصب ما بعدها فقد استعمل ما لم تستعمل العرب في نثر ولا نظم <sup>(١)</sup> فسب وجوب الرفع أن ما قبل هذه الأدوات لا يكون متعلقاً بما بعدها . أو ليس مطلوباً لما بعدها وليس مطلوباً لفعل سابق محذوف يفسره المذكور بعده .

(٧) " والاسم المشغول عنه يجب فيه النصب إذا وقع الاسم بعدما يختص بالفعل كأدوات التحضيض ، نحو " هلا زيداً أكرمته " وأدوات الاستفهام غير الممزة نحو " هل زيداً رأيته " و"متى عمراً لقيته" وأدوات الشرط نحو "حيثما زيداً لقيته فأكرمه"<sup>(٢)</sup> وسبب النصب نابع من حاجة الأفعال إلى الأسماء المتقدمة (المشغول عنها) .

(٨) وتقول : إذا أرسلنا لهم قاضياً قضى بينهم بالعدل " فالجواب قضى ، فإذا جئت بالفاء كان الجزاء حيثما وضعتها فيه ، فإن قلت : إذا أرسلنا لهم قاضياً قضى بينهم فبالعدل ، كان الجواب " بالعدل " أي بالعدل كان حكمه أو فبالعدل فعلنا، وتقول : إذا أرسلنا لهم قاضياً قضى بينهم بالعدل ، أي إذا أرسلنا أحسداً ، فإننا أرسلنا قاضياً ، وكان قاضياً هو الجزاء وجملة قضى بينهم نعت له <sup>(٣)</sup> وهذا نتعرف على الوظيفة النحوية من موقع الفاء في الجملة .

(١) ابن مالك - شرح السهيل ، ج ٢ ، ص ٧٠

(٢) ابن هشام - أوضح المسالك ، ج ٢ ، ص ١٦١

(٣) فاضل السامرائي - معاني النحو ، ج ٤ ، ص ١٠٨ وكذلك تمام حسان - البيان في روائع القرآن ، ص ٥٨

## ب- التأثير في الوظائف النحوية : -

ينبع دور الرتبة التأثيري في الإعراب من تغير مواقع الكلمات داخل الجملة ، مما يؤدي إلى اختلاف العلاقات النحوية ، وبالتالي إلى تغير وتبدل الوظائف النحوية التي تؤديها الكلمات داخل التركيب ، وتأثير الرتبة في الإعراب يشمل : -

### ١- تغير المعاني النحوية: كغير الفاعل إلى مبتدأ والصفة إلى حال.. إلخ، وذلك كما في المسائل التالية :-

أ- إذا قلنا زيدٌ المنطلق ، فزيد مبتدأ مرفوع والمنطلق خبره ، ولكن إذا عكسنا الرتبة وقلنا المنطلق زيد ، فالمنطلق هو المبتدأ وزيد خبره .

فالمبتدأ بحاجة إلى الخبر وبينهما علاقة معنوية ، وبناءً على رتبة المعنى فالاسم المتقدم هو المبتدأ وما يليه خبره ففي الجملة الأولى تعلق المنطلق بزيد وفي الثانية تعلق زيد بالمنطلق .

ب- ومثل ذلك: "قام زيدٌ" و"زيدٌ قام" فزيدٌ في الجملة الأولى فاعل لأنه سبق بالفعل والفعل بحاجة إلى فاعل وبينهما علاقة احتياج وعدم استغناء ، وزيد في الجملة الثانية مبتدأ بناءً على منزلة المعنى وما بعده هو الخبر لأن المبتدأ بحاجة إلى الخبر وبينهما علاقة معنوية فزيد في الأولى تعلق بـ قام. وقام في الثانية تعلق بزيد .

ج- ومن ذلك أيضاً أنه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه عند جمهور العرب وذلك في حالة الاستثناء التام المنفي مثال ذلك : ما جاء إلا زيداً أحدٌ

فمن المعروف أن المستثنى في حالة الاستثناء التام المنفي يجوز نصبه وإتياءه، والنصب على

الاستثناء والإتياء على البذل ، وذلك كما في : ما جاء أحدٌ إلا زيداً أو زيدٌ

ولكن إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه على الاستثناء وامتنع البذل وذلك بسبب

منزلة المعنى لأن البذل لا يتقدم على المبدل منه فلم يبق إلا نصبه على الاستثناء وكل ذلك بسبب التعليل .

د- وقد يؤدي تغير المواقع إلى إلغاء العمل كما في "زيدٌ قائمٌ ظننتُ" حيث تأخرت ظننتُ فصارت

ملفية وكأنها غير موجودة حيث ضعفت العلاقة بين "ظننتُ" و"زيداً" كثيراً بسبب الفصل بينهما مما أدى

إلى ارتفاعه لأنه لم يتعلق بظننتُ أو ليس مطلوباً لها ( أو كما قال النحاة تعرّى من العوامل ) فصارت زيدٌ

مبتدأ ، وهذا المبتدأ بحاجة إلى خير مما أدى إلى ارتفاع قائم لأنه متعلق بالمبتدأ والمبتدأ بحاجة إليه فصارت  
الجملة :- زيد قائم ظننتُ

— وقد تؤدي الرتبة إلى التعليق ومثال ذلك كل الأدوات التي لها الصدارة حيث تمنع عمل ما  
بعدها فيما قبلها وتمنع عمل ما قبلها فيما بعدها وذلك لأن هذه الألفاظ تعتبر بداية للجملة التي تقع في أولها  
مثال ذلك :- علمتُ لزيد قائم .

حيث منعت لام الابتداء "علمت" من العمل في المبتدأ والخبر وهذا لم يتعلق المبتدأ والخبر بـ علمتُ  
ولا يجوز أن تقول زيدا كم مرة ضربت فلا بد من ارتفاعه واتصال الفعل بالضمير لأن كم تمنع عمل ما  
بعدها فيما قبلها (أي لم يعد زيدا) متعلقاً بضربتُ فلا بد من انشغال الفعل بالضمير وكل ذلك بسبب  
صدارة كم ولام الابتداء، ولكن يمكن أن نقول: كم مرة ضربت زيدا والأصل ضربت زيدا كم مرة. ولكن  
تقدمت كم بسبب الصدارة ولحققتها مرة لأنها تقدم برتبة المعنى حيث هي تميز لكم ورتبته محفوفة بسبب  
العلاقة المعنوية بينهما فصارت الجملة كم مرة ضربت زيدا وفي هذه الجملة خروج عن الأصل وصارت تسير  
من العام إلى الخاص إلى العام .

يقول ابن هشام " للام الابتداء الصلوية ولهذا علقت العامل في " علمتُ لزيد منطلق " ومنعت من  
النصب على الاشتغال في نحو زيد لأننا أكرمته " ومن أن يتقدم عليها الخبر في نحو لزيد قائم " والمبتدأ في نحو لقائم  
زيد " ومثل لام الابتداء لام القسم في قول " الشاعر ليبد بن ربيعة <sup>(١)</sup> :

ولقد علمتُ لتأتين مني  
إن المنايا لا تطيش سهامها

ومما النافية نحو : " لقد علمت ما هؤلاء ينطقون " ( الأنبياء ٦٥ ) و " لا " و " إن " النافيتان في جواب

قسم ملفوظ به أو مقدر نحو " علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو " و " علمتُ إن زيد لقائم " .

والاستفهام له صورتان إحداهما: أن يعترض حرف الاستفهام بين الفاعل والجملة نحو " وإن أدري أقرب أم

بعيد ما توعدون " ( الأنبياء ١٠٩ ) والثانية : أن يكون في الجملة اسم استفهام، عمدة كان نحو " لنعلم أي

الحزبين أحصى" (الكهف ١٢)، أو فضلة نحو "وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون" (الشعراء ٢٢٧) <sup>(١)</sup> .  
 و- ومن تأثير الرتبة في الإعراب أن إذن تنصب المضارع بشرط تصديرها واستقبالها واتصالهما أو انفصالهما بالقسم أو بلا النافية يقال: آتيتك فتقول "إذن أكرمك" ولو قلت: أنا إذا قلت "أكرمك" بالرفع لفوات التصدير <sup>(٢)</sup> . "لأن الفعل الذي بعدها معتمد على ما قبلها، ولم يعد مبنى الكلام عليها بل إنما بتوسطها تقع فصلاً بين كلامين أحدهما معتمد على الآخر فكأنهما فصلت بين المتلازمين" <sup>(٣)</sup> .

وإذا وقعت إذن بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان نحو " (وإذن لا يلبثون خلافك إلا قليلاً) (الإسراء ٧٦) (فإذن لا يؤتون الناس نقيراً) (النساء ٥٣) وقرئ شاذاً بالنصب فيهما ، والتحقيق أنه إذا قيل " إن تزري أزرك وإذن أحسن إليك فإن قدرت العطف على الجواب حزمت وبطل عمل إذن لوقوعها حشواً وعلى الجملتين جميعاً جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لأن ما بعدها مستأنف أو لأن المعطوف على الأول أول ومثل ذلك " زيد يقوم وإذن أحسن إليه " إن عطفت على الفعلية رفعت أو على الاسمية فالمنهيان <sup>(٤)</sup> .

ز- ومن تأثير الرتبة في الإعراب : " نحو كرمت خالاً " فإن خالاً يحتمل التمييز والمعنى كرم خالاًك ويحتمل الحالية " أي كرمت في حال كونك خالاً ، فإن قدمت فقلت : خالاً كرمت وجب كونه خالاً والمعنى أنه كرم حال كونه خالاً " <sup>(٥)</sup> وفي رأيي أن التمييز الذي يتمتع بتقديمه على المميز هو تمييز العدد و المقادير والصفة المشبهة وذلك لأن تمييزها مرتبط بها معنوياً أو كما يقول النحاة إن التمييز يرفع الإهام عن اسم سابق عليه ، أي أن التعليق واجب بين المميز والمميز ، فلا يتقدم التفسير على المفسر . أما إذا كان التمييز غير ذلك فهو مبني على الفعل ورتبته غير محفوظة ومن الممكن أن يتقدم بالترتبة عدولاً عن الأصل <sup>(٦)</sup> .

(١) ابن هشام - أوضح المسالك ، ج ٢ ، ص ٦٢

(٢) ابن هشام - المغني - ج ١ ، ص ٢١

(٣) ابن السراج - الأصول في النحو ، ج ٢ ، ص ١٤٨ - ١٤٩ وكذلك حصة الرشد ، الوجوب في النحو ، ص ١١١

(٤) ابن هشام - المغني - ص ٢٢ .

(٥) فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ٥٦

(٦) وانظر الأصول في النحو ، ج ٢ ، ص ٢٢٢ وما بعدها ففيه آراء النحاة حول هذه المسألة .

ح- كما لا يُقدم خبر المشبهات بليس على اسمها مع بقاء عملها إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً  
فلا يُقال في : "ما محمدٌ حاضراً" "ما حاضراً محمدٌ" <sup>(١)</sup> وقد تعلق محمد باسم الفاعل فصار فاعلاً له سد  
مسد الخبر ويمكن أن يكون "محمدٌ" مبتدأ مؤخرًا وما قبله خبراً مقدماً ، وسبب الإلغاء "أن هذه الحروف لا  
تعلق لها بالمفردات " <sup>(٢)</sup> أي ألها تطلب الجملة وليس المفرد .

ط- كما لا يقدم خبر لا النافية للجنس على اسمها مع بقاء عملها ، فلا يُقال في "لا ريب فيه" "لا فيه  
ريب" فإن قدم الخبر بطل عملها <sup>(٣)</sup> لأن شبه الجملة في الثانية تصبح متعلقة بالمبتدأ المؤخر . "و" "لا" في  
الأولى عاملة لأنها تنفي جنس الريب عنه كلية وفي الثانية غير عاملة لأن القصد التفضيل له على غيره أي  
ليس فيه ما في غيره من الريب " <sup>(٤)</sup> وفي الجملة الأولى ارتبط الريب بالنفي وتسلط عليه وارتبطت شبه الجملة  
بالريب أما في الثانية : تعلق شبه الجملة بالنفي وتعلق الخبر المخدوف بالمبتدأ المؤخر ، وتم إهمال لا ،  
لأن "لا" تركبت مع فيها فأصبحتا كالكلمة الواحدة ، ولذلك لا يصح الفصل بينهما ، فإن فصلت بينهما  
وجب إهمالها وتكرارها وتخلّف التنصيص على الجنس كقوله تعالى : "لا فيها غولٌ" (الصافات ٤٧) <sup>(٥)</sup> .

ي- والصفة ( النكرة ) إذا تقدمت صارت حالاً ، وذلك كما في الحديث الشريف :  
" ما من الناس أحدٌ آمنٌ علينا " ، أحد : اسم ما ومن الناس : وصف لأحد في الأصل ، قدم فصار حالاً ،  
وأمنٌ : منصوب خبر ما ، ويجوز رفعه على لغة بني تميم ، ومثلها : من سنٌ خيراً فاستنٌ به كان له أجره وفي  
أجورٍ من يتبعه غير متقصٍ من أجورهم شيئاً " من أجورهم صفة قدمت فصارت حالاً " <sup>(٦)</sup> ورأى أن ذلك  
محصورٌ في الصفة النكرة . وقد تم التغيير لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف مع بقائها صفة ، لأن منزلة  
التابع بعد المتبوع .

ي أ - ونقول : زيداً ضربته وضربته زيداً

(١) فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ٥٦ .

(٢) حصة الرشود ، الوجوب في النحو ، ص ١٠٨ ، ١٠٩ .

(٣) فاضل السامرائي ، الجملة العربية ، ص ٦٨ .

(٤) فاضل السامرائي - معاني النحو ، ج ١ ، ص ١٥٦ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٣٦٨ .

(٦) العكبري - إعراب الحديث النبوي ، ص ١٧٥ .

و" زیداً" في الجملة الأولى مفعول به لفعل مخوف يفسره المذكور بعده ، وذلك لأن الفعل الذي بعده اشغل بضميره ، فلم يعد " زیداً" مطلوباً له ( أو متعلقاً به ) بل هو مطلوب لفعل مخوفاً وجوباً يفسره ما بعده لأن المفسر والمفسر لا يجتمعان .

و " زیداً" في الثانية بدل من الضمير<sup>(١)</sup> لأنه هو المخصوص بالحكم والضمير مذكور توطئة له ، كما أن المبدل منه يتقدم على البدل بالترتلة . وبما أن الضمير مفعول به للفعل ضرب فلم يتعلّق الاسم بالفعل وإنما صارت العلاقة بين الضمير والاسم علاقة البدلية ، والمبدل منه يتقدم على البدل .

ي ب - ونقول أيضاً : أعرف كيف حدث هذا ، و : أعرف هذا كيف حدث و "كيف" في الجملة الأولى مفعول به وكيف في الجملة الثانية بدل<sup>(٢)</sup> وكل ذلك بسبب مترلة المعنى فأعرف فعل يطلب فاعلاً ومفعولاً في الأولى وفي الثانية أخذ فاعلاً ومفعولاً وما بعد المفعول متعلق بالمفعول .

ي ج - " وقد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولاً به ، وحينئذ يسوغ أن يُضمَر مستغنياً عن لفظ "في" كقولك: "يَوْمُ الجمعة صمته" <sup>(٣)</sup> وقد تحوّل الظرفُ إلى مبتدأ بمترلة المعنى وضميره مفعول به .

ي د- وفرق في الإعراب بين : عبدُ الله فيها قائماً و عبدُ الله قائمٌ فيها ، فالجملة الأولى مبتدأ وخبر وحال والثانية مبتدأ وخبر وظرف " وهنا ينبغي ملاحظة الحركة التبادلية بين المواقع ، فـ " فيها " على الإعراب الأول عاملة النصب في قائم وقائم متعلق بها ، وقائم على الإعراب الثاني نصبت فيها على الظرفية وفيها متعلق بها ( بقائم ) كما يلاحظ أن "فيها" على الإعراب الأول، عملت عمل الفعل لأنها نصبت الحال أما " فيها" على الإعراب الثاني فلم تعمل عمل الأفعال وهنا معنى قول سيبويه : وإن شئت ألغيت فيها، فهي الآن معمولة للخبر لا عاملة<sup>(٤)</sup> وكل ذلك عائد إلى مترلة المعنى وتدوير الرتبة بين الخاص والعام .

ي هـ - والأصل في " فيها قائماً رجلٌ " ، " فيها رجلٌ قائمٌ " ، وإذا كان كذلك ، فالأصل أن يجري قائمٌ نعتاً على رجل وإن كان النصبُ جائزاً ، فالنعت أقوى ، وقال سيبويه : إنما كان النصبُ بعيداً هنا من قبل

(١) ابن مالك - شرح التسهيل ، ج ٢ ، ص ٦٨

(٢) محام حسان - اللغة العربية ، ص ٢٠٩

(٣) ممدوح الرمالي - العربية والوحدات النحوية ، ص ٢٤٥

(٤) محمود شرف الدين - الفعليات ، ص ٢٩٧

أن هذا يكون من صفة الأول ، فكهروا أن يجعلوه حالاً ، كما كرهوا أن يجعلوا الطويل والأخ حالاً حين قالوا : هذا زيدٌ الطويلُ و"هذا عمرو أخوك" فالزموا صفة النكرة النكرة ، كما ألزموا صفة المعرفة المعرفة ، وأرادوا أن يجعلوا حال النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها " يريد بحال النكرة وحال المعرفة حكمها ، أي حملوا حكم النكرة على حكم المعرفة في الامتناع من نقل صفتها إلى الحال . وقال ابن السراج " إنما ضَعُفَ الحال هنا ، لأن الحال خبر ، وحمل الصفة على الصفة أقرب من حملها على الخبر " فلما أرادوا أن ينصبوا "القائم" على الحال على غير ضعفٍ نقلوه إلى موضعٍ لا يجري فيه على موصوفه فقالوا : هذا قائماً رجلاً وفيها قائماً رجلاً ، إذ لا يصح في النعت أن يجري على منوعته وهو متقدم عليه ، لأن من شرط جريانه التأخير عن الموصوف ، ولا يختص هذا الحكم بتقديمه على صاحبه وحده ، بل ينصب إذا تقدم صدر الكلام حيث يجوز ذلك ، كقولك : ضاحكاً جائعاً رجلاً ، وقائماً رأيت رجلاً " (١) .

ي و - كما يظهر تأثير الرتبة على الإعراب في قول ابن جني : المصدر إذا وصف لا يعمل ، فلا تقول : "عجبت من ضربك الشديدِ عمراً" إلا أن تؤخر الصفة عن المفعول ألا تراك لو قلت : "عجبت من ضربك الشديدِ عمراً" لم يميز لأنك وصفت المصدر وقد بقيت منه بقية فكان ذلك فصلاً بين الموصول وصلته بصفته ، وصحتها أن تقول : "عجبت من ضربك الشديدِ عمراً" لأنه مفعول الضرب وتنصبُ عمراً بدلاً من الشديد كقولك مررت بالظريف عمرو فإن أردت أن تصف المصدر بعد إعمالك إياه قلت : "عجبت من ضربك الشديدِ عمراً الضعيف ، أي عجبت من أن ضربت هذا الشديد ضرباً ضعيفاً" (٢) .

وهذا المثال يؤكد حاجة المصدر إلى الصلة بسبب العلاقة المعنوية بين الموصول وصلته ، وحاجته له أشد من حاجته للصفة لأن الصلة تتم المعنى . ولكن نصب (الشديد) جعلها هي الصلة وليست الصفة و (عمراً) البديل ثم جاءت بعد ذلك الصفة للمصدر وهي (الضعيف) وتقدم الصفة أدى إلى الإهمال وتأخيرها إلى الإعمال ويرى عمود شرف الدين أن تقدم المفعول تغليباً لجانب الفعلية وتقدم الصفة تغليباً لجانب

(١) الشاطبي - المقاصد الشافية ، ج ٢ ، ص ٣٢-٣٣

(٢) ابن جني - الخصائص ، ج ٣ ، ص ٢٥٨ وكذلك التبيان في إعراب القرآن ، ج ١ ، ص ٢٨٦

الاسمية في المصدر<sup>(١)</sup>. وفي رأيي أن الأصل تقدم المفعول برتبة المعنى ، وتقدم الصفة عدول عن الأصل ، لأن حاجة المصدر إلى المفعول أشد من حاجته إلى الصفة .

## ٢) التعدد الإعرابي : - ( تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد )<sup>(٢)</sup>

وقد لا يقتصر دور الرتبة على مجرد التغير في المعاني النحوية ، وإنما قد يؤدي بالإضافة إلى ذلك إلى تعدد الوجوه الإعرابية للكلمة داخل التركيب ، وكل ذلك جائز ولا تفاضل بين الوجوه الإعرابية ، كما في المسائل التالية : -

أ- زيدٌ نعمَ الرجل ونعمَ الرجلُ زيدٌ

و " زيدٌ " في الجملة الأولى مبتدأ لا غير ونعم الرجل خبره ، أما في الجملة الثانية فيجوز أن يكون زيدٌ مبتدأ مؤخرًا وما قبله خبره ويجوز أن يكون " زيدٌ " خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هو<sup>(٣)</sup> وكل هذه الأعراب ناتجة عن مترلة المعنى كما ترى .

ب- وإعراب : أزيدٌ قائمٌ ؟ يختلف عن إعراب : أقائم زيد ؟

فالأولى مبتدأ وخبر بمترلة المعنى ، والثانية يجوز أن يكون فيها " قائمٌ " خبراً مقدماً ( متعلقاً بزيد ) وزيدٌ " مبتدأ مؤخر ، ويجوز أن تعرب قائمٌ مبتدأ وزيد فاعل سدّ مسدّ الخبر ( متعلقاً بقائم )<sup>(٤)</sup> وكل ذلك ناتج عن التعليق واختلافه .

ج- شرط المبتدأ إذا كان وصفاً أن يتقدم فلو تأخر نحو : " أخواك خارجٌ أبوهما " لم يكن من الوصف الذي يعني مرفوعه عن خبر المبتدأ ، والمرفوع بهذا الوصف مغني عن الخبر ، واحتراز من نحو أقائم أبوه زيد فالفاعل فيه غير مغني عن الخبر فزيد مبتدأ وقائم خبر مقدم وأبوه مرفوع به وأجاز ابن مالك أن يكون قائم مبتدأ وأبوه مرفوع به وزيد خبر قائم وهذا المرفوع بالوصف ، كما ذكرنا مغني عن الخبر وذهب بعض النحويين إلى أن خبر هذا الوصف محذوف ، ولما قام هذا الوصف مقام الفعل لم يميز تصغيره ولا وصفه ولا

(١) محمود شرف الدين - الفعليات ، ص ٩١

(٢) ممام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٨٠

(٣) ابن هشام - المغني ، ج ٢ ، ص ٦٠٢

(٤) السهيلي - نتائج الفكر ، ص ٤٢٥



تعريفه، لا نقول : القائم أخواك ولا يجوز تثنيته ولا جمعه <sup>(١)</sup> لأن الفعل لا يُعرَّف ، ولا يثنى ولا يجمع إذا تقدم على الفاعل واختلاف الإعراب نابع من المترلة أو التعليق .

د- إذا عطفت على الخير ( خير ما ) بحرف لا يوجب نحو : " ما زيد قائماً ولا قاعداً " جاز في قاعد وجهان أحدهما نصبه عطفاً على الخير والآخر رفعه على إضمار "هو" وإن ولي الوصف أجنبي حاز مع ليس نصبه فنقول : ليس زيد ذاهباً ولا مقيماً عمرو إلا عند أولئك القدماء بل يجب عندهم الرفع . وإذا نصبت كان الوصف معطوفاً على الخير والأجنبي معطوفاً على اسم ليس وإذا رفعت الوصف فعلى وجهين : رفعه حين ولسيه السبي وقد سمع الجر فيه نحو " ليس زيد بقاتم ولا ذاهب بكر " وذلك إذا جر خبر ليس بالباء وخرج ذلك على حذف الحرف للدلالة ما قبله عليه لا على أنه مما ناب فيه الحرف مناب عاملين فإن وليه في " ما " تعين رفعه نحو ما زيد قائماً ولا ذاهب عمرو ، فإن تأخر الوصف عن الأجنبي وحرف العطف موجب رفعت فقلت : " ما زيد قائماً بل عمرو خارج " أو غير موجب والخبر مرفوع رفعت فقلت : " ما زيد قائم ولا عمرو خارج " ، أو منصوب ، فأجمعوا على الرفع نحو ما زيد قائماً ولا عمرو ذاهباً <sup>(٢)</sup> وذلك بسبب اختلاف العلاقات بين أركان الجملة ، فالنصب على العطف والرفع على أنه مطلوب للمبتدأ أو فاعل لاسم الفاعل .

هـ- وتختص " عسى " و " اخلولق " و " أو شك " بجواز إسنادهن إلى " أن يفعل " مستغنى به عن الخير ، نحو " عسى أن تكرهوا شيئاً " ( البقرة ٢١٦ ) وينبغي على هذا فرعان : أحدهما : أنه إذا تقدم على إحداهن اسم هو المسند إليه في المعنى وتأخر عنها أن والفعل نحو : " زيد عسى أن يقوم " جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم فتكون مسندة إلى " أن والفعل " مستغنى بهما عن الخير . وجاز تقديرها مسندة إلى الضمير ، وتكون " أن والفعل " في موضع نصب على الخير ( متعلقة بعسى ) وتكون جملة ( عسى ) متعلقة بزيد ( خير ) .

الثاني : أنه إذا ولي إحداهن أن والفعل وتأخر عنهما اسم هو المسند إليه في المعنى نحو : " عسى أن يقوم زيد " جاز في ذلك الفعل أن يقدر خالياً من الضمير فيكون مسنداً إلى ذلك الاسم ، وعسى مسندة إلى " أن والفعل " مستغنى بهما عن الخير ، وأن يقدر متحلاً لضمير ذلك الاسم فيكون الاسم مرفوعاً بعسى

(١) أبو حيان - ارتشاف الضرب ، ج ٣ ، ص ١٠٨١

(٢) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ١٢٠٤

### ٣- التفاضل الإعرابي :

ولا يتوقف دور الرتبة على مجرد التغير في المعاني النحوية أو تعددها ، بل قد يتعدى تأثيرها إلى تعدد

الوجوه الإعرابية وتفاضلها فيما بينها فمن ذلك مثلاً :

أ- إذا توسط المضارع المقرون بالفاء أو بالواو بين جملي الشرط والجزاء ، فالوجه المجزئ لأنه

أقرب إلى المجزوم قبله فهو معطوف على ما قبله ومرتبطة به لأنه جزء من الشرط وهناك مشكلة .

ويجوز النصب مثال ذلك قول الشاعر <sup>(١)</sup> :

" ومن يقترب منا ويضع نُؤوه " و " إن تعف أحاك فتغضبهُ لا أكلمك "

فالمجزئ على العطف والنصب على المعية مع الواو وعلى السببية مع الفاء أما إذا انقضت الجمعتان ثم

جئت بمضارع مقرون بالفاء أو الواو فلك جزمه ، ورفع على الاستئناف ، ونصبه بأن مضمرة .

فقد قال تعالى : ( من يضل الله فلا هادي له ويترهم ) (الأعراف ١٨٦) فقد

قُرئت بالحركات الثلاث ومثله قوله تعالى: "وإن تبدلوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر"

لمن يشاء(البقرة ٢٨٤).

وغو : إن تكرم سالماً أكرمك وأساعدك ومعنى الاستئناف أنك تساعده سواء فعل ذلك أم

لا ، ومعنى الجزم أنك تساعده إن أكرم سالماً ، ومعنى الرفع أنك تساعده على كل حال

ولست مساعدتك له مرتبطة بالشرط <sup>(٢)</sup> .

"وتقول : إن تقم وتحسن (وأظنها وتحسن) أنك تريد أن تجمع مع قيامك إحساناً أنك ، وكذلك :

إن تقم تحسن (وأظنها وتحسن) لأنه ذكر بعدها النصب ولم يذكر الرفع ( أنك ، تريد: إن تقم محسناً ولم ترد

إن تقم وإن تحسن أنك ، وهذا النصب يسميه الكوفيون الصرف ، لأنهم صرفوه على (عن) معنى النسق إلى

معنى غيره. وكذلك في الجواب : تقول : إن تقم أنك وأحسن إليك وإن تقم أنك فأحسن إليك <sup>(٣)</sup>"

(١) لم أعر على قاتل هذا البيت ، وانظر إميل بديع يعقوب - المعجم المفصل في شواهد النحر الشعرية ، ج ٢ ، ص ٨٢٨

(٢) ابن هشام - أوضح المسالك ، ج ٢ ، ص ٢٦٠ وكذلك فاضل السامرائي - معاني النحر ، ج ٤ ، ص ١١٧-١١٨

(٣) ابن السراج - الأصول في النحر ، ج ٢ ، ص ١٨٨-١٨٩

ب- وإذا تأخرت صفة المستثنى منه على المستثنى ، فلا يترجح النصب على الاستثناء والذي يترجح هو الاتباع <sup>(١)</sup>  
 مثال ذلك : ما فيها رجل إلا أخوك صالح " لأن النصب يفصل بين الموصوف والصفة وتصبح الصفة وكأنها خارج  
 الجملة لذلك يترجح البدل هكذا

|              |                |              |         |         |       |
|--------------|----------------|--------------|---------|---------|-------|
| ما           | فيها           | رجلٌ         | إلا     | أخوك    | صالحٌ |
|              |                | ( مبدل منه ) |         | ( بدل ) |       |
| فيها         |                | رجل          |         | أخوك    | صالحٌ |
| ( خبر مقدم ) | ( مبتدأ مؤخر ) | ( مبدل منه ) | ( بدل ) | ( صفة ) |       |

فأخوك متعلق بـ ( رجل )

وذلك لأن المعاني تترتب بالرتبة . وهذا يؤكد " أن ما يتسم به المعنى الوظيفي للمبنى الواحد من  
 التعدد والاحتمال يجعل الناظر في النص يسعى دائماً وراء القرائن اللفظية والمعنوية والحالية ليرى أي المعاني  
 المتعددة لهذا المبنى هو المقصود ، ومن هنا نرى التفاضل بين المعربين للجملة الواحدة " <sup>(٢)</sup>

ج- وإذا عطفت على المستثنى المقدم المنصوب اسماً نصبت نحو : قام إلّا زيداً وعمراً القوم ، ولا  
 يجوز غير النصب (لأنه مُلبس) ، فإن أخرت المعطوف بعد المستثنى منه فالمختار النصب نحو : قام  
 إلّا زيداً القوم وعمراً ويجوز أن يرفع حملاً على المعنى فنقول : قام إلّا زيداً القوم وعمرو لأن معنى  
 الاستثناء لم يقم زيد <sup>(٣)</sup> فكأننا عطفتنا فاعلاً على فاعل .

د- " ويقول ابن مالك : وغير نصبٍ سابقٍ في النفي قد / يأتي ولكن نصبه اختر إن ورد  
 يعني أن المستثنى إذا كان سابقاً على المستثنى منه فلا يخلو أن يكون في النفي أو في الإيجاب ، فإن كان في  
 الإيجاب فليس إلّا النصب على الاستثناء وإن كان في النفي فقد أجاز هنا فيه وجهين : أحدهما : وهو  
 غير المختار أن يُعرب بإعراب المستثنى منه رفعاً أو نصباً أو جرّاً فنقول : ما قام إلّا زيداً أحدٌ ،  
 وما رأيتُ إلّا زيداً أحدًا ، وما مررتُ إلّا بزيدٍ أحدٍ ، ويكون الثاني بدلاً من الأول ، وهو

(١) ابن هشام - أوضح المسالك ، ج ٢ ، ص ٢٦٠

(٢) تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٨٠-١٨١

(٣) أبو حيان - ارتشاف الضمير ، ج ٣ ، ص ١٥١٩

المتقدم الذكر إذا ما تأخر ، وأتى الناظم في هذا الوجه بقد ، فقال " قد يأتي " أي قد يأتي قليلاً غير  
النصب ، وهو الإتيان في المستثنى السابق إذ ليس بكثير في كلام العرب ، قال سيويه : وحديثا يونس أن  
بعض العرب الموثوق بهم يقولون : مالي إلا أبوك أحد ، فيجعلون أحداً بدلاً ، كما قالوا : ما مررت بمثله  
أحد فجعلوه بدلاً " وإنما كان غير مختار لأنهم كرهوا أن يدلوا الأكثر من الأقل إذ كان البدل على  
خلاف ذلك ، لأنه لا يوجد بدل كل من بعض . وفسره ابن الضائع بأن الأصل في الاستثناء أن يأتي  
بعد المستثنى منه ، فحده إذاً أن يكون بدلاً لا مبدلاً منه ، لأن البدل ثان عن المبدل منه ، فلذلك لم  
يجز ما أتاني إلا زيداً أحد على أن يكون أحد بدلاً من إلا زيد ، فإنه في تقدير ما أتاني إلا زيد ،  
ما أتاني أحد ، فلما لم يكن حده كذلك ولم يمكن مع التقدم أن يكون بدلاً حملوه على وجه قد  
يجوز فيه وهو مؤخر وهو النصب . والوجه الثاني : وهو المختار النصب مع الاستثناء ووجه ذلك  
كما تقدم من الخروج على قبح البدل ، كما فعلوا في نحو فيها قائماً رجلاً ، لما لم يحسن أن يجري  
قائم على رجل مع تقديمه ولا رجلاً على قائم نصبوه على الحال قال سيويه : لما لم يكن  
وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى كما أنهم حيث استقبحوا أن  
يكون الاسم صفة في قولهم : فيها قائماً رجلاً حملوه على وجه قد يجوز لو أخرت الصفة — يعني  
النصب على الحال وكان هذا أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه<sup>(١)</sup> .

(هـ) "ويقول ابن مالك:

ودون تفرغ مع التقدم نصب الجميع احكم به والتزم .

يعني إذا تقدمت المستثنى على المستثنى منه وذلك مع عدم التفرغ ، إذ هناك يتصور التقدم ، فلا  
بد من نصبها كلها فتقول : ما جاءني إلا زيداً إلا عمراً أحد ، ولا يجوز الرفع في واحد منها كما جاز في  
قولك : ما جاءني إلا زيداً أحد ، لأن البدل لا يصح كما لو تأخرت المستثنى لأن المستثنى منه لا يكون  
بدلاً من المستثنى قال سيويه "وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تدخل فيه الآخر " يعني أنك لم  
ترد أن يكون الأول مستثنى منه والثاني مستثنى ، وإنما هما معاً مستثنيان من المتروك ، والبدل إنما يكون حيث

(١) الشاطبي - انقاصد الشافية ، ج ١ ، ص ٣٦٧-٣٧١ وكذلك ابن الصراح - الأصول في النحو ، ج ١ ، ص ٢٨٣ .

يوجد مُدخل ومُخرج وذلك معلوم هنا فامتنع الرفع ، فلذلك قال الناظم "نصب الجميع احكم به" وأكدّه بقوله : والتزم ، ولا تعداه إلى غيره ويريد النصب على الاستثناء لا النصب مطلقاً .

وانصب لتأخيرٍ وجيء بواحدٍ منها كما لو كان دون زائدٍ  
كلم يُفَوِّا إلّا امرؤٌ إلّا عليٌّ وحكهما في القصدِ حُكْمُ الأول

قوله : وانصب لتأخيرٍ " أراد النصب على الاستثناء ، ومعنى الكلام أن تلك المستثنيات إذا تأخرت عن المستثنى منه فالنصب أيضاً لازم فيها إلّا في واحدٍ منها ، أي واحدٍ كان فإن حكمه في جواز النصب أو الإتياع كما لو كان وحده دون استثناء آخر ، فتقول : " ما أتاني أحدٌ إلّا زيدٌ إلّا عمراً " برفع زيد على البديل وهو المختار " وما أتاني أحدٌ إلّا زيداً إلّا عمراً : بنصبهما معاً على غير المختار <sup>(١)</sup> .

و- وإذا توسط المستثنى بين المستثنى منه وصفته نحو : ما فيها أحدٌ إلّا زيدٌ خير من عمرو فالإتياع عند سيبويه والمبرد أولى من النصب ، ومنه المازني عكس ذلك ، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه لأن الصفة فضلة فلا اعتداد بالمقدم عليها ولأن المستثنى في نحو : " ما جاء أحدٌ إلّا زيدٌ " إنما رجع إتياعه على نصبه لأنه إذا أتبع تشاكل مع ما قبله لفظاً ولم يختلف المعنى فإذا أتبع وبعده صفة متبعة ، شاكل ما قبله ما بعده فكان إتياعه متوسطاً أولى من إتياعه غير متوسط <sup>(٢)</sup> .

ويرى أبو حيان أن المستثنى يجوز فيه النصب على الاستثناء والإتياع على البديل . وقد مثل سيبويه هذا بنصب صديقي على الحال <sup>(٣)</sup> فالرفع على النعت والنصب على الحال . ونصب زيدٍ على الاستثناء وإتياعه على البديل .

ز- وإذا توسط الفعل (ظنّ) بين جزئي الجملة الاسمية جاز الأعمال وجاز الإلغاء والإعمال أفضل

من الإهمال مثال ذلك : زيداً ظننتُ قائماً      و      زيدٌ ظننتُ قائماً  
(إعمال)      (إلغاء)

(١) الشاطبي - المقاصد الشافية ، ج ١ ، ص ٢٨٥

(٢) ابن مالك - شرح التسهيل ، ج ٢ ، ص ٢٠٦

(٣) أبو حيان - ارتشاف الضرب ، ج ٣ ، ص ١٥٠٩

والإعمال أفضل من الإهمال حتى لا تفصل بين المبتدأ وخبره ، لأن المبتدأ يطلب الخبر بقوة أكبر من طلبه للفواصل بينهما ، كما أن زيدا وإن تقدم فما زال مبنياً على الفعل الذي بعده ومطلوباً له ، فالعلاقة المعنوية ما زالت قائمة فهو متقدم على نية التأخير .

أما في المثال الثاني فزيد مبتدأ ويجب أن يليه الخبر برتبة المعنى ، وتقدم ظننتُ عليه جعل العلاقة بين المبتدأ وظننتُ ، والعلاقة بينهما متفية ، لأن الخبر أقرب إلى المبتدأ منها . كما صارت العلاقة كذلك بين ظننتُ وقائم ولا علاقة بينهما ، ولذلك فضل النحاة الإعمال على الإهمال بسبب الفصل بين المبتدأ والخبر .

ح — وإذا تقدم على الاستفهام أحد المفعولين لعلمتُ نحو : علمتُ زيدا أبو من هو "اختر نصبه لأن العامل متسلط عليه ( أي أنه متعلق بالمبنى عليه وهذا المفعول أصبح خارج جملة الاستفهام فصار مطلوباً لما قبله ) ويموز رفعه لأنه والذي بعد الاستفهام شيء واحد في المعنى فكأنه في حيز الاستفهام والاستفهام مشتمل عليه (متعلقاً بالاستفهام) ولو كان الاسم المتقدم على الاستفهام بعد "أرأيت" بمعنى أخبرني تعين نصبه .

نحو : أرأيت زيدا أبو مَنْ هو ؟ لأنه بمعنى ما لا يُعلق <sup>(١)</sup> وهو بحاجة إلى ما بعده بفضل العلاقة المعنوية بينهما ولذلك تعلق المفعول بالفعل .

ط — " والأصل في الاسم المشغول عنه أن يجوز فيه وجهان : أحدهما راجح لسلامته من التقدير وهو الرفع بالابتداء ، فما بعده في موضع رفع على الخبرية ، وجملة الكلام حينئذ اسمية ، والثاني مرجوح لاحتياجه إلى التقدير وهو النصب ، فإنه بفعل موافق للفعل المذكور محذوف وجوباً ، فما بعده لا محل له ، لأنه مفسر ، وجملة الكلام حينئذ فعلياً <sup>(٢)</sup> .

ي — وقد يترجح في الاسم المشغول عنه النصب كأن يجاب به استفهام بمفعول ما يليه أو بمضاف إليه مفعول ما يليه ، فالأول كقولك : زيدا ضربته ، في جواب من قال : أيهم ضربت ؟ والثاني في كقولك : ثوب زيد لبسته ، في جواب من قال : ثوب أيهم لبست ؟ ( وذلك لأن المفعول متعلق بفعل محذوف يفسره المذكور ) ومنها أن يلي الاسم السابق فعل أمر أو نهي أو دعاء كقولك : زيدا زره وعمراً لا تقرنه وذئوبنا النهم اغفرها ( لأن الجملة الطلبية لا تتعلق بالمبتدأ ولها الصدارة ) فلا يصح أن تكون خبراً عنه ، ولذلك

(١) ابن ماك — شرح التسهيل ، ج ٢ ، ص ٢٢

(٢) ابن هشام — أوضح المسالك ، ج ٢ ، ص ١٦٠

يترجح نصب الاسم المتقدم بفعل مخوف يفسره المذكور " لأن وقوع الجملة الطلبية خيراً قليلاً " (١)، ومنها أن يلي الاسم السابق همزة استفهام أو حرف نفي لا يختص نحو " أزيداً ضربته " " وما عمراً أهنته " ومن مرجحات النصب أن يلي الاسم السابق "حيث" كقولك : حيث زيدا تلقاه بكرمك . ومنها أن يلي الاسم حرف عطف قبله جملة فعلية متعدية كان فعلها أو غير متعدٍ فالتعدي نحو "لقيت زيدا وعمراً كلمته" وغير المتعدي نحو "جاء سعد وسعيداً زرتة" فنصب عمرو وسعيد راجح على دفعها ، لأنك في نصبها عاطف جملة فعلية على جملة فعلية وأنت في رفعهما عاطف جملة ابتدائية على جملة فعلية ، والمشاكلة في عطف الجمل راجحة .

ومن مرجحات النصب أن يكون مخلصاً من إيهام غير الصواب، والرفع غير ذلك كقوله تعالى : " إنا كلُّ شيء خلقناه بقدر " فنصب كلُّ شيء يرفع توهم كون خلقناه صفة لشيء إذ لو كان صفة له لم يفسر ناصباً لما قبله وإذا لم يكن صفة كان خيراً فتعين عموم خلق الأشياء بقدر، خيراً كانت أو شراً وهو قول أهل السنة ولو قرئ "كلُّ شيء" بالرفع لاحتمل أن يكون "خلقناه" صفة مخصصة وأن يكون خيراً فكان النصب لرفعه احتمال غير الصواب راجحاً (٢) .

ي أ- ( وفي باب الاشتغال يقول ابن هشام " إذا رفع فعل ضمير اسم سابق ، نحو : " زيد قام " أو غَضِبَ عليه " أو ملابساً لضميره ، نحو : " زيد قام أبوه " فقد يكون ذلك الاسم واجب الرفع بالابتداء كخرجتُ فإذا زيد قام " وليتما عمرو قعد " إذا قدرت ما كافة . أو بالفاعلية نحو (وإن أحد من المشركين استجارك) ( التوبة ٦ ) و " هلا زيد قام " .

وقد يكون راجح الابتدائية على الفاعلية نحو " زيد قام " عند المبرد ومتابعيه ، وغيرهم بوجوب ابتدائيته ، لعدم تقدم طالب الفعل . وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية ، نحو " زيد ليقم " ونحو " قام زيد وعمرو قعد " ونحو " أبشر يهدوننا " ( التغابن ٦ ) و ( آأنتم تخلقونه ) ( الواقعة ٥٩ ) وقد يستويان نحو : زيد قام وعمرو قعد عنده. (٣)

(١) ابن هشام - المغني ، ص ٣٧٩ وكذلك فاضل السامرائي - الجملة العربية ص ١٢٠

(٢) ابن مالك - شرح التسهيل ، ج ٢ ، ص ٧٣-٧٤

(٣) ابن هشام - أوضح المسالك ، ج ٢ ، ص ١٧٤-١٧٥ ، وانظر المغني ، ٣٧٨

ي ب - وحكم المرفوع بعد شبه الجملة فيه ثلاثة مذاهب ، أحدها : أن الأرجح كونه مبتدأ محمراً عنه بالظرف وذلك نحو " في الدار زيد " ويجوز كونه فاعلاً . الثاني : أن الأرجح كونه فاعلاً ، واختاره ابن مالك ، وتوجيهه أن الأصل عدم التقدم والتأخير، والثالث: أنه يجب كونه فاعلاً ، نقله ابن هشام عن الأكرين " (١) .

والذي يبدو لي أن جملة كهذه تترتب من العام إلى الخاص ، وأن الرأي الأول أصح لأن التقدير يكون في الدار جالسٌ زيدٌ وشبه الجملة يتعلق بجالس ، وجالس يتعلق بزيد ، وجالسٌ خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر، أو أن يكون فاعلاً لاسم الفاعل أو للفعل إن قدرنا المحذوف فعلاً .

"وكذلك إذا عطفت جملة على جملة ، فكانت الجملة الأولى فيها الاسم مبنياً على الفعل ، كان الأحسن في الجملة الثانية أن تشاكل الأولى ، وذلك نحو : ضربتُ زيداً وعمراً كلمته ، والتقدير ضربتُ زيداً وكلمتُ عمراً ، فأضمرت فعلاً يفسره كلمته ، كذلك إذا اتصل الفعل بشيء من سبب الأول تقول : لقيتُ زيداً وعمراً ضربتُ أباهُ ، كأنك قلت : لقيتُ زيداً وأهنتُ عمراً وضربتُ أباه ، فتضمهما يليق بما ظهر فإن كان في الكلام الأول المعطوف عليه جملتان متداخلتان كت بالخير وذلك نحو قولك : زيد ضربته وعمرو كلمته ، إن عطفت على الجملة الأولى التي هي الابتداء والخبر رفعت ، وإن عطفت على الثانية التي هي فعل وفاعل وذلك قولك ضربته ، نصبت (٢) .

(١) ابن هشام - المغني - ص ٤٤٣ ، ٥٥٦

(٢) ابن السراج - الأصول في النحو ، ج ٢ ، ص ٢٥٣



### ج - دور الرتبة في التقدير :-

الحذف خلاف الأصل أو عدول عنه ، وقد جاءت فكرة التقدير لتفسير التغير الحاصل في الظاهرة السنحوية ، فهو محاولة لرد الفرع إلى الأصل <sup>(١)</sup> . وتقوم الرتبة بدور في بيان مكان المقدر " لأن القياس أن يقلر الشيء في مكانه الأصلي لئلا يخالف الأصل من وجهين : الحذف ووضع الشيء في غير محله " <sup>(٢)</sup> .

" فمثلاً يجب أن يقلر المفسر في نحو زيداً ضربته مقدماً عليه " <sup>(٣)</sup> وهذا صحيح لأن زيداً منصوب وغير مطلوب لما بعده ، فهو إذاً مطلوب أو مرتبط بالمعنى بما قبله ، فيجب أن يتقدم المحذوف كما أن رتبة المفسر قبل رتبة المفسر .

يقول ابن هشام " وحوز البيانيون تقديره مؤخراً ، وقالوا لأنه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما توهموا ، وإنما يرتكب ذلك عند تعذر الأصل أو عند اقتضاء أمر معنوي ، فالأول نحو " أيهم رأيت " إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله " ونحو " أما لمود فهديناهم " <sup>(٤)</sup> فيمن نصب (ولعل هذه الجملة ليست بحاجة إلى تقدير فهي مكونة من مبتدأ وخبر ) أما الآية " وأما لمود فهديناهم " فأرى وبناءً على مترلة المعنى أن أما متقدمة بالصدارة وتقدم المفعول ( بالمترلة ) أو انشغل الفعل بضميره فتحول إلى مبتدأ وما بعده خبره والدليل على ذلك " فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وأما بنعمة ربك فحدث " فقد تقدم المفعول برتبة المعنى وبقي منصوباً لأن الفعل لم ينشغل بضميره . وعلى قراءة النصب فهو مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور وموقع الفعل بعد الاسم كما قال ابن هشام لأن أما لا تدخل على فعل .

كما أن " متعلق الظرف يقلر مؤخراً عن زيد في قولنا " في الدار زيد " لأنه في الحقيقة الخبر وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ " <sup>(٥)</sup> والذي يبدو لي أن متعلق الظرف يتقدم على زيد بمترلة المعنى إذ العلاقة بين الظرف ومتعلقه وزيد فنقول : في الدار ( يستقر ) أو ( مستقر ) زيد ، وهي ترتب من العام إلى الخاص والأصل : زيد ( مستقر ) أو ( يستقر ) في الدار . والله أعلم .

(١) من محاضرة للدكتور عبد الحميد السيد .

(٢) ابن هشام - المغني ، ج ٢ ، ص ٦١٣

(٣) المصدر نفسه ، ص ٦١٣ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٦١٣ ، وكذلك السراي - المحطوط ، ج ١ ، ص ١٩١

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٩١

"ولكنه يحتمل تقديره مقدماً لمعارضة أصلٍ آخر ، وهو أنه عامل في الظرف ، وأصل العامل أن يتقدم على المعمول ، اللهم إلا أن يقدر المتعلق فعلاً فيجب التأخير لأن الخير الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا <sup>(١)</sup> وهذا يعني أننا إذا قلنا : في الدار زيد ، فمكان متعلق الظرف يقدر مقدماً على الظرف وليس متأخراً فنقول جالس في الدار زيد لأن المتعلق عامل في الظرف والعامل يتقدم على المعمول .

والذي يبدو لي أن المتعلق يقدر متأخراً بسبب رتبة المعنى والأصل زيد جالس في الدار فتصبح

|          |         |       |
|----------|---------|-------|
| في الدار | جالس    | زيد . |
| عام (٢)  | عام (١) | خاص   |

لأنه لا يوجد علاقة بين (زيد) و (في الدار) والعلاقة بين (زيد) و (جالس) ، ويتابع ابن هشام " إذا قلت : إن خلفك زيداً ، وجب تأخير المتعلق فعلاً كان أو اسماً لأن مرفوع إن لا يسبق منصوبها " <sup>(٢)</sup> وهذا صحيح لأن هذه الجملة فيها خروج عن الأصل ورتبتها محفوظة وإن متقدمة بالصدارة " وداخله لمعنى في المبتدأ والرتبة محفوظة وخير إن لا يتقدم عليه ، فإذا يجب أن يقدر متأخراً .

وبضيف ، وفي " كان خلفك زيداً " جاز الوجهان ولو قدرته فعلاً لأن خير كان يتقدم مع كونه فعلاً على الصحيح ، إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية " <sup>(٣)</sup> كأن نقول : كان خلفك جالساً زيداً أو كان خلفك يجلس زيداً (في العدول) لأننا نقول : كان خلفك زيداً جالساً أو كان خلفك زيد يجلس في الأصل . ولعلّ الأصح أن يكون مكانه متقدماً على زيد في العدول ، متأخراً عنه في الأصل . فنقول : ( كان زيداً جالساً خلفك ) في الأصل ، و ( كان خلفك جالساً زيداً ) في العدول .

"والثاني ( أي المقدر متأخراً لأمر معنوي ) نحو متعلق بآء البسملة الشريفة فإن الزمخشري قدره مؤخراً عنها لأن قريشاً كانت تقول باسم اللات والعزى نفعل كنفا فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخوه معبوداً لهم تفخيماً لشأنه بالتقدم فوجب على الواحد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى فإنه الحقيق بذلك " <sup>(٤)</sup> .

(١) ابن هشام - المغني ، ج ٢ ، ص ٦١٣

(٢) المصدر نفسه ، ص ٦١٣

(٣) المصدر نفسه ، ص ٦١٣

(٤) المصدر نفسه ، ص ٦١٣

والذي يبدو لي أن جملة الكفار فيها خروج عن الأصل وأصلها نفعل كنا باسم اللات والعزى .  
فالظرف يتعلق بالفعل معنوياً ، وتقدم باسم اللات والعزى تفخيماً للأهمية . وكذلك متعلق  
الظرف في البسمة يجب أن يقدر متقدماً وذلك برتبة المعنى ( بحسب الأصل ) أو متأخراً من  
العام إلى الخاص ، عدولاً عن الأصل .

يقول ابن هشام " ثم اعترض بـ " اقرأ باسم ربك " وأجاب بأنها أول سورة أنزلت فكان تقدم  
الأمر بالقراءة فيها أهم " (١) ولعل الفعل متعلق بالظرف في مكانه الأصلي برتبة المعنى ، لأن  
الجملة تبدأ أصلاً بالفعل والظرف يرتبط به معنوياً .

ولعل رتبة المعنى هي التي تتحكم في التقدير ومكانه الأصلي .  
" وما دام نظام اللغة يجعل لو في رتبة التقدم على شرطها وجوابها فإننا إذا سمعنا حواراً مثل : ألا تسامح  
زيداً ولو ندم على خطئه ؟

- لا ! ولو !

علمنا أن المحفوف هنا يقدر بعد " ولو " ولا يقدر قبلها وأن جوابها وإن كان يتصيد ما قبلها فإن تقديره لا  
يكون إلا بعدها والتقدير : ولو ندم على خطئه ما سألته . هكذا تكون الرتبة دليلاً على المعنى " (٢) " كما  
أن الرتبة وخاصة المحفوظة تشكل معلماً من معالم الطريق في السياق ويعرف بها أين تبدأ الجملة وأين تنتهي ،  
وقد حفظت الرتبة لأنها تكشف عن علاقة ما بعدها بالعناصر الأخرى في الجملة " (٣) .

(١) ابن هشام - المعنى ، ص ٦١٣

(٢) تمام حسان - البيان في روائع القرآن ، ص ٩٢

(٣) المصدر نفسه ، ص ٩٢-٩٣

## المبحث الثاني

### دور الرتبة في النظم

النظم في اللغة : النظم التأليف ، ونظمت اللؤلؤ ، أي جمعت في السلك وكل شيء قرنته بآخر أو

ضمت بعضه إلى بعض فقد نظمته " (١) .

#### النظم في الاصطلاح :

" تأليف الكلمات والجمل مترتبة المعاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل " (٢)

فالنظم هو ضم الكلام بعضه إلى بعض وترتيبه بحسب ترتب المعاني في النفس .

والمعنى اللغوي والاصطلاحي يعينان شيئاً واحداً هو الضم والتأليف

ولكن ما الأساس الذي يتم النظم بناءً عليه ؟

يجيب الجرجاني :- " اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ،

وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي لمحت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا

تخل بشيء منها " (٣) " هذا هو السبيل فلمست بواجده شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان

خطأً إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه ،

ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة ، فأزيل عن موضعه ، واستعمل في غير ما ينبغي له ،

فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساداً أو وصف بمزية وفضل فيه ، إلا وأنت تجد مرجع تلك

الصحة ، وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من

أصوله ويتصل بباب من أبوابه " (٤) .

(١) ابن منظور - لسان العرب ، مادة نظم .

(٢) الشريف الجرجاني - التعريفات ، ص ٣١١ .

(٣) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ٨١

(٤) المصدر نفسه ، ص ٨٣

وإذا كانت معاني النحو وأحكامه تقوم على المترلة والأهمية فمعنى ذلك أن النظم يقوم على المترلة كذلك.

هذا ، ويمثل دور الرتبة في النظم في الأمور التالية :

أ- الترتيب      ب- التقديم والتأخير      ج- التفاضل      د - البنية .

## ١- دور الرتبة في الترتيب :

تؤدي الرتبة دوراً في الترتيب ، وخير ما يمثل هذا الدور ترتيب الجملة الفعلية وقد مرّ في الفصل الأول، وكذلك ترتيب الضمائر ، وترتيب التوابع ، حيث نجد أن المفاعيل والتوابع تتقدم نحو المبني عليه ( الفعل) أو المتبوع بالرتبة ، من الخاص إلى العام ، فكلما زادت العلاقة المعنوية بين المتبوع والتابع كلما تقدم . ومثل ذلك ترتيب الأوصاف والأخبار والأحوال ... إلخ فكلها تترتب بالرتبة ( المترلة ) وما كان الأقرب إلى المبني عليه يتقدم .

وقد بات واضحاً أن ترتيب ( المواقع ) تابع من الرتبة ( المترلة ) ، كما مرّ في الفصل الأول من أن مواقع الكلام تترتب بناءً على المترلة . لأنه " لا معنى للنظم غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم " (١) " ولا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض وتجعل هذه بسبب من تلك " (٢) .

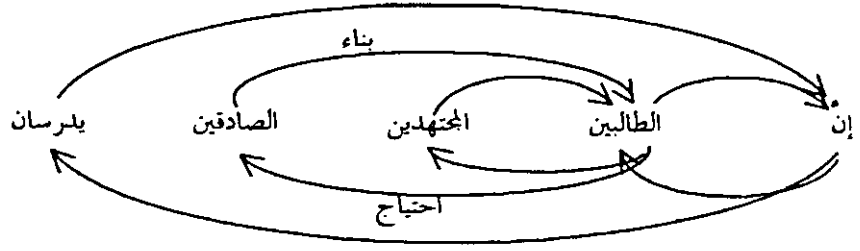
ولعل في هذا مشاهة مع ما يسمى بالافتضاء والاعتقاد في النظرية التوزيعية ، والنظرية التحويلية (٣) .  
إلا أن هاتين النظرتين لم تبينا الأساس الذي تتم عليه عملية الافتضاء . كما أن عملية الافتضاء تتم بين الكلمة والكلمة التي قبلها وليس مع المبني عليه وهي تصلح فقط للمتلازمين ، لأنهما في اللغة العربية كالكلمة الواحدة كالتابع يرتبط مع المتبوع ، وقد يكون وجوده غير ضروري . وفي المثال الذي يذكره خليل عمارة وهو " إن الطالبين يدرسان " يرى أن " إن " تقتضي الطالبين ، وأن " الطالبين " تقتضي " يدرسان " ، والحقيقة أن " إن " هي المقتضية لهما جميعاً إلا أن ترتيبها يكون بحسب المكانة . فعملية التعليق في المثال الذي ذكره تتم بين المباني والمبني عليه . أما كلامه عن تعلق التعتين " المجتهدين " " الصادقين "

(١) عبدالقاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ٣٧٠

(٢) المصدر نفسه ، ص ٥٥

(٣) انظر خليل عمارة - في نحو اللغة العربية وتراكيبها ، ص ٦٠-٦٥

باسم إن فهو صحيح ، وذلك كالتالي :



" فالطالبين " و " يدرسان " يتعلقان بـ إن . ولا يتعلق الخبر بالاسم والتابعان يتعلقان بالمتبوع .

وإذا قلنا " ضرب الرجل الطويل زيداً " فالرجل لا يقتضي زيداً وإنما ضرب هو الذي يقتضيه . والرجل

يقتضي نعته فقط .

### ب- دور الرتبة في التقديم والتأخير

وتقوم الرتبة بدور الرابط بين أركان الجملة ، من أجل الوصول إلى المعنى المفيد ونظم الكلام بحاجة إلى وسائل ليكون سليماً ، وإحدى الوسائل التي تسهم في ترابط أجزاء الجملة هي الرتبة ، فإنها تقوم بدور بارز في تماسك أجزاء الجملة <sup>(١)</sup> " فلولا الرتبة لتفككت أواخر الكلام ، ولدخل المعنى في غيابات الغموض أو في متاهات اللبس وكلا الغموض أو اللبس آفة من آفات الاتصال والتفاهم " <sup>(٢)</sup> " وما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروك وتؤنسك في موضع ، ثم تراها بعينها تنقل عليك وتوحشك في موضع آخر " <sup>(٣)</sup> .

وتؤدي الرتبة دورها في التقديم والتأخير اعتماداً على الموانع والقيود التالية :

### " أ- المانع المعنوي      ب- المانع الموقعي      ج- مانع العمل " <sup>(٤)</sup>

والجامع المشترك بين هذه الموانع والقيود جميعها هو منزلة المعنى كما سنرى .

(١) محمد حماسة - بناء الجملة ، ص ٧٩

(٢) تمام حسان - البيان في روائع القرآن ، ص ١٠٧

(٣) عبد القاهر الجرجاني - دلالات الإعجاز ، ص ٤٦

(٤) فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ٥٥ ، وانظر قيود منع التبشير عند القاسمي الفهري ، ص ١١٤ وما بعدها .

## أ- المانع المعنوي : - ويشمل

١- الإخلال بالمعنى : "إذا كان التقديم يؤدي إلى إخلال بالمعنى المطلوب امتنع التقديم، مثال ذلك : قولهم : لله درك " فلو قدم مبتدأ وقيل " درك لله " لم يفهم معنى التعجب الذي يفهم منه مع التقديم ". ومثل ذلك خالد شاعراً أحسن منه نائراً " فلا يصح تقديم النائر على اسم التفضيل فنقول " خالد نائراً أحسن منه شاعراً " لأن المعنى سينعكس " (١) .

وسبب ذلك هو مترلة المعنى ، ففي الأولى فضلت خالداً في حالة كونه شاعراً على نفسه في حالة كونه نائراً وفي الثانية فضلت خالداً في حالة كونه نائراً على نفسه في حالة كونه شاعراً .

٢- أمن اللبس : وهو من أهم الموانع المعنوية، ويمكن أن يرجع إليه كثير من الموانع المعنوية ومن ذلك : أن يكون الإعراب غير ظاهر وليست هناك قرينة تميز أحدهما من الآخر نحو : كان أخي رفيقي ، وضرب موسى عيسى، فإنه لا يصح تقديم رفيقي على أنه خير كان، كما لا يصح تقديم "عيسى" على أنه مفعول مقدم " (٢) فالذي يلي الفعل هو الفاعل بمترلة المعنى ، ولذلك لا يجوز التقديم والتأخير لنفس المعنى .

٣- القصر : والقصر كما هو معروف قصر شيء على شيء واختلاف رتبتهما يؤدي إلى انعكاس المعنى ، وكل ذلك يعود إلى مترلة المعنى ، وذلك نحو : ما زيد إلا قائم " ولا يصح تقديم الخير فنقول " ما قائم إلا زيد للمعنى نفسه " (٣) . ففي الأولى قصرت زيد على صفة معينة من صفاته وهي القيام فهو ليس نائماً أو قاعداً ، وفي الثانية قصرت القيام على زيد فالقائم ليس عمرأ أو خالداً .

## ب- المانع الموقعي :

ويظهر ذلك من خلال الأمثلة التالية :-

١- لا يجوز أن تقدم الصلة على الموصول لأنها كبعضه وذلك نحو صلة الذي وأن والألف واللام إذا كانت بمترلة الذي فلو قلت "الذي ضرب زيدا عمرو"، فأردت أن تقدم زيدا على الذي لم يجز ولا يصلح أن

(١) فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ٥٥-٥٦

(٢) المصدر نفسه ، ص ٥٦

(٣) المصدر نفسه ، ص ٥٧؛

تقدم شيئاً في الصلة ظرفاً كان أو غيره على الذي البتة <sup>(١)</sup> " وذلك لأن الصلة تتم معنى الموصول وهي كالجزم منه فلا تتقدم عليه ولأن العلاقة المعنوية ستكون مفقودة إذا ما تقدم شيء من الصلة عليها .

" وهناك علاقة تلازم بين الموصول والصلة ، والذي نعنيه هنا بالتلازم أن الاسم الموصول لإمامه وعدم إشارته إلى مدلول بعينه لا ينفك يحتاج إلى ما يأتي بعده جملة فعلية أو اسمية ويكون مع صلته في المعنى والحكم كلمة واحدة ترتبط بيورة الجملة لتقوم بدورها في المعنى وقد أدرك النحاة العرب القدماء هذا الذي نذهبُ إليه وذلك بقولهم "جملة الصلة لا عمل لها من الإعراب وذلك لأنها جاءت لتحديد الاسم قبلها ولتحصيله" <sup>(٢)</sup> . " وقد اتضح أن الفضيلة وخلافها في ملازمة اللفظة لمعنى التي تليها " <sup>(٣)</sup> .

وأما "أن" فنحو قولك " أن تقيم الصلاة خير لك " لا يجوز أن تقول الصلاة أن تقيم خير لك " ولا تقدم تقيم على أن وكذلك المصادر التي في معنى "أن تفعل" لا يجوز أن تقدم ما في صلتها عليها . لو قلت : أولادة ناقتكم ذكراً أحب إليكم أم ولادها أنثى ؟ ما جاز أن تقدم ذكراً على ولادة، وكل ما كان في صلة شيء من اسم أو فعل مما لا يتم إلا به فلا يجوز أن تفصل بينه وبين صفته بشيء غريب منه . لو قلت : زيد نفسه راغب فيكم ، لم يجوز أن توخر نفسه فتحمله بين راغب وفيكم فتقول : زيد راغب نفسه فيكم ، فإن جعلت نفسه تأكيداً لما في راغب جاز <sup>(٤)</sup> وذلك لأن المباني ترتب بالرتبة ونفسه أقرب إلى زيد من راغب لأن التوكيد والمؤكد كالشيء الواحد " فهناك " قيد على المكان المصنوع ، أي المكان الذي تنطلق منه المقولة المنقولة " <sup>(٥)</sup> ( المراد بتبنيها ) .

٢- "ولا يتقدم التابع على المتبوع سواء أكان التابع صفة أو بدلاً أو عطفاً (أو توكيداً) فلا

يجوز أن تقدم الصفة على الموصوف ولا أن تعمل الصفة فيما قبل الموصوف، والبدل لا يتقدم على المبدل منه وكذلك ما اتصل به لا يتقدم على الاسم المبدل منه، وأما العطف فهو كذلك لا يجوز أن

(١) ابن السراج - الأصول ، ج ٢ ، ص ٢٢٣

(٢) خليل عمارة - في نحو اللغة العربية وتراكيبها ، ص ٢٠٠

(٣) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ٤٦

(٤) ابن السراج - الأصول في النحو ، ص ٢٢٤

(٥) الفهري - اللسانيات واللغة العربية ، ص ١١٥ وانظر قيد المركب المعقد ، ص ١١٦ ، الخامس .



يتقدم ما بعد حرف العطف عليه وكذلك ما اتصل به<sup>(١)</sup>. وكذلك التوكيد لا يتقدم على المؤكد.  
 وذلك لأن المتبوع يتقدم على التابع بالرتبة والطبع فلا وجود للصفة إلا مع الموصوف، وتقدم الصفة بغير إعرابها.  
 كما لا يجوز أن يتوسط المصدر المؤكد لغيره ولا أن يتقدم، لا يقال : زيدٌ حقاً ابني ولا حقاً زيدٌ  
 ابني<sup>(٢)</sup> وذلك لأن رتبة المؤكد بعد رتبة المؤكد ، ورتبة المعنى لا تسمح له بالتقدم أو التوسط لأنه يؤكد  
 مضمون الجملة كاملة .

" وقد أجاز البعض تقدم المعطوف على المعطوف عليه في الواو خاصة بثلاثة شروط أحدها :  
 أن لا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدرًا فلا نقول : وعمرو زيد قائمان ، في زيد وعمرو قائمان ،  
 وثانيها: أن لا يؤدي إلى مباشرة حرف العطف عاملاً غير متصرف مثل إنَّ وعمراً زيداً قائمان  
 وثالثها : أن لا يكون مجروراً فلا نقول: مررت وعمرو بزيد وعند خلوه من هذه الثلاثة يجوز كقول  
 الشاعر<sup>(٣)</sup>

ألا يا نخله من ذات عرقٍ      عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ<sup>(٤)</sup>

" وقد منعوا مررت وزيدٍ وعمرو لأنه قد قدم المعطوف على العامل وإنما أجازوا للضرورة  
 تقدم معمول فيه على معمول فيه والعامل قبلهما ، ولا يجوزون إنَّ وعمراً زيداً قائمان لأن "إنَّ" أداة  
 ويجيزون " كيف وزيد عمرو " ويقولون : كل شيء لم يكن يرفع لم يجز أن يليه الواو نحو ( هل  
 وزيد عمرو قائمان ) محال وإنما صار العطف إذا لم يكن قبله ما يرفع أقبح لأنه يصير مبتدأ ، وليس أحد  
 يجيز مبتدأ : وزيد عمرو قائمان ، يريد : عمرو وزيد قائمان<sup>(٥)</sup> .

٣- وكذلك لا يجوز أن تقدم المضاف إليه على المضاف ولا ما اتصل به ولا يجوز أن  
 تقدم عليه نفسه ما اتصل به فتفصل به بين المضاف والمضاف إليه إذا قلت هذا يومٌ تضرب

(١) ابن السراج - الأصول ، ج ٢، ص ٢٢٥-٢٢٦

(٢) ابن هشام - رسالة في تزيين النصب ، ص ٣٧

(٣) البيت للأخوص وقد سبقت الإشارة إليه .

(٤) العلائي - الفصول المفيدة ، ص ١٥٢

(٥) ابن السراج - الأصول في النحو ، ج ٢، ص ٧٧

زيداً لم يميز أن تقول : هذا زيداً يومٌ تضرب " <sup>(١)</sup> وذلك لأن زيداً متعلق بـ تضرب والجملة متعلقة بالمضاف ( يوم ) كما علقنا بالمتداً ما هو غريب عنه .

" ومن التلازم الذي لا يتم الفصل فيه بين التلازمين وإن تم فذلك قبيح ، لا تأخذ به العربية إلا في حالات قليلة معدودة ولها تخرج لفوي ، وإن عدلها النحاة شاذة ، ومن ذلك : التلازم بين المضاف والمضاف إليه ، وبين حرف الجر ومجروره " <sup>(٢)</sup> فالمضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة تحددان برابط نحوي هو الإضافة تم ترتبط الكلمة الناتجة ( من حيث المعنى ) بيورة الجملة ( المتداً أو الفعل ) <sup>(٣)</sup> " وهناك قيد على المكان المصنّر أي المكان الذي تنطلق منه المنقولة " <sup>(٤)</sup> ( المراد تبثيرها ) .

وقد جاء في القرآن الكريم " وكذلك زينٌ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم " وذلك على قراءة ابن عامر ( الأنعام ١٣٧ ) " وبذهب : الشيخ خالد الأزهرى إلى أن ما حسن الفصل بالمفعول بين المتضايفين ثلاثة أمور : كون الفاصل فضلة فإن ذلك مُسوَّغ لعدم الاعتداد به وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف وكونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية . والأمران الأخيران هما الجديران بالاعتبار فالفاصل بالمفعول غير أجنبي حقا لأنه مفعول للمضاف ثم إن تقديمه على الفاعل تقدم في اللفظ لا في الرتبة أو هو تقدم في المكان لا في المكانة " <sup>(٥)</sup> .

وفي رأيسي ، وبناءً على منزلة المعنى أن قوله تعالى " وكذلك زينٌ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم " يترتب من العام إلى الخاص من أجل اتصال " شركائهم " بقوله تعالى " ليردوهم وليلبسوا عليهم دينهم " والضمير عائد على الشركاء ، ولو تقدم " شركائهم " لفصلنا كثيراً بين الضمير ومرجعه ، كما يؤدي إلى اللبس . أما قول د . محمود شرف الدين : " إنه تقدم باللفظ لا بالمكانة ، فأرى أن التقدم باللفظ يرافقه تقدم بالمكانة .

(١) ابن السراج - الأصول في النحو ، ج ٢ ، ص ٢٢٦

(٢) خليل عمارة - في نحو اللغة العربية وتراكيبها ، ص ١٩٧

(٣) المصنر نفسه ، ص ١٩٨

(٤) الفهري - اللسانيات واللغة العربية ، ص ١١٥ ، وانظر قيد الفرع الأيسر ص ١١٦ ( الهامش ) .

(٥) محمود شرف الدين - الفعليات ، ص ٢٦٥

- ٤- "ومن تأثير الرتبة في التقديم و التأخير أن تقدم المضر على الظاهر لا يجوز إلا إذا كان مقدماً في اللفظ مؤخراً في معناه ومرتبته وذلك نحو ضرب غلامه زيد" فإذا قلت "ضرب غلامه زيداً" تريد "ضرب زيداً غلامه" لم يجز لأنك قدمت المضر على الظاهر في اللفظ والمرتبة لأن حق الفاعل أن يكون قبل المفعول فإذا كان في موضعه وعلى معناه فليس لك أن تنوي به غير موضعه إنما تنوي بما كان في غير موضعه موضعه فافهم هذا فإن هذا الباب عليه يدور فإذا قلت في بيته يوتى الحكم جاز لأن التقدير "يوتى الحكم في بيته" فالذي قام مقام الفاعل ظاهر وهو الحكم ولم تقدم ضميراً على ظاهر، مرتبته أن يكون قبل الظاهر" <sup>(١)</sup>.
- ٥- "كما أن الحروف التي تكون صدور الكلام ( صدر حملتها ) ، عاملة كانت أو غير عاملة ، لا يجوز أن يقدم ما بعدها على ما قبلها وذلك نحو ألفت الاستفهام وما التي للنفي ولام الابتداء ، لا يجوز أن تقول : "طعامك أزيد أكل" وإنما أجزنا "إن زيداً طعامك لاأكل" لأن تقدير اللام أن تكون قبل "إن" فإن قلت : إن زيداً أكل لطعامك" لم يجز لأنها لم تقع على الاسم ولا الخبر . ومن ذلك : ما النافية ، تقول : ما زيد لاأكل طعامك ولا يجوز أن تقدم طعامك فتقول : طعامك ما زيد أكلاً وذلك لأن المفعول لا يقع إلا حيث يصلح لنصبه أن يقع فلما لم يجز أن يتقدم الفعل على ما لم يجز أن يتقدم ما عمل فيه الفعل " <sup>(٢)</sup> .
- "ومن الرتبة المحفوظة رتبة بعض الأدوات ذوات الصدارة في الجملة ، حتى أن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها ، لأنه لو عمل فيه لانمحت فكرة الصدارة ولأصبح موقعها في الجملة بعد ما ينبغي أن يكون متأخراً عنها فإذا قلت من يعرف هذا ؟ فلا يجوز أن تقدم هذا وأن تقول مستفهماً " هذا من يعرف ؟ على زعم أن هذا مفعول مقدم لأن التركيب عندئذٍ بسبب اعتماد معناه على الرتبة سيفهم منه معنى آخر لا يمت إلى المعنى الأول بصلة " <sup>(٣)</sup>، فهناك " قيد على المكان المصتر ، أي المكان الذي تنطلق منه المقولة المنقولة " <sup>(٤)</sup> المراد تبيرها .

(١) ابن السراج - الأصول ، ج٢، ص ٢٣٨-٢٣٩

(٢) انصهر نفسه ، ج٢، ص ٢٣٥

(٣) تمام حسان - البيان في روائع القرآن ، ص ٩٢-٩٣

(٤) الفهري - اللسانيات واللغة العربية ، ص ١١٥ ، وانظر قيد الجزيرة الميعة ، ص ١١٦ و الهامش

ويرى الفهري أن المركبات الاسمية والحرفية والاستفهامية توجد أصلاً في داخل البنية الجملة ، ثم تنتقل إلى مكان وصفه النحاة بأنه صدر الكلام ، ولكن هذا يحتاج إلى تدقيق ، والواقع أن المكان الذي تنتقل إليه هذه المركبات هو موضع خارج الجملة وهذا الموضع يتم توليده عن طريق القاعدة التالية :

### ج ← ( مص ) ج

في ( مص ) يتقدم الفعل ولكن الموضع ( Topic ) يتقدمه ، إذا وجد ولا يصح العكس <sup>(١)</sup> .  
وكلام الفهري كله صحيح ولكن في رأبي أن الاستفهام يبقى في داخل الجملة وليس خارجها كما أن الاستفهام له صدر جملة وليس صدر الكلام عامة . وهذا يدل على أن الاستفهام مرتبط بجملة رغم عملية الانتقال ، وفي الأمثلة التي يضرها الفهري نلاحظ أن الاستفهام وقع في جملة . وإذا ما وقع خارج جملة أصبحت الجملة ملحونة كـ : مَنْ زَيْدٌ ضربه . لأن " مَنْ " لها علاقة مع ( ضرب ) وليست مع زيد .  
أما بالنسبة للمثال (٣١) ابن من رأيت ؟ فهي كذلك في صدر جملة ، لأن من تقدمت بالصدارة وتبعها ما يرتبط بها معنوياً كما أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة وأصلها : رأيت ابن مَنْ ؟ فالمفعول مرتبط بالمضاف إليه ، وانتقال المضاف إليه يؤدي إلى انتقال المضاف . ولو قلنا : " رأيتُ ابن زيد " وأردنا تقدم المفعول ، أو المضاف إليه فإن ذلك لا يتم إلا بتقدميهما معاً .  
فنقول : ابن زيد رأيتُ ولا نقول : " ابن رأيتُ زيد " " أو زيد رأيتُ ابن " .  
وذلك لأن المباني ترتب بالرتبة، والجملةتان الأخيرتان مرفوضتان بسبب فقدان الانسجام بين المباني والله أعلم.  
ومن الظواهر النحوية مثلاً " أن لام الابتداء لا تدخل في خبر المبتدأ حتى يقدم نحو لقائم زيد " <sup>(٢)</sup> وذلك لأن بين المبتدأ والخبر علاقة معنوية فإذا ما تقدم المبتدأ فصلت اللام بين المبتدأ وخبره ولذلك كان لا بد من الخروج عن الأصل لترتب الجملة من العام إلى الخاص وجوباً وإلاً فقدنا اتصال المعنى وكذلك المثال الذي ذكره تمام حسان . هنا من يعرف " وذلك لأن المباني تتقدم بالرتبة ولا يوجد علاقة بين ( هذا ، من )

(١) الفهري - اللسانيات واللغة العربية ، ص ١١١

(٢) ابن هشام - أوضح المسالك ، ج ١ ، ص ٣٤٧

ولو قلنا من هنا يعرف لكان أفضل ، فالمفعول مقدم على نية التأخير ، والأفضل منه من يعرف هذا ،  
فالمعاني متقدمة بالرتبة من الخاص إلى العام .

ومثل ذلك "لا تدخل لام الابتداء على معمول الخير إلا إذا تقدم مثال ذلك إن زيدا لعمرأ ضارب"<sup>(١)</sup>  
وتقدم الخير يجعل الجملة مرتبة من العام إلى الخاص بالرتبة خروجاً عن الأصل .  
ومن الحروف التي لا يقدم عليها ما يليها " إلا " وجميع ما يستثنى به لأن ما بعد حرف الاستثناء  
نظير ما بعد لا إذا كانت عاطفة "<sup>(٢)</sup> " وتقدم المستثنى أول الكلام لا يجوز عند الجمهور نحو إلا زيدا قام  
القوم، وذلك إجراء لأداته مجرى حرف العطف لأن معنى ( إلا زيدا ) لا زيد وفرعوا على هذا مسألتين قالوا:  
يجوز "كيف إلا زيدا إختوتك" " وأين إلا زيدا القوم " وقالوا لا يجوز "هل إلا زيدا عندك أحد" ولا " أين إلا  
زيداً جلس القوم " وعللوا المنع بأن هل وأين في هذا التركيب فضلة فلو حذف وقع المستثنى أولاً وفي مسألتين  
الجواز وقع المستثنى بين شطري الجملة "<sup>(٣)</sup> .

أما إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل وتوسط بين جزئي الكلام ففي ذلك  
مذهب أحدهما : الجواز على الإطلاق كان العامل متصرفاً أو غير متصرف .

الثنائي : المنع على الإطلاق ، الثالث : التفصيل بين أن يكون متصرفاً فيجوز ، نحو : القوم إلا زيدا  
جاء أو غير متصرف فلا يجوز نحو : القوم إلا زيدا في الدار " وهو مذهب الأخفش وهو الذي نختاره إذ ورد  
به السماع ويحتاج جواز " القوم إلا زيدا في الدار " إلى سماع ولا خلاف في جواز قام إلا زيدا القوم "<sup>(٤)</sup> .

٦- " والأمثال لا يجري فيها تقدم وتأخير وإنما تقال كما أطلقت أولاً لأن الأمثال لا تُغير كقولهم :  
في كسل وإد بنو سعد . ومن الجمل غير المتصرفة بتقدم أو تأخير ما كثر استعماله حتى صار كالمثل ، فيقال  
كما ورد ولا يُعَيَّر عما سُمع وذلك نحو "كل شيءٍ ولا شئمة حرٌّ" أي اصنع كل شيءٍ ولا ترتكب شئمة  
حرٌّ "<sup>(٥)</sup> .

(١) ابن هشام - أوضح المسالك ، ج ١، ص ٣٤٧ .

(٢) ابن السراج - الأصول في النحو ، ج ٢، ص ٢٣١ .

(٣) أبو حيان - ارتشاف الضرب ، ج ٣، ص ١٥١٧-١٥١٨ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٥١٩ .

(٥) فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ٦٣ ، ١١٠ .

- ٧- وكذلك ما تضمن معنى النفي من المبتدآت نحو قولهم : أقل رجل يقول ذلك " و " أقل يوم لا أصيد فيه " بمعنى " ما رجل يقول ذلك " و " أقل " مبتدأ لا يتصرف فلا تدخل عليه العوامل فلا تقول : إن أقل رجل يقول ذاك " على معنى النفي <sup>(١)</sup> . وذلك لأن النفي له الصدارة ، ودخل لمعنى فيما بعد .
- ٨- وكذلك : ما لزم عدم التصرف كأبى الله وطوى للمؤمن " ما لا يتصرف من المصادر المضافة نحو ويحك ، وويلك ، وليس ولا يكون وحلا وعدا في الاستثناء نحو : أقبل الرجال لا يكون محمداً ، فحمل الاستثناء المصدر بالافعال جمل غير متصرفه فإنها تقال بصورة واحدة . ومثل ذلك حبذا ولا حبذا ، فلا تقدم المخصوص على حبذا فلا يقال : " محمود حبذا " ولا " هنا حبذا " وكذلك جملة " لا سيما غير متصرفه " <sup>(٢)</sup> وذلك من أجل أمن اللبس ، لأنها تفضل ما بعدها على ما قبلها .
- ٩- " ولا يجوز تقديم الخبر الطلي على المبتدأ ، فلا تقول في " خالداً اضربه " اضربه خالداً " ولا في " محمد هلا أكرمه " ، هلا أكرمه محمد " <sup>(٣)</sup> وذلك لأن وقوع الجملة الطلبية خبراً قليلاً <sup>(٤)</sup> " وعندها لن يعود الضمير على خالد ، والجملة الطلبية والمبتدأ يتنافسان على الصدارة ويجوز في الثانية أن يكون المنصوب بدلاً من الضمير .
- ١٠- ولا يجوز تقديم الجواب على المحاب شرطاً كان أو قسماً : لا يجوز تقديم جواب الشرط ولا ما شبه به وكذلك الأمر بالنسبة إلى جواب القسم فلا تقول : أقم إن تقم ، وكذلك ما أشبه جواب الشرط نحو قولنا : الذي يقوم فله مكافأة . فخير الذي هنا لا يتقدم لأنه أشبه جواب الشرط " <sup>(٥)</sup> لأن المسبب يتقدم على السبب .
- ١١- والمحير به عن مذ ومنذ إذا أعربنا مبتدأ فيكون خبرها واجب التأخير نحو " ما رأيته مذ يومان " <sup>(٦)</sup> . وفي رأيي أن " مذ " أو " منذ " ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها ، والأصل مذ كان يومان " <sup>(٧)</sup> .

(١) فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ٦٣ ، ١١٠

(٢) المصدر نفسه ، ص ١١٢-١١٣

(٣) المصدر نفسه ، ص ٦٣

(٤) ابن هشام - المغني ، ج ١ ، ص ٣٧٩

(٥) فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ٦٢

(٦) المصدر نفسه ، ص ٦٣

(٧) ابن هشام - المغني ، ج ١ ، ص ٣٣٥

- ١٢- " لا يجوز تقديم خبر الأحرف المشبهة بالفعل على اسمها إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، فلا يُقال في إن محمداً حاضراً " إن حاضراً محمداً . أما الجار والمجرور والظرف فيصح تقديمهما على الاسم نحو " إن لدينا أنكالاً وحجيماً " إن في ذلك لعبرة " <sup>(١)</sup> لأن إن حرفٌ داخلٌ لمعنى فيما بعده .
- ١٣- لا تقع أن المفتوحة الممزة في أول الكلام فلا يُقال في "عرفتُ أنك فاضلٌ " " أنك فاضلٌ عرفت " لأن تقديمها يؤهم أنها تعليلية " <sup>(٢)</sup> .
- ١٤- "والخير المقرون بالباء الزائدة في النفي ، نحو : ما محمد بقائم " لا يجوز تقديمه ، فلا يصح أن يُقال : ما بقائم محمد " <sup>(٣)</sup> " لأنها لتأكيد النفي " <sup>(٤)</sup> و النفي لا يدخل على النفي .
- ١٥- ولا تتقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف الأصلي عند الجمهور ، فلا تقول في : مررتُ بهندٍ نائمةً " مررتُ نائمةً بهندٍ " وأجازه بعضهم بدليل قوله تعالى : " وما أرسلناك إلا كافة للناس " ( سبا ٢٨ ) ومستنداً بشواهد شعرية . فإن كان حرف الجر زائلاً جاز التقديم وذلك نحو : ما جاءني من أحد راكباً " فإنه يصح أن يُقال : ما جاءني راكباً من أحد " <sup>(٥)</sup>
- لأن الباء في " مررتُ بهندٍ نائمةً " أوصلت الفعل إلى المجرور ، بينما في " مررتُ نائمةً بهندٍ " أوصلت اسم الفاعل إلى هندٍ ( فتغير المعنى ) أما بالنسبة للآية الكريمة : ففيها عدولٌ عن الأصل من أجل اتصال الناس " بما بعده " حيث قال تعالى : " بشيراً ونذيراً ولكن أكثر الناس لا يعلمون " والذي أحاز ذلك وضوح المعنى . وأما " ما جاءني راكباً من أحد " فحرف الجر لا يوصل ما قبله إلى ما بعده ، ولا يعلّق ما بعده بما قبله . فظل " من أحد " متعلقاً بـ جاءني .

(١) فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ٦٣

(٢) حصّة الرشود - الوجوب في النحو ، ص ٢٢٧

(٣) فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ٦٣

(٤) فاضل السامرائي - معاني النحو ، ج ١ ، ص ٢٦٠

(٥) فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ٦٤-٦٥

## ج - مانع العمل : -

ويتضح ذلك من خلال الأمثلة التالية :-

١ - الأفعال التي لا تتصرف لا يجوز أن يقدم عليها شيء مما عملت فيه ، وهي نحو نعم وبش وفعل التعجب وليس تجري عندي ذلك المجري ، لأنها غير متصرفة و"مه" و"صه" و"عليك" وما أشبه هذا أبعد في التقديم والتأخير <sup>(١)</sup> وهذه الأفعال داخلة لمعنى فيما بعدها والرتبة بينهما محفوظة ، أما بالنسبة لاسم الفعل فقد ورد العدول عن الأصل في قوله تعالى : " كتاب الله عليكم " وقد تقدم المفعول من أجل اتصاله بالكلام السابق .

٢ - كما لا يجوز أن يفرق بين العامل والمعمول فيه بما ليس للعامل فيه سبب وهو غريب منه ، وذلك نحو قولك : كانت زيدا الحمى تأخذ" هذا لا يجوز لأنك فرقت بين كان واسمها بما هو غريب منها لأن زيدا ليس بخبر لها ولا اسم ولا يجوز " زيد فيك وعمرو راغب " إذا أردت : زيد فيك راغب وعمرو " لأنك فرقت بين "فيك" و"راغب" بما ليس منه وإذا قلت " زيد راغب نفسه فيك " فجعلت نفسه تأكيدا لزيد لم يجز لأنك فرقت بين راغب وفيك بما هو غريب منه فإن جعلت نفسه تأكيدا لما في راغب جاز وكذلك الموصولات لا يجوز أن يفرق بين بعض صلاتها وبعض بشيء غريب منها : تقول : " ضربي زيدا قائما " تريد : إذا كان قائما ، فقائما حال لزيد وقد سدت مسد الخير لأن ضربي مبتدأ فإن قدمت قائما على زيد لم يجز لأن زيدا في صلة ضربي " وقائما بمنزلة الخير " فكما لا يجوز ضربي حسن كذا لا يجوز ، ضربي حسن زيدا " تريد : ضربي زيدا حسن كذا لا يجوز وكذلك جميع الصلات <sup>(٢)</sup> وذلك لأن المباني ترتب بالرتبة وبحسب قوة العلاقة المعنوية .

٣ - " إذا كان خبر كان رافعا لاسم مؤخر عنه فإنه يجب إلزامه رتبته نحو : كان زيد حسنا وجهه لثلا يفصل بينه وبين معموله بالأجنبي " <sup>(٣)</sup>

(١) ابن السراج - الأصول في النحو ، ج ٢ ، ص ٢٢٨

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٣٧ - ٢٣٨

(٣) الرضي - شرح الكافية ، ج ٤ ، ص ٢٠٥



٤- وكذلك ما أعمل من الصفات تشبيهاً بأسماء الفاعلين وعمل عمل الفعل وذلك نحو "حسن وشديد وكرم" إذا قلت : هو كرم حسب الأب وهو حسن وجهاً لم يجوز أن تقول : هو وجهاً حسن ولا هو حسب الأب كرم وما كان من الصفات لا يشبه أسماء الفاعلين فهو أبعد له من العمل والتقدم ، وكل ما كان فيه معنى فعلٍ وليس بفعل ولا اسم فاعل فلا يجوز أن يتقدم ما عمل فيه عليه " (١) فلو قلنا هو وجهاً حسن ، فحسن أقرب إلى المبتدأ من وجهاً كما أن العلاقة المعنوية بين حسن والوجه لأن وجهاً تمييز لـ الصفة المشبهة ولا يتقدم التمييز هنا على مميزه لأن المباني ترتب بالرتبة ولا يوجد علاقة معنوية بين المبتدأ ووجهاً ؛ ولكن تقدم معمول الصفة المشبهة في " أمّا العمل فأنا شراب لأن المعمول متصل معنويّاً بأما ، والذي يحدد التقدم وعدمه هو رتبة المعنى ، وقد أشار الدكتور محمود شرف إلى ما يجوز تقديمه وما لا يجوز وهي في نظري تفرعات تعقد المسألة (٢).

٥- والأسماء التي تنصب انتصاب التمييز لا يجوز أن تقدم على ما عمل فيها فلا يجوز أن تقول درهماً عشرون بدلاً من عشرون درهماً وكذلك له عندي رطل زيتاً ولا يجوز زيتاً رطلاً فإذا كان العامل في التمييز فعلاً فالناس على ترك إجازة تقديمه سوى المازني ، وذلك لأنه فاعل في الحقيقة وهو مخالف للمفعولات . وذلك قولك تفقات سمناً فالمازني يميز سمناً تفقات ، ألا ترى أنه إذا قال تفقات شحماً فالشحم هو المتفق كما أنه إذا قال هو خير عبداً فالعبد هو خير ولا يجوز تعريفه فبابه أولى به وإن كان العامل فيه فعلاً " (٣).

ويبدو لي أن المنع بسبب الرتبة فإذا قلنا عندي رطل زيتاً فلا تقدم التمييز على المميز لأن التمييز يرفع الإبهام عن المميز ، ولأن المباني تتقدم بالرتبة بحسب قوة العلاقة المعنوية .

" وهل تجد أحداً يقول هذه اللفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم وحسن ملائمة معناها لمعاني

جاراتها ، وفضل مواسبتها لأخواتها " (٤) .

(١) ابن السراج - الأصول في النحو ، ج ٢ ، ص ٢٢٩

(٢) محمود شرف الدين - الفعليات ، ص ١٩١

(٣) ابن السراج - الأصول في النحو ، ج ٢ ، ص ٢٢٩

(٤) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ٤٤

٦- كما أن العوامل في الأسماء لا يجوز أن يقدم عليها ما عملت فيه ومن ذلك حروف الجر ولا يجوز أن يفرق بينها وبين ما تعمل فيه ولا يجوز أن يفصل بين الجار والمجرور حشو إلا ما جاء في ضرورة شعر لا يجوز أن تقول زيد في اليوم الدار " تريد : في الدار اليوم " (١) .

" فالارتباط بين الجار والمجرور لا يميز إدخال عنصر جديد ( بينهما ) يقول ابن حني : والفصل بين الجار والمجرور لا يجوز " فترتبطان بعلاقة الاقتضاء ، ولا اتحاد المعنى الذي يفيد حرف الجر : الغاية الزمنية أو المكانية ... ويكون ارتباطهما ببؤرة الجملة ارتباط الكلمة الواحدة فتأخذُ حكماً واحداً بغض النظر عن الحركة التي أخذها الاسم المجرور فهي حركة اقتضاء ، ولا أثر لها في معنى الجملة فالحرف هو الذي يعطي المعنى المراد، التوكيد أو الواسطة ... أما الاسم فيأخذ الحكم مع أن حركته هي حركة حالة الجر " (٢) .

" ومن قبيل الرتبة المحفوظة رتبة الأدوات الداخلة على المفردات كحروف الجر والمعية والاستثناء والعطف ، وإنما حفظت رتبها لأنها تكشف عن علاقة ما بعدها بالعناصر الأخرى في الجملة التي هي فيها فترتبة حروف الجر من مدخولها محفوظة وإن لم تحفظ رتبة مجموع الجار والمجرور ببقية أجزاء الجملة . ففي قولنا " توكلنا على الله " " على الله توكلنا " يظل حرف الجر سابقاً على لفظ الجلالة سواء تأخر مجموعهما في الجملة أم تقدم " (٣) لأن كل ما دخل لمعنى في غيره رتبته محفوظة والعلاقة بينهما قوية فلا يفصل بينهما وتقدم العامل على المعمول بالرتبة " فليس الغرض بنظم الكلم أن توالى ألفاظها في النطق بل أن تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل " (٤) .

ومن ذلك أن " إن وأخواتها " لا يجوز أن يقدم عليهن ما عملن فيه ولا يجوز أن تفرق بينهن وبين ما عملن فيه بفعل ولا تقدم أخبارهن على أسمائهن إلا أن تكون الأخبار ظرفاً فإن كان الخبر ظرفاً قلت : إن في الدار زيداً . وإن خلفك عمراً ، والظروف بتسع فيهن خاصة ، ولكن لا يجوز أن تقدم الظرف على إن " (٥) وإن تدخل لمعنى فيما بعدها فهو أقرب إليها من غيره .

(١) ابن السراج - الأصول في النحو ، ج ٢ ، ص ٢٣٠

(٢) خليل عمارة - في نحو اللغة العربية وتراكيبها ، ص ٩٩

(٣) تمام حسنان - البيان في روائع القرآن ، ص ٩٣

(٤) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ٤٩-٥٠

(٥) ابن السراج - الأصول في النحو ، ج ٢ ، ص ٢٣١

٧- كما لا تتقدم الأسماء على الأفعال التي تدخل عليها الحروف عاملة كانت أو غير عاملة ، فالحروف  
العوامل في الأفعال الناصبة نحو " جئتكَ كي زيد يقول ذاك " لا يجوز ولا يجوز " لم زيد يأتِكَ " لأن الجزم  
نظير الجر ولا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل نحو " (١) .

وفي رأيي أن هذا في حاجة إلى إعادة نظر كما سيأتي في التمايز النحوي والدلالي .  
" وأما نظم الكلم فهو نظم يُعتبر فيه حال المنظوم بعضه من بعض ، وليس هو النظم الذي معناه ضم  
الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق " (٢) واعتبار حال المنظوم بعضه من بعض يعتمد على العلاقة المعنوية .

٨- " كما لا يجوز أن يفصل بين الحروف غير العوامل وما تدخل عليه نحو " قد " ومن هذه  
الحروف ، سوف ( يفعل ) لا يجوز أن تفصل بين سوف وبين يفعل لأنها بمنزلة السين في سيفعل وما شبه هذه الحروف  
ربما وقلما وأشباهما ، جعلوا رب مع ما بمنزلة كلمة واحدة ليذكر بعدها الفعل ومثل ذلك هلاً ولولاً وألاً ألزموهن لا  
وجعلوا كل واحدة مع "لا" بمنزلة حرف واحد وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض وقد يجوز في  
الشعر تقلب الاسم قال الشاعر (عمر بن أبي ربيعة) :

صدت فأطولت الصدود وقلما      وصالاً على طول الصدود يدوم

وهذا لفظ سيويه " (٣) وذلك لأن المباني تتقدم بالرتبة والفعل أقرب إلى قلما من الفاعل الذي صار مبتدأ .  
وأرى أن في هذا عدولاً عن الأصل كما سنرى .

٩- " ومعمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه مثل "خالد أحسن منك متحدثاً" فلا يُقال : " خالد متحدثاً  
أحسن منك " (٤) لأن المتحدث في الأول هو المفضل عليه ، وفي الثانية المفضل .

١٠- ومن ذلك أنه لا يجوز أن يُقدم ما عمل فيه معنى الفعل ولم يكن فعلاً ، إلا أن يكون المعمول ظرفاً  
وذلك قولك : فيها زيد قائماً ، لا يجوز أن تُقدم "قائماً" على "فيها" لأنه ليس هنا فعل ، إنما أعملت فيها في الحال لما  
تدل عليه من الاستقرار، وكذلك إذا قلت هذا زيد منطلقاً، لا يجوز أن تقدم منطلقاً على هذا ، لأن العامل هنا دل على

(١) ابن السراج - الأصول في النحو ، ج ٢ ، ص ٢٣١

(٢) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ٤٩

(٣) ابن السراج - الأصول في النحو ، ج ٢ ، ص ٢٣٣-٢٣٤

(٤) فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ٦٥

ما دل عليه هذا وهو التنبيه وليس بفعل ظاهر ، فأما الظرف الذي يُقدم إذا كان العامل فيه معنى فنحو قولك أكلُ يوم لك ثوب " العامل في كل معنى لك وهو الملك <sup>(١)</sup> .

وكل هذا يؤكد أن المباني تترتب بالرتبة ( المرتبة ) وبحسب قوة العلاقة المعنوية القائمة بين الكلام . وأن المعنى هو الذي يحدد ما يجوز وما لا يجوز والكلام قد يكون بحسب الأصل أو خروجاً عن الأصل أو قبيحاً أو متناقضاً أو محالاً أو كما قال سيبويه : " الكلام مستقيم ومحال والمستقيم مستقيم حسن ومستقيم كذب ومستقيم قبيح وهناك المحال والمحال الكذب " <sup>(٢)</sup> والذي يحدد هذا رتبة المعنى .

### ٣- دور الرتبة في الصحة النحوية والدلالية ( التفاضل ) : -

تتميز التراكيب من حيث الصحة النحوية والدلالية "فئة تعبيرات فصيحة صحيحة وتعابير غير صحيحة ، فالفصيحة هي التي جرت على سنن العربية وقواعدها وأصولها والغلط هي التي خرجت عن ذلك . ثم إن التعبيرات الصحيحة أو الجائزة ليست على مستوى واحد في الفصاحة والحسن ، فقد يكون تعبير أفصح من تعبير فهي تدرج في القوة والضعف حتى تصل إلى درجة الخبث أو الضعف الشديد " <sup>(٣)</sup> .

وذلك راجع إلى بعض المؤثرات كتعدد المبني للوظيفة الواحدة ، والعلامة الإعرابية ، والتضام ، والصيغة ، والربط والأداة ، والمطابقة ، والرتبة ... إلخ .

وكل هذه المؤثرات تؤدي إلى أن تتميز التراكيب نحويّاً ودلاليّاً ، وقد تختلف دلاليّاً دون اختلاف في الصحة النحوية ، وقد تختلف في الصحة النحوية والدلالية كليهما .

والرتبة من بين الأسباب التي تؤدي إلى التمايز النحوي والدلالي .

ويتضح ذلك من خلال الأمثلة التالية : -

٩- عقد سيبويه في كتابه باباً سماه "باب الاستقامة من الكلام والإحالة" فقال : " فمنه مستقيم حسن ، ومحال ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب فأما المستقيم الحسن فقولك أتيتك أمس وسأيتك غداً وأما المحال فإن تقض أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غداً وسأيتك أمس وأما المستقيم الكذب فكقولك حملت

(١) ابن السراج - الأصول في النحو ، ج ٢ ، ص ٢٤٦-٢٤٧

(٢) سيبويه - الكتاب ، ج ١ ، ص ٢٥

(٣) فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ١١٩

الجليل وشربت ماء البحر ونحوه ، أما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك " قد زيداً رأيتُ وكى زيداً يأتيك " وأشباه هذا . وأما المحال الكذب فأن تقول سوف أشرب ماء البحر أمس " (١)

" وفي هذا النص القصير تكمن بنور نظرية ثخوية دلالية حيث تتلمح في تواؤم حميم قوانين النحو مع قوانين الدلالة " (٢) . فالكلام عند سيويه إما مستقيم ، وإما محال ، والمستقيم منه الحسن ، والكذب ، والقبيح ، والمحال فمنه المحال ، والمحال الكذب .

ولعل كلمة الاستقامة في هذا النص تعني الصحة والصواب أو السير على نهج العرب وطريقتهم ، أما الإحالة فتعني الخطأ أو مخالفة طريقة العرب في الكلام وما يهمنا في هذا النص هو المستقيم القبيح .

ومثاله " قد زيداً رأيت " " وكى زيداً يأتيك " ويعرفه سيويه فيقول : فأن تضع اللفظ في غير موضعه " فالكلام المستقيم القبيح وهو في الدرجة الثالثة من حيث الصحة ، هو الذي وضعت ألفاظه في غير أماكنها المناسبة لها ، مما أدى إلى اختلال التراكيب .

فالعلاقة المعنوية بين قد ورأى ، كما هي بين رأى والفاعل والمفعول وهناك علاقة تلازم بين قد والفعل وليس بين قد والاسم ، وهذه الجملة مستقيمة حسنة ، وكذلك العلاقة بين كى ويأتى وبين يأتى والفاعل والمفعول . وهناك علاقة تلازم بين كى والفعل . وهذه الجملة صحيحة حسنة .

أما في الأمثلة القبيحة فقد عكست العلاقة فصارت بين قد والاسم وبين كى والاسم وقد وكى تحتاجان للفعل وليس للاسم بسبب علاقة التلازم بين المبني عليه والمبني أو العامل والمعمول . " وقد " لا تحتاج للاسم وليس لها معه علاقة معنوية ، وكذلك كى لا تحتاج للاسم ، وليس لها معه علاقة معنوية .

(١) سيويه - الكتاب ، ج ١ ، ص ٢٥-٢٦

(٢) محمد حمامة - المعنى النحوي الدلالي ، ص ٦١

وهذه الأمثلة لم تتركب التركيب الصحيح ولكنها من ناحية المعنى مقبولة مما أدى إلى تصنيفها في مرتبة المستقيم القبيح ولو حذفنا " قد " لصارت من المستقيم الحسن لأن زبداً في نية التأخير فهذه الجملة غير صحيحة نحويّاً ولكنها مقبولة معنويّاً ، والذي أدى إلى قبولها هو المعنى المحصل من الكلام .

٢- وهذا ما يؤكد سيويه حيث يقول : " ويختلن قبح الكلام حتى يضعوه في غير مواضعه لأنه مستقيم

ليس فيه تناقض فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

وإنما الكلام وقلما يدوم وصال " (١) ، فأصل العلاقة بين قلما ويدوم وبين يدوم ووصال .

ولكن تداخل الرتبة أدى إلى جعل العلاقة بين قلماً ووصال وبين وصال ويدوم .

وقلما ليست بحاجة إلى وصال وليس لها معه علاقة معنوية ، والجملة مع ذلك مقبولة معنويّاً ، ولكنها ليست صحيحة نحويّاً .

والذي أدى إلى قبح هذه الجملة هو ضعف العلاقة مع قلماً ، فلو كانت محذوفة لوصفت الجملة بالاستقامة الحسنّة .

وهذه ضرورة واضطرار العرب إلى ذلك محاولة منهم للوصول إلى أصل من الأصول والأصل المحاول هنا محيئ الاسم قبل الفعل ، فالعربي لا يضع كلامه في مكان غير صحيح إلا وهو يحاول وجهاً كان صحيحاً .

٣- ومن ذلك : كانت الحمى تأخذ زيدا ، فهذه جملة مستقيمة حسنة ، ولكن تقدم زيد كقولنا كانت زيدا الحمى تأخذ ، جملة غير صحيحة نحويّاً لأننا فصلنا بين كان واسمها بما هو غريب عنها أي أنه لا يوجد علاقة معنوية بين كان وزيد ، وهذا ما يسميه النحاة الفصل بين العامل والمعمول .

فقد كانت العلاقة بين كانت والحمى وبين تأخذ وزيدا وتقدم زيد جعل العلاقة بين "كانت" و"زيد" و"زيد" لا يبنى على كانت والعلاقة بين تأخذ وزيد وقد فصل بينهما كلمة الحمى و"زيداً" لا يبنى على تأخذ .

فانستقاء العلاقة المعنوية جعل هذه الجملة مرفوضة وهذا ما يسميه النحاة الفصل بين العامل والمعمول بالأختي .

٤- ويقول ابن السراج فالبصريون يجيزون : أباه عبدالله زيد ضارب وغيرهم لا يجيزها وهو عندي قبيح لبعده العامل من الذي عمل فيه <sup>(١)</sup> .

أي أنه لا يوجد علاقة معنوية بين زيد وبين "أباه عبدالله" ولذلك قبح التقديم ولو كانت : أباه عبدالله ضارب زيد لكان ذلك جائزاً ، وقد يقال بأنه تقدم على نية التأخير ولكن حتى مع هذا التقديم لا بد من وجود علاقة معنوية كأن تقول :

عمراً ضرب زيد أو ضرب زيدا عمرو أو ضرب زيداً عمراً .

فهناك علاقة لعمرو مع ضرب سواء تقدم أو تأخر .

ولكن "أباه عبدالله زيد ضارب" أصلها جملة اسمية وهي "زيد ضارب أباه عبدالله" ولا يوجد علاقة معنوية بين زيد وبين المفعول ولذلك قبح التقديم . ولو كانت : أباه عبدالله ضرب زيد لجاز ذلك .

يقول الجرجاني : وهل قالوا لفظة متمكنة ، ومقبولة ، وفي خلافه ، قلقة ونابية ومستكرهة ، إلا وغرضهم أن يعبروا بالتمكن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من جهة معناها ، وبالقلق والنو عن سوء التلازم وأن الأولى لم تَلِقْ بالثانية في معناها ، وأن السابقة لم تصلح أن تكون لفقاً للثانية من موادها <sup>(١)</sup> .

٥- ومن القبح كذلك قولهم : كان يقوم زيد <sup>(٢)</sup> . لأنه لا يوجد علاقة معنوية بين كان ويقوم والعلاقة بين كان وزيد ولكن تقدم الخبر بالرتبة خروجاً عن الأصل، لأن الأصل أن لا يتقدم لأنه خبر فعلي، حتى لا تشبه الاسم بالفعلية ، ولما كان الفعل لا يدخل على الفعل فقد حصل القبح بسبب من صيغة الخبر ولو كان مفرداً لجاز والدليل على ذلك أنه يجوز أن نقول زيد كان يلعب لوجود الضمير بين الفعلين ، والجملة من ناحية معنوية مقبولة ولكنها غير صحيحة نحويًا وقبيحة .

٦- ومن هنا : اجلس إذا جلس زيد " أقوى وأحسن من " اجلس إذا زيد جلس " <sup>(٣)</sup> لأن إذا مختصة بالدخول على الجملة الفعلية .

٧- كما يقول سيبويه: "وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل، إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدأوا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك، ألا ترى أنهم يقولون: هل زيد منطلق؟ وهل زيد في النار؟ فإن قلت هل زيداً رأيت؟ وهل زيد ذهب؟ قبح ولم يجر إلا في الشعر، لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل، فإن اضطر شاعر فقدم الاسم، نصب

(١) عبدالقاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ٤٥

(٢) ابن جني - الخصائص ، ج ١ ، ص ٣٠٩

(٣) فاضل السامرائي - جملة العربية ، ص ١٢٣



كما كنت فاعلاً ذلك بقدر ونحوها، وهو في هذه أحسن، لأنه يتبدأ بعدها الأسماء وإنما فعلوا ذلك بالاستفهام، لأنه كالأمر في أنه غير واجب، وأنه يريد به من المخاطب أمراً لم يستقر عند السائل، فلهاذا اختير النصب، وكرهوا تقديم الاسم لأنها حروف ضارعت بما بعدها حروف الجزاء، وجوابها كجوابه، وقد يصير معنى حديثها إليه وهي غير واجبة الجزاء " (١).

وقبح هل زيداً رأيت، وهل زيد ذهب، ناتج عن عدم تناسب المعاني بالرتبة بعضها مع بعض لأن هل مرتبطة معنوياً بالفعل، فصارت مرتبطة بالاسم، وعملية البناء لم تتم على الوجه الصحيح فلو تأخرت هل بعد زيد لكان مستقيماً حسناً، ولو حذفت لكان مستقيماً حسناً أيضاً، فالجملة عندها مبتدأ وخبر، والمعاني متصلة بالرتبة.

"غير أن الذي أود أن أقوله: إن قسماً من الأحكام التي يطلقها النحاة تعتمد على الاجتهاد والتعليل فيصح بعضهم ما يمنع بعض آخر، بل إن في تضعيف بعض التعبيرات نظراً، لأن كل تعبير له معنى معين " (٢) فالمعنى الذي يفيد تقدم زيد في " قد زيداً رأيت " يختلف عن المعنى الذي يفيد التأخير، فالمعنى مع التقدم يفيد الاختصاص، ولا يفيد التأخير ذلك المعنى، ثم ما المانع من أن تؤكد " قد " المرثي كما تؤكد فعل الرؤية ؟ فإن كان ولا بد من جعل " قد " من الحروف المختصة بالفعل فإنه كما تم العدول عن الأصل فإنه يمكن العدول عن مراعاة الاختصاص بما سماه الدكتور تمام "تجاهل الاختصاص" من أجل الغرض الأسلوبى " (٣).

فقد نغير عن المعاني بتجاهل الاختصاص بصورة أجمل من التعبير عنها مع مراعاة الاختصاص، وقد نعتبر تجاهل الاختصاص سمة أسلوبية عند بعض المنشئين نكشف عن طريقها عن نفسية هذا المنشئ أو ذاك عندما يكثر من الخروج عن الأصل مثلاً "ومن التلازم نوع يكون الفصل فيه ممكناً سائغاً، بل ويؤدى غرضاً بلاغياً أو يوصل إلى معنى تحويلي" (٤).

(١) سيبويه - الكتاب، ج ١، ص ٩٨-٩٩

(٢) فاضل السامرائي - الجملة العربية، ص ١٢١

(٣) تمام حسان - البيان في روائع القرآن، ص ٣٩١

(٤) خليل عماريه - في نحو اللغة العربية وتراكيبها، ص ١٩٠

ولا أظن أن أحداً منا يمتنع عن التفريق بين: اجلس إذا جلس زيد، و" اجلس إذا زيد جنس" فالأولى تعني . اجلس إذا جلس (ولم يذهب أو لم يقف) زيد، والثانية تعني: اجلس إذا زيد (وليس غيره) جلس فلكل تركيب معنى خاص به . وهل يمكن أن تعامل جملاً كـ : كانت زيدا الحمى تأخذ ، جاء نوح الذي ، جاء إلا القوم زيدا ، زيد البيت في .... الخ كقولـه تعالى : " إذا السماء انشقت " أو " وإن أخذ من المشركين استحارك " ، " أو قول العرب : إذا محمد جاءك فأكرمه " أو قول الشاعر : ولو غير أحوالي أرادوا نقبصني ؟ <sup>(١)</sup> .

فوالذي يبدو لي أن الأولى الأخذ برأي الأخفش في أن "إذا" قد يليها الفعل وقد يليها الاسم <sup>(٢)</sup> " أو على الأقل أن تعامل إذا وأشباهاها معاملة العدول عن الأصل وليس وصفها بالقيح ، خاصة وأن المباني ترتب بالمتولة ونحسب قوة العلاقة المعنوية، فقد يكون الفعل أو الاسم أقرب إلى "قد" أو "إن" أو "إذا" ... الخ " ذلك أن العلاقات النحوية إذا اتضحت ولم يخط بها اللبس فإنه يمكن للمتكلم أن يمارس في شأنها قدراً من الحرية يباعد به بين طرفي العلاقة " <sup>(٣)</sup> . " فإذا كان كل من التعبيرين، يفيد معنى معيناً يختلف عن الآخر، لم يصح الترجيح، فإن كانا لمعنى واحد كأن يكونا لغتين أو كان التعبير مخالفاً للقواعد الأساسية أو لما ورد عن العرب، جاز أن بوصف بالضعف وأن يرجح عليه غيره " <sup>(٤)</sup> . وبناءً عليه فإننا يمكن أن نعتبر من العدول عن مراعاة الاختصاص قوله تعالى : " قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكم خشية الإنفاق " ( الإسراء ١٠٠ ) .

" إذ دخلت لسو على الضمير وحققها أن تدخل على الفعل الماضي ، وربما أول النحاة ذلك حذف كان وانفصال الضمير بعد الحذف ، والأصل " لو كنتم تملكون " <sup>(٥)</sup> . " وفي هذه الآية دلالة على الاختصاص ، وإن الناس هم المختصون بالشئ المتباعد وخوّه قول حاتم " لو ذات سوار لطمتني " وقول المتلمس " ولو غير أحوالي أرادوا نقبصني " وذلك لأن الفعل الأول لما سقط لأجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر " <sup>(٦)</sup> كما استشعر من قول حاتم

(١) انظر معاني النحو ، ج ١ ، ص ١٠٥ ، ج ٤ ، ص ١٠٢ وما بعدها وكذلك ، الوجوه في النحو ، ص ٢٦١ وما بعدها .

(٢) فاضل السامرائي - معاني النحو ، ج ٤ ، ص ١٠٥ وكذلك خليل عمارة - في نحو اللغة العربية وتراكيبها ص ٩٧ ، ٩٦ .

(٣) ممام حسان - البيان في روائع القرآن ، ص ١٣٤ .

(٤) فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ١٢٢ .

(٥) ممام حسان - البيان في روائع القرآن ، ص ٣٩١ .

(٦) فاضل السامرائي - معاني النحو ، ج ٤ ، ص ١٠٣ - ١٠٤ .

والمتمسك استنكاراً للفعل ، ولو أنه صدر من غير فاعله لاستطاع تحمله ، لأن ظلم ذوي القربى أشد مضاضة . كما أن "لو" هنا عليها مسحة من التمني فقد تقدمت المباني بالترلة .

ومنه أيضاً قوله تعالى "إذا السماء انشقت" (الانشقاق) وقوله : "إذا السماء انفطرت" \* وإذا الكواكب انتثرت \* وإذا البحار فجرت \* وإذا القبور بعثرت " ( الانفطار ١-٤ ) . " فهذه من مواطن التهويل وذلك أن انفطار السماء وانتثار الكواكب ، وتفجير البحار وبعثرة القبور ، كل ذلك مما يؤدي إلى الهول الكبير والرعب ، فقدمها لهذا الغرض ألا ترى أنه قال " إذا زلزلت الأرض زلزالها " ( الزلزلة ١ ) فلم يقدم الاسم وذلك لأنه مشهد الزلازل واقع متكرر على الأعوام والأيام وإن كانت هذه الزلزلة أعظم منها جميعاً بخلاف المشاهد التي ذكرها فإنه لم يحدث أن انشقت السماء أو انفطرت أو انتثرت النجوم أو انفجرت البحار ، فالحول والفزع هنا أكبر ، فقدم ما قدم للتهويل " (١) والأهمية .  
ومثل ذلك قوله تعالى : " وإن أحد من المشركين استجارك فأجره " (التوبة ٦) فالأهمية للشخصية المستحيرة وليس لفعل الاستحارة .

والذي يبدو لي أن " قلما " مأخوذة في الأصل من قل ، وهذا الفعل يجوز دخوله على الاسم ، فنقول : قل وصال يلدوم ، ولكن إذا ما تقدم الفعل لا يصح اتصاله مع قل ، لأن الفعل لا يدخل على الفعل ولذلك حيء بما للفصل بين الفعلين فصارت قلما ، ثم صارت قلما تستخدم مع الفعل والاسم وهي تتقدم بالصدارة ثم يتبعها ما يرتبط بها معنوياً أصلاً وعدولاً ، فهي ليست قبيحة .

و " إذا " كذلك مثلها فالأصل كما يقول النحاة أنها مختصة بالجملة الفعلية ولكنها يمكن أن تدخل على الجملة الاسمية عدولاً كقول الشاعر بشر بن أبي خازم :

فرجى الخير وانتظري إياي إذا ما القارظ العزى أباً

أما بالنسبة لإعراب ما بعدها ، فإني أميل إلى إعراب المرفوع مبتدأ ، و المنصوب مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور وتقدير فعل هنا ليس لأن هذه الأدوات مختصة بالأفعال وإنما لأن المنصوب المتقدم لم يعد مطلوباً للمتأخر فلا بد أن يكون مطلوباً لفعل متقدم . ويخرج بعض النحاة لعدم جواز إعراب المرفوع مبتدأ بـ " إن زيدا رأيت " .

"لأن زيدا منصوب فلا بد من فعل ناصبٍ له ، وهذا صحيح ولكن تقدير الفعل هنا بسبب النصب في (زيداً) وليس بسبب من إن لأن المنصوب بحاجة إلى المبني عليه وكل الجملة مبنية على إن . كما نقول :-

"إن زيدا جاء فأكرمه " فجملة الشرط "مبتدأ وخبر مبنية على "إن"

"ولا ضرورة لعمل النحاة على تقدير فعل و فاعل في نحو : إن زيدا جاءك فأكرمه " لأن من أصولهم أن التقدير يكون بقدره ، ولا يلجأ إليه في العمل إلا إذا عدم التركيب عاملاً لفظياً يمكن إسناد العمل إليه ، فلا يلجأ إلى التقدير إلا لضرورة إقامة المعنى النحوي للتركيب "(١) كما أن التقدير مفسد للمعنى "(٢) .

ويمكن أن نعثر من القبيح ، قولهم : كانت زيدا الحمى تأخذ ، ومن التناقض أن نقول مثلاً : " أنا هو حاضر " فلو كان الضمير يعود على الاسم بعده لكان الكلام متناقضاً ، إذ كيف يكون الغائب حاضراً متكلماً "(٣) .

وكذلك يصحح أن نقول : ما شتمت خالداً ولا غيره ، ولا يصح أن نقول ما خالداً شتمت ولا غيره لأنه تناقض ، إذ قولك ما خالداً شتمت معناه شتمت غيره فكيف يصح أن نقول ولا غيره "(٤) .

وتقديم المفعول أفاد تخصيص نفي وقوع الضرب عليه ، فالضرب إذا وقع على غيره. أما الأولى فالنفي يشمل وقوع الضرب على خالد وعلى غيره "ففي النفي نجد أداة نفي خاصة تربط أو تقيّد لفظاً خاصاً بالنفي ، أو سوراً فارغاً ، وهذه الألفاظ الخاصة والأسوار الفارغة محدودة التوزيع ، ولا ترد في البنى النثرية أو التفكيكية ، لأن العجزة ( بو ) تقع حاجزاً في وجه التفسير ، فتسوير النفي إذا وجد فيها لا يمتد إلا إلى البؤرة أو الموضوع ولا يتعداها إلى مكونات داخل الجملة ، وهذا يفسر لحن التراكيب المفككة التي توجد فيها أسوار فارغة أو ألفاظ خاصة مثل :

ما أنا رأيتُ من رجل ما زيدا ضربَ أحدُ ما أنا ضربتُ إلا زيدا .(٥)

(١) حصة الرشود - الوجوب في النحو ، ص ٢٦٥ .

(٢) فاضل السامرائي معاني النحو ، ج ٤ ، ص ١٠٥ وما بعدها .

(٣) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٥٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ج ٢ ، ص ٨٩ .

(٥) الفهري - اللسانيات واللغة العربية ، ص ١٢٥-١٢٦ .

والذي أدى إلى التناقض تداخل الرتبة ، فالفرق بين الجملة الصحيحة، وغير الصحيحة، أو القبيحة هو الفرق بين تنفيذ قانون الرتبة أو إهداره أو تجاهله .

"ومما ينبغي أن تعلمه أنه يصح لك أن تقول "ما ضربتُ زيداً ولكن أكرمته" فتعقب الفعل المنفي بإثبات فعلٍ هو ضده ، ولا يصح أن تقول "ما زيداً ضربتُ ولكن أكرمته" وذاك أنك لم ترد أن تقول لم يكن الفعل هذا ولكن ذاك ولكنك أردت: لم يكن المفعول هذا ولكن ذاك فالواجب إذن أن تقول ما زيداً ضربت ولا عمراً<sup>(١)</sup> فقدم المفعول أفاد التخصيص والاهتمام ونفي الضرب عنه يشبه لغيره ولذلك نقض أول الكلام بآخره فالمعنى يحدد صحة الكلام أو قبحه أو تناقضه .

ومن جملة ما ذكر يتضح لي أن إعادة توزيع الرتبة تؤدي إلى اختلاف في صحة التركيب ، وأما ليست مسألة شكلية تتم اعتباطياً بلا ضابط أو رقيب كما يبدو أن كل العمليات التي تتم داخل اللغة تعتمد على رتبة المعنى . ومن الملاحظ أن مترلة المعنى هي التي تؤثر في تصنيف وثمانيز الكلام وهي المتحركة في التراكيب ، فالكلام في استقامته أو قبحه أو تناقضه يعتمد على رتبة المعنى ، لأن اللغة واختلافها نابع من استخدام محوري التنوع والتوزيع .

" فالقواعد والقوانين النحوية المسؤولة عن بناء الجمل وتراكيبها فطرية ذهنية كلية عالمية ، وهي التي تقوم بضبط الجمل بعد توليدها لتجعلها جملاً نحوية أو غير نحوية يدركها المتكلم والسامع المثالي في لغة معينة

Grammatical or Ungrammatical sentences

Native ideal speaker hearer<sup>(٢)</sup> .

(١) فاضل السامرائي - معاني النحو ، ج ٢ ، ص ٨٩ .

(٢) حلين عمارة - في نحو اللغة العربية وتراكيبها ، ص ٥٦

#### ٤- دور الربة النبوي : " في مجال البنية :

ويمتد تأثير الربة ليشمل الجانب الصرفي من الظاهرة النحوية ، كالتذكير والتأنيث والنوع والتعريف والتذكير ،

فمن ذلك : -

١- " واتفقوا على أن الفعل إذا تأخر عن فاعله الموث ، فلا بد من إثبات تاء التأنيث وإن لم يكن تأنيثه حقيقة ،

لأن الفعل إذا تأخر كان فاعله مضمرًا فيه متصلًا فيه اتصال الجزء بالكل ، فلم يكن بد من ثبوت التاء لفرط الاتصال .

وإذا تقدم الفعل متصلًا بفاعله الظاهر فليس مؤخرًا الاتصال كهو مع المضمر ، لأن الفاعل الظاهر كلمة

والفعل كلمة أخرى والفاعل المضمر والفعل كلمة واحدة ، فكان حذف التاء في قامت هند وظالت النحلة أقرب إلى

الجواز في قولك النحلة طالت ، فإن حجز بين الفعل وفاعله حاجز كان حذف التاء حسنًا وكلمنا كثرت الجواجز كان

حذفها أحسن . ( وذلك بسبب ضعف العلاقة بين الفعل و الفاعل )

فإن قلت : فلم لا تقول : الأعراب قال ، كما يجوز ذلك في حال تقدم الفعل ؟ قلنا : ثبوت التاء إنما كان مراعاة

لمعنى الجماعة فإذن أردت ذلك المعنى أثبت التاء وإن تأخر الفعل لم يجر حذفه لاتصاله بالضمير . وإن لم ترد معنى

الجماعة ، حذفت التاء إذا تقدم الفعل واحتيج إليها إذا تأخر ، لأن ضمير الفاعلين جماعة في المعنى وليسوا يجمع لأن

الجمع مصدر جمعتُ أجمعُ ، فمن قال إن التذكير في ذهب الرجال وقام المهندات مراعاة لمعنى الجمع فقد أخطأ .

فإن قيل : فلم قلتم إن التاء حرف ولم تجعلوها علامة إضمار إذا تأخرت وعلامة تأنيث إذا تقدمت ؟

قلنا : قالت العرب المهندات قامتوا وفعلنا بالتاء والضمير معاً يدل على أن التاء حرف وليست ضميراً إذ لا يكون

للفعل ضميران فاعلان <sup>(١)</sup> .

٢- والأصل في صاحب الحال التعريف ويقع نكرة بمسوغ كأن يتقدم عليه الحال ، نحو : في الدار

جالساً رجلٌ " ولية موحشاً طللٌ " <sup>(٢)</sup> .

٣- وإذا تقدم الفعل أفرِد وإذا تأخر ثني وجمع من أجل إيجاد رابط بين المبتدأ والخبر .

(١) السهيلي - نتائج الفكر ، ص ١٦٩ - ١٧٠

(٢) ابن هشام - أوضح المسالك ، ج ٢ ، ص ٣٠٩

٤ — " والقاعدة أنه متى تأتى اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله نحو قمتُ و " أكرمتك " لا يقال فيهما " قام أنا " ولا " أكرمتُ إياك " ومثال ما لم يتأت فيه الاتصال أن يتقدم الضمير على عامله نحو إياك نعبد " (الفاتحة ٤) " أو يلي إلا نحو " أمر ألا تعبدوا إلا إياه (يوسف ٤٠) ، وذلك أمناً للبس .

ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان : إحداهما : أن يكون عامل الضمير عاملاً في ضمير آخر أعرف منه مقدماً عليه وليس مرفوعاً ، فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان ، ثم إن كان العاملُ فعلاً غير ناسخ فالوصل أرجح كالهاء في سئلته، قال الله تعالى: ( فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ) (البقرة ٢٧) ( أُنْزِلْهُمُوهَا ) (هود ٢٨) ( إن يسألكموها ) (محمد ٣٨) ومن الفصل " إن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم " (حديث شريف) وإن كان اسماً فالفصل أرجح " نحو " عجتُ من حبي إياه " وإن كان فعلاً ناسخاً نحو خلعتني فالأرجح عند الجمهور الفصل .

الثانية : أن يكون منصوباً بكان أو إحدى أخواتها نحو " الصديقُ كتته " أو كانه زيدٌ " وفي الأرجح من الوجهين الخلاف المذكور ومن ورود الوصل ، الحديث: ( إن يكنه فلن تُسلط عليه ) ومن ورود الفصل قوله <sup>(١)</sup> :

لئن كان إياه لقد حال بعدنا

عن العهد والإنسان قد يتغير

ولو كان الضمير السابق في المسألة الأولى مرفوعاً وجب الوصل نحو " ضربته " ولو كان غير أعرف وجب الفصل " أعطاه إياك " ومن ثم وجب الفصل إذا اتخذت الرتبة نحو " ملكني إياي " ، وقد يباح الوصل إن كان الاتحاد في الغيبة واختلف لفظ الضميرين كقوله <sup>(٢)</sup> :

لوجهك في الإحسان بسطاً وبهجة

أنا لهماه قفو أكرم والد <sup>(٣)</sup>

والمهم أنه يتعين انفصال الضمير إن تأخر العامل نحو " إياك نعبد " <sup>(٤)</sup> .

لأن بقاء الضمير مقدماً متصلاً بسبب اللبس كقولنا : كنعبد .

(١) البعدادي - خزنة الأدب ، ج ٥ ، ص ٣١٣ ، و البيت لعمر بن أبي ربيعة .

(٢) لم أعثر على قائل هذا البيت ، وانظر إميل بدیع يعقوب - المعجم المفصل في شواهد النحر الشعرية ، ج ١ ، ص ٢٦٨ .

(٣) ابن هشام - أوضح المسالك ، ج ١ ، ص ٩٠ ، ١٠٥ .

(٤) أبو حيان - ارتشاف الضرب ، ج ٢ ، ص ٩٣٢ .

## المبحث الثالث

### دور الرتبة في المعنى

يقول ابن جني في باب الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني : "اعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية وأكرمها وأعلاها ... وذلك أن العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها، وتحذفها، وتراعيها، وتلاحظ أحكامها ، ... فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدراً في نفوسها . فأول ذلك عنايتها بألفاظها ، فإنما لما كانت عنوان معانيها، وطريقاً إلى إظهار أغراضها ومراميها، أصلحوها ورتبوها وبالغوا في تحبيرها وتحسينها، ليكون ذلك أوقع في السمع وأذهب بها في الدلالة على القصد <sup>(١)</sup> .

وهذا يعني أن اعتناءهم باللفظ من أجل المعنى .

كما يقول : وبذلك على تمكن المعنى في نفوسهم وتقدمه للفظ عندهم ، تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة وذلك لقوة العناية به ، فقدّموا دليله ليكون ذلك أمارة لتمكنه عندهم ، وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل ، إذ كن دلائل على الفاعلين من هم ، وما هم ، وكم عدتم ، نحو أفعل ونفعل وتفعل . وحكموا بضد هذا اللفظ ألا ترى إلى ما قاله أبو عثمان في الإلحاق ، إن أقيسه أن يكون بتكرير اللام فقال : باب شملت ، صررت أقيس من باب حوقلت وبيطرتُ وجهورتُ أفلا ترى إلى حروف المعاني كيف بابها التقدم وإلى حروف الإلحاق والصناعة كيف بابها التأخر ، فلو لم يعرف سبق المعنى عندهم وعلوه في تصورهم إلا بتقدم دليله وتأخر نقيضه ، لكان مغنياً من غيره كافياً .

وعلى هذا حشوا بحروف المعاني فخصوها بكونها حشواً وأمنوا عليها مالا يؤمن على الأطراف المعرضة

للحذف والإحفاف <sup>(٢)</sup> .

وفي هذا يقول السهيلي : -

دخول الزوائد على الحروف الأصلية ، منبئة عن معانٍ زائدة على معنى الكلمة التي وضعت الحروف الأصلية عبارة عنه ، فإذا كان المعنى الزائد آخراً كانت الزيادة آخراً ، كنحو التاء في فعلت لأنها تنبئ

(١) ابن جني - الخصائص ، ج ١ ، ص ٢٣٧

(٢) انصهر نفسه ، ص ٢٤٤



عما رتبته بعد الفعل ، وإن كان المعنى الزائد أولاً كانت الريادة المنبئة عنه أولاً مسبقة على حروف الكلمة كهذه الزوائد الأربعة فإنها تنبئ أن الفعل لم يحصل بعد لفاعله ، وأن بينه وبين تحصيله جزءاً من الزمان ، فكان الحرف الزائد السابق للفظ الفعل مشيراً في اللسان إلى ذلك الجزء من الزمان ، مرتباً في البيان حسب ترتيب المعنى في الجنان وكذلك حكم جميع ما يرد عليك في كلامهم .

والأصل في هذه الزوائد هي الياء بدليل كونها في الموضع الذي لا يحتاج فيه إلى الفرق بين مذكر ومؤنث وهو فعل جماعة النساء ، ولأن الواو لا تزداد أولاً كي لا تشبه واو العطف ، والألف لا تزداد أولاً لسكونها . ولما أرادوا الفرق كانت الهمزة بفعل المتكلم أولى ، لإشعاره بالضمير المستتر في الفعل ، إذ هي أول حروف ذلك الضمير إذا خفي واستتر ، وكانت التاء من تفعل للمخاطب لوجودها في ضميره المستتر فيه ، وإن لم تكن في أول لفظ الضمير أعني ( أنت ) ولكنها في آخره ، ولم يخصوا بالدلالة عليه ما هو في أول لفظه - أعني الهمزة - لمشاركته للمتكلم فيها وفي السنون فلم يبق من لفظ الضمير إلا التاء ، فحملوها في أول الفعل ، علماً عليه ، وإيحاءً إليه ، فإن قيل فكان يلزم على هذا أن تكون الزيادة في فعل الغائب " هو " لوجودها في ضمير الغائب إذا أبرز ؟ فالجواب : أنه لا ضمير في فعل الغائب في أصل الكلام وأكثر موضوعه ، لأن الاسم الظاهر يعني عنه ، ولا يستتر ضمير الغائب حتى يتقدمه مذكور يعود عليه ، وليس كذلك فعل المتكلم والمخاطب والمخيرين عن أنفسهم ، فإنه لا يخلو أبداً من ضمير ولا يعني بعده اسم ظاهر يكون فاعلاً به ولا مضمرّاً أيضاً إلا مضمرّاً يكون توكيداً للمضمر المنطوي عليه الفعل .<sup>(١)</sup>

واللغة لفظ ومعنى ، أو كما عبر عن ذلك ابن جني فقال : اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم<sup>(٢)</sup> وقد عبر الجرجاني عن هذا بقوله : الألفاظ خدم المعاني وأوعية لها ، وهما في هذا ينتقيان مع " أصحاب المنهج العقلي ( ديكارت ، هبوليت ، تشومسكي ) الذي يرى أن اللغة نتاج العقل ، وهي الصوت المنطوق الذي يعبر به المتكلم عن فكرة ، هي نتاج عدد من العمليات الخلاقة العضوية غير الآلية ، تتم في الذهن ويظهر أثرها على السطح الخارجي بالأصوات والكلمات والجمل " وهذا ما يراه إدوارد سابير

(١) السبيلي - نتائج الفكر ، ص ١١٧-١١٨

(٢) ابن جني - الخصائص ، ج ١ ، ص ٣٣

الذي يرى أن لدى المتكلم قبل أن يتكلم فكرة (شيئاً يقوله) فيعمد إلى توظيف الشكل (الكلام المنطوق) لنقل هذه الفكرة " (١).

فاللفظ تابع للمعنى ، والمعاني متغيرة ، والألفاظ متغيرة بتغير المعنى ، والمعنى هو الذي يحدد الشكل اللغوي المناسب له أو القادر على حمل المعنى " لأن وظيفة اللغة الأولى هي نقل الأفكار والمعاني من شخص إلى آخر ، والعلاقة بين اللغة ومعناها علاقة وثيقة لا يمكن فصم عراها " (٢).

" والمعنى هو الذي يُحاول المتكلم وكذلك السامع والمحلل اللغوي أن يصلوا إليه فهو أمر وثيق الصلة بالتركيب اللغوي " (٣).

وما دمت أتحدث هنا عن دور الرتبة في المعنى ، فالذي يهمني هو معنى الجملة ، إذ لا وجود للرتبة إلا داخل التركيب ، " فالكلمة لا معنى لها خارج السياق الذي ترد فيه " (٤).

والمعنى الدلالي هو نتاج تفاعل عناصر المنظومة اللغوية ، وإن كنت أرى أن بفترة المعنى الدلالي تكمن في المعجم مروراً بالنحو وصولاً إلى الصرف وانتهاءً بالسياق فنحن لا نعرف أن معنى " ضرب زيد مثلاً " أن زيداً قام بإعطاء مثل إلا إذا عرفنا المعنى المعجمي لضرب ، والعلاقة النحوية بين أركان الجملة ، وصيغة الفعل ، والسياق الذي قيلت فيه هذه الجملة . وذلك لأن المعنى الدلالي يقوم على دعامتين هما : المعنى المقالي والمعنى المقامي (٥).

ولكن هل يعني هذا أنه يجب توافر كل عناصر المنظومة اللغوية لفهما ؟ والجواب بالنفي والإيجاب ، وبالنفي لأننا مثلاً نحصل على معنى معين غير دقيق من الجملة في ظل غياب بعض العناصر مثلاً كالصيغة والسياق ، وبالإيجاب لأن الوصول إلى المعنى الدقيق لا يتوافر في كثير من الحالات إلا إذا توافرت عناصر الوصول إلى المعنى كاملة من معجم وصرف ونحو وسياق . أو بصورة أدق ، كلما ازدادت عناصر المعنى ازدادت دقة المعنى .

(١) sapir , languag نقلاً عن : في نحو اللغة العربية وتراكيبها ، ص ٤٣

(٢) ماريو باي ، لغات النشر ، ص ١٠٣

(٣) Harris , methods in structural linguistics . p. p. 187 , 188-194 ، نقلاً عن ، في نحو اللغة العربية

وتراكيبها ، ص ٥٠

(٤) محمد حماسة - النحو والدلالة ، ص ٣٦

(٥) تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٣٩

## ولكن من أين تستمد الجملة معناها الأساسي؟

فسأظن أن المعنى الأساسي للجملة هو حاصل الجمع بين المعنى المعجمي والنحوي . وما عدا ذلك من صرف وسياق هو متمم للمعنى أو محدد له .

## وما هي العلاقة بين الأصل والفرع ؟ أو بين البنية العميقة وبنية السطح من جهة المعنى ؟

فأظن أن المعنى الأساسي لبنية السطح ( العدول ) مستمد من البنية العميقة ، وإن كان العدول بمدنا بمعنى يختلف غالباً عن المعنى الأساسي للبنية العميقة " فالتقدم والتأخير يكون لأمر يتعلق بالبنية الداخلية المرتبطة بالمعنى في ذهن المتكلم " (١) " والترتيب ( والمقصود به العدول ) الذي هو نقل مورفيم من موقع أصل له إلى موقع جديد مفسراً بذلك نمط الجملة ، وناقلاً معناها إلى معنى جديد تربطه بالمعنى الأول رابطة واضحة ، هو عنصر من عناصر التحويل (٢) .

والمعنى " تتضافر عناصر النظام اللغوي جميعها بدرجات متفاوتة للإبانة عنه ، ومعنى آخر فإن عناصر المقال اللغوي التي تتصل بالرتبة والزيادة والحذف والإعراب والمعجم تتآزر مع عناصر المقام التي تتصل بالسياق والنثر والتنظيم من أجل الوصول إلى المعنى (٣) والرتبة بوصفها عنصر من عناصر النظام اللغوي لها دور توكيدي في المعنى " فإذا تغير النظام ، فلا بد حينئذ من أن يتغير المعنى " (٤) .

حيث إن تغير المبنى يؤدي إلى تغير المعنى " ولا يعدل من تعبير إلى تعبير إلا يصحبه عدول من معنى إلى معنى " (٥) " فالجملة : أكرم خالدَ علياً هي جملة توليدية فعلية لا تركيز فيها على أي جزء من أجزاء المعنى ، وهدفها نقل الخبر من صورته الذهنية في ذهن المتكلم إلى صورة ( فتولوجية ) منطوقة تقع على سمع السامع فيترك المأخوذ منها وهو الإخبار لا غير ولكن إذا قصد المتكلم نقل الخبر بتركيز على جزء من أجزائه وإظهار عنايته واهتمامه به فإنه يقدم ذلك الجزء فيترك السامع المعنى الجديد ، أما إن كان المتكلم يقصد من الجملة ( التحويلية ) علياً أكرم خالدَ ما

(١) خليل عمارية - في نحو اللغة العربية وتراكيبها ، ص ٨٩

(٢) المصدر نفسه ، ص ٩٣

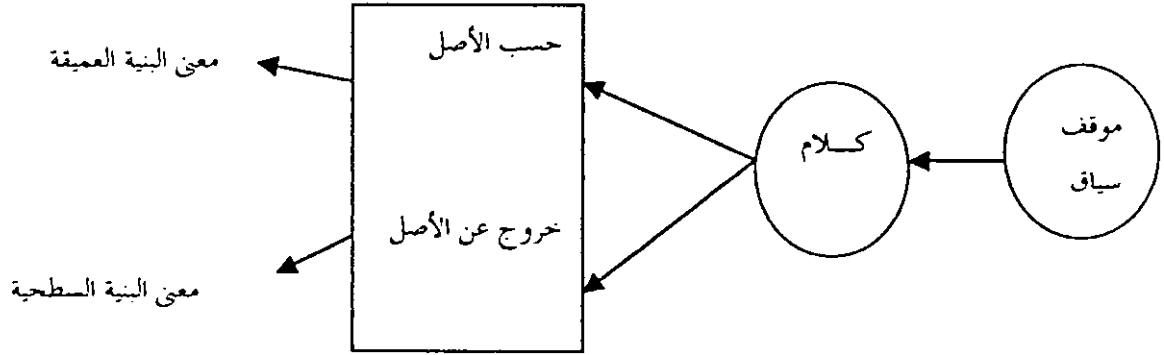
(٣) فارس عيسى - المعنى اللغوي ، ص ١١٣

(٤) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ٢٦٥

(٥) فاضل السامرائي ، معاني النحو ، ص ٣١٨

يقصده من الجملة التوليدية " أكرم خالد علياً " فإنه قد أخطأ جادة الصواب وعبر بغير ما كان عليه أن يعبر به وقديماً قال سيويه وغيره والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته " (١) .

ويمكن أن أمثل عملية الاتصال كما يلي :



ومما يبدل على تأثير الرتبة في المعنى قول الجرجاني : " واعلم أن ليست المزية بواجبه لها في أنفسها ، ومن حيث هي على الإطلاق ، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ، ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض " (٢) " ومن إذا تصفح الكلام وتدبر الشعر فرّق بين موقع شيء منها وشيء ومن إذا أنشدته قول البحرني :

وسأستقل لك الدموع صباةً      ولو أن دجلة لي عليك دموع

أنقَ له وأخذته الأربعة عندها وعرف ما في قول البحرني : لي عليك دموع من شبه السحر وأن ذلك من أحل تقديم " لي " عليك ، ثم تنكير الدموع " (٣) .

" وهذه مسائل ، لا يستطيع أحد أن يمتنع عن التفرقة بين تقديم ما قُدّم فيها وترك تقديمه " (٤) أردت وضعها بين يدي القارئ الكريم وهي مسائل تبين دور الرتبة في المعنى وقد اكتفيت ببعض التعليق عليها لأن الأمثلة تشرح نفسها بنفسها وتبين أن المعنى يختلف باختلاف المرتلة و التعليق :-

(١) خليل عمارة - في نحو اللغة العربية وتراكيبها ، ص ٩٤ ، ١٧٩

(٢) عبد القاهر الجرجاني - دلالات الإعجاز ، ص ٨٧

(٣) المصدر نفسه ، ص ٥٤٨-٥٤٩ بتصرف يسير .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١١١

♦ ومن أبين شيء في ذلك " الاستفهام بالهمزة ، فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت أفعلت ؟ فبدأت بالفعل ، كان الشك في الفعل نفسه ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده ، وإذا قلت . آنت فعلت ؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل منه ، وكان التردد فيه " (١) وبذلك يتقدم المسؤول عنه بالمرلة .

♦ و" قال تعالى " أنتم أضلتم عبادي هؤلاء أم هم ضلوا السبيل " فإن قلت : ما فائدة ( أنتم ) و ( هم ) وهلا قيل : " أضلتم عبادي هؤلاء أم هم ضلوا السبيل ؟ قلت : ليس السؤال عن الفعل ووجوده لأنه لولا وجوده لما توجه هذا العتاب ، وإنما هو عن متوليه فلا بد من ذكره وإيلائه حرف الاستفهام حتى يُعلم أنه هو المسؤول عنه ، والمعنى أنتم أوقعتهم في الضلال عن طريق الحق أم هم ضلوا عنه بأنفسهم " (٢) فالسؤال عن المعنى المتقدم بالمرلة ، نحو همزة الاستفهام ، والمقصود بالاستفهام عنه هو الواقع بعد أداة الاستفهام ، ولو لم يكن كذلك لتأخر عن الأداة . وهنا ترتب الألفاظ بحسب أهميتها ، وقوة علاقتها المعنوية .

♦ ومن ذلك تقدم الفاعل على فعله جاء في الكشف في قوله تعالى : " وبالآخرة هم يوقنون " وفي تقدم الآخرة وبناء يوقنون على هم تعريض بأهل الكتاب وبما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقته وأن قولهم ليس بصادر عن إيقان وأن اليقين ما عليه من آمن بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك " (٣) .

♦ ومن ذلك تقدم المفعول به ، جاء في الكشف في قوله تعالى : " إياك نعبد وإياك نستعين " تقدم المفعول لقصد الاختصاص كقوله تعالى : " قل أغفر الله تأمروني أعبد " " قل أغفر الله أبغي رباً " والمعنى نخصك بالعبادة ونخصك بطلب المعونة ، ولثلا يتقدم ذكر العبد والعبادة على المعبود وللأهمية " (٤) .

فهو عدول عن الأصل بالرتبة لبيان شدة استنكار أن تكون العبادة لغير الله أو اختصاص غير الله بالعبادة .

(١) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ١١١ وكذلك المعنى ، ص ١٨

(٢) فاضل السامرائي - معاني النحر ، ج ٢ ، ص ٥٠

(٣) فاضل السامرائي - معاني النحر ، ج ٢ ، ص ٤٧

(٤) انصهر نفسه ، ج ٢ ، ص ٤٨ وكذلك في نحو اللغة العربية وتراكيبها ، ص ٩٠ .

◆ كما جاء في دلائل الإعجاز " " وينبغي لك هذا الفرق على وجه في تقديم المفعول وتأخيره فإذا قلت ما ضربت زيداً فقد قدمت الفعل كان المعنى أنك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد ولم تعرض في أمر غيره لنفي ولا إثبات وتركه بهما محتملاً . وإذا قلت : ما زيداً ضربت فقد قدمت المفعول كان المعنى على أن ضرباً وقع منك على إنسان وظن أن ذلك الإنسان زيد فنفيت أن يكون معناه إياه<sup>(١)</sup> فالنفي يتسلط على المتقدم بالمتزلة وتقدم المفعول بثبت وقوع الضرب على غيره .

◆ وقال تعالى : " وفجرنا الأرض عيوناً " : التفجير للعيون في المعنى أوقع على الأرض في اللفظ ، وقد حصل بذلك معنى الشمول ، وأنه قد أفاد أن الأرض قد صارت عيوناً كلها ، وأن الماء قد كان يفور من كل مكان منها ، ولو أحرى اللفظ على ظاهره فقبل وفجرنا عيون الأرض أو العيون في الأرض لم يفد ذلك ولم يدل عليه ، ولكان المفهوم منه أن الماء قد فار من عيون متفرقة في الأرض وتبحس من أماكن منها ، ولا يُعَدَّل من تعبير إلى تعبير إلاّ يصحبه عدول من معنى إلى معنى " (٢) .

◆ ويظهر دور الرتبة في المعنى أنك " إذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدث عنه بفعل ، فقدمت ذكره ثم بنيت الفعل عليه فقلت : زيداً قد فعل وأنا فعلت ، اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل إلاّ أن المعنى في هذا القصد ينقسم قسمين أحدهما حلّي لا يشكّل وهو أن الفعل فعلاً قد أردت أن تنص فيه على واحد فتحمله له وترغم أنه فاعله دون واحد آخر أو دون كل أحد ومثال ذلك أن تقول : أنا كتبت في معنى فلان ، تريد أن تدعي الانفراد بذلك والاستبداد به وتزيل الاشتباه فيه ، وتردّ على من زعم أن ذلك كان من غيرك ، أو أن غيرك قد كتب فيه ما كتبت " (٣) . وقد تقدّم المبني عليه بالرتبة لأنه أهم وهو المقصود بالكلام أكثر من غيره وتقدمه أثبت له الفعل دون غيره .

والقسم الثاني : أن يكون القصد إلى الفاعل ، على أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل وتمنعه من الشك فأنت لذلك تبدأ بذكره ، وتوقعه أولاً ، ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه ، لكي تباعده بذلك من الشبهة ، وتمنعه من الإنكار ، أو في أن يُظن بك الغلط ، أو التزيد ، ومثاله قولك : هو يعطي الجزيل ،

(١) فاضل السامرائي - معاني النحو، ص ٨٩

(٢) انصهر نفسه ، ج ٢، ص ٣١٨

(٣) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز، ص ١٢٨

هو يحب الشاء لا تريد أن تزعم أنه ليس ههنا من يعطي الجزيل ويحب الشاء غيره ، ولا أن تُعرّض بإنسان ونعطه عنه وتجعله لا يعطي كما يعطي ، ولا يرغب، كما يرغب ولكنك تريد أن تحقق على السامع أن إعطاء الجزيل وحب الشاء دأبه وأن يُمكن ذلك في نفسه " (١) .

وقد ترتبت ألفاظ بحسب ترتيب المعاني بالمتزلة " وهذا الذي قد ذكرت من أن تقدم ذكر المحدث عنه يفيد التنبيه له، قد ذكره صاحب الكتاب في المفعول إذا قدم فرفع بالابتداء وبني الفعل الناصب له عليه، وعُدِّي إلى ضميره فشغل به، كقولنا في ضربت عبد الله، عبد الله ضربه: فقال وإنما قلت عبد الله فنبهته له، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء " (٢) .

وذلك لأن المبني عليه صار الأول بالمتزلة ، بقصد التنبيه إليه والعرب إذا اهتمت بشيء قدّمته "فإن قلت : فمن أين وجب أن يكون تقدم ذكر المحدث عنه بالفعل أكد لإثبات ذلك الفعل له ؟ وأن يكون قوله : هما يلبسان المجد أبلغ في جعلهما يلبسانه من أن يقال : يلبسان المجد ، فإن ذلك من أجل أنه لا يُؤتى بالاسم معرّى من العوامل إلّا لحديث قد نُوي إسناداه إليه " (٣) .

" ويشهد لما قلنا من أن تقدم المحدث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه، له أنا إذا تأملنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه إنكار من منكر، نحو أن يقول رجل : ليس لي علم بالذي تقول ، فتقول له أنت تعلم أن الأمر على ما أقول، ولكنك تميل إلى خصمي " (٤) ( فبدأ بما هو أهم ، وترتبت ألفاظه بحسب الأهمية ، والمعنى مختلف بحسب الرتبة) "ويزيدك بياناً أنه إذ كان الفعل مما لا يشك فيه ولا ينكر بحال لم يكذب بجيء على هذا الوجه، ولكن يؤتى به غير مبني على الاسم، فإذا أخرت بالخروج عن رجل من عادته أن يخرج في كل غداة قلت : قد خرج ولم تحتاج إلى أن تقول : هو قد خرج ، ذاك لأنه ليس بشيء يشك فيه السامع فتحتاج أن تحقه، وإلى أن تقدم فيه ذكر المحدث عنه " (٥) فذكر المحدث عنه غير مهم ولذلك تأخر والمعنى مع التقدم غيره مع التأخير .

(١) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ١٢٨ ، ١٢٩

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣١

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٣٢

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٣٣

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٣٣

"ومما هو هذه المترلة في أنك تعد المعنى لا يستقيم إلا على ما جاء عليه من بناء الفعل على الاسم قوله تعالى :  
 "إِنَّ وَلِيِّ اللَّهِ الَّذِي نَزَلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ" وقوله تعالى : "وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهي تملى عليه  
 بكرة وأصيلاً" وقوله تعالى : "وحشر لسليمان وجنوده من الجن والإنس والطير فهم يوزعون" فإنه لا يخفى على من  
 له ذوق أنه لو جيء في ذلك بالفعل غير مبني على الاسم "فَقِيلَ إِنَّ وَلِيَّ اللَّهِ الَّذِي نَزَلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ ،  
 واكتتبها فتملى عليه" "وحشر لسليمان جنوده من الجن والإنس والطير فيوزعون"، لو جد اللفظ قد بنا عن المعنى ،  
 والمعنى قد زال عن صورته ، والحال التي ينبغي أن يكون عليها " (١).

"واعلم أن هذا الصنيع يقتضي في الفعل النفي ما اقتضاه في الميثب فإذا قلت : أنت لا تحسن هذا كان أشد  
 لنفي إحسان ذلك عنه من أن تقول : لا تحسن هذا ، ويكون الكلام في الأول مع من هو أشد إعجاباً بنفسه وأعرض  
 دعوى في أنه يحسن ذلك ، حتى أنك لو أتيت "بأنت" فيما بعد تحسن فقلت "لا تحسن أنت" لم يكن له تلك القوة  
 وكذلك قوله تعالى : "والذين هم برهم لا يشركون" يفيد معنى التأكيد في نفي الإشراك عنهم ما لو قيل : والذين لا  
 يشركون برهم أو برهم لا يشركون لم يفد ذلك " (٢) وذلك لأن تقدم الضمير جعل النفي منصباً عليه ، وتسلبت عليه  
 النفي بصورة أكثر قوة ، بعكس تقدم النفي والفعل ، فإن النفي ينصب على الفعل ( الإحسان ) وليس على الشخص .  
 ◆ "إن (كلاً) إذا تقدمت تقتضي الإحاطة بالجنس، وإذا تأخرت وكانت تأكيداً اقتضت الإحاطة  
 بالموكد خاصة ، جنساً شائعاً كان أو معهوداً .

وقد تقول : ما الفرق بينها إذا تقدمت أو كانت مؤكدة، نحو ( كل الطلاب حضر ) أو ( حضر الطلاب كلهم ) ؟  
 والجواب هو: أنها إذا تقدمت أفادت العموم ابتداء ولم تدع احتمالاً لغير الإحاطة، وإن تأخرت وكانت مؤكدة احتمل  
 الكلام العموم وغيره، ثم جئت بما يرفع احتمال عدم العموم .

ثم إنها مع التقدم، يمكن التعبير بها للدلالة على الإحاطة والشمول بصورة أوسع مما تقع مؤكدة، فإنها إذا  
 وقعت مؤكدة أفادت العموم في المعارف فقط، أما إذا تقدمت فإنها تفيد العموم في النكرات  
 والمعارف مفرداً أو غيره، مما لا يصح أن يقع مؤكداً، وذلك نحو قوله تعالى : " كل نفس بما كسبت  
 رهينة " ( المدثر ٣٨ ) ولا يقال ( نفس كلها بما كسبت رهينة ) وقال ( تدمير كل شيء بأمر رها )

(١) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ١٣٧

(٢) انصهر نفسه ، ص ٣٨



(الأحقاف ٢٥) ولا يقال (تدمر شيئاً كله) وقال "يوم تأتي كل نفس تجادل عن نفسها" (النحل ١١) ولا يقال (يوم تأتي نفس كلها) وحتى إذا قيل نحو ذلك على مذهب الكوفيين فإن المعنى يختلف ، فإنه يصح على مذهب الكوفيين أن تقول صمت شهراً كله "لأن النكرة محدودة ، ولكن إذا قدمت (كلاً) وقلت: (صمت كل شهر) تغير المعنى وأصبحت تفيد استغراق الشهور<sup>(١)</sup> .

♦ ومن تأثير الرتبة في المعنى قولنا : " ما ضربت زيداً ولا أحداً من الناس " وليس لك أن تقول : " ما زيدا ضربت ولا أحداً من الناس " فهو فاسد فقد نفيت الضرب عن زيد فمعناه أنك أثبتته لغيره، وتقدم المفعول يعني أنك نفيت الضرب عن زيد وأثبتته لغيره ، فالجملة الثانية متناقضة<sup>(٢)</sup> .

ففي الجملة الأولى تسلط النفي على الضرب فانتفى الضرب كلياً ، وفي الثانية ارتبط النفي بمضروب مخصوص فلا بد أن يكون غيره هو المضروب .

♦ ويظهر دور الرتبة في المعنى في " أنك إذا قلت : عَلمَ صديقك عدوَّ زيدٍ " كان معناه أن المعروف بصداقتك عدوُّ لزيد ، فصداقتك مستغنية عن الإخبار بها ، وعداوةُ زيدٍ مفتقرة إلى الإخبار بها ، فلو عكست فأقمت الثاني لانعكس المفهوم ، فإذا قلت : عَلمَ عدوُّ زيدٍ صديقك " صار المفهوم منه أن المعروف بعداوةُ زيدٍ صديقٌ لك وأنت لم تُردِ إلا المعنى الأول ، فالتبس المعنيان وهكذا كثير من مسائل الباب وكذلك باب أرى إذا قلت : أَرأيتُ زيداً عمراً صديقك : لو قُلت : أَرأيَ زيدٌ عمراً صديقك ، فزيد هو الرائي ، وعمرو هو المرئي ، فلو عكست النياية لالتبس بعكس المعنى<sup>(٣)</sup> .

♦ كما يظهر دور الرتبة في المعنى في قوله تعالى : (وعلى الله فليتوكل المتوكلون)(إبراهيم ١٢) أي ليخصوا رهم وحده بالتوكل فإنه لا يصح التوكل على غيره وقوله " إن الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون " فقدم الجار والمجرور في له يسجدون للقصر أي يخصصونه بالعبادة لا يشركون به أحداً<sup>(٤)</sup> .

(١) فاضل السامرائي - معاني النحو ، ج ٤ ، ص ١٤٢-١٤٣

(٢) انصهر نفسه ، ج ٢ ، ص ٨٨-٨٩

(٣) الشاطبي - انقاصد الشافية ، ج ١ ، ص ٥٤ .

(٤) فاضل السامرائي - معاني النحو ، ج ٣ ، ص ١٠٦

وجملة الأمر أنك تنحو بالإنكار نحو الفعل فإن بدأت بالاسم فقلت أنت تفعل ؟ أو قلت : أهو يفعل ؟ كنت وجهت الإنكار إلى نفس المذكور وأبيت أن تكون بموضع أن يجيء منه الفعل ومن يجيء منه وأن يكون بتلك المثابة، تفسر ذلك أنك إذا قلت أنت بمعنى ؟ أنت تأخذ على يدي صرت كأنك قلت : إن غيرك الذي يستطيع معي والأخذ على يدي، ولست بذلك، ولقد وضعت نفسك في غير موضعك، هذا إذا جعلته لا يكون منه الفعل للعجز، ولأنه ليس في وسعه ، وكذلك بحال أن يكون المعنى في قوله تعالى : "أنلزمكموها وأنتم لها تاركون" (هود ٢٨): أنا لسنا بمثابة من يجيء منه هذا الإكراه وإن غيرنا من يفعله ، حل الله تعالى واعلم أن حال المفعول في ما ذكرنا كحال الفاعل، أعني تقدم الاسم المفعول يقتضي أن يكون الإنكار في طريق الإحالة والمنع، من أن يكون بمثابة أن يقع به مثل ذلك الفعل فإذا قلت : أزيداً تضرب ؟ كنت قد أنكرت أن يكون زيداً بمثابة أن يضرب أو بموضع أن يجترأ ويستحاز فيه ذلك، ومن أجل ذلك قدّم "غير" في قوله تعالى : "قل أغير الله أخذ ولياً" (الأنعام ١٤) وكان له من المزية والحسن والفخامة ما تعلم أنه لا يكون لو أخر فقيل : قل آلتخذ غير الله ولياً ؟ وذلك لأنه حصل بالتقدم معنى قولك : أكون غير الله بمثابة أن يتخذ ولياً ؟ وأيرضى عاقل من نفسه أن يفعل ذلك ؟ وأكون جهل أجهل وعمى أعمى من ذلك ؟ ولا يكون شيء من ذلك إذا قيل "آلتخذ غير الله ولياً"، وذلك لأنه حينئذ يتناول الفعل أن يكون فقط ولا يزيد على ذلك فاعرفه .<sup>(١)</sup>

فلاستنكار لاخذ غير الله وليس لفعل الاتخاذ .

- وتقول: "ما قلت محمد مقصر" وتقول: "قلت: ما محمد مقصر"، فالأولى نفي للنقول والثانية إثبات له، ففي الأولى ذكرت أنك لم تقل هذا الشيء، وفي الثانية إثبات للنقول وإنك قلت : ما محمد مقصر<sup>(٢)</sup> فالأولى مبنية على نفي القول ، والثانية مبنية على القول .

♦ " و فرق بين : - هذا أنت تقول كنا وكنا ، وأنت هذا تقول كنا وكنا

ففي الأولى إخبار عن الإشارة بالضمير ، وفي الثانية إخبار عن الضمير بالإشارة . جاء في الكتاب : وحدثنا يونس أيضاً تصديقاً لقول أبي الخطاب : أن العرب تقول : هذا أنت تقول كنا وكنا لم يرد بقوله

(١) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ١١٦-١١٨

(٢) فاضل السامرائي - معاني النحو ، ج ٢ ، ص ٤٢

( هذا أنت ) أن يعرفه بنفسه ، كأنك تريد أن تعلمه أنه ليس غيره، هذا محال، ولكنه أراد أن يبينه كأنه قال :  
الحاضر عندنا أنت ؟ والحاضر القائل كذا وكذا أنت .

وتقول : ( أنت هذا تقول كذا وكذا ) منكرأ عليه قوله أو مستغرياً منه ، والمعنى أن التوقع منك كان غير ذلك . قال تعالى : " وإذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم ولا تخرجون أنفسكم من دياركم ثم أقررتم وأنتم تشهدون \* ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقاً منكم من ديارهم ) (البقرة ٨٤ - ٨٥) ينكر عليهم فعلهم بعد إعطاء المواثيق جاء في الكشف في هذه الآية ، ثم أنتم هؤلاء ، استبعاد لما أسند إليهم من القتل والإجلاء والعدوان بعد أخذ الميثاق منهم ، وإقرارهم وشهادتهم ، والمعنى : ثم أنتم بعد ذلك هؤلاء المشاهدون ، يعني أنكم قوم آخرون غير أولئك المقرين ، تزيلاً لتغير الصفة منزلة تغير الذات كما تقول : رجعت بغير الوجه الذي خرجت به <sup>(١)</sup> .

◆ " وتقول : ما ضربت إلا زيداً فيكون كلاماً مستقيماً ، ولو قلت ما أنا ضربت إلا زيدا كان لغواً من القول، وذلك لأن نقض النفي يقتضي نفي أن تكون ضربته فهما يتدافعا، وينجي لك هذا الفرق على وجهه في تقدم المفعول وتأخيره ، فإذا قلت ما ضربت زيداً فقدمت الفعل كان المعنى أنك نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد ولم تعرض في أمر غيره لنفي ولا إثبات وتركته مبهماً محتملاً ، وإذا قلت : ما زيداً ضربت " فقدمت المفعول كان المعنى على أن ضرباً وقع منك على إنسان، وظن أن ذلك الإنسان زيد فنفيت أن يكون إياه ، فلك أن تقول في الوجه الأول : ما ضربت زيداً ولا أحداً من الناس " وليس لك أن تقول في الوجه الثاني، فلو قلت : ما زيداً ضربت ولا أحداً من الناس " كان فاسداً على ما مضى من الفاعل " <sup>(٢)</sup> فتغير مواقع الكلمات أدى إلى تغير المعنى بل قلب المعنى من الصحة إلى الفساد والتناقض . وكل ذلك بسبب المنزلة، وتسليط النفي على الفعل ، لا يعني وجوب وقوع الفعل على شخص آخر ، بينما تسليط النفي على المفعول يعني أن هناك شخصاً آخر قد ضرب .

(١) فاضل السامرائي - معاني النحو ، ج ١ ، ص ٩٥-٩٦

(٢) عبدالقاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ١٢٦

♦ "ومما ينبغي أن تعلمه أنه يصح لك أن تقول : ما ضربت زيداً ولكني أكرمته" فتعقب الفعل المنفي بإثبات فعل هو ضده، ولا يصح أن تقول : ما زيداً ضربت ولكن أكرمته "وذاك أنك لم ترد أن تقول لم يكن الفعل هذا ولكن ذاك ، ولكك أردت أنه لم يكن المفعول هذا ولكن ذاك . فالواجب إذن أن تقول : ما زيداً ضربت ولكن عمراً " . وحكم الجار مع المحرور في جميع ما ذكرنا حكم المنصوب فإذا قلت : ما أمرتك بهذا كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرته بذلك ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيء آخر ، وإذا قلت ما بهذا أمرتك كنت قد أمرته بشيء آخر <sup>(١)</sup> فالنفي في الأولى للفعل ، وفي الثانية للشئ ، فالمعنى يختلف مع تغيير الرتبة أو الميزة .

ويقال: "كان زيداً أخاً عمرو" لمن علم زيداً وجهل أخوته لعمرو، وكان أخو عمرو زيداً لمن يعلم أخاً لعمرو ويجهل أن اسمه زيد <sup>(٢)</sup> وفي الأولى أسندنا أخوة عمرو إلى زيد وفي الثانية أسندنا زيداً إلى أخوة عمرو .

" وذكر ابن الخباز <sup>(٣)</sup> أن الفرق بين قولنا "زيد أخوك" و"أخوك زيد" من وجهين ، أحدهما: أن "زيد أخوك" تعريف للقربة و (أخوك زيد) تعريف للاسم ، والثاني أن (زيد أخوك) لا ينفي أن يكون له أخ غيره لأنك أخبرت بالعام عن الخاص ، و (أخوك زيد) ينفي أن يكون له أخ غيره، لأنك أخبرت بالخاص عن العام، وهذا ما يشير إليه الفقهاء في قولهم :زيد صديقي وصديقي زيد .

فأنت ترى أن تقدم إحدى المعرفتين على الأخرى يتبعه اختلاف في المعنى قال تعالى : "موعدكم يوم الزينة" (طه ٥٩) ولم يقل (يوم الزينة موعدكم) فإنه لما كان الغرض تحديد الموعد أخر عنه بأجل جعله لهم فإن هذا جواب عن قولهم " فاجعل بيننا وبينك موعداً لا تخلفه نحن ولا أنت (طه ٥٨) " <sup>(٤)</sup>

وبالإضافة إلى اختلاف المعنى فإن تقدم (موعدكم) مرتبط مع قولهم اجعل لنا موعداً . فقدمه لتناسب المعنى . "ومثله قال تعالى : (إن موعدكم الصبح) (هود ٨١) فهو إخبار عن الموعد أيضاً ومنه قوله تعالى: (قال إن هؤلاء ضيفي فلا تفضحون) (الحجر ٦٨) فهو إخبار عن المشار إليهم ولو قال : إن ضيفي هؤلاء

(١) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ١٢٢

(٢) ابن هشام - المغني ، ج ١ ، ص ٤٥٢

(٣) ابن الخباز : هو أحمد الضرير بن الحسين ، نشأ بباربل ، وتلقى العلم في الموصل ، واشتهر قدره ، ومن مصنفاته النحوية : النهاية ، وشرح ألفية ابن معط ، توفي في الموصل سنة ٦٣٧ هـ (نشأة النحو ، ص ٢١٠) .

(٤) فاضل السامرائي - معاني النحو ، ج ١ ، ص ١٧١ .

لاختلف المعنى فكان الأولى جواب عن سؤال من هؤلاء ؟ والثانية جواب عن سؤال من ضيفك " (١).  
والتقدم كذلك مرتبط بما قبله من المعاني بالرتبة .

" وقال تعالى : " هل جزاء الإحسان إلا الإحسان " ( الرحمن ٦٠ ) ولو قال : هل الإحسان إلا جزاء الإحسان لتغير المعنى ، ولو كان معنى التقدم والتأخير في غير الحصر واحداً ما اختلف معناه في الحصر " (٢).  
♦ كما قال تعالى : " وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه " ( غافر ٢٨ ) وهذه الآية جاءت على الأصل " ولو تأخر قوله من آل فرعون " فلا يفهم أنه منهم " (٣) كما يمكن أن يفهم من الآية أن الرجل يكتم إيمانه خوفاً من آل فرعون . وفي الأولى نجد الرجل يتصف بصفيتين شبه الجملة والجملة ، وفي الثانية نجد يتصف بصفة واحدة وشبه الجملة يتعلق بالفعل يكتم .

♦ ومن تأثير الرتبة في المعنى قول الجرجاني . إذا قلت : أجهك رجل ؟ فأنت تريد أن تسأله ، هل كان مجيء من أحد من الرجال إليه ، فإن قدمت الاسم فقلت : أرجل جاءك ؟ فأنت تسأله عن جنس من جاءه أرجل أم امرأة ، ويكون هذا منك إذا كنت علمت أنه قد أتاه آت ، ولكذك لم تعلم جنس ذلك الآتي ...  
فسيبك في ذلك ، سيبك إذا أردت أن تعرف عين الآتي فقلت : أزيد جاءك أم عمرو ؟ ولا يجوز تقدم الاسم في المسألة الأولى ، لأن تقدم الاسم يكون إذا كان السؤال عن الفاعل ، والسؤال عن الفاعل يكون إما عن عينه ، أو عن جنسه ، ولا ثالث . وإذا كان كذلك ، كان محالاً أن تقدم الاسم النكرة وأنت لا تريد السؤال عن الجنس ، لأنه لا يكون لسؤالك حينئذ متعلق ، من حيث لا يبقى بعد الجنس إلا العين ، والنكرة لا تدل على عين شيء فيسأل بها عنه فإن قلت : أرجل طويل جاءك أم قصير ؟ كان السؤال عن أن الجاني من جنس طوال الرجال أم قصارهم . وإذا قد عرفت الحكم في الابتداء بالنكرة في الاستفهام فابن الخير عليه ، فإذا قلت : رجل جاءني لم يصلح حتى تريد أن تعلمه أن الذي جاءك رجل لا امرأة ، ويكون كلامك مع من قد عرف أنه قد أتاك آت ، فإن لم ترد ذلك كان الواجب أن تقول : جاءني رجل فتقدم الفعل (٤).

(١) فاضل السمرائي - معاني النحو ، ص ١٧١

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٧١

(٣) الزركشي - البرهان في علوم القرآن ، ج ٣ ، ص ٢٣٣

(٤) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ص ١٤٢

◆ "وهناك فرق بين : "ها أنت ذا" "وأنت هذا".

وموقع التنبية ابتداءً أو أخيراً له دلالة أيضاً، فإن التنبية يقدم أو يؤخر بحسب الحاجة إليه ، فنقول:ها أنت ذا، مقدماً التنبية ، وتؤخره قائلاً" أنت هذا "والتنبية في الخطاب الأول أهم والقائل به أعنى ، تقول:"ها هو ذا"إذا أردت أن تنبيه السامعين إلى المشار إليه قال تعالى : "ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم"(آل عمران ١١٩)، فقدم التنبية لأنه تحذير لعباده المؤمنين على ما هم فيه ، وأنهم ينبغي لهم أن يحذروا ويتنبهوا وقال : "ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم"(البقرة ٨٥)، تأخر التنبية لأنه أراد أن يحضر أنفسهم أمام أعينهم هم ليشهدوا أعمالهم وصفاتهم ، أي أنتم هؤلاء المشاهدون الحاضرون بصورتكم الواضحة البينة التي لا تخفى ، فهو لم يرد تحذيرهم من أمر كما كان في الآية الأولى ، فالتنبية في الأولى لتنبية المؤمنين ولفت انتباههم إلى أمر قد يكونون غافلين عنه وأما في الثانية فلإحضار صورتهم أمام أعينهم ليشاهدوها<sup>(١)</sup>.

◆ والجملة الاسمية تدل على الثبات، بينما تدل الجملة الفعلية على التحدد . فهناك فرق في المعنى بين زبسد يجتهد ويجهد زيد ، ومن ذلك قوله تعالى : " قالوا سلاماً قال سلامٌ "(هود ٦٩ ) فني الله إبراهيم حياهم بتحية خير من تحيتهم ، إذ هم حيّوه بجملة فعلية ، وهو حياهم بجملة اسمية دالة على الثبوت<sup>(٢)</sup> .

◆ والفرق بين ضربتُ زيداً وزيدٌ ضربته، أنك إذا قلت:ضربتُ زيداً ، فإنما أردت أن تخبر عن نفسك وثبت أين وقع فعلك،وإذا قلت: زيدٌ ضربته فإنما أردت أن تخبر عن زيد<sup>(٣)</sup>.

◆ وهناك فرق في المعنى بين " مثلك يرعى الحق والحرمة " و "يرعى الحق والحرمة مثلك " يقول الخرجاني " ومما يرى تقدم الاسم فيه كاللازم ( مثل ) و ( غير ) في نحو قوله<sup>(٤)</sup>:

مِثْلُكَ يَتْنِي الْمَرْنَ عَنْ صَوْبِهِ وَيَسْتَرِدُّ الدَّمَاعَ عَنْ غَرْبِهِ

وقول الناس:مثلك رعى الحق والحرمة وما أشبه ذلك،مما لا يقصد فيه بـ ( مثل ) إلى إنسان سوى الذي أضيف إليه،ولكنهم يعنون أن كل من كان مثله في الحال والصفة كان من مقتضى القياس وموجب العرف

(١) فاضل السامرائي - معاني النحو، ج ١، ص ٩٨

(٢) المصدر نفسه ، ج ١، ص ١٨٥-١٨٦

(٣) الرجاجي - الإيضاح في علاج النحو ، ص ١٣٦-١٣٧

(٤) لم أعتز على قائل هذا البيت .

و العادة أن يفعل ما ذكره، أو أن لا يفعل. وكذلك حكم "غير" إذا سلك به هذا المسلك فقيل: غيري يفعل ذلك" على معنى أي لم أفعله لا أن يومئ بي "غير" إلى إنسان فيخبر عنه بأنه يفعل . فأنت الآن إذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان أبداً على الفعل إذا نُحِيَّ بهما هذا النحو الذي ذكرت لك، وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يقدما، أفلا ترى أنك لو قلت: يثني المزن عن صوبه مثلك، ورعى الحق والحرمة مثلك ويتخدد غيري بأكثر هذا الناس: رأيت كلاماً مقلوباً عن جهته ومغيراً عن صورته ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه ورأيت الطبع يأبى أن يرضاه<sup>(١)</sup> .

♦ ونعني المسلم أخاه المسلم بـ "السلام عليكم" ويكون رد التحية بـ "عليكم السلام" ، فلم كان في جانب المسلم تقدم السلام وفي جانب الراد تقدم المسلم عليه ؟ وفي ذلك فوائد عديدة :

أولها : الفرق بين الرد والابتداء، فإنه لو قال في الرد السلام عليكم أو سلام عليكم لم يعرف أهذا رد لسلامه عليه أم ابتداء تحية منه، فإذا قال عليك السلام عرف أنه قد رد عليه بتحية، ومطلوب المسلم من المسلم عليه أن يرد عليه سلامه، وليس مقصوده أن يبدأه بالسلام كما ابتداءه به ، وإذا كانوا قد اعتملوا الفرق بين سلام المبتدئ وسلام الراد، خصوا المبتدئ بتقدم السلام، لأنه هو المقصود، وخصوا الراد بتقدم الجار والخرور للفائدة الثانية وهي أن سلام الراد يجري مجرى الجواب، ولهذا يكفى فيه بالكلمة المفردة الدالة على أختها، فلما قال عليك لكان متضمناً للرد ، مع أنا مأمورون أن نرد على من حيانا تحية مثل تحيتهم ، وهذا من باب العدل الواجب لكل أحد فدل على أن قول الراد : وعليك مماثل لقول المسلم : سلام عليك لكن اعتمد في حق المسلم إعادة اللفظ الأول بعينه تحقيقاً للماتلة، ودفعاً لتوهم المسلم عدم رده عليه لاحتمال أن يريد: عليك شيء آخر، والمقصود أن الجواب يكفى فيه قولك: وعليك، وإنما كمل تكميلاً للعدل وقطعاً للتوهم. والفائدة الثالثة : وهي أقوى مما تقدم أن المسلم لما تضمن سلامه الدعاء للمسلم عليه بوقوع السلامة عليه وحلولها عليه ، وكان الرد متضمناً لطلب أن يحل عليه من ذلك مثل ما دعا به فإنه إذا قال : وعليك السلام كان معناه وعليك من ذلك مثل ما طلبت لي ، كما إذا قال: غفر الله لك فإنك تقول له: ولك يغفر ويكون هذا أحسن من قولك وغفر لك، وكذا إذا قال: رحمة الله

عليك ، تقول: وعليك وإذا قال عفا الله عنك تقول: وعنك وكذلك نظائره لأن تجريد القصد إلى مشاركة المدعو له للداعي في ذلك الدعاء لا إلى إنشاء دعاء مثل ما دعا به، فكأنه قال: ولك أيضاً وعنك أيضاً وأنت مشارك لي في ذلك مماثل لي فيه لا أنفرد به عنك ولا أخص به دونك ، ولا ريب أن هذا المعنى يستدعي تقدم المشارك المساوي فتأمله " (١) .

♦ " وهناك فرق في المعنى بين قولنا "كان محمد قائماً" و "محمد كان قائماً" إن العبارة الأولى تكون إذا كان المخاطب خالي الذهن لا يعلم شيئاً عن هذا الأمر ، فإذا كان يعلم أن شخصاً ما كان قائماً ولكنه ظنه خالداً صححت له وهمه بتقدم المبتدأ على الخبر الفعلي فتقول له : محمد كان قائماً ، وأما قولنا "كان قائماً محمد" فهو من باب تقدم الخبر على الاسم للعناية به والاهتمام ، وذلك كأن يكون محمد مريضاً لا يقوى على القيام لمدة، ثم قام، فتقدم الخبر على الاسم ، وتقول : كان قائماً محمد " لأن الخبر ههنا أولى بالاهتمام من الاسم، ونحوه أن تقول "كان نائماً خالد" وذلك إذا كان خالد لم يتمكن من النوم مثلاً مدةً لمريضٍ أو نحوه . وهكذا تقدم الخبر على الاسم إذا كان المخاطب به أعنى .

وأما تقدم الخبر على كان نحو قولنا "قائماً كان محمد" فهو من باب التخصيص، وذلك إذا كان المخاطب يظن أن محمداً كان قاعداً لا قائماً ، فتصحح له هذا الوهم وتقول: إنه كان قائماً لا قاعداً وقد يتقدم الخبر للاهتمام والعناية لأن العرب يقدمون الذي يباهيهم أهم لهم وهم به أعنى " (٢) .

وكل معنى له الشكل (المبنى) الخاص به .

♦ " كما أن المعنى يتغير بتغير موضع الفاء في الجملة، وذلك نحو قوله تعالى :  
"فإن أراداً فصلاً عن تراضٍ منهما وتشاور فلا جناح عليهما" (البقرة ٢٣٣) فإن قلت: فإن أراداً فصلاً فعن تراضٍ منهما، كان المعنى أنهما أرادا الطلاق فإنما أراداه عن تراضٍ، أي أن التراضي على الطلاق قد وقع وحصل " (٣) .

♦ وإذا قلت زيد المنطلق " فأنت في حديث (حدث) انطلاق قد كان : "عرف السامع كونه ، إلا أنه لم يعلم أمن زيد كان أم من عمرو ؟ فإذا قلت زيد المنطلق ، أزلت عنه الشك، وجعلته يقطع بأنه كان من

(١) ابن القيم - بدائع الفوائد ، ج ١، ص ١٥٥

(٢) فاضل السمراني - معاني العجز ، ج ١، ص ٢٤٧-٢٤٨

(٣) المصدر نفسه ، ج ٤، ص ١٠٧-١٠٨



زيد بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز ، وليس كذلك إذا قدمت المنطلق فقلت : المنطلق زيد ، بل يكون المعنى حينئذٍ على أنك رأيت إنساناً ينطلق بالبعد منك ، فلم تُثبتهُ ولم تعلم أزيدُ هو أم عمرو ، فقال لك صاحبك : المنطلق زيد ، أي هذا الذي تراه من بُعد هو زيد " (١) " وإذا قلت : زيد أخوك كنت قد أثبت " بأخوك " معنى لزيد ، وإذا قدمت وأخرت فقلت : أخوك زيد ، وحب أن تكون مبتناً بزيد معنى " لأخوك " وما يدل دلالة واضحة على اختلاف المعنى قولهم : الحبيب أنت وأنت الحبيب وذاك أن معنى أنت الحبيب " أنه لا فصل بينك وبين من تحبه إذا صدقت المحبة .

٥٨٠٦٥٠

وأن مثل المتحابين مثل نفس يقتسمها شخصان ، كما جاء عن بعض الحكماء أنه قال : الحبيب أنت إلا أنه غيرك . فهذا كما ترى فرق لطيف ونكتة شريفة ولو حاولت أن تفيدها بقولك : " أنت الحبيب " حاولت ما لا يصح ، لأن الذي يُعقل من قولك أنت الحبيب هو ما عناه المتكلم في قوله :

أنت الحبيب ولكني أعوذ به من أن أكون محباً غير محبوب

ولا يخفى بُعد ما بين الغرضين ، فالمعنى في قولك : " أنت الحبيب " أنك الذي أحتضه بالمحبة من بين الناس ، وإذا كان كذلك : عرفت أن الفرق واجب أبداً وأنه لا يجوز أن يكون " أخوك زيد " " وزيد أخوك " بمعنى واحد " (٢) .

♦ ومن ذلك تقدم الخبر على المبتدأ في قولنا : زيد قائم وقائم زيد ، وقائم زيد ، فيه إثبات القيام له دون غيره ، أما زيد قائم فأنت بالخيار في إثبات القيام له ونفيه عنه بأن تقول : ضارب أو جالس " (٣) .

ومن تقدم الخبر على المبتدأ قوله تعالى : " واقرب الوعد الحق فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا " (الأنبياء ٩٧) . فقدم الخبر شاخصة على المبتدأ أبصار لما فيه من تخصيص الأبصار بالشخص دون غيرها ، ودون سائر صفاتها " (٤) .

(١) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ١٨٦

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٨٩ - ١٩٠ ، وانظر المغني ، ج ٢ ، ص ٤٥٢

(٣) فاضل السامرائي - معاني النحو ، ج ١ ، ص ١٥١

(٤) المصدر نفسه ص ١٥٢

ومن ذلك : قال تعالى : " وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله " (الحشر ٢) فقد قدم الخير مانعتهم على المبتدأ حصونهم للتخصيص، ولأن في تقدم الخير ( مانعتهم ) على المبتدأ حصونهم دليلاً على فرط اعتقادهم في حصانتها وزيادة وثوقهم بمنعها إياهم<sup>(١)</sup>.

◆ ومن ذلك تقدم الظرف والجار والمجرور قال تعالى : " له الحمد والله الملك " (التغابن ١) قدّم الظرفان ليدل بتقديمهما على معنى اختصاص الملك والحمد بالله عز وجل لا بغيره<sup>(٢)</sup>

◆ ومن تقدم المجرور قوله تعالى : " لا فيها غول " (الصفات ٤٧) فتأخير الظرف يقتضي النفي أصلاً من غير تفضيل، وتقديمه يقتضي تفضيل النفي عنه وهو حمر الجنة على غيرها من حمور الدنيا، أي ليس فيها ما في غيرها من الغول وهذا مثل قولنا " لا عيب في الدار " وقولنا " لا فيها عيب فالأول نفي للعيب عن الدار فقط، والثاني تفضيل لها على غيرها أي ليس فيها ما في غيرها من عيب<sup>(٣)</sup>.

◆ مسألة في تقدم الفاعل<sup>(٤)</sup> : قسم النحويون هذا الفصل أربعة أقسام : قسم لا يجوز فيه إلا تقدم الفاعل نحو: ضرب موسى عيسى، وقسم لا يجوز فيه تأخير المفعول مثل " وإذا ابتلى إبراهيم ربه " وقسم يكون فيه تقدم الفاعل أحسن من تأخيره نحو: ضرب زيد عمراً، وقسم يكون فيه تقدم المفعول أحسن نحو: أعجب زيداً ما كره عمرو " لأن الفاعل لا يظهر فيه الإعراب فكان تقدم المفعول الذي فيه الإعراب أولى حرصاً على إفهام المخاطب . والذي ذكره حق ولكننا نبه على مسألتين إحداهما : لا يجوز فيها تأخير الفاعل وهو معرب والمفعول كذلك . فقولك ضرب القوم بعضهم بعضاً " لا يجوز تأخير الفاعل ههنا من أجل حذف الضمير من المفعول إذ كان الأصل أن يقال : ضرب بعضهم بعضهم إذ حق البعض أن يضاف إلى الكل ظاهراً أو مضمراً فلما حذفوه من المفعول استغناء بذكره في الفاعل لم يميزوا تأخير الفاعل فيقولوا ضرب بعضهم بعضاً لأن اهتمامهم بالفاعل قد قوي وتضاعف لاتصاله بالضمير الذي لا بد منه فبعد أن

(١) فاضل السمرائي - معاني النحو ، ص ١٥٢

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٥٤

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٥٦

(٤) السهيلي - نتائج الفكر ، ص ١٧٣ وما بعدها .

كانت الحاجة إلى الفاعل مرة صارت الحاجة إليه مرتين فإن قيل فما المانع من إضافة بعض إلى الضمير إذا كان مفعولاً دون الفاعل فتقول :

ضرب القوم بعضهم بعض أو ضرب القوم بعضٌ بعضهم ؟ قلنا : الأصل أن يذكر الضمير فيهما جميعاً فلما أرادوا حذفه من أحدهما تخفيفاً، كان حذفه من المفعول الذي هو كالفضلة في الكلام أولى من حذفه من الفاعل الذي لا بد منه ولا غنى عنه، ولينصل بما يعود عليه ويقرب منه نعم قد يُضاف إليه بعض وهو مفعول إذا كان البعض الآخر مجروراً ، كقولك خلطت القوم بعضهم ببعض لأن رتبة المفعول ههنا التقديم على المجرور ، كما كانت رتبة الفاعل التقديم على المفعول فحق الضمير العائد على الكل أن يتصل بما هو تقديمه أهم " .

وأما المسألة الأخرى التي يختلف فيها المعنى ، فمثل أن يكون قبل الفاعل " إنما " ، نقول : إنما يأكل زيد الخبز ، فحققت ما يتصل ومحقت ما ينفصل ، وهذه عبارة أهل سمرقند في " إنما " يقولون : إنما وضعت لتحقيق المتصل وتحقيق المنفصل وتلخيص هذا الكلام أنها نفى وإثبات ، فأثبت لزيد أكل الخبز المتصل به في الذكر ونفيت ما عداه ، فمعناه ما يأكل زيد إلا الخبز ، وإن قدمت المفعول ههنا فقلت : إنما يأكل الخبز زيداً يختلف المعنى وانعكس مقصد الكلام فكأنك قلت : ما يأكل الخبز إلا زيداً فهذه المسألة تخالف الأربعة الأقسام التي ذكرها النحويون . لأن المعنى في جميع تلك الأقسام قدّمت أو أخرت واحد والمعنى في هذه المسألة يختلف ألا ترى أن معنى قوله تعالى : " إنما يخشى الله من عباده العلماء " ليس كقولك : إنما يخشى العلماء الله لأنك إذا أخرت نفيت الخشية عن غير العلماء ، وإذا قدمت الفاعل نفيت الخشية أن تتعلق بغير الله سبحانه وتعالى. وهذا واضح لاختفاء فيه عند التأمل " .

وهذا ما يشير إليه الرضي من أنه يجب تأخير المفعول إذا وقع مفعول الفاعل بعد إلا نحو قولك : ما ضرب زيداً إلا عمراً وينبغي أن تعرف أولاً أنك إذا ذكرت قبل أداة الاستثناء معمولاً خاصاً للعامل فيما بعدها، وجب أن يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية أو المفعولية أو الحالية أو غير ذلك محصوراً في المتأخر، وما لذلك المتأخر من تلك المعاني باقياً على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم، كما إذا قلت : ما ضرب زيداً إلا عمراً فضارية زيد محصورة في عمرو أي ليس ضارباً لأحد إلا لعمرو وأما مضروية عمرو فعلى

الاحتمال، أي يجوز أن يكون مضروباً لغير زيد أيضاً وبالعكس لو قلت : ما ضرب عمرًا إلا زيد، مضروبة عمرو مقصورة على زيد، أي لم يضربه إلا زيد، وضاربة زيد باقية على الاحتمال، أي يصح أن يكون ضارباً لغير عمرو أيضاً، وكذا في ما جاء زيد إلا راكباً، يجوز أن يكون حال الركوب لغير زيد أيضاً، بخلاف ما جاء راكباً إلا زيد<sup>(١)</sup> .

◆ كما قال تعالى : يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه " " لم قدم الشهر الحرام ؟ ولم يقل يسألونك عن قتال الشهر الحرام ، وهم لم يسألوا عن الشهر إلا من أجل القتال فيه ؟ فكان الاهتمام بالقتال والتقدم له أولى في الظاهر ؟ والجواب أن يقال : إن هذا السؤال لم يقع إلا بعد وقوع القتال في الشهر ، وتشجيع الكفرة عليهم انتهاك حرمة الشهر ، فاغتمامهم واهتمامهم بالسؤال إنما وقع من أجل حرمة الشهر، فلذلك قدم في الذكر .<sup>(٢)</sup>

◆ وهناك فرق في المعنى بين قولنا " زيد هو منطلق " و " هو زيد منطلق " فالأولى فيها معنى التخصيص ، وليس في الثانية معنى التخصيص، وإنما فيها معنى التفخيم والتعظيم ، وقد ذهب بعضهم أن الشأن يفيد التوكيد إضافة إلى التفخيم ، والذي يبدو لي أن الغرض الرئيس منه هو التفخيم ، والضمير في الجملة الأولى ضمير فصل يعود على الاسم السابق عليه وبطابقه في التذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع والحضور، والغيبة، بخلاف ضمير الشأن الذي يكون بلفظ الإفراد والغيبة ، وإنما قد يؤنث لما بعده قال تعالى : " فإنها لا تعمى الأبصار " ( الحج ٤٦ ) وقال : " إنه لا يفلح الظالمون " ( الأنعام ٢١ ) ولا يدل الضمير على اسم بعينه بل على الجملة التي بعده ، فلا يقصد به ( هو ) ( زيد ) وإنما يقصد به الأمر " <sup>(٣)</sup>

◆ وهناك فرق في المعنى بين نعم الرجل زيدً وزيد نعم الرجل ، فالأولى أقوى مدحاً من الثانية، لأن المخصوص بالمدح ذكر مرتين ، مرة باحتواء العام عليه ومرة بذكره منفرداً .

◆ " ولا يكون لإحدى العبارتين مزية على الأخرى حتى يكون لها في المعنى تأثير لا يكون لصاحبتها، فإن قلت : فإذا أفادت هذه ما لا تفيد تلك ، فليستا عبارتين عن معنى واحد بل هما عبارتان عن معنيين

(١) الرضي - شرح الكافية ، ج ٢ ، ص ١٩٢ .

(٢) السهيلي - نتائج الفكر ، ص ٣١٣ .

(٣) فاضل السمرائي - معاني النحو ، ج ١ ، ص ٥٨-٥٩ .

اثنين، قيل لك : إن قولنا المعنى في مثل هذا، يراد به ،الغرض ، والذي أراد المتكلم أن يثبت أو ينفيه ، نحو أن تقصد تشبيه الرجل بالأسد فتقول : زيد كالأسد " ثم تريد هذا المعنى بعينه فتقول : كأن زيدا أسد " فتنبذ تشبيهه أيضاً بالأسد إلا أنك تزيد في معنى تشبيهه به زيادة لم تكن في الأول وهي أن تجعله من فرط شجاعته وقوة قلبه ، وأنه لا يروعه شيء ، بحيث لا يتميز عن الأسد ولا يُقصر عنه ، حتى يُتَوَهَّم أنه أسد في صورة آدمي .

وإذا كان هذا كذلك فانظر هل كانت هذه الزيادة وهذا الفرق إلّا بما تُؤَخِّي في نظم اللفظ وترتيبه ، حيث قُدِّم الكاف إلى صدر الكلام وركبت مع " أن " ؟ وإذا لم يكن إلى الشك سبيل أن ذلك كان بالنظم فاجعله العبرة في الكلام كله ، ورَضْ نفسك على تفهّم ذلك وتتبعه ، واجعل فيها أنك تُراوِلُ منه أمراً عظيماً لا يُقَادَرُ قَدْرُهُ ، وتَدْخُلُ في بحر عميق لا يُتْرَكُ قعره " (١) .

◆ " وتقول : " ما ضرب زيدا إلّا عمرو " و " ما ضرب عمرو إلّا زيدا " والفرق بينهما أنك إذا قلت : " ما ضرب زيدا إلّا عمرو " فقدمت المنصوب ، كان الغرض بيان الضارب من هَوُ والإخبار بأنه عمرو خاصة دون غيره ، وإذا قلت ما ضرب عمرو إلّا زيدا ، فقدمت المرفوع كان الغرض بيان المضروب من هو ، والإخبار بأنه زيد خاصة دون غيره ، ومثل ذلك قوله تعالى : " إنما يخشى الله من عباده العلماء " (٢) .

◆ " وحكم المفعولين حكم الفاعل والمفعول فيما ذكرت لك تقول : لم يكسُ إلّا زيدا حبةً ، فيكون المعنى أنه خص زيدا من بين الناس بكسوة الحبة ، فإن قلت : لم يكسُ إلّا حبةً زيدا " كان المعنى : أنه خص الحبة من أصناف الكسوة " (٣) .

◆ "ويمكن ممثّل انتقال اللغة من مستوى اللغة المثالية إلى مستوى اللغة الإبداعية ومن خلال تحليل الجرحاني لقوله تعالى : " وجعلوا لله شركاء الجن " فهناك انتهاك للرتب بتحريك الألفاظ من أماكنها الأصلية إلى أماكن أخرى أضفت على الدلالة طبيعة جمالية نفتقدتها إذا ما عدنا لها إلى رتبها الأولى . فليس

(١) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ٢٥٨

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٤٤

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٤٤

خاف أن تقدم الشركاء له مزية نعدمها إذا نحن أخذناه فقلنا : " وجعلوا الجن شركاء لله " لأن التقدم أضفى إفادة لا سبيل إليها مع التأخير ، وبيان ذلك أن المعنى للحملة أنهم جعلوا الجن شركاء لله عبدوهم مع الله وهذا معنى يحصل مع التقدم والتأخير، لكن تقدم الشركاء يضيف إلى هذه الإفادة معنى آخر فقيل : جعلوا الجن شركاء لله لم يفد ذلك، ولم يكن فيه شيء أكثر من الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله ، فأما إنكار أن يُعبد مع الله غيره وأن يكون له شريك من الجن وغير الجن فلا يكون في اللفظ مع تأخير الشركاء دليل عليه <sup>(١)</sup>.

◆ كما قال تعالى : " إن الله لا يظلم الناس شيئاً ولكن الناس أنفسهم يظلمون " (يونس ٤٤)

فتقدم كلمة أنفسهم بخدم عدداً من الجهات فهو من حيث النسق يؤدي إلى توافق الفواصل القرآنية وهي آخر الآي مع الفواصل السابقة واللاحقة ، وتقدم كلمة أنفسهم كذلك يفيد تخصيص الناس لظلمهم أنفسهم، لأنك إذا قدمت الفعل فإنك تكون بالخيار في إيقاعه على أي مفعول أردت، بأن تقول ضربت زيداً أو عمراً أو بكراً... إلخ وإذا أخرت الفعل وقدمت مفعوله فإنه يلزم الاختصاص للمفعول، على أنك لم تضرب أحداً سواه ، هذا إذا حددنا وظيفة كلمة " أنفسهم " بأنها مفعول به للفعل يظلمون ، ويمكننا أن نقول إنها تؤكد لكلمة الناس وفي الوقت نفسه تؤدي رعاية الفواصل وتوكيد الاختصاص بالظلم <sup>(٢)</sup>.

◆ "وكذلك الحكم (حكم الاختصاص) حيث يكون بَدَل أحد المفعولين جار ومجرور كقول السيد

الحميري : لو خَيْرَ الْمُنْبَرُ فُرْسَانَهُ ما اختار إلا منكم فارساً

الاختصاص في منكم دون فارساً ، ولو قلت : ما اختار إلا فارساً منكم صار الاختصاص في الفارس <sup>(٣)</sup>.

وفي الأولى قصرنا الاختيار عليهم ، وفي الثانية قصرنا الاختيار على الفارس .

◆ ومثل ذلك قصر المبتدأ على الخير وقصر الخير على المبتدأ قال تعالى : " فإنما عليك البلاغ وعلينا

الحساب " (الرعد ٤٠) وقال : " إنما السبيل على الذين يستأذنونك " (التوبة ٩٣) فإنك ترى الأمر

(١) محمد عبد المطلب - علم الأسلوب والبلاغة العربية ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠

(٢) محمد حماسة - بناء الجملة ، ص ١١٣

(٣) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ٣٤٤ - ٣٤٥

ظاهراً أن الاختصاص في الآية الأولى في المبتدأ الذي هو "البلاغ" و "الحساب" ، دون الخبر الذي هو "عليك" و "علينا" وأنه في الآية الثانية في الخبر الذي هو "على الذين" دون المبتدأ الذي هو "السييل" <sup>(١)</sup> .

"وتقول" ما زيد إلا قائم " فيكون المعنى أنك اختصت القيام من بين الأوصاف التي يتوهم كون زيد عليها، يجعلها صفة له . وتقول : ما قائم إلا زيد ، فيكون المعنى أن اختصت زيدا بكونه موصوفاً بالقيام ، فقد قصرت في الأول الصفة على الموصوف ، وفي الثاني الموصوف على الصفة " <sup>(٢)</sup> .

" وإذا قلت ما ضرب زيداً إلا عمرو " كان غرضك أن تختص عمراً بضرب زيد لا بالضرب على الإطلاق ، وإذا كان كذلك وجب أن تعدي الفعل إلى المفعول، قبل أن تذكر عمراً الذي هو الفاعل ، لأن السامع لا يعقل عنك أنك اختصته بالفعل معدي حتى تكون بدأت فعدتيه ، فأما إذا ذكرته غير معدى فقلت : ما ضرب إلا عمرو ( زيداً ) فإن الذي يقع في نفسه، أنك أردت أن تزعم أنه لم يكن من أحد غير عمرو ضرب، وأنه ليس ههنا ضرب إلا وضاربه عمرو فاعرفه أصلاً في شأن التقديم والتأخير " <sup>(٣)</sup> .

♦ ومن تأثير الرتبة في المعنى " قولنا " جاء رجل من ذوي السلطة يكتم أمره " فإن هذا التعبير يفيد أن الرجل من ذوي السلطة وأنه يخفي أمره . فإن قلت : جاء رجل يكتم أمره من ذوي السلطة " صار المعنى أنه يكتم أمره من ذوي السلطة وليس ( هو ) منهم " <sup>(٤)</sup> وسبب تغير المعنى اختلاف ترتيب المباني في الجملتين : ففي الأولى هناك الفعل وفاعله وصفته الأولى ثم الثانية وفي الثانية هناك الفعل وفاعله وصفته ثم الجار والمحرور ، وقد تغيرت منزلة الكلمات وإعرابها كذلك ، مما أدى إلى تغير المعنى .

♦ ومثل ذلك أن تقول " جاء رجل من القرية " إذا أردت أنه من أهل القرية ، ولا يُشترط أن يجيء كان من القرية ، فإن قدمت الجار والمحرور وقلت : جاء من القرية رجل " كان المحيى من القرية سواء كان الرجل من أهل القرية أم من غيرها " <sup>(٥)</sup> .

(١) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ٣٤٥

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٤٦

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٥٠

(٤) فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ٥٥

(٥) المصدر نفسه ، ص ٥٥

فالجار والمجرور في الأول صفة للرجل ، والموصوف يتقدم على الصفة ، وفي الثانية تعلق الاهتمام بالمكان فتقدم على الفاعل ، فهي ليست صفة لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف فانتفى كونها صفة وصار الجار والمجرور متعلقاً بالفعل فدل ذلك على المكان .

◆ ومثل ذلك " أظهرت حباً له " فإن هذا التعبير يحتمل أن حباً له قد أظهرته ولا يشترط أن تكون أظهرته له ، فإن قلت " أظهرت له حباً " كان المعنى أن الإظهار كان له <sup>(١)</sup> وسبب ذلك أن المجرور في الثانية تعلق بالفعل وتقديمه دل على التخصيص . أما في الثانية فلا ، فقد تسلط الفعل على المفعول .

◆ ومن ذلك أيضاً " أعطيت زيدا عمراً " فإن الآخذ زيد ، ولا يصح تقدم " عمرو " على زيد على أنه مفعول ثان مقدم لأن المعنى سيلبس . قال صلى الله عليه وسلم في الأرقاء : " أن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم " فإن التقدم غير المعنى كما ترى ، ونحو قول عثمان رضي الله عنه : " أراهمني الباطل شيطاناً " ولو قال أراهم لانعكس المعنى ، ومن هنا الباب نحو قولك : " لقيت محمداً مصعداً منحدراً " فالمصعد محمد والمنحدر أنا ولا يصح تقدم (منحدر) على (مصعد) لأن المعنى سيكون على غير المراد <sup>(٢)</sup> وذلك لأن المباني ترتب بحسب قوة العلاقة المعنوية ، فالمصعد محمد لأنه سبق بمحمد والمنحدر أنا .

و في ترتيب الأحوال خروجٌ عن الأصل من العام إلى الخاص . فقد أعطينا الأول للثاني وأعطينا الثاني للأول . وهذا فصلنا بين حال واحد وصاحبه ، وهو أولى من إعطاء الأول للأول والثاني للثاني لأننا سنفصل بين صاحبي الحال وحاليهما . والفصل الواحد أولى من الفصلين .

◆ كما يظهر دور الرتبة في المعنى في قوله تعالى : " واشتعل الرأس شيباً " (مرم ٤) " فإن قلت : فما السبب في أن كان " اشتعل " إذا استعير للشيب على هذا الوجه كان له الفضل ؟ ولم يأن بالمرّة من الوجه الآخر هذه البيونة ؟

فإن السبب أنه يفيد مع لمعان الشيب في الرأس الذي هو أصل المعنى ، الشمول ، وأنه قد شاع فيه ، وأخذ من نواحيه ، وأنه قد استفرقه وغمّ جملته ، حتى لم يبق من السواد شيء ، أو لم يبق منه إلا ما لا يُعتدُّ به ، وهذا ما لا يكون إذا قيل : اشتعل شيب الرأس أو الشيب في الرأس ، بل لا

(١) فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ص ٥٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٥٦ .



يوجب اللفظ حينئذٍ أكثر من ظهوره فيه على الجملة ، ووزان هذا أنك تقول: "اشتعل البيت ناراً " فيكون المعنى : أن النار قد وقعت فيه وقوع الشمول وأنها قد استولت عليه وأخذت في طرفيه ووسطه . وتقول : اشتعلت النارُ في البيت ، فلا يفيد ذلك ، بل لا يقتضي أكثر من وقوعها فيه وإصابتها جانباً منه، فأما الشمول وأن تكون قد استولت على البيت وابتزته، فلا يعقل من اللفظ البتة " (١).

" ومما يشهد لك بذلك من الشعر قوله :

فكيف ؟ وكلٌ ليس يعدو حمامه ولا لامرئٍ عما قضى الله مزحلاً

المعنى على نفي أن يعدو أحد من الناس حمامه، بلا شبهه، ولو قلت : " فكيف وليس يعدو كلُّ حمامه ، فأخرت كلاً لأفسدت المعنى ، وصرت كأنك تقول : إن من الناس من سلم من الحمام ويبقى خالداً لا يموت ، ومن البين في ذلك ما جاء في حديث ذي الـدين حين قال للنبي صلى الله عليه وسلم : أفصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : كلُّ ذلك لم يكن . فقال ذو الـدين : بعضُ ذلك قد كان " ، المعنى لا محالة على نفي الأمرين جميعاً ، وعلى أنه عليه السلام أراد أنه لم يكن واحد فيهما لا القصر ولا النسيان . ولو قيل : لم يكن كلُّ ذلك " ، لكان المعنى أنه قد كان بعضه " (٢) .

"واعلم أنك إذا أدخلت كلاً في حيز النفي وذلك بأن تقدم النفي عليه لفظاً أو تقديرًا ، فالمعنى على نفي الشمول دون نفي الفعل والوصف نفسه وإذا أخرجت " كلاً " من حيز النفي ولم تدخله فيه لا لفظاً ولا تقديرًا كان المعنى على أنك تتبعت الجملة ، فنفيت الفعل والوصف عنها واحداً واحداً . والعلة في أن كان ذلك كذلك ، أنك إذا بدأت " بكُلَّ " كنت قد بنيت النفي عليه، وسلطت الكلية على النفي وأعمتها فيه ، وإعمال معنى الكلية في النفي يقتضي أن لا يشذ شيء عن النفي فاعرفه " (٣).

◆ ولا يجوز تقدم الحال على عامله اسم التفضيل " وسبب ذلك سبب معنوي لأن الحال إن قُدِّمت انعكس المعنى مثال ذلك : محمد ضاحكاً أحسن من أحمد ، ومحمد أحسن من أحمد ضاحكاً فالمثال على تأخر الحال يعني : محمد أحسن من أحمد في حال الضحك ، وأحمد هو المتصف بالضحك ، لكن

(١) عبد القاهر الجرجاني - دلالات الإعجاز ، ص ١٠١ ، وانظر حديثه في صفحة ١٠٢، ١٠٣

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٨١-١٨٣

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٨٤-٢٨٥

المعنى مع تقدم الحال يصبح محمد في حال الضحك أحسن من أحمد ومحمد هو المتصف بالضحك ، فما قبل أفعل مفضل سواء كان في حال أم لا وما بعدها مفضل عليه سواء كان في الحال أم لا .

ويستثنى من الحكم السابق ما إذا فُضِّل شيء في حال ، على نفسه أو غيره في حال أخرى، فهنا يكون ( أفعل ) عاملاً في الحالين ، فالمدار إذن على المعنى فإذا فُضِّل شيء أو شخص في حال وجب تقدم هذا الحال على أفعل وإلا ضاع المعنى " ولذلك لا يجوز تقدم الحال على عاملها أفعل التفضيل مطلقاً لأنها إن تأخرت تدل على معنى وإن تقدمت تدل على معنى آخر " <sup>(١)</sup> وهذا يدل على أن المباني تسلسل بحسب تسلسل المعاني ففي المثال الأول ارتبط الضحك بمحمد بينما في المثال الثاني ارتبط الضحك بأحمد .

♦ "ولمة فرق بين قولهم ( أنا تميمي ) و ( تميمي أنا ) فالأولى إخبار عن نفسه وأما الثانية فللفخر بنفسه وقيلته . جاء في شرح الرضي على الكافية " وإذا كان تقدم الخير يُفهم منه معنى لا يُفهم بتأخيره وجب التقدم نحو قولك ( تميمي أنا ) إذا كان المراد التفاخر بتميم أو غير ذلك مما يقدم له الخير ، وعلى هذا فإن قول النحاة يجوز تقدم الخير على المبتدأ ليس معناه أن تقدم متى شئت ولكك تقدم إذا اقتضى الأمر التقدم " <sup>(٢)</sup> .

أو بمعنى آخر أن الشكل اللغوي يتناسب مع ما قصد التكلم من المعنى " وإنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تختج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ ، بل بعدها ترتب لك بحكم إنما خدم للمعاني ، وتابعة لها ، ولاحقة لها ، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس ، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق " <sup>(٣)</sup> .

♦ وقال تعالى : " أرايت من اتخذ إلهه هواه " ( الفرقان ٤٤ ) لو جعلنا الهوى مفعولاً ثانياً ما دل على عبادة الهوى إلا احتمالاً لجواز أن يعمل المؤمن حينئذٍ هواه أي محبوه أما المعنى المقصود فهو : جعل هواه إلهاً له " <sup>(٤)</sup> وعلى هذا ففي الآية تقدم وتأخير .

(١) عمود شرق الدين - الفعلليات ، ص ٢٥٠ وكذلك ابن القيم - بدائع الفوائد ، ج ٢ ، ص ١٢٤ .

(٢) فاضل السامرائي - معاني النحو ، ج ١ ، ص ١٥٣

(٣) عبد القاهر الجرجاني - دلائل الإعجاز ، ص ٥٤

(٤) محام حسن ، البيان في روائع القرآن ، ص ٤٣٩

ويظهر دور الرتبة في المعنى في قولنا : جاء الذي فاز بالجائزة صباحاً ، فالظرف مبني على الفعل فاز ، وهذا يعني أن الفوز كان في الصباح .

وإذا قلنا : جاء صباحاً الذي فاز الجائزة ، بنينا الظرف على الفعل جاء ، فالظرف للمحيي ، وهذا يعني أن المحيي كان وقت الصباح .

وإذا قلنا : جاءنا صديق من الجامعة يعمل أخباراً سارة ، فمن الجامعة وصف للصديق ، وإذا قلنا جاءنا من الجامعة صديق فشبه الجملة ظرف للمحيي .

وإذا قلنا جاء صديق يعمل أخباراً سارة من الجامعة صارت الأخبار من الجامعة ، ومن الجامعة ظرف للفعل يعمل .

وإذا قلنا فاز طالب من كلية الآداب بجائزة قيمة ، فالطالب من كلية الآداب ، وإذا قلنا : فاز طالب بجائزة قيمة من كلية الآداب ، فالجائزة من كلية الآداب .

وكل ما مرّ يدل على أن الألفاظ تترتب بحسب ترتيب المعاني ، وأن تغير مواقع الألفاظ يؤدي إلى تغير المعاني ، أو يدل على أن تغييراً في المعنى قد حصل . ولذلك تغير ترتيب الألفاظ فالألفاظ تابعة للمعاني .

## النتائج

توصلت الدراسة إلى تأكيد القضايا الآتية:

- أولاً: النحو العربي يقوم - من ضمن ما يقوم عليه - على قانون الرتبة (المرتبة) وهو قانون تأليف الجمل أصلاً وعدولاً.
- ثانياً: الجملة العربية تتألف نتيجة لعملية البناء، بناء الاسم على الفعل أو بناء الفعل على الاسم، وهي تترتب من الخاص إلى العام أصلاً ومن العام إلى الخاص عدولاً بناءً على الأهمية وقوة العلاقة المعنوية.
- ثالثاً: يخضع ترتيب الجملة للضابط المعنوي غالباً وللضابط اللفظي أحياناً وهذان الضابطان يتحكمان في الكلام المتراتب نحوياً ومعنوياً، أصلاً وعدولاً.
- رابعاً: اللغة نظام يقوم على ترابط الألفاظ بسبب قوة العلاقة المعنوية، وقواعد اللغة فطرية ذهنية عالمية.
- خامساً: الخروج عن الأصل ليس شكلياً، فقد يكون لهدف معنوي أو بلاغي أو لأمن اللبس.
- سادساً: الألفاظ تابعة للمعان، والإعراب ينبع من المعنى الدلالي العام غالباً.
- سابعاً: الجملة الشرطية وكذلك الظرفية تتكون نتيجة العدول عن الأصل.
- ثامناً: وجود علائق قوية بين الأنظار اللغوية العربية القديمة والأنظار اللغوية الحديثة.

## بسم الله الرحمن الرحيم

### قائمة المصادر والمراجع

#### ١- المصادر :

##### أ - المصادر المخطوطة :-

- ١- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله ( ت ٣٦٨ هـ ) - مخطوط رقم ١٣٧ نحو، شرح كتاب سيويه، نحو، ٦ مج، دار الكتب المصرية.

##### ب- المصادر المطبوعة :-

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- أحمد شوقي، (ت ١٩٣٢) - ديوان احمد شوقي، د. ط، ٢ مج، مداخلة وتحقيق إميل. أ. كبا، دار الجليل، بيروت - لبنان، د. ت.
- ٣- الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى ( ت ٩٢٩ هـ ) - شرح الأشموني، ط ١، ٤ م، تحقيق حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٩٩٨ م.
- ٤- الأعلام الشتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان ( ت ٤٧٦ هـ ) - النكت في كتاب سيويه، ط ١، ٢ م، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ١٩٨٧ م.
- ٥- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد ( ت ٥٧٧ هـ ) - أسرار العربية، ط ١، ١ م، تحقيق فخر صالح قدارة، دار الجليل، بيروت - لبنان، ١٩٩٥ م.
- ٦- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد ( ت ٥٧٧ هـ ) - الإنصاف في مسائل الخلاف، د. ط، ٢ م، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د. ت.
- ٧- امرؤ القيس، حندج بن حجر (ت ٥٤٠ م) - ديوان امرؤ القيس، ط ١، ٧ م، تحقيق حسن السندوي، المكتبة الثقافية، بيروت - لبنان، ١٩٨٢ م.
- ٨- البحري، الوليد بن عبيد (ت ٢٨٤ هـ) - ديوان البحري، د. ط، تحقيق حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، ١٩٦٣ م.
- ٩- البغدادي، عبد القادر بن عمر ( ت ١٠٩٣ هـ ) - خزائن الأدب، ط ١، ١٣ م، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٦ م.
- ١٠- البقاعي، برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمرو ( ت ٨٨٥ هـ ) - نظم الدرر، ط ١، وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ١٩٧٢ م.
- ١١- التوحيد، أبو حيان ( ت ٣٧٥ هـ ) - الإمتاع والمؤانسة، د. ط، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د. ت.
- ١٢- الثعالبيني، عمر بن ثابت ( ت ٤٤٢ هـ ) - الفوائد والقواعد، ط ١، ٢ م، دراسة وتحقيق عبد الوهاب محمود، الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ٢٠٠٢ م.

- ١٣- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ( ت ٥٤٧١ أو ٥٤٧٤ هـ ) - أسرار البلاغة ، ط ١ ،  
مجمع تحقيق محمود محمد شاكر ، دار المدني ، جدة ، ١٩٩١ م .
- ١٤- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ( ت ٥٤٧١ أو ٥٤٧٤ هـ ) - دلائل الإعجاز ، ط ،  
تحقيق محمود محمد شاكر ، دار المدني ، القاهرة ، دار المدني - جدة ، ١٩٩١ م .
- ١٥- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ( ت ٥٤٧١ أو ٥٤٧٤ هـ ) - المقتصد في شرح  
الإيضاح ، د . ط ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد الجمهورية العراقية ، ١٩٨٢ م .
- ١٦- ابن جني ، أبو الفتح عثمان ( ت ٣٩٢ هـ ) ، الخصائص ، د . ط ، ٣ م ، تحقيق محمد علي  
النحار ، المكتبة العلمية ، د . م ، ١٩٥٢ م .
- ١٧- ابن جني ، أبو الفتح عثمان ( ت ٣٩٢ هـ ) - اللُّمع ، ط ١ ، ١ م ، تحقيق حسين محمد شرف ، كلية دار  
العلوم - جامعة القاهرة ، ١٩٧٨ م .
- ١٨- أبو حيان ، محمد أثير الدين بن يوسف الغرناطي ( ت ٧٤٥ هـ ) - ارتشاف الضرب ، ط ١ ، ٥ مج ،  
تحقيق رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
- ١٩- أبو حيان ، محمد أثير الدين بن يوسف الغرناطي ( ت ٧٤٥ هـ ) - البحر المحيط ، ط ١ ، ٩ م ،  
تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ،  
١٩٩٣ م .
- ٢٠- الخطيب الإسكافي ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله ( ت ٤٢٠ هـ ) - درة التنزيل وغرة التأويل ،  
ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٥ م .
- ٢١- ابن أبي الربيع ، أبو الحسن عبد الله بن أحمد الإشبيلي ( ت ٦٨٨ هـ ) - البسيط في شرح جمل  
الزجاجي ، ط ١ ، ٢ م ، تحقيق عياد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٦ م .
- ٢٢- الرضي ، محمد بن الحسن نجم الملة والدين الأسترباذي ( ت ٦٨٨ هـ ) - شرح الكافية ، ط ٢ ، ٥ م ،  
تحقيق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاربونس - بني غازي ، ١٩٩٦ م .
- ٢٣- ابن الرومي ، أبو الحسن علي بن العباس ( ت ٥٢٨٣ هـ ) - ديوان ابن الرومي ، ط ١ ، ٦ م ، شرح وتحقيق  
عبد الأمير علي مهنا ، منشورات دار ومكتبة الهلال ، بيروت - لبنان ، ١٩٩١ م .
- ٢٤- الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق ( ت ٣٣٧ هـ ) - الجمل في النحو ، ط ٥ ، تحقيق  
علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٦ م .
- ٢٥- الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق ( ت ٣٣٧ هـ ) - الإيضاح في علل النحو ، ط ٢ ،  
تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت - لبنان ، ١٩٧٩ .
- ٢٦- الزركشي ، بدر الدين محمد عبد الله ( ت ٧٩٤ هـ ) - البرهان في علوم القرآن ، د . ط ، ٤ م ،  
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجليل ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٨ م .
- ٢٧- الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمر جار الله ( ت ٥٣٨ هـ ) - الكشف ، ط ١ ، تحقيق  
الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض ، مكتبة العبيكان ، الرياض -  
السعودية ، ١٩٩٨ م .

- ٢٨- الزوزني، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت ٤٨٦ هـ) - شرح المعلقات السبع، د. ط، دار الجليل، بيروت - لبنان، د. ت.
- ٢٩- أبو زيد القرشي، محمد بن أبي الخطاب (ت ١٧٠ هـ) - جمهرة أشعار العرب، د. ط، ١، مطبع، دار المسيرة، بيروت - لبنان، ١٩٧٨ م.
- ٣٠- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري (ت ٣١٦ هـ) - الأصول في النحو، ط ٣، ٣، مطبع، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ١٩٨٨ م.
- ٣١- السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين (ت ٢٧٥ أو ٢٩٠ هـ) - شرح أشعار المذليين، د. ط، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، راجعه عمود محمد شاكر، مكتبة خياط، بيروت - لبنان، د. ت.
- ٣٢- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٥٨٣ هـ) - نتائج الفكر في النحو، د. ط، تحقيق محمد البناء، دار الرياض للنشر والتوزيع، ١٩٨٨ م.
- ٣٣- سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) - الكتاب، ط ٣، ٥، مطبع، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ١٩٨٨ م.
- ٣٤- السيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) - الأشباه والنظائر، د. ط، تحقيق عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق - سوريا، ١٩٨٥ م.
- ٣٥- السيوطي، أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ) - الإتيان في علوم القرآن، د. ط، ٣، مطبع، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٩٨٨ م.
- ٣٦- الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الفرناطي (ت ٧٩٠ هـ) - للقايد الشافية في شرح ألفية ابن مالك، ط ١، تحقيق عياد الشبيبي، مكتبة دار التراث، مكة المكرمة، د. ت.
- ٣٧- الشريف الجرجاني، علي بن محمد - التعريفات، د. ط، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٥ م.
- ٣٨- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (ت ١٢٠٦ هـ) - حاشية الصبان على شرح الأشموني، د. ط، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٩٩٧ م.
- ٣٩- أبو العتاهية، إسماعيل بن القاسم (ت ٢١٠ هـ) - ديوان أبي العتاهية، ط ١، ١، مطبع، شرح عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت - لبنان، ١٩٩٧ م.
- ٤٠- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي (ت ٦٦٣ هـ) - شرح جبل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، سلسلة إحياء التراث الإسلامي (٤٢).
- ٤١- ابن عقيل، أبو عبد الرحمن عبد الله بماء الدين بن عبد الرحمن (ت ٧٦٩ هـ) - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، د. ط، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ٢٠٠٠ م.
- ٤٢- ابن عقيل، أبو عبد الرحمن عبد الله بماء الدين بن عبد الرحمن (ت ٧٦٩ هـ) - المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، دار المدني، ١٩٨٤ م.

- ٤٣- العكبري، أبو البقاء عبد الله الضرير بن الحسين (ت ٦١٦هـ) - إعراب الحديث النبوي، ط ٢، تحقيق حسن موسى الشاعر، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة - السعودية، ١٩٨٧م.
- ٤٤- العكبري، أبو البقاء عبد الله الضرير بن الحسين (ت ٦١٦هـ) - التبيان في إعراب القرآن، ط ١، ٣م، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٩٩٨م.
- ٤٥- العكبري، أبو البقاء عبد الله الضرير بن الحسين (ت ٦١٦هـ) - اللباب في علل البناء والإعراب، د. ط ٢، ٣م، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، ١٩٩٥م.
- ٤٦- العلائي، صلاح الدين خليل بن كيكلدي (ت ٧٦١هـ) - الفصول المفيدة في السواو المريدة، ط ١، ١م، تحقيق حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان - الأردن، ١٩٨٩م.
- ٤٧- العلوي - يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الطراز، ط ١، ١م، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٩٩٥م.
- ٤٨- ابن الفارض، أبو حفص عمر بن علي السعدي (ت ٦٣٢هـ) - ديوان ابن الفارض، د. ط، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان - الأردن، ١٩٨٥م.
- ٤٩- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ) - معاني القرآن، د. ط، ٣م، تحقيق عبد الفتاح شلي، مراجعة علي النجدي ناصف، د. ت.
- ٥٠- انكرماني، محمود الدين حمزة بن نصر (ت بعد ٥٠٠هـ) - الرهان في متشابه القرآن، ط ٢، ١م، تحقيق أحمد عز الدين، ط ٢، الصادر، بيروت - لبنان، ١٩٩٦م.
- ٥١- ابن القيم، أبو عبد الله بن أبي بكر (ت ٧٥١هـ) - بدائع الفوائد، عني بتصحيحه والتعليق عليه إدارة الطباعة النثرية، دار الكتاب اللبناني، بيروت - لبنان، د. ت.
- ٥٢- ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن جمال الدين بن عبد الله الطائي (ت ٦٧٢هـ) - شرح التسهيل، ط ١، ٣م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ٢٠٠١م.
- ٥٣- المتنبي، أحمد بن الحسين (ت ٣٥٤هـ) - ديوان المتنبي العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب، د. ط، تحقيق الشيخ ناصيف اليازجي، دار القلم، بيروت - لبنان، د. ت.
- ٥٤- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ) - المقتضب، ط ٢، ٤م، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، دار الكتاب اللبناني، بيروت - لبنان، ١٩٧٩م.
- ٥٥- المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضال (ت ٤٧٩هـ) - شرح عيون الإعراب، ط ١، ١م، تحقيق حنا حداد، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ١٩٨٥م.
- ٥٦- المعري، أبو العلاء (ت ٤٤٩هـ) - اللزوميات، د. ط، ٢م، تحقيق أمين الخانج، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٤٢م.
- ٥٧- الميداني، أبو الفضل النيسابوري (ت ٥١٨هـ) - مجمع الأمثال، ط ٣، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ١٩٧٢م.
- ٥٨- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ) - لسان العرب، ط ١، دار صادر، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠م.



- ٥٩- ابن الناطم ، محمد بدر الدين بن محمد ( ت ٦٨٦ هـ ) - شرح الألفية ، د . ط ، تحقيق محمد باسل ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، د . ت .
- ٦٠- أبو نواس ، الحسن بن هانئ ( ت ٨١٣ م ) - ديوان أبي نواس ، د . ط ، ٢ مج ، تحقيق إيليا الحاوي ، دار الكتاب اللبناني ، ١٩٩٥ م .
- ٦١- ابن هشام ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري ( ت ٧٦١ هـ ) - أوضح المسالك ، د . ط ، ٤ مج ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت - لبنان ، د . ت .
- ٦٢- ابن هشام ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري ( ت ٧٦١ هـ ) - رسالة في توجيه النصب ، ط ١ ، تحقيق حسن موسى الشاعر ، دار الأرقم ، عمان - الأردن ، ١٩٨٤ م .
- ٦٣- ابن هشام ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري ( ت ٧٦١ هـ ) - المغني ، د . ط ، ٢ مج ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الباز ، د . ت .
- ٦٤- ابن يعيش ، أبو البقاء يعيش موفق الدين بن علي ( ت ٦٤٢ هـ ) - شرح المفصل ، دار صادر ، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر .

## ٢- المراجع العربية:

- ١- أحمد الهاشمي - جواهر الأدب ، ط٦ ، د. م. د. ت .
- ٢- إميل بديع يعقوب - المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، ط٢ ، م٣ ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٩ م.
- ٣- تمام حسان - الأصول ، د. ط ، دار الثقافة ، الدار البيضاء - المغرب ، د. ت .
- ٤- تمام حسان - البيان في روائع القرآن ، ط١ ، عالم الكتب ، القاهرة - مصر ، ١٩٩٣ م .
- ٥- تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها ، ط٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ١٩٧٩ م .
- ٦- الجابري ، محمد عابد- بنية العقل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان ، ١٩٩٢ م.
- ٧- حصه الرشود - الوجوب في النحو ، ط١ ، جامعة أم القرى - معهد البحوث العلمية ، مكة المكرمة - السعودية ، ٢٠٠٠ م .
- ٨- حميد العامري - التقدم والتأخير في القرآن الكريم ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة - آفاق عربية ، بغداد - العراق ، ١٩٩٦ م.
- ٩- خديجة الحديثي - موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ، د. ط ، دار الرشيد للنشر ، سلسلة دراسات ( ٢٦٥ ) ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨١ م .
- ١٠- خليل عمارة - في نحو اللغة العربية وتراكيبها ، ط١ ، عالم المعرفة ، جدة - السعودية ، ١٩٨٤ م.
- ١١- الشيخ خليل ياسين - أضواء على مشاهير القرآن ، د. ط ، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، د. ت .
- ١٢- سعيد بحري - عناصر النظرية النحوية ، ط١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، ١٩٨٩ م .
- ١٣- شكري عياد - اللغة والإبداع ، ط١ ، إترناشونال برس ، ١٩٨٨ م .
- ١٤- عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي - الشرط في القرآن الكريم ، د. ط ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، تونس ، ١٩٨٥ م .
- ١٥- عبد العظيم المطعني- خصائص التعبير القرآني ، ط١ ، مكتبة وهبة ، القاهرة - مصر ، ١٩٩٢ م .
- ١٦- عز الدين مجذوب - المنوال النحوي العربي ، د. ط ، كلية الآداب - سوسة - تونس ، د. ت .
- ١٧- علي أبو المكارم - أصول التفكير النحوي ، د. ط ، منشورات الجامعة الليبية - كلية التربية ، ١٩٧٣ م .
- ١٨- عودة أبو خليل - بناء الجملة في الحديث النبوي ، د. ط ، دار البشير ، عمان - الأردن ، ١٩٩٠ م .
- ١٩- فاضل السامي - أقسام الكلام العربي ، د. ط ، مكتبة الخانجي ، القاهرة - مصر ، ١٩٧٧ م .
- ٢٠- فاضل السامرائي - التعبير القرآني ، د. ط ، دار عمار ، عمان - الأردن ، ١٩٩٨ م .
- ٢١- فاضل السامرائي - الجملة العربية ، ط١ ، دار الفكر ، عمان - الأردن ، ٢٠٠٢ م .

- ٢٢- فاضل السامرائي - معاني النحو ، ط ١ ، دار الفكر ، عمان - الأردن ٢٠٠٠ م .
- ٢٣- الفهري ، عبد القادر الفاسي - اللسانيات واللغة العربية ، د. ط ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء - المغرب ، ١٩٨٢ م .
- ٢٤- لطيفة النجار- دور البنية الصرفية ، ط ١ ، دار البشير ، عمان - الأردن ، ١٩٩٤ م .
- ٢٥- مازن الوعر - نحو نظرية لسانية عربية للتراكيب ، ط ١ ، دار طلاس للدراسات والنشر ، دمشق - سوريا ، ١٩٨٧ م .
- ٢٦- ماريوباي - لغات البشر ، ترجمة الدكتور صلاح العربي ، د . ط ، القاهرة - مصر ، ١٩٧٠ م .
- ٢٧- محمد أبو حمدة - في التنويع الجمالي للامية العرب ، ط ١ ، مكتبة الأقصى ، عمان - الأردن ، ١٩٨٢ م .
- ٢٨- محمد حماسة - بناء الجملة العربية ، ط ١ ، دار الشروق ، القاهرة - مصر ، ١٩٩٦ م .
- ٢٩- محمد حماسة - النحو والدلالة ، ط ١ ، كلية دار العلوم ، القاهرة - مصر ، ١٩٨٣ م .
- ٣٠- محمد طنطاوي - نشأة النحو ، ط ٢ ، دار المعارف ، القاهرة - مصر ، د . ت .
- ٣١- محمد عبد الخالق عضيمة - دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، د . ط ، دار الحديث ، القاهرة - مصر ، د . ت .
- ٣٢- محمد عبد المطلب - البلاغة والأسلوبية ، ط ١ ، دار نوبار ، القاهرة ، ١٩٩٤ م .
- ٣٣- محمد محيي الدين عبد الحميد - عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، ط ٥ ، ١٩٧٩ م .
- ٣٤- محمود السمرة ونهاد الموسى - كتاب العربية ، ط ١ ، وزارة الثقافة - سلطنة عُمان ، ١٩٨٥ م .
- ٣٥- محمود شرف الدين - الفعلية ، ط ١ ، دار مرجان ، القاهرة - مصر ، ١٩٨٠ م .
- ٣٦- محمود نحلة - نظام الجملة في شعر المعلقات ، د . ط ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية - مصر ، ١٩٩١ م .
- ٣٧- مصطفى الدباغ - وجوه من الإعجاز القرآني ، ط ١ ، مكتبة المنار ، الزرقاء - الأردن ، ١٩٨٢ م .
- ٣٨- ممدوح الرمالي - العربية والوظائف النحوية ، د . ط ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦ م .
- ٣٩- نازك الملائكة - قضايا الشعر المعاصر ، ط ٧ ، دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ، ١٩٨٣ م .

### ٣- الدوريات :

١. داود عبده- البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية، أبحاث، العدد ٣١، الجامعة الأمريكية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بيروت - لبنان، ١٩٨٣م، ص ٣٧ - ٥٣ .
٢. عبد العزيز حمودة- المرايا المقعرة ، عالم المعرفة ، ع ٢٧٢ ، الكويت ، أغسطس ٢٠٠١ ، ص ٢٣٩ .
٣. فارس عيس - المعنى اللغوي وعناصر تحديده، مجلة البلقاء، ١٤ ، ع ٢ ، جامعة عمان الأهلية - عمان، أيار ١٩٩٢ م ، ص ١١٣ - ١٣٧ .
٤. فلوريان كولماس - اللغة والاقتصاد، ترجمة أحمد عوض، مراجعة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، ع ٢٦٣ ، الكويت ، تشرين الثاني ، ٢٠٠٠ م .

## Abstract

### The Order Role in the Syntactic Phenomenon

By

Azzam M. Ishraideh

Supervisor

Pr. Dr. Hasan M. Al sha'er

This study dealt in the topic of "Role of the Order in the Syntactic Phenomenon", a theoretical and applied study, since grammarians leaned on the order in their establishment of the grammatical phenomenon. This study is based on an original leading to that both ancient and modern views depended on the functional position in building the abstract Arabic Grammar Structure.

The study consisted of three chapters. Chapter one, the sentence system in the Arabic language that comprised three topics .Chapter two: surpassing the origin, consisted of two topics. Chapter three: role of the order in the grammatical phenomenon, which consisted of three topics.

The study was concluded in the assurance of the following Results.

- 1- Arabic Grammar is based- among other things- on the "Order Law", which is the law of composing sentences, originally and obviating the origin.
- 2- The Arabic sentence is coined as a result of the syntax process: building the noun upon the verb or the verb upon the noun. It is originally arranged from the "special (near) to general (far)", and from the "general to the special" based on the importance and the strength of the meaning relationship.

- 3- The sentence order is mostly governed by the meaning controller and sometimes by the verbal one. These two controllers govern speech, which is orderly made, grammar and meaning wise, originally and obviating the origin.
- 4- Language is a system based on the linkage of the vocabularies as a result of the meaning relationship strength, and language rules, innate, intellectual and universal.
- 5- Surpassing the original rules is not superficial; rather it could be for a meaning, rhetoric purpose, or for avoiding confusion and ambiguity.
- 6- Vocabularies belong to the meanings, and inflection mostly springs from the general semantic meaning.
- 7- The conditional sentence as well as the adverbial sentence is formed as a result of obviating the origin.
- 8- There are strong relationships between the old Arabic linguistics and the modern ones.